

# دور المنظمات غير الحكومية في صياغة التوجهات السياسية الفلسطينية

تحرير:

عزيز كايد

المؤلفون:

بلال الشوبكي

محمد دار خليل

نادية أبو زاهر

وائل حريز

إصلاح جاد

ماهر الدسوقي

محمد القدومي

نقاء حامد



مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول - تركيا 2017

دور المنظمات غير الحكومية في صياغة التوجهات السياسية الفلسطينية  
NGOs' Role in Forming Palestinian Political  
Orientations

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2017م

إسطنبول - تركيا

ISBN: 9786056666490

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي من المركز.

مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول - تركيا

الموقع الإلكتروني: [www.vision-pd.org](http://www.vision-pd.org)

البريد الإلكتروني: [info@vision-pd.org](mailto:info@vision-pd.org)

تلفون/ فاكس: +90 2126310107

## فهرس المحتويات

٩ ..... مقدمة الكتاب

### الفصل الأول «محمد دار خليل»

توزيع القوة داخل المجتمع الفلسطيني أثر النظام السياسي على قوة وفعالية

١٤ ..... منظمات المجتمع المدني

١٤ ..... مقدمة

١٥ ..... المنظمات غير الحكومية وتوزيع القوة في السياق الاجتماعي

١٩ ..... نظام سياسي قائم على توزيع القوة أم احتكارها؟

٢٢ ..... تعييب القانون لتعطيل توازن القوة

٢٤ ..... فشل المجلس التشريعي في تحقيق توازن القوة مع السلطة التنفيذية

٢٦ ..... النفوذ الواسع للسلطة التنفيذية يعطل توازن القوة

٢٨ ..... عجز القضاء يعطل توازن القوة

٣٢ ..... الخاتمة

٣٣ ..... المصادر والمراجع

### الفصل الثاني «ماهر الدسوقي»

٣٧ ..... حدود المدني والقبلي في المنظمات الأهلية الفلسطينية

٣٨ ..... مقدمة

٤٠ ..... الموروث القبلي وخصائص القبلية

٤٣ ..... مقارنة بين نمطين: الحدائثي والقبلي

٤٦ ..... تأبد القيادة

٤٨	قائمة القائد ودور المؤسسة .....
٥٢	الإنْتَلِجْنِسيا بين التقليد والحداثة .....
٥٤	المانحون والإنْتَلِجْنِسيا والوظيفة الاجتماعية .....
٥٧	الإغراق المالي والقدرة على التحرر والتنمية .....
٦١	الإرادة والوعي .....
٦٢	شبهات سوء الإدارة المالية والإرهاب والمحاسبة .....
٦٢	دون كيشوتية أم واقعية؟ .....
٦٤	الحس المشترك والتحالفات .....
٦٦	الهوية الاجتماعية .....
٦٨	الخاتمة .....
٧١	المصادر والمراجع .....

### الفصل الثالث «بلال الشوبكي»

٧٥	تطوّر علاقة المجتمع المدني الفلسطيني بالحركات والأحزاب السياسيّة ...
٧٥	المقدمة .....
٧٧	المجتمع المدني: مدخل مفاهيمي .....
٨١	المجتمع المدني الفلسطيني .....
٨٣	تطوّر علاقة المجتمع المدني بالمستويات السياسية .....
٨٤	أولاً: المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلة التجانس النسبي .....
٨٤	المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلة التكوين .....
٨٦	المجتمع المدني الفلسطيني في ظل الحركة الوطنية الفلسطينية .....
٨٧	ثانياً: المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلة التباين السياسي .....
٨٧	مرحلة أوصلو ونشوء السلطة .....

- ٩٠ ..... مجتمع مدني معزّز للسلطة ونفوذ حركة فتح فيها
- ٩٤ ..... مجتمع مدني موازٍ للسلطة ومتناقض معها
- ٩٦ ..... مرحلة الانقسام
- ١٠٠ ..... الخاتمة
- ١٠٤ ..... المصادر والمراجع

## الفصل الرابع «نادية أبو زاهر»

### دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في توجه السلطة الفلسطينية

- ١٠٨ ..... للأمم المتحدة
- ١٠٩ ..... المقدمة
- ١١١ ..... دور منظمات المجتمع المدني في صنع القرار والتأثير في التوجهات السياسية
- ١١٣ ..... مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية  
تأثير البيئة السياسية التي يعمل بها المجتمع المدني على دوره في صنع القرار
- ١١٥ ..... السياسي والتوجهات السياسية  
تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني لزيادة دورها في التأثير في صنع القرار
- ١١٦ ..... والتوجهات السياسية  
دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار والتوجهات السياسية للسلطة
- ١١٧ ..... الفلسطينية  
تأثير البيئة السياسية على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بشأن توجه السلطة
- ١١٨ ..... الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة  
دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار وتوجه السلطة الفلسطينية للأمم
- ١٢٢ ..... المتحدة للاعتراف بالدولة  
مدى تطوير مقدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية لزيادة تأثيرها على صنع القرار
- ١٢٧ ..... السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة

الخاتمة	١٣١
المصادر والمراجع	١٣٥

### الفصل الخامس «إصلاح جاد»

#### دور المنظمات الأهلية في تعزيز حضور المرأة في المشهد السياسي

الفلسطيني	١٤٤
المقدمة	١٤٤
قبل أوسلو	١٤٨
حركة فتح	١٥٠
المنظمات غير الحكومية	١٥١
منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالحركات الإسلامية	١٥٦
خلاصة	١٦٣
المصادر والمراجع	١٦٦

### الفصل السادس «ماهر الدسوقي»

#### التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية: انبعاثات تنمية أم كولونيالية

جديدة؟ USAID نموذجًا	١٧٠
المقدمة	١٧١
التمويل بين الرفض والقبول	١٧٢
المجتمع المدني والنسق العالمي	١٧٨
بين المجتمع المدني العالمي أو العابر للحدود، وسيطرة المركز الممول	١٨٢
الأولويات المحلية والتمويل	١٨٤
التمويل المشروط ووثيقة الإرهاب	١٨٧
التمويل وتغيير التوجهات	١٩١

١٩٣	.....	USAID بين حماية المصالح وتشجيع الآخرين
١٩٤	.....	تعدد الشروط لصالح سياسة الممول
١٩٥	.....	التمويل والاقتصاد الإسرائيلي
١٩٧	.....	الخاتمة
٢٠٠	.....	المصادر والمراجع

### الفصل السابع «وائل حريز»

#### دور المنظمات الأهلية في الضفة الغربية، في ملف المصالحة الفلسطينية

٢٠٥	.....	الداخلية بين حركتي فتح وحماس
٢٠٥	.....	المقدمة
٢٠٧	.....	المبادرات المطروحة
٢١٢	.....	عوامل ضعف دور المنظمات الأهلية في ملف الانقسام
٢١٦	.....	المنظمات الأهلية والدور الوطني
٢٢٢	.....	الخاتمة
٢٢٤	.....	المصادر والمراجع

### الفصل الثامن «محمد القدومي»

٢٢٨	.....	المنظمات الأهلية الفلسطينية كمنبر سياسي حر للشباب
٢٢٩	.....	مقدمة
٢٣٠	.....	أهمية الشباب في صياغة التوجهات السياسية
٢٣٢	.....	المنظمات الأهلية كمنبر سياسي حر للشباب
٢٣٥	.....	دور الشباب داخل المنظمات الأهلية في تفعيل مشاركتهم السياسية
٢٣٨	.....	تأثير الاحتلال على دور الشباب في المشاركة السياسية

أثر البيئة الثقافية والنظام التعليمي على المشاركة السياسية للشباب .....	٢٤٠
قدرة الشباب على صياغة التوجهات السياسية، ومدى ثقة المجتمع بهم ..	٢٤٤
أثر البيئة الاجتماعية على المجتمع المدني .....	٢٤٥
تأثير السلطة على المجتمع المدني والمشاركة السياسية للشباب .....	٢٤٧
أثر الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للشباب وحرّياتهم .....	٢٥٤
أثر الوضع الاقتصادي على دور الشباب في المشاركة السياسية .....	٢٥٥
البيئة السياسية التي تفعل المنظمات الأهلية وتنهض بدور الشباب .....	٢٥٨
أولاً: دور الأحزاب في إشراك الشباب في العملية السياسية .....	٢٦٠
ثانياً: دور وسائل الإعلام في المشاركة السياسية للشباب .....	٢٦١
ثالثاً: دور الحركات الطلابية في الجامعات في تعزيز المشاركة السياسية	
للشباب .....	٢٦٣
الخاتمة .....	٢٦٥
المصادر والمراجع .....	٢٦٧

## الفصل التاسع «نقاء حامد»

التمويل المشروط وإنتاج التكنوقراط الفلسطيني .....	٢٧١
مقدمة .....	٢٧١
التمويل قبل أو سلو وبعده: إعادة إنتاج الضحية .....	٢٧٣
المال السياسي: واجهة للحرب الكبرى .....	٢٧٧
عقلنة الصراع وتعزيز التوجه التكنوقراطي .....	٢٨٣
الخاتمة .....	٢٨٧
المصادر والمراجع .....	٢٨٩

## مقدمة الكتاب

تشكل الاندفاعات المرتبطة بوعي عمق التاريخ، مقدمات مهمة لفهم مجريات حاضر مأزوم. فكلما أدرك جوهر التاريخ بعمق تفاعلاته الاجتماعية، أدرك القائمون على الحاضر مغزى الحركات الاجتماعية التي تقود إلى التغيير. ولطالما احتوت صفحات التاريخ تفاعلات اجتماعية يقودها الفاعلون الاجتماعيون، من تنظيمات ومؤسسات ومجموعات وأفراد، وبما يدخرون لديهم من قوة طبيعية ناتجة عن ثقلهم الحقيقي داخل مجتمع ما. قد يأخذ هذا التفاعل شكله من معارضة إحدى خطوات الحكومة إلى شكل آخر، يعبر عنه بحراك اجتماعي راديكالي، قد يتطور إلى تغيير جذري لبنية النظام السياسي.

تتجه الأفكار المرتبطة بتفسير القوة في سياقها الاجتماعي، إلى التأكيد على أنها لا تتركز في مؤسسة اجتماعية واحدة، كمؤسسة الدولة، أو لا يمكن أن تنحصر في مجموعة من الأفراد، يمكن التعبير عنها باسم نقابة مهنية، ك نقابة المحامين، أو تنظيم سياسي كالأحزاب السياسية، أو حركات التحرر، وغيرها. تتوزع القوة هنا في كل مستويات التفاعل الاجتماعي، وفي كل المؤسسات الاجتماعية، وبواسطة كافة الأفراد. وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن القوة موجودة في كل العلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها، بدلاً من أن تكون مُتَّكِرَةً من المؤسسات والجماعات السائدة داخل المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تناقض كبير وجوهري عند المقارنة بين تلك النظرية وواقع توزيع القوة بشكلها الطبيعي، وعند التفاعل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني.

من المنطقي جداً ألا يأخذ توزيع القوة في المجتمع الفلسطيني منحىً شاذاً، إلا إذا كانت قد تغلغلت فيه بعض العناصر الشاذة، وعملت في القضية عمل المعول، وحرفتها عن مسارها الطبيعي، ثم جعلت من مستقبلها موضع حذر. يظهر توزيع

القوة بحالته الطبيعية، عندما تأخذ كل شريحة، مهنية أو سياسية، ثقلها الاجتماعي الحقيقي مصدرًا للقوة، ثم تقوم باستغلالها لتجعل من نفسها لاعبًا سياسيًا فعالاً، وشريكاً حقيقياً في عملية اتخاذ القرار، وتحديد السياسات المختلفة، بمضمون لا يتناقض أبداً مع مبادئ شعب محتل وتطلعاته، ويرمي إلى التخلص من الاحتلال ومشتقاته.

أن تؤدي المؤسسات الاجتماعية في فلسطين وظيفة ذات بعد اجتماعي تحرري، فإن ذلك يعطيها دوراً متميزاً عن دور المؤسسات القائمة في المجتمعات التي تعتبر نفسها مجتمعات ديمقراطية، مع أخذ «الحاجات الملحة» للمجتمع الفلسطيني بعين الاعتبار، بعيداً عن إملاءات النمطية الخاصة بالمجتمع المدني في دول «الشمال».

وإذا ما صرّف الملاحظون أنظارهم نحو أصحاب «السلطة»، منغمسين في تنفيذ خطوات سياسية مرتبطة بمصير الشعب الفلسطيني، كإعلان «الدولة الفلسطينية»، أو اللجوء إلى مجلس الأمن، وغيره من المحافل الدولية، أو حتى كما حصل في إعلان المبادئ، فإنه يتبادر إلى أذهانهم شكل من أشكال القوة التقليدية، تسيطر على المشهد الاجتماعي الفلسطيني، حيث تتحكّر القوة فيه مؤسسة، أو عدد محدود من المؤسسات الاجتماعية السائدة من جهة، أو يتبادر إلى أذهان غير المطلعين وكأن القوى الاجتماعية الفلسطينية تعيش حالة إجماع غير مسبوق، وداعمة لهذه السياسات من جهة أخرى.

يدو واضحاً أن المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية، التي يُفترض أن تكون بمثابة المحرك في مسيرة التحرر، بما فيها النقابات المهنية والمؤسسات الأهلية والحركات الطلابية، تعيش حالة من التخدير وسكون القوة، تحول بينها وبين أن تكون فاعلاً وشريكاً حقيقياً في تكوين السياسة الفلسطينية. وهناك أمثلة وشواهد كثيرة يمكن الاستدلال بها على وعي وإدراك حالة الضعف الماثلة، والتي تجعل من الحريصين على إبراز كافة عناصر القوة في مشهد مسيرة التحرر، جارين أذبال الخيبة.

من هنا، ومن منظار الضرورة الملحة، يأتي الدور الوظيفي للقوى المعارضة على حالة الترهل والعبث القائمة، بغض النظر عن ميولها الفكرية والسياسية، لتبرز نموذجاً آخر على نقيض ما هو قائم، يظهر فيه مزيج غير مسبوق من خدمة الوطن المختلفين بانتماؤهم الأيديولوجية، لكنهم يقفون صفاً واحداً، حيث سيشكلون نبراساً لحراك اجتماعي واع. كما أن اجتماع هؤلاء «المتنافرين أيديولوجياً» على حاضنة اجتماعية مشتركة، يُشكل في أغلب الظن خشبة خلاص ما، لمجتمع بات يعيش حالة الإرباك مرغماً.

كما أن مُحدّدات مثل هذا الاتفاق، ستعود بمنفعة كبرى، وفق ما بشرت به تجارب شعوب مختلفة، وسيكون مبعث تفاؤل للحالة الجماهيرية، التي تصبو لشراكة فعالة بين أطراف الفعل المكافح للمحتلين والفاستدين. من هنا يمكن الحديث عن كتلة تاريخية مانعة، أو صادة، لكل ما يُعثر التحرير وأدواته، بما فيها المؤسسات الاجتماعية. تكمن المفاضلة في إسقاط بواعث الحزبية الضيقة، والأناية المفرطة للذات التنظيمية، حتى وإن اعترض البعض على ذلك. فلا حرية، ولا تحرر، ولا مجتمع حضاري إنساني، دون التقاء أدوات الفعل التحرري، المناقضة لكل أبعاد الهزيمة.

في هذا السياق، ومن زاوية البحث عن دور المنظمات غير الحكومية في صياغة التوجه السياسي الفلسطيني، يأتي هذا العمل البحثي ليسلط الضوء على عدد من الموضوعات، التي من خلالها يمكن أن ينعكس أداء المنظمات وفعاليتها في معادلة رسم السياسات العامة والمختلفة. عالج كل فصل من فصول هذا الكتاب جزئية محددة، بالاعتماد على المنهج الكيفي في البحث العلمي. وقد قام بتنفيذ هذه الفصول، التي تعتبر دراسات منفصلة يربط بينها وحدة موضوعية، ثلة من الباحثين والأكاديميين الفلسطينيين المختصين، وقد جاءت فصول الكتاب على النحو التالي:

**الفصل الأول:** توزيع القوة داخل المجتمع الفلسطيني: أثر النظام السياسي على قوة وفعالية منظمات المجتمع المدني.

**الفصل الثاني:** حدود المدني والقبلي في المنظمات الأهلية الفلسطينية.

**الفصل الثالث:** تطوّر علاقة المجتمع المدني الفلسطيني بالحركات والأحزاب السياسية.

**الفصل الرابع:** دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة.

**الفصل الخامس:** دور المنظمات الأهلية في تعزيز حضور المرأة في المشهد السياسي الفلسطيني.

**الفصل السادس:** التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية: انبعاثات تنمية أم كولونيالية جديدة؟ (USAID) نموذجًا.

**الفصل السابع:** دور المنظمات الأهلية في الضفة الغربية في ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية بين حركتي فتح وحماس.

**الفصل الثامن:** المنظمات الأهلية الفلسطينية كمنبر سياسي حر للشباب.

**الفصل التاسع:** التمويل المشروط وإنتاج التكنوقراط الفلسطيني.

من خلال التطرق لهذه القضايا، خلص هذا الكتاب إلى أن هناك ثمة عوامل رئيسية، ليس من المستبعد أن تكون نتاج مساعٍ مقصودة، ساهمت، بشكل أو بآخر، في إضعاف المنظمات غير الحكومية في سياق الحالة القائمة، وأفضت إلى نقيض ما ينبغي أن تكون عليه هذه المنظمات، إذ ينبغي ألا تكون خارج دائرة المعادلة، التي يصاغ التوجه السياسي الفلسطيني في سياقها. لقد لعبت

الكثير من العوامل في خلق نوع من الشذوذ في توزيع القوة داخل المجتمع الفلسطيني، أنتج مجتمعا مدنيًا هشًا، وغير ذي تأثير في تأدية دوره المطلوب، ووظيفته المنشودة.

محمد دار خليل



## الفصل الأول

### توزيع القوة داخل المجتمع الفلسطيني: أثر النظام السياسي على قوة وفعالية منظمات المجتمع المدني

محمد دار خليل

#### مقدمة:

نشأ المجتمع المدني بشكل متواز مع نشوء الدولة الحديثة، وكأحد تجليات مفهوم المواطنة، حيث يُمنح الأفراد الحق في الشراكة السياسية، سواء من خلال المشاركة في العملية الانتخابية، انتخاباً وترشحاً من جهة، أو من خلال إتاحة الفرصة لهم لفرض نوع من الرقابة على مؤسسات الدولة من جهة أخرى. لكن الأمر لا ينطبق تماماً على المجتمعات التي خضعت للاستعمار الغربي، وتشكلت فيها أنظمة حكم من لون يخدم المستعمر وأهدافه، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يليق بما ينشده الأفراد ويطمحون إليه.

لم تساهم تلك الأنظمة التي أجبرت الشعوب على العيش تحت سطوتها، في خلق حالة تتوزع فيها القوة في السياق الاجتماعي توزيعاً طبيعياً، ويكون لمؤسسات المجتمع فيها دور ذو وزن، لا يقل عن وزن مؤسسات الدولة الحاكمة وقوتها. الأمر الذي خلق حالة من الشذوذ في توزيع القوة داخل المجتمع، تركزت فيها القوة أكثر في مؤسسات الدولة، في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع يبدو خاوياً من القوة، بحيث أصبح عاجزاً عن تشكيل نوع من توازن القوة مع مؤسسات الدولة.

ومما يعطي للمجتمع الفلسطيني خصوصية، تميزه عن باقي المجتمعات التي كانت تعيش تحت سطوة الاستعمار، أنه لا يزال يرضخ تحت الاحتلال من ناحية، كما أن منظومة الحكم فيه أقرب للخدماتية والإدارية منها لمنظومة الحكم السيادية من ناحية

أخرى، الأمر الذي ينعكس على مؤسسات المجتمع الأخرى، وخاصة غير الحكومية منها، وبذلك أصبحت تلك المؤسسات تنسم بنوع من الخصوصية التي ميزتها عن غيرها من المنظمات السائدة.

تتلور هذه الدراسة حول جدلية مفادها أن صياغة السياسات العامة داخل المجتمع، تتأثر بمضمون العلاقة بين نقاط القوة التي يمثلها الأفراد والمؤسسات، بما يمتلكونه من قوة ونفوذ. ففي الوقت الذي تسيطر فيه السلطة الفلسطينية ومؤسساتها على النصيب الأكبر من القوة، التي تسمح لها بالانفراد في صياغة التوجه السياسي العام، فإنه لا ينبغي إغفال مضامين القوة التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع الفلسطيني غير الحكومية، ومن غير النخبة الحاكمة، والتي تؤهلها لأن تكون شريكاً حقيقياً في صياغة التوجهات السياسية المختلفة.

تحاول هذه الورقة تحليل دور النظام السياسي الفلسطيني القائم، وما ينبثق عنه من مؤسسات، كعوامل مؤثرة على قوة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني ونفوذها.

كما تفترض هذه الدراسة أن ثمة عوامل رئيسية ليس من المستبعد أن تكون نتاج مساع مقصودة، عملت عملها في الحالة القائمة، وأفضت إلى نقيض ما ينبغي أن يكون. إضافة إلى أنها ساهمت في خلق نوع من الشذوذ في توزيع القوة، أدى إلى بروز مجتمع مدني غير ذي تأثير، بل وأضعفت دوره في تأدية وظيفته المنشودة، فيما يتعلق بالحوكمة والرقابة على أجهزة السلطة القائمة ومؤسساتها.

## المنظمات غير الحكومية وتوزيع القوة في السياق الاجتماعي

قد يبدو مفهوم توازن القوة مرتبطاً بشكل أساسي بحقل العلاقات الدولية، وقد يبدو أيضاً أنه غير ذي صلة مباشرة عند معالجة جزئية مرتبطة بالمجتمع المدني، لكن

ثمة صلة أو صلات تربط أصول فهم العلوم في الحقل الاجتماعي. ففي الوقت الذي تختلف فيه الفروع في العلوم الاجتماعية، فإن إمكانية استحضار المفهوم من حقل علمي لآخر، ومحاولة استخدامه أداة تفسيرية، قد تعود بفائدة كبيرة على العمل البحثي، وتساعد الباحث في الوصول إلى نتائج أكثر انسجاماً مع الواقع.

طالما استُخدم مفهوم توازن القوة في سياق العلاقات الدولية للإشارة إلى التوزيع الفعلي للقوة داخل المنظومة الدولية، كحالة ينعكس فيها ذلك التوزيع على شكل توازنٍ متساوٍ، أو متلائمٍ، أو غير متلائمٍ، أو أي شكل آخر لتوزيع القوة. وإذا كان التركيز على التوزيع النسبي للقوة داخل النظام، يفضل استخدام اصطلاح توزيع القوة، إلا أن الأمر يصبح أكثر إشكالية عند دمج نقاش توزيع القوة بنقاش أهداف النظام (Levy, 2004).

تكمُن أهمية التطرق لمفهوم توازن القوة في سياق المجتمع المدني؛ لأنه يشترك مع عالم العلاقات الدولية بوجود أمرين أساسيين؛ الأول وجود فاعلين يمتلكون القوة، والثاني وجود منظومة يتحرك فيها هؤلاء الفاعلون. لذلك فإن محاولة استخدام مفهوم توازن القوة لا تشترط شكلاً محدداً للفاعلين، وإنما يكفي وجودهم وامتلاكهم للقوة من جهة، كما أنها لا تشترط أن يكون الفاعلون في هذه المنظومة دولاً من جهة أخرى.

تعرّض مفهوم القوة في السياق الاجتماعي للكثير من التفسيرات والمناقشات، التي لا تركز هذه الدراسة على سردها ومناقشتها، بقدر ما تستند على تفسير فوكو للقوة. لم يسهج المفكر الفرنسي ميشيل فوكو لصياغة نظرية عامة حول مفهوم القوة، بقدر محاولته التعرف على مكان وكيفية انعكاس القوة بين نقطة وأخرى. كما أنه يرى فيها مجموعة الآليات والإجراءات، التي بناء على دورها ووظيفتها وموضوعها؛ يجب أن تترسخ القوة. من ناحية أخرى، يأتي مفهوم القوة لديه في إطار تعريف قوة

الفرد بالنسبة لفرد آخر، ومجموعة بالنسبة لمجموعة أخرى، والدولة بالنسبة للمجتمع (Kelly, 2009).

وهنا تكمن أهمية تحليل علاقات القوة بين الوحدات المختلفة، حيث تشير هذه العلاقات إلى تفاعل القوة وانعكاسها بين الأفراد، وليس فقط مقدار القوة التي يمتلكونها. ولذلك، هناك علاقات قوة بين وحدات الجسم الاجتماعي، كالعلاقة بين الرجل والمرأة، وبين أعضاء الأسرة، وبين الأستاذ والتلاميذ (Kelly, 2009).

وحسب تفسيرات فوكو، فإن أبرز ملامح القوة أن هناك انحرافاً للقوة عن المركز، أي أنها ليست مرتكزة على فرد أو طبقة، وأن القوة متعددة الاتجاهات، أي أنها لا تتدفق فقط من الأقوى إلى الأضعف، وإنما قد تأتي أيضاً من الأسفل، حتى وإن لم تكن متكافئة. ومن هذه الملامح أيضاً أن الفاعلين يلعبون دوراً إنتاجياً مباشراً، وأن القوة يمكن أن توجد في كافة التفاعلات الاجتماعية، وأن تكون دائماً موجودة (Taylor, 2011) (Lemert & Gillan, 1982) (Kelly, 2009).

يُعتبر المجتمع المدني آلية للقوة المشتركة، التي تنهض بقدرة المواطنين لحماية رغباتهم وحقوقهم من قوة الدولة الاعتبارية أو التعسفية (Wiktorowicz, 2000). من هذا المنطلق، وفي سياق الحديث عن توازن القوة وتوزيعها في المنظومة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، خاصة تلك القوة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة، فإنه لا ينبغي أن تتركز القوة بيد أجهزة السلطة ومؤسساتها ورجالها فقط، بحيث تُجرد المنظمات المجتمعية من أي مستوى من القوة، يخولها لأن تكون شريكاً حقيقياً، ولأعباً فاعلاً في صياغة التوجهات السياسية الفلسطينية.

انطلاقاً مما سبق، يُفترض أن يكون لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني قدر من القوة يمكنها من تشكيل خط القوة الآخر، الذي يوازي السلطة ونخبها، ويشاركها في رسم السياسات. لكن منظمات المجتمع المدني في السياق الفلسطيني تظهر

بدرجة من الضعف، إذ إنها، ولعدة عوامل، غير ذات تأثير حقيقي وفعال في صناعة القرار السياسي الفلسطيني.

لقد استطاعت مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدور تاريخي طيلة الأربعين عاماً الماضية، وتحديداً في تعاطيها مع مجريات الانتفاضة الأولى، فقد قامت بنشر الوعي الوطني والثقافة الاجتماعية التحررية في ظل غياب السلطات، وشكلت عاملاً مسانداً وداعماً لكثير من الفئات الفقيرة والمهمشة. إلا أن هذه المؤسسات واجهتها، وما زالت تواجهها، مجموعة من التحديات، والتي أبرزها عدم تفعيل القوانين الناظمة لعمل هذه المؤسسات وتطويرها؛ بسبب تعطيل المجلس التشريعي. وقد أدى غياب دور المجلس التشريعي إلى تفويض المنظومة التشريعية، وعدم تطويرها، الأمر الذي كان له مردود سلبي على مؤسسات المجتمع المدني، بحيث لم يعد هناك إطار قانوني يعمل على حمايتها، في الوقت الذي أصبح فيه رئيس السلطة الفلسطينية نفسه هو الذي يصدر القوانين المختلفة (زماعره، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

كما لا ينبغي تجاهل العديد من العوامل الذاتية التي تؤثر في قوة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي من أبرزها نخوبة هذا المجتمع.

«المجتمع المدني الفلسطيني محكوم بفئة محدودة، وهو يكاد ينحصر في منطقة النخبة. ولأن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية محكومة بصراع النخب، الذي هو ذاته مفصل تكويني في جسد الدولة الوطنية، فإن إمكانية التغيير تظل محدودة، دون أن يعني ذلك أن النخب لا علاقة لها بالتغيير، لكن ما نجادل بشأنه هنا هو أن ضيق أفق المشاركة في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، واقتصارها على النخب، يقلل بالطبع من مقدرتها على التأثير في الناس من جهة، ويجعل سجالها مع السلطة سجالياً يدور في غرف مغلقة، وليس في الشارع حيث يمكن إحداث التغيير» (أبو سيف، ٢٠٠٥، صفحة ١٨٨).

في الوقت الذي يفترض أن تساهم فيه خصوصية الحالة الفلسطينية بوجود مجتمع مدني مقتدر، إلا أن «انتشار لغة مشتركة للديمقراطية ولحقوق الانسان وجدت رواجًا شائعًا، ليس فقط بين نخبة من المثقفين والمسيحين، وإنما في المجتمع ككل، حيث إن نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال أخذ عدة أشكال، كان من أهمها النضال الذي استند إلى الشرعية الدولية وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، واتخذ من الإعلام وإحراج الاحتلال الإسرائيلي، سلاحًا فاعلاً في نضاله اليومي، إلى جانب الكفاح المسلح. ويشكل استمرار الاحتلال، واستمرار استخدام هذا السلاح وهذه اللغة، عنصراً أساسياً في ضمان بروز ونهضة مؤسسات وأطروحات مبنية على حقوق الإنسان، والمجتمع المدني والديمقراطية» (كتاب، ١٩٩٨، صفحة ٦١).

## نظام سياسي قائم على توزيع القوة أم احتكارها؟

لعب الكيان الإسرائيلي ومجتمع الفيتو الذي يقف في معظم الأحيان إلى جانبه، دور العقل المدبر والقوة الموجهة لفرض نظام سياسي فلسطيني تكون مكوناته المؤسساتية أكثر رمزية، وتشكل غطاء للهدف المركزي من إنشاء السلطة الفلسطينية، والمتمثل في تطبيق عقيدة أوسلو السياسية التي يتكئ عليها النظام (نعيرات و بشارت، ٢٠١٦). لقد أدى الإذعان لقيم أوسلو، وربطها باستمرارية ومشروعية حركة فتح أمام المجتمع الدولي، إلى بروز نوع من الهيمنة على السلطة من قبل نخبتها، مما ساهم بطريقة أو بأخرى في احتكار تولي الوظائف الحكومية العليا، واحتكار القرار السياسي.

والأكثر من ذلك، تدخلت تلك القوى من خلال تحديد تفاصيل النظام، وحتى تحديد صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية، إضافة إلى تحديد صلاحيات المجلس التشريعي وعدد أعضائه (هلال، ١٩٩٨). مما يعني أن النظام السياسي الفلسطيني

أصبح مجموعة من القواعد والمنطلقات والمبادئ، وما ينتج عنها من سلوك سياسي وأمني، يعبر بالضرورة عن وجهة النظر الفتحاوية، التي تعبر عن مشروع التسوية المدعوم من حلفاء «إسرائيل» في المجتمع الدولي. يصبح هذا التوجه ذا مصداقية أعلى عند النزول إلى الشارع، ومراقبة حالة الإقصاء الذي تتعرض له شرائح المجتمع الفلسطيني التي تعارض مشروع التسوية ومخلفاته، وخاصة تلك التي تمتلك نوعاً من النفوذ داخل المجتمع الفلسطيني، كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، أو حتى على مستوى أفراد مستقلين، أو أكاديميين، أو حتى يساريين منتمين لأحزاب سياسية تحت مظلة منظمة التحرير. «إن النخبة السياسية المهيمنة، وبسبب طبيعتها الطبقية والفكرية المحافظة، عملت على إعادة إنتاج النظام السابق وفقاً لصيغ مستجدة، وحافظت على هيمنتها وتفردا واحتكارها في صنع القرار، وعلى كافة المستويات» (مجدلاني، ٢٠٠٣، صفحة ٢٧).

لقد شكلت أوصلو منعطفاً جذرياً وخطيراً داخل المجتمع الفلسطيني، وكانت بمثابة العامل الأهم في الانقسام السياسي، الذي تجلّى تأثيره السلبي على النظام السياسي، إذ إنها، أي أوصلو، لم تتأسس على قاعدة عقد اجتماعي ارتضته القوى الاجتماعية التي تعبر عن الشرائح الفلسطينية المختلفة، وبالذات القوى السياسية. لقد ترتب على أوصلو انقسام حاد تمثل في التأسيس لتيارين، توافقت على الأول ثلاث قوى فلسطينية، هي فتح وحزب الشعب وفدا، وفي المقابل توافقت على النقيض باقي الفصائل الفلسطينية، حيث شكلت ما أُطلق عليه الفصائل العشرة (نعيّرات و بشارات، ٢٠١٦).

يمكن القول إن بنية النظام السياسي الفلسطيني القائم، لم تؤسس على قاعدة شراكة وطنية ترتضيها الأغلبية، وإنما تأسست في ظل وجود انقسام حاد داخل المجتمع الفلسطيني. مما سبق يتضح أن حالة من الصراع والتنافس غير العادل بين

مكونين اجتماعيين متناقضين، انبثقت منه مفاصل النظام القائم، كانت الغلبة فيه للفريق الذي يمثل الإرادة الدولية. وقد تم تغييب القوى التي تقف على النقيض من هذا النظام، كما تم إقصاؤها عن الحالة السياسية نتيجة عوامل مختلفة، أهمها عدم المقدرة على مواجهة الوضع السياسي الجديد. وعندما أصبح الطرف النقيض لأوسلو ذا قوة مسلحة على الأرض، وذا امتداد جماهيري واسع، خاصة في قطاع غزة، أصبح ذلك الانقسام أكثر وضوحًا. وهنا يمكن تغيير النمطية الخاطئة التي ترتأي أن أصل الانقسام يعود للتنافس بين فتح وحماس على السلطة.

يعود سر نجاح فرض هذا النظام إلى أنه يعتمد بشكل مركزي على القوة الخارجية، إضافة إلى اعتماد السلطة الفلسطينية ماليًا وسياسيًا عليه. وبهذا أصبحت أي محاولة لإصلاح النظام، أو حتى إعادة صياغة الأسس التي قامت عليه، تواجه تدخلًا إسرائيليًا ودوليًا وإقليميًا رافضًا، لأن رؤيتها للنظام السياسي يجب أن تكون مصاغة بما يتوافق مع مشروع التسوية، الذي يضمن بالدرجة الأولى الحفاظ على أمن «إسرائيل» (نعيرات و بشارت، ٢٠١٦).

وقد بدا ذلك واضحًا عندما تنكرت غالبية القوى الدولية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، التي أسفرت عن انتصار مدوّ لحركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي ترفض صراحة مشروع التسوية والتنسيق الأمني. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأصل الذي يضمن حقوق الأفراد السياسية، هو إشراكهم في صياغة نظام سياسي لا يتناقض مع وجود مساحة حرية كافية ومرضية. إن بلورة بنية النظام السياسي على أساس حفظ الأمن لـ «إسرائيل»، يجعل من حق المقاومة الفلسطينية، التي تشرعها الأمم المتحدة، حقًا محظورًا وفقًا للنظام القائم. وتكمن خطورة هذا الحظر في أنه ينعكس على حرية الأفراد، وحقهم في التجمع، خاصة إذا ظهر تجمعهم كشكل من أشكال التناقض مع المشروع السياسي الذي تتبناه السلطة.

يذهب بعض المتخصصين إلى اعتبار النظام السياسي الفلسطيني الحالي على أنه نظام دكتاتوري بامتياز، بسبب وجود تآكل في التشريعات، وتعطيل المجلس التشريعي، وتعظيم دور مؤسسة الرئاسة، ودور الرئيس بشكل خاص (عساف، مقابلة شخصية، ٢٠١٦). قد يبدو من المبالغة وصف النظام السياسي بالدكتاتوري، إلا أن هناك كثيراً من الشواهد والممارسات على الأرض تثبت دقة ذلك التوصيف. فقد مضى على انتخاب أبو مازن رئيساً للسلطة ثلاث دورات، في الوقت الذي يفترض أن تنتهي رئاسته بعد أربع سنوات من انتخابه، إلا أنه ما زال يهيمن على كرسي الرئاسة منذ ١٢ عاماً.

إضافة إلى ذلك، فإن الأسس والمعايير والشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام سياسي، لا تتوفر في النظام السياسي الفلسطيني بشكل واضح. لذلك، فإن وصف السلطة الفلسطينية بالنظام السياسي السيادي، يبقى وصفاً مغلوفاً، كونها ليست أكثر من سلطة حكم ذاتي لها دور محدود جداً، وتُخرق يومياً من الاحتلال الإسرائيلي (قرش، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

## تغيب القانون لتعطيل توازن القوة

تبرز أهمية القانون في أنه يشكل عاملاً حاسماً في فرض العدالة الاجتماعية، والحد من تفشي الظلم الاجتماعي. في الوقت الذي لا يتوان أصحاب النفوذ والقوة من التغول في كافة مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل فرض نوع من الهيمنة، تمهد لهم الطريق لاستلاب ما يغذي غرائزهم وتطلعاتهم، دون الاكتراث لما هو حق طبيعي لباقي أفراد المجتمع، الذين فرضت عليهم الوقائع المختلفة ظروفًا تحرمهم من القوة التي تساهم في الحفاظ على حقوقهم، وإعطائهم الفرصة للنهوض بظروفهم المعيشية، ومنحهم مساحة كافية لتعزيز حقوقهم المختلفة.

لقد جاء تأثير المكانة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة في الضفة الغربية بما يتناقض مع سيادة القانون، فقد أبرزت نوعاً من القوة تفوق في سلطتها قوة القانون، الأمر الذي جعل من مبادئ الديمقراطية أقل تجلياً في الحياة الاجتماعية. والأكثر من ذلك، أن تلك النخبة لعبت دوراً سلبياً ذا تأثير عميق، امتد ليضعف من مؤسسات الحوكمة، ودورها الوظيفي المنوط بها (أبو زاهر، ٢٠١٣). من هنا، إذا كانت النخبة قادرة على أن تضعف دور المؤسسات الحكومية، فهذا، وبلا شك، يجعل من منظمات المجتمع المدني أكثر عرضة لتدخلات تلك النخبة، التي بمقدورها الوقوف أمام أي فعل مناهض، أو لا يتماشى مع السياسات الحكومية العامة.

كمثال على ذلك، يستند الرئيس أبو مازن إلى المادة رقم (٤٣) من القانون الأساسي؛ لإصدار تشريعات على شكل قرارات أو مراسيم، تحت مبرر تنظيم حالة الضرورة كما ينص القانون، إلا أن شروط الضرورة لم تتوفر أصلاً، وحتى لو توفرت فإنها لا تخوله سوى إصدار قرارات لمواجهة الضرورة فقط، وهذا لا يعني تخويله إصدار أو إلغاء القوانين (الخالدي، ٢٠١٥).

من ناحية أخرى، ترتبط هشاشة القانون بشكل كبير بالنظام الفلسطيني، الذي يراه ٨٠٪ من النخبة الفلسطينية بأنه نظام غير مكتمل الأركان، ويفتقر إلى السيادة التي تعتبر من أهم مقوماته (نعيرات و بشارت، ٢٠١٦). ولا شك أن نظاماً غير مكتمل الأركان ستكون مكوناته أكثر خدمة للطرف الأقوى في المعادلة، التي فرضت في الحالة الفلسطينية بعد أوصلو. كما أن هذا النسق من النظام غير المرتكز على أعمدة سيادية لا تستطيع إنتاج فعل سياسي، يعبر عما تطمح إليه الشرائح الشعبية المختلفة، ويشارك في صياغته العدد الأكبر من مؤسسات المجتمع التمثيلية، ويكون أكثر قرباً من الإرادة الوطنية والاحتياجات المجتمعية.

تجد منظمات المجتمع المدني صعوبة بالغة إذا ما سعت لدمج نفسها في عملية صياغة السياسات. في الوقت الذي تحتكر فيه السلطة التنفيذية صياغة السياسات العامة من جهة، وإصدار القوانين من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، كان للسلطة التنفيذية اليد الأولى في صياغة قانون الضمان الاجتماعي (طه، مقابلة شخصية، ٢٠١٦)، الأمر الذي يجعل من دائرة اتخاذ القرار، ورسم السياسات، ووضع القوانين، دائرة ضيقة جداً، ترتبط بتوجه سياسي أكثر من اعتمادها على إشراك أصحاب الكفاءات والخبرات، وممثلي الشرائح الشعبية المختلفة، الذين غالباً ما يكونون فاعلين في إطار المجتمع المدني بمكوناته المختلفة.

## **فشل المجلس التشريعي في تحقيق توازن القوة مع السلطة التنفيذية**

لا يمكن الحديث عن دور فاعل للمجتمع المدني في ظل غياب هيئات رسمية تقوم بوظيفة الرقابة على الممارسات الحكومية من جهة، وتشكل منبراً للتعبير عن مطالب الشرائح المجتمعية المختلفة، والهيئات التمثيلية لها، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن تلك الوظيفة تتمثل في الحالة الفلسطينية بمؤسستين رسميتين، هما المجلس الوطني والمجلس التشريعي، لكن كلاً منهما غير مفعلتين.

يمارس المجلس التشريعي الرقابة على السلطة التنفيذية من خلال اللجان الدائمة، التي تعتبر بمثابة حلقة الوصل بين المجلس والحكومة. وكان لهذه اللجان دور كبير في التحقيق في قضايا عديدة، مثل الشركات الاحتكارية التي كانت تحتكر بعض السلع الأساسية، كالنفط والإسمت، دون مسوغات قانونية، وقد تورط فيها بعض المحسوبين على النخبة الحاكمة.

كما يمارس المجلس التشريعي دوره الرقابي عن طريق الاستجواب، كاستجواب صائب عريقات عام ١٩٩٨ في قضية عدم تطبيق قانون الانتخابات المحلية، واستمرار التعيينات في الهيئات المحلية، وكان في حينها وزيراً للحكم المحلي.

إن في تحويل المجلس التشريعي الفلسطيني، باعتباره جسمًا تمثيليًا لشرائح المجتمع، الحق في حجب الثقة عن الحكومة، أهمية وضرورة في فرض نوع من توازن القوة بين الدولة والمجتمع. فإذا ما أخلت السلطة التنفيذية بالتزاماتها وتعهداتها، أو خرقت الحقوق الأساسية للأفراد، فإنه من المنصف حجب الثقة عنها. لكن ذلك لم يحصل في ظل السلطة الفلسطينية، حتى أنه لم يتم إدراج طلبات حجب الثقة على جدول أعمال المجلس (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠).

هنا تبرز إحدى صور الإخلال بتوزيع القوة داخل المجتمع الفلسطيني، إذ إن السلطة التنفيذية لا تخضع لرقابة جدية تلزمها بالإيفاء بالتزاماتها، وتحويل بينها وبين خرق الحقوق الأساسية لمن يخضعون لسلطتها.

إن غياب المجلس التشريعي، كأداة سياسية فاعلة، يرجع إلى النمط التفاعلي، وشكل توزيع الصلاحيات بين السلطات المختلفة، الذي برز منذ تأسيس السلطة عام ١٩٩٤، وحتى الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، والذي جعل من حركة فتح حزباً سياسياً يهيمن على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. لقد أفرزت أول انتخابات داخل النظام السياسي المنبثق عن أوسلو، تركيبة سياسية وتنظيمية اجتماعية للمجلس التشريعي، وحددت سقفاً لدوره السياسي، حيث لم يُبرز ذلك الدور أيّ تباين في الحقل السياسي مع السلطة التنفيذية، إذ حصلت حركة فتح على ٧٧٪ من مجمل مقاعد أول مجلس تشريعي، في الوقت الذي احتكرت فيه أيضاً المواقع الإدارية والقيادية الأولى في الوزارات (هلال، ١٩٩٨).

يُفترض بالمجلس التشريعي أن يكون أحد الأعمدة التي يتركز عليها المجتمع المدني في ممارسة رقابته للسلطات الرسمية، وبذلك يكون المجلس قادراً على استمداد قوة، تجعل من مؤسساته ركائز مهمة في مكافحة الفساد داخل الأجهزة الرسمية، والتأكد من قيام السلطات بتنفيذ التزاماتها، ومراعاة المطالب والاحتياجات الشعبية. لكن المجلس التشريعي نفسه أدخل بهذه المعادلة المهمة، وكمثال على ذلك، أخفق المجلس في معالجة تقرير هيئة الرقابة العامة عام ١٩٩٧، الذي أثبت تورط العديد من الوزراء والمسؤولين والقيادات السياسية، بقضايا فساد إداري ومالي وقانوني، وسرقة ما مقداره ٣٢٦ مليون دولار، لكن معالجة المجلس التشريعي للقضية لم تكن كما يجب، إذ اكتفى المجلس بالطلب من الرئيس الراحل ياسر عرفات إعادة تشكيل مجلس الوزراء (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠).

## النفوذ الواسع للسلطة التنفيذية يعطل توازن القوة

عندما يمتلك بعض المسؤولين صلاحيات تفوق صلاحيات المؤسسة في النظام السياسي، فإن ذلك يساهم في إخلال توزيع القوة داخل المجتمع، ويصبح التساؤل عن الجدوى من مؤسسات الدولة ضرورياً إذا ما كان للزعماء، كما في الحالة الفلسطينية، مثل الرئيس السابق ياسر عرفات، أو الرئيس الحالي محمود عباس، سلطة يمكن أن تتلاشى أمامها قوة المؤسسات القضائية أو التشريعية. سيبدو النظام السياسي الفلسطيني أشبه بنظام الفرد الواحد، إذا ما تم تتبع تغير السلوك السياسي للسلطة التنفيذية ما بعد أوسلو، وكلما اقترب الباحث الجاد والمتعمق من الوقائع، كلما أدرك صحة ذلك.

يأتي احتكار السلطة التنفيذية لرسم السياسات المختلفة، والتفرد في اتخاذ القرارات، في سياق العمل على منع قيام جسم يقوم القرار السياسي الفلسطيني، ويطالب بإصلاحه (الحج إبراهيم، مقابلة شخصية، ٢٠١٦). فقد استقال حيدر عبد

الشافي من عضوية المجلس التشريعي، احتجاجاً على إبقاء الرئيس الراحل ياسر عرفات على من ثبت تورطهم في قضايا فساد في مناصبهم، وعدم تعرضهم للمحاسبة. كما أعلنت حنان عشاوي استقالتها من الحكومة الجديدة، احتجاجاً على تشكيل وزاري جديد لم يخل من وزراء من الحكومة السابقة متهمين بقضايا فساد (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠). لا شك أن هذا الوضع يدل على وجود نخبة حاكمة تتمتع بنفوذ أعلى من سلطة القانون، مما يبرز خللاً واضحاً في عمق النظام.

ويؤكد ذلك أيضاً بعض الإجراءات التي قام بها الرئيس محمود عباس / أبو مازن بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، والتي تُعد دلالة واضحة على وجود محاولات من نخبة أو سلو لاحتكار السلطة، وتسخير النظام السياسي إلى ما يضمن هيمنتها على مفاصل القوة، وصياغة التوجهات السياسية العامة بما يتوافق مع مشروع التسوية. وقد تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي (صالح، ٢٠١٢، صفحة ١٤٠):

«١. أصدر الرئيس عباس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت إشرافه المباشر. ٢. أصدر مرسوماً بتأسيس هيئة خاصة لإدارة المعابر الحدودية برئاسة صائب عريقات. ٣. أصدر مرسوماً بتعيين رشيد أبو شباك مديراً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، التي كانت تتبع وزارة الداخلية. ٤. قام بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة الخارجية إلى منظمة التحرير. ٥. قام باستبعاد جميع وزراء حكومة حماس، بما في ذلك وزير الخارجية، من جولاته الخارجية.»

لقد أثر تعطيل المؤسسة التشريعية سلباً على أداء وفعالية المجتمع المدني الفلسطيني (سويلم، مقابلة شخصية، ٢٠١٦)، فقد أفسح غياب المجلس التشريعي، على

سبيل المثال، مجالاً لتفرد الوزارات، وخاصة وزارة الداخلية، في التعامل مع المؤسسات الأهلية في السنوات الأخيرة (سعيد، مقابلة شخصية، ٢٠١٦)، حيث يؤدي ذلك التفرد إلى فرض مزيد من الرقابة والشروط والمتطلبات على منظمات المجتمع المدني، كمرقابة التمويل، والتدخل في الشؤون الخاصة لهذه المنظمات، إضافة إلى إغلاق بعضها دون الاستناد إلى القانون، وإنما بناء على تفسيرات مصلحة ورغبات شخصية. من المؤكد أن غياب سلطة تشريعية ورقابية له تبعات سلبية على كل الأصعدة، وخاصة على الحياة المدنية، وفي مقدمتها مسألة الحريات، كحرية التنظيم والتجمع والتعبير. لقد ساهم تعطيل المجلس التشريعي في تغييب المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام؛ لأن ذلك يقلل من فرص توفير الحماية لها من ناحية، ويزيد من التشديد القانوني عليها من ناحية أخرى.

## عجز القضاء يعطل توازن القوة

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على أن «السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها، وتصدر أحكاماً وفقاً للقانون، وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني». كما ينص على أن «القضاة مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو شؤون العدالة» (الخالدي، ٢٠١٥، صفحة ٢٧٣).

ورغم أن الأنظمة الدستورية تجمع على ضرورة وجود سلطة قضائية، يمكن الاستعانة بها لفض الاشتباك الناتج عن العلاقات الإنسانية في أي مجتمع، ولتحقيق نوع من استقرار العلاقة، وتعزيز مبدأ العدالة بين مختلف الأفراد والمؤسسات، إلا أن السلطة التنفيذية في السلطة الفلسطينية تعدت على المهام والصلاحيات التي يجب أن تتمتع بها السلطة القضائية (الخالدي، ٢٠١٥).

إن التوسع في اختصاصات وصلاحيات القاضي ضمن محاكم الصلح، على حساب التوسع بأعداد القضاة في المحكمة الابتدائية، يؤثر سلباً على استقلالية القضاء الفلسطيني، حيث يزيد احتمال تأثر ما يصدر عن القضاء باعتبارات مسبقة، وربما تنشأ من عوامل دينية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية (الخالدي، ٢٠١٥). هنا يبدو واضحاً انعكاس ظاهرة تفوق النفوذ الفردي على نفوذ المؤسسة، والتي تتكرر بشكل ملحوظ في غالبية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع الفلسطيني، كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية، وحتى التجمعات الأهلية.

كما يتقلص دور القضاء كأداة فاعلة في دعم المجتمع المدني، إذا كانت الاعتبارات الشخصية للقاضي مرهونة للاعتبارات السياسية للسلطة التنفيذية، وعندها يفقد المجتمع المدني أهم أدواته في فرض الرقابة على السلطة التنفيذية، خاصة تلك الرقابة التي تساهم في تعزيز الحقوق وتحقيق التطلعات.

لقد كان لتحجيم دور السلطة القضائية، وتقليل مواردها المادية والبشرية اللازمة، وعدم منحها مساحة الاستقلالية الواجبة، نتائج واضحة في الحد من تأدية مهامها القضائية بشكل معقول (الخالدي، ٢٠١٥)، مما أدّى إلى تراجع قيمة العدالة داخل المجتمع، وساهم في عدم إنصاف الأطراف الأضعف، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

تكمن أهمية وجود قضاء مستقل وقوي وعادل، في أنه يشكل أداة أساسية وجوهرية لمجتمع مدني قادر على تحقيق أهدافه المختلفة. وطالما تراجعت قوة القضاء، فسوف تتراجع قوة المجتمع المدني وفعاليته، مما يعني بالضرورة ضعف المجتمع، وفرض نوع من الإقصاء على حقه في أن يكون شريكاً في مناحي الحياة المجتمعية المختلفة، بما فيها حقه في الشراكة في صياغة السياسات المختلفة، وفرض نوع من الرقابة على السلطة التنفيذية.

لقد ثبت أن هناك خللاً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني، يتمثل في تحجيم دور الجهاز القضائي، ومحدودية استقلاليتها، وخاصة عند البت في الموضوعات المصرية والسيادية، الأمر الذي يعمل على إضعاف هيبة القضاء أمام الجمهور، ويزعزع بالتالي ثقة الأفراد به (فخر الدين، مقابلة شخصية، ٢٠١٦). والأكثر من ذلك، أن النظام السياسي القائم شكّل بيئة تسمح للسلطة التنفيذية، وخاصة مؤسسة الرئاسة، بإصدار أنواع من القرارات تحيل قضايا من اختصاص القضاء العادي إلى محاكم غير عادية، مثل محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، الأمر الذي يتناقض مع التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. تجدر الإشارة هنا إلى أن تلك المحاكم الخاصة لم تنشأ وفقاً للقانون، بقدر ما هي قرارات إدارية صدرت عن رئيس السلطة التنفيذية، كالمرسوم الرئاسي رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٧، المتعلق بحالة الطوارئ (الخالدي، ٢٠١٥).

إن محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، تعني أن عقيدة أو سلو التي تتبناها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وليس القانون، يمكن أن تشكل مرجعاً لمحاكمة أي فلسطيني يعارض برنامج التسوية. الأمر الذي يمكن أن يسفر عن استغلال المحاكم العسكرية لتصفية حسابات شخصية لصالح النخبة الحاكمة، مما قد يجعل مؤسسات المجتمع المدني عرضة لأي انتهاك من السلطة التنفيذية.

تساهم استقلالية القضاء في تقوية الأحكام التي يصدرها القضاء، بحيث تكون أكثر حيادية دون أن تتأثر بالأصدا السياسية، وتكون أيضاً خارج إطار ما تمليه النخبة الحاكمة. إن الأنظمة التي لا تخضع لحكم القانون، وتتسم بالفساد وغياب الدستور، تشهد تهديداً لتلك الاستقلالية (Corrin, 2009). لكن الأمر على نقيض ذلك في حالة السلطة الفلسطينية، حيث تتجاوز السلطة التنفيذية دورها واختصاصها، وتأخذ دور السلطة القضائية، وذلك من خلال فرض عقوبات دون

اللجوء للمحاكم المختصة، كفصل موظفين حكوميين من وظائفهم تحت ذريعة ما يسمى بالسلامة الأمنية.

من ناحية أخرى، يعود الدور الأكبر في تشكيل السلطة القضائية، وتعيين المراكز الأكثر قوة فيها، كرئيس النيابة العامة ورئيس مجلس القضاء الأعلى، لرئيس السلطة التنفيذية (الخالدي، ٢٠١٥). الأمر الذي لا يضمن تعيينهم بعيداً عن الأهواء الخاصة برئيس السلطة، خاصة في ظل غياب المجلس التشريعي، وغياب الشراكة الوطنية.

كما يرجع ضعف أداء القضاء كمؤسسة مستقلة ومحيدة، إلى غياب نظام محاسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة (قزمار، ٢٠١٦).

على صعيد آخر، يساهم الدور الفعال للمؤسسة التشريعية في فرض رقابة شديدة، من أجل ضمان صلاحية الجهاز القضائي، وخلوه من مظاهر الفساد. لكن تلك الرقابة المنشودة ليست بالمستوى المطلوب بسبب غياب المؤسسة التشريعية من جهة، وغياب مؤسسات المجتمع عن الحالة السياسية من جهة أخرى، في ظل اعتداء السلطة التنفيذية الصارخ على صلاحيات السلطات الأخرى.

لا تؤدّي السلطة القضائية في فلسطين دورها الوظيفي المنشود بشكل مستقل، بقدر ما تعبر عن إرادة شخصية متمثلة بشخص الرئيس (قزمار، مقابلة شخصية، ٢٠١٦). ينعكس ذلك دون أدنى شك على أداء الجهاز القضائي بشكل سلبي. هناك مثال واضح يثبت أن السلطة القضائية أصبحت راضخة لإملاءات رئيس السلطة التنفيذية، فقد تعاقب على رئاسة مجلس القضاء الأعلى ثلاثة أشخاص عيّنهم الرئيس محمود عباس، كتعيين المستشار علي مهنا دون تنسيب من مجلس القضاء الأعلى، الأمر الذي يتناقض مع قانون السلطة القضائية، وكذلك تعيين المستشار سامي صرصور، الذي أكد أنه أُجبر على تقديم استقالته عند تعيينه، وبقيت طي الكتمان إلى حين الحاجة إليها.

## الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تفرغ منظمات المجتمع المدني من قوتها بشكل مطلق، لأن القوة في السياق الاجتماعي لا ينبغي أن تتمركز في زاوية واحدة، أو نوع واحد من المؤسسات الاجتماعية كمؤسسات الحكم. كما أن تلك القوة لا تُفرض من الأعلى إلى الأسفل بطريقة احتكارية، بل إن لها خاصية تجعلها منتشرة ومتوزعة في كافة الدوائر الاجتماعية. من هنا ينبغي أن تكون المؤسسات غير الحكومية ذات قوة ونفوذ، يجعل منها شريكاً حقيقياً ومؤثراً في رسم السياسات العامة، إلى جانب مؤسسات الحكم.

وفي الحالة الفلسطينية، تتمتع المؤسسات غير الحكومية بخصوصية تميزها عن تجارب المجتمع المدني الأخرى، كونها نشأت في ظل غياب الدولة من جهة، ولأنها تعمل في ظل وجود احتلال من جهة أخرى، الأمر الذي أعطاها دوراً مزدوجاً، ومنحها تجربة أكثر ثراء وعمقاً. لهذا، ينبغي أن يكون لتلك المنظمات دور حقيقي داخل المجتمع الفلسطيني، يجعل منها شريكاً قوياً وناظراً في صياغة التوجهات السياسية العامة. إضافة إلى أن تلعب دوراً تشكل فيه خط القوة الموازي لخط القوة الآخر، الذي تمثله مؤسسات السلطة، وذلك لفرض نوع من توازن القوة داخل المجتمع الفلسطيني، ينأى به عن احتكار النخبة الحاكمة للقرار السياسي.

لكن ثمة عوامل رئيسية ليس من المستبعد أن تكون نتاج مساع مقصودة عملت عملها في الحالة الراهنة، وأفضت إلى نقيض ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع. إضافة إلى أنها خلقت نوعاً من الشذوذ في توزيع القوة، أنتج مجتمعاً مدنياً كرتوئياً، وغير ذي تأثير في تأدية دوره المطلوب ووظيفته المنشودة. وقد تمثلت تلك العوامل وفقاً لنتائج الدراسة، في كل من شكل ومضمون النظام السياسي الفلسطيني القائم، وتغييب القانون وسلامته، وإفشال المجلس التشريعي، وتدخل النخبة السياسية الحاكمة في تفاصيل الجهاز القضائي.

## المصادر والمراجع

### المقابلات الشخصية:

- زماعرة، بدر (المدير التنفيذي لمنتدى شارك الشبابي، رام الله، ٢ ديسمبر. ٢٠١٦).
- قزمار، خالد (مدير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، رام الله، ٢٣ ديسمبر. ٢٠١٦).
- الحجج إبراهيم، عبد الرحمن (دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، رام الله، ٢١ ديسمبر. ٢٠١٦).
- سويلم، عبد المجيد (محلل سياسي وأستاذ جامعي سابق في جامعة القدس، رام الله، ٢٦ ديسمبر. ٢٠١٦).
- عساف، عمر (ناشط سياسي، رام الله، ٢٠ ديسمبر. ٢٠١٦).
- قرش، محمد (خبير اقتصادي، رام الله، ٢١ ديسمبر. ٢٠١٦).
- فخر الدين، منير (محاضر في بيرزيت، رام الله، ٢٠ ديسمبر. ٢٠١٦).
- سعيد، نادر (مدير المركز العربي للبحوث والتنمية «أوراد»، رام الله، ٢٦ ديسمبر. ٢٠١٦).
- طه، نائل (خبير قانون دولي، رام الله، ٢٦ ديسمبر. ٢٠١٦).
- عورتاني، هشام (مركز تطوير القطاع الخاص - خبير اقتصادي، رام الله، ٢٢ ديسمبر. ٢٠١٦).

## المراجع العربية

- الخالدي، أحمد (٢٠١٥). أداء السلطة القضائية الفلسطينية وتحقيق العدالة ١٩٩٤-٢٠٠٣. في: محسن محمد صالح (المحرر). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- مجدلاي، أحمد (٢٠٠٣). وقائع ورشة العمل حول مبادئ وتطبيقات الحكم السليم في مؤسسات المجتمع الفلسطيني. محمود كريم (المحرر). رام الله: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- هلال، جميل (١٩٩٨). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة نقدية تحليلية. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ مواطن.
- كتاب، جوناثان (١٩٩٨). علاقة السلطة الفلسطينية بمؤسسات المجتمع المدني وقواه السياسية والاجتماعية والعوامل المؤثرة بها. خليل درويش (المحرر)، مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني (الصفحات ٥٩-٧٥). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- نعيرات، رائد و بشارت، سليمان (٢٠١٦). النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- أبو سيف، عاطف (٢٠٠٥). المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني. بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- صالح، محسن (٢٠١٢). القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (٢٠١٠). المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦-٢٠١٠. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- أبو زاهر، نادية (٢٠١٣). دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

### المراجع الأجنبية

- Corrin, J. (2009). Judge or be judged: accepting judicial appointment in an unlawful regime. International Journal of the Legal Profession. 16 (2-3), 191-209.
- Kelly, M. G. (2009). The Political Philosophy of Michel Foucault. New York: Routledge.
- Lemert, C. & Gillan, G. (1982). Michel Foucault: Social Theory as Transgression. New York: Columbia University Press.
- Levy, J. (2004). What Do Great Powers Balance Against and When? In T. V. Paul, J. Wirtz, & M. fortmann, Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century. California: Stanford University Press.

- Taylor, D. (2011). Michel Foucault: Key Concepts. Durham: Acumen
- Wiktorowicw, Q. (2000). Civil Society as a Social Control: State Power in Jordan. Comparative Politics 33 (1), 43-61.



## الفصل الثاني

### حدود المدني والقبلي في المنظمات الأهلية الفلسطينية

ماهر الدسوقي

#### ملخص

تسلط هذه الورقة الضوء على واقع المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، وتحلل العلاقة بين دور المؤسسة وبين دور القائد الفرد المتحكم بمقاليد الأمور؛ وما يترتب على هذه العلاقة، وذلك بهدف تقديم استنتاجات حول التدابير الصحيحة لردم الفجوات القائمة في المنظمات الأهلية.

استندت الدراسة إلى إطار نظري يوضح العلاقة بين القبلي والمدني والفرق بينهما. ولتحقيق ذلك، تمت مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بالموضوع. كما استندت الدراسة إلى مبادئ نفسية واجتماعية وسياسية؛ لسبر غور العلاقة بين القائد الذي يطمح إلى «التأبد» في المؤسسة الأهلية من جهة، وانعكاس ذلك على المؤسسة من جهة أخرى، ومدى قرب وابتعاد ذلك عن منظومة الفكر القبلي.

أظهرت نتائج الورقة وجود فوارق ذات دلالات واضحة بين ما هو معلن عن الديمقراطية والشفافية والمحاسبة، وبين «تأبد» القائد الفرد منذ تأسيس المنظمة حتى اليوم. مع وجود فوارق كبيرة بين الطموح إلى التنمية والتحرر، وبين التمويل الخارجي، في حين برزت قضية التمويل، بشروطه وتبعياته، إلى جانب «تأبد» القيادة، ليكونا عاملي تعطيل في عملية التنمية السياسية لدى المؤسسات الأهلية.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير التنمية والتحرر والتقدم، ترتبط إلى حدود بعيدة، بديمقراطية المؤسسة وشفافيتها، وقدرتها على التخلص من الفردية البطركية

والتمويل المشروط، إضافة إلى بعث نواهض العوامل الذاتية في التنمية السياسية، وفك الارتباط مع التبعية والتخلف.

## مقدمة

يستطيع الوهم وحده بناء صروح من التمدن، قائمة على أسس من الديمقراطية والعدالة والشفافية، في مجتمع يعجّ بِتَمَطُّهَاتِ التبعية والتخلف والفساد. ورغم ذلك، ما زال التطلع إلى مجتمع مدني واعد، منبثق من عمق العدالة الاجتماعية، طموحاً لدى الكثير من الفلسطينيين، والعاملين في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، لمواجهة حالة الاغتراب الفردية والجماعية في المجتمع الفلسطيني.

ويعتقد أن عوامل التغيير تقوم على فعل التراكم والحراك الذاتي الداخلي، إلا إذا كانت المعوقات المحيطة أعظم قامة منه، أو أن بواعث التغيير الداخلي بطبيعتها مأزومة.

إن تقييم البعد الديمقراطي في مسار المجتمع المدني الفلسطيني، ليس درياً من السراب؛ لأن تجربة المؤسسات الأهلية واضحة للعيان، إنما تعتبر معلماً حيويًا في حاضر المجتمع الفلسطيني ومستقبله القادم، إذ إن الإصلاح في المؤسسات الأهلية المدنية الفلسطينية مطلوب تمامًا، كما هو الأمر بالنسبة للحال العام.

وحتى لا تصبح هذه الورقة تمريناً إضافياً في الإنشاء والتعبير، يقوم تعامل هذا النص مع المنظمات الأهلية الفلسطينية على رؤية مادتها مستقاة من الواقع، تحاول النفاذ إلى عمق البنى والتراكيب، لقياسها مع جوهر البنية القبلية، وآليات التحكم الفردية في صنع القرار، وقياس مدى قرب أو ابتعاد المنظمات غير الحكومية عن معطى كهذا، رغم خصوصية وتباين بعض المؤسسات أو تميزها. فمفهوم المجتمع المدني، الذي ولد في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في غرب أوروبا، جاء للتعبير عن

التحول من الحكم الملكي الفردي المطلق، إلى الديمقراطية ذات القسمة البرجوازية الصاعدة.

تعود دلالة المعنى إلى المدينة، ويتميز معناها عن مقابلها الذي هو المجتمع البدوي، كما ظن ابن خلدون، حينما استعمل الاجتماع الحضري في وجه الاجتماع البدوي، ليشكل المدني نقيضاً للقبلي. كما أن البحث في المجتمع المدني والمنظمات الأهلية تحديداً، والتي تعتبر عنواناً مهماً، هو بحث في أداة اجتماعية ما انفكت تمارس تأثيرها العميق على قطاعات واسعة في المجتمع، وثقافته وتوجهاته السياسية ومنعطفاته الديمقراطية، وتختلف تأثيراتها باختلاف قطاعاتها واتجاهاتها ومشاربها، وتزداد أهميتها حيث يعي أصحاب القرار فيها أهمية البعد الذاتي في مواجهة مثالب الواقع الاجتماعي.

وفي المقابل، من الممكن أن يتساكن القبلي والمدني في وحدة واحدة؛ بسبب حالة الإفراط في الركون إلى ما هو قائم، فيتبلور المجتمع المختلط، بجوهره الأبوي وشكله الحدائي. والسعي هنا يقوم، إلى جانب البحث عن عوامل ذاتية معطلة، على رؤية نقدية للواقع، ورغبة في التطوير، وقياس مدى تبني مفهوم التمكين، وليس العمل الاستعراضي الفردي، والبحث في طبيعة الشراكة بين الأطراف المتشابهة في الرؤى، وتحقيق الرغبات العامة، والأهداف الجماعية المشتركة، وقدرتها على الضغط لصالح المهمشين والفقراء، بعيداً عن موروث التبعية والتخلف، وقياس مدى مشاركة المجتمع الأهلي بقطاعاته الراهنة، ووفق حاجاته الأساسية، في عملية التحرك.

تهدف هذه الورقة إلى معرفة ما إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني تسير في، أو تنطلق من، اتجاهات قبلية، وإلى التعرف على المعوقات الذاتية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية من خلال فحص مكانة تلك المؤسسات، من حيث القيادة والبنية والأداء والدور وطبيعة النشاطات. كما تسعى هذه الورقة لتحليل ثقافة

المؤسسات الأهلية المستهدفة، وبنيتها الداخلية، من منظور نقدي. وتكمن أهمية ذلك في أنها ستسلط مزيداً من الضوء على واقع المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، في خضم مجتمع مدني يحمل الكثير من الشعارات، الأمر الذي يدفع باتجاه البحث عن كوامن النجاح والفشل، في ظل ضجيج المؤسسة والديمقراطية والشفافية.

## الموروث القبلي وخصائص القبلية

في الاعتقاد الذي يرتقي إلى مستوى حدود الجزم، تتداخل جذور المنظومة الأبوية، وتشابك إلى حد التماهي مع المعطى القبلي ومنظومة بنائه، التي تقوم على صلة الدم والقربى والعصبية، والذي تسيطر فيه المضامين الثقافية البطركية على مجمل أوجه الحياة، عبر الأب أو الجد أو الشيخ الأكبر سنّاً، فينتج تنظيم اجتماعي تطغى فيه العلاقات الأهلية الأبوية والعشائرية.

ورغم التغييرات التي تطرأ على المعطى القبلي على مر الوقت، إلا أن النظام، بجوهره وقواعده، يبقى مهيمناً على المجتمع، الذي تكوّن من انعكاسات تلك القيم والثقافة، ويستمر «الوعي» القديم في تصدر العلاقات الاجتماعية، ويحدد مجالاته الحيوية، ويتمظهر في التفكير والعمل والسلوك والانطباعات، مشكلاً حدوده ومناطق سيادته، ويعلن عن خصائصه القابلة للاستمرار، والقادرة على مقاومة التغيير، وحماية القيم والعصبيات الأبوية والعشائرية، بل والأعراف والسنن التقليدية القديمة.

والقبلية، مصطلح أنثروبولوجي، يُشير إلى التنظيم الاجتماعي القائم على القبيلة، وعلى الشكل الذي تبرز فيه الهوية الثقافية والسياسية للجماعة المشكلة للقبيلة، ويكاد يكون مرادفاً لصفة التخلف والاستزلام (كيالي، دون تاريخ نشر). وتلتقي

هذه المنظومة المنبعثة من عمق القديم، مع رؤى وطموحات الشرائح السياسية المسيطرة، فتعمل على إبقائها وديمومتها، لما في ذلك من خدمة لدورها السياسي والاجتماعي. إن بقاء حالة الولاء للشيخ القائد، يسهل عملية الإخضاع، طالما أن مقلد الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في يد الحاكم المطلق. ولربما يتأبد هذا «الفكر» القديم في مستويات مختلفة من المجتمع، ومؤسساته وأحزابه، وبناء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تبنى المجتمعات الأبوية البطركية شخصية خاضعة، تميل إلى الاستكانة للكبار والإذعان للعائلة، وصولاً إلى الخضوع للسلطة المطلقة المستبدة، عبر تربية صارمة تعلم الأفراد الطاعة العمياء، التي ينقلها المُتلقّي بدوره من العائلة إلى مساحات أوسع، كأماكن العمل والدراسة، وإلى المؤسسات والمنظمات المختلفة التي ينشط فيها، فتظهر ثقافة التستر والكبت والنفاق أمام الأقوياء، والحفاظ على المصالح من جهة، وتسيّد ثقافة العنف والانتقام والرعونة ضد الضعفاء من جهة أخرى.

وغالباً ما تتغيب مظاهر التطور في المجتمعات القبلية، نتيجة المسلمات الفكرية والاجتماعية، التي تعتبر بمثابة القانون الناظم للوعي والعمل، حيث يُحكم من خلالها على صحة أو بطلان المعارف والفعاليات والقيم الأخرى. وتعتمد سلطة العصبية القبلية على المتحكمين بمفاصل القرار، لترفيح أبناء الأسر المالكة أو الحاكمة إلى المناصب العليا، وتوزيع المكاسب والمغانم عليهم، وذلك على حساب تراجع أصحاب الرأي والمثقفين والكفاءات والقدرات المميزة، إلا من ارتضى الارتهان منهم لحقل القبيلة.

وهذا النوع من الظلم الاجتماعي ينعكس سلباً، ويؤدّي إلى اختلال موازين المسؤوليات، وتوزيع الأدوار والمهام اللازمة للنهوض بالمجتمع، ويشكل عاملاً يأس وإحباط ونفور لدى النخب الفكرية والمتعلمة، إذ يولّد لديها ردود أفعال

سلبية، إزاء الانحدار الذي بدأت تسير عليه الجماعة الاجتماعية، بقطاعاتها وبنائها ومؤسساتها، وتنحو منحى الانخلاع عن الواقع، ورفض المشاركة في تطويره. ولربما تجد أن أقصر الطرق لاستمرار وجودها، يكمن في الانسحاب والمغادرة إلى خارج معطيات الإعاقة الموضوعية.

يعيش المجتمع القبلي حالة خاصة من التفرد، حيث لا يوجد فيه ثقل لشخصية ثقافية أو سياسية سوى الزعيم المطلق المطاع، فهو وحده الاستثنائي، ويختزل إلى حد بعيد كل المؤسسات والبنى المجتمعية. وتسقط في المقابل قيم المحاسبة والمساءلة، ولا يخضع الزعيم ومساعدوه ورموزه للرقابة أو النقد.

وفي مجال العمل، تتعطل القدرات وتغيب بواعث الإبداع، لأن قيمة الإنسان التابع لا تتبع من الكفاءة أو مدى العلم والتأهيل، كون الاحتزال يكمن في الاستزلام وشخصية المنتفذ، وتستحكم الحظوة، التي تعطي الحظوظ لقلة قليلة من الناس، وينتج عن ذلك أن طريق الثروة والارتقاء لا يمر عبر الكد والكدر، وإنما عبر الاستزلام والتقرب من ذوي الحظوة (حجازي، ٢٠١٤).

وحيث تسود هذه الأنماط من القيم والسلوك، تُحصّر شخصية الفرد وثقافته، وتسلب مكانته، إلا في حدود المتاح أبويًا وسلطويًا. ويؤدّي هذا الفكر والوعي الموروث قبليًا، وغير القابل للتجديد، إلى مركبات غاية في الصعوبة، فيستوجب الإفلات من بنى القديم المتهالك دونكيشوتيةً تنتصر على وهم نفسها بوهم تزييف الواقع. وتقضي بطرقية النفوذ أن يكون المتحكم في سير الأحداث على رأس الهرم، فمن مجلسه ومنظومته الشورية، ودوائر حكمه، تُعمم الأوامر هبوطًا نحو المتلقين (سلامة، ١٩٨٧).

ينطلق الهرم دقيق التركيب من رأس الأسرة الحاكمة، ليضم الأصدقاء والأقرباء وأعضاء الأسرة؛ فالمرتبطين بها عن طريق الزواج؛ فشيوخ القبائل المتحالفة؛ وصولاً

إلى عموم الشعب القابل بهذا الحكم، وتنشأ وسط المجتمع الأهلي هذا هرمية متماسكة، نواتها الأسرة الحاكمة.

## مقاربة بين نمطين: الحدائي والقبلي

في الإطار النظري التجريدي، تتحدد القيمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنظمات الأهلية، بمدى قدرتها على تبنى وتحقيق أهداف محددة، والقيام بأنشطة تساهم في إشباع الحاجات المادية وغير المادية لفئات المجتمع المختلفة، وكذلك بمدى قدرتها على تأطير المواطنين، وزيادة وعيهم، وتشجيعهم على تغيير أوضاعهم الاجتماعية البائسة، ومواجهة النظم الجائرة والمستبدة، والمشاركة الديمقراطية في صنع السياسات العامة وتنفيذها، والتصدي لمهام التحرر الوطني (الباز، ١٩٩٧). وكذلك عبر تحقيق النظام والانضباط في المؤسسات الأهلية؛ ليصبح أداة لفرض الرقابة وضبط سلوك الأفراد والجماعات، على أن تضع كل منظمة أو جمعية مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات، التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه إليها.

ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً للقبول والاستمرار، وتعدُّ منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية، المعبرة عن الإرادة الحرة، والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة، أو جماعات أخرى على المجتمع (شماس، ٢٠٠٨). وكل ذلك مرهون بعدم التعبئة لجهات ممولة، أجنبية أو محلية، ذات طابع سلطوي، لأن الإرادة الحرة تذوب حيث يتدفق المال السياسي.

يُعتقد أن «انضمام الفرد إلى عضوية مؤسسة معينة، قد يؤثر في حالته النفسية»، حيث يشعر بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه

ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها (شماس، ٢٠٠٨). وهذا مشروط أيضاً بإسقاط السببية الميكانيكية، لأن قيم الولاء والانتماء تُحدد معطيات الواقع المراد التعامل معه، لا إملاءات تأتي على أشكال مختلفة.

ومن خصائص المجتمع المدني الجهورية أيضاً، التكيف والاستقلال والتعقد والتجانس (الصبيحي، ٢٠٠٠). أما القدرة على التكيف كما يعتقد الصبيحي، فيُقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها. ويمكن الترحيح هنا أن التكيف مع شروط الخارج، لربما يُسقط إمكانيات التعامل مع مظاهر البيئة المحلية وفق إرادة حرة. أما القدرة على الاستقلال، فتعني ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطاتها التي تتفق مع رؤية المسيطر. فيما يُقصد بالتعقد تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله. وحيث تستند المؤسسات على بُناها الحداثية، من المنطقي أيضاً أن تستند على هويتها الوطنية، ويمكن القول إن البناء البيروقراطي العصري لن يكون ذا فائدة إذا سقطت معالم الهم الوطني.

أما مفهوم التجانس، فإنه يعني لدى الصبيحي أن عدم وجود صراعات داخل المؤسسة، تؤثر في ممارستها لنشاطها، فإنه يشكل مدخلاً أو دليلاً على تطور المؤسسة. وعلى العكس، كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراعات عنفية، كان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة. وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، لأن مثل هذا التشكيل هو تشكيل ميت.

تكن أهمية المجتمع المدني في تعدديته، حيث دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات. والتكيف والاستقلال والتعقد والتجانس مرهونة بالإرادة الوطنية قبل أي شيء آخر، فما هي الفائدة المرجوة مثلاً من بناء مؤسسي حديثي لا يكثر لمعيقات الواقع الذي يعيش فيه، أو لا يقدر على التكيف مع ظروف موضوعية صعبة، يفرضها واقع الاحتلال أو الفساد المحلي؟ إنها معادلة متكاملة لا تصلح إلا بصلاح كافة مفاعيلها.

بناء على ما يعتقد هيغل (ستيس، ١٩٨٢)، فإن المجتمع المدني لا ينتج منطقياً إلا من تفكك الأسرة، «فطالما بقي الأفراد داخل الأسرة، فإنهم ليسوا غايات في ذاتها، بل تكون الأسرة غايتهم، لأنها غاية أعلى من الفرد. وحتى يحدث تفكك الأسرة، تنشأ شخصيات مستقلة ترتبط ببعضها ارتباطاً خارجياً، بوصفهم ذوات اجتماعية متعددة ومستقلة». وحيث يقطع هيغل مع القدام، وبيت في أمر الجديد الناهض من رحم القرون الوسطى في أوروبا، تدخل التنظيمات الإرثية في مفهوم المجتمع المدني، لتشمل النقابات والجمعيات، والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية، والعادات والتقاليد، والذي من الممكن أن يسهل استمرار البنى القديمة، ويُضعف تحديها، ولربما يؤدي إلى سيطرة عقلية القبيلة على مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وسائر أوجه الحياة، وقد يجعل المنطلقات القديمة ممكنة السيادة والدور، في عصر يطمح أبناؤه إلى التغيير والانفكاك عن بني الإحباط والتخلف.

تتشابك المفاهيم وفق منظور مُنظريها وأتباعها، لتخلق المُلتبس من الفكر، في واقع مرتبك يبحث عن المخارج الأكثر يُسرًا، أو ربما المستورد منها، فيظهر الفكر المتسول<sup>1</sup>. من قبل قام العرب بأعمال خارقة كما يرى ميكافيلي، لكن الآن يمكن

1 «إن الفكر المتسول يتسول الحلول من منظومات مرجعية أخرى ليجيب بها عن واقعه، فيفاجم من مشكلة المرجع فيه» (بلقريز، ١٩٩٢).

القول إن قواهم الذاتية مُعطلّة بفعل عوامل متداخلة، تغيب عنها مواجهة النفس. إن مواجهة النفس تعني، وبالمقدار نفسه، مواجهة الآخر، لكن بأدوات موضوعية وصارمة تنبذ التخلف والتبعية. وحين تكون المواجهة تبدأ خطوة الألف ميل، ومهما كانت صغيرة ومتواضعة، فلا بدّ من التراكم الصحيح والصحي، أي خلق مجموعة من الأعراف والتقاليد والعلاقات، تُفضي لخلق إنسان من نمط جديد، مُدرك وشجاع ويعرف ما له وما عليه. وهذا النوع قادر على خلق المستقبل (منيف، ١٩٩٢). ومن الممكن الإشارة هنا إلى أن أحد أهم بواعث عدم مواجهة النفس، هو ارتباطها إلى حدود بعيدة بنمط التفكير القبلي.

## تأبّد القيادة

من الممكن القول إن انهيّارات البنى والهيمنة القبلية، لا تأتي من تلقاء نفسها، بل عبر تحويل العلاقة معها إلى نقيض تمتشقه الأحزاب والمنظمات الأهلية، والمثقفون وأصحاب رؤى التغيير التحرري، لتأخذ مداها الجذري في خط الانتقال نحو حداثة الحاضر غير البطركي أو القبلي. وهذا يتطلب رصد الملامح والخصائص والأسباب، والقوى المولدة لمعطى الانعتاق.

انطلقت المنظمات الأهلية في فلسطين، في معظمها، بمشاريع لم تمسّ واقع المجتمع، كما وأخذت طابعاً انطوائياً، وترتبط إلى حدود لا يُستهان بها بالمناطقية والأسرية (طه، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥)، الأمر الذي انعكس سلباً على الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. وأبسط تلك الانتكاسات بقاء القائد المؤسس في مكانه، لا ينازعه أحد إلى ما لا نهاية، وكأنه زعيم لقبيلة بدوية، ينبذ من مكانه كل معارضيه أو يخضعهم.

وربما تكون دلالات هذا الأمر واضحة في المنظمات الفلسطينية غير الحكومية،

حيث يبرز عدد لا يستهان به من هذا النمط القيادي، في عدد من المؤسسات الأهلية الوازنة. فهناك العديد من نماذج «تأبّد» الزعامات منذ التأسيس حتى اليوم، في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية علماً أن بعض المتخصصين لا يعارضون استمرار بقاء القيادات في المنظمات الأهلية، وذلك لأن هذه المنظمات لعبت دوراً كبيراً في تنمية الوعي لدى المواطن، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ولكون مجالس الإدارة موجودة، وقادرة على المحاسبة، ولذا فإنه لا مشكلة في بقاء شخص ما في مكانه، طالما حظي بثقة المجتمع والأطراف المانحة (الشوا، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥).

إن بقاء شخص على رأس مؤسسة ما منذ تأسيسها قبل عقود وإلى يومنا هذا، ربما يشي بارتباط المؤسسة بشخصه وأهوائه، بدلاً من الرؤى والأهداف العامة ذات المضامين المجتمعية، كما أنه يشير إلى ظاهرة باتت متأصلة في بنية المؤسسات الأهلية الفلسطينية إلى حدود واسعة، وأصبحت تُعيق إمكانيات التنمية السياسية، وفرص تأسيس ملامح المجتمع الديمقراطي. ومن الممكن أن يؤدي هذا «التأبّد» إلى غياب الحقل الاجتماعي والنفسي للفرد، بسبب ذوبانه في تعليمات وتعميمات «القائد». وقد يرتبك الحقل السياسي له أيضاً بفعل التعمية على ديمقراطية المؤسسة، أو البنية التي ينضوي تحت يافطتها.

إن في تدوير القيادة عبر الانتخابات الداخلية، أهمية في إسقاط شبح «التأبّد»، وإزالة سيطرة الشخص على المؤسسة، ولكن تكمن المشكلة في أن ذلك التدوير يبقى في دائرة المؤسسين والأشخاص الأكثر نفوذاً، أو لربما ينتقل المدير العام إلى رئاسة مجلس الإدارة، أو العكس، أو لربما يبقى مديراً عاماً للمؤسسة.

ويلاحظ بعض الباحثين (الباز، ١٩٩٧) أنه وعلى الرغم من انتظام اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية، ولو في حدها الأدنى، سواء في فلسطين أو في

بعض محيطها العربي، إلا أن هذه الاجتماعات تتم في الواقع، كما يحدث في لبنان وفلسطين ومصر، بوتيرة واحدة ومتسارعة، وتتحول إلى مصادقة وموافقة لما يطرحه الرئيس أو المدير، ولذلك فإن مجرد عقد هذه الاجتماعات لا يعني بالضرورة وجود المحاسبة والمشاركة. وعلى ما يبدو، فإن هذه الدلالات بمحملها تقترب إلى حدود النمط البطركي أو القبلي، وبخصائصه التي أُشير إليها سابقاً. وقد ينتج عن ذلك أيضاً تبديد للطاقات والقدرات والكفاءات، حيث لا اعتبار إلا لشخص القائد. ومن المرجح أن ينعكس أيضاً على قدرة المؤسسة في التنمية السياسية للمجتمع، حيث تعتبر مفاعيل الديمقراطية والمحاسبة أبرز عناوينها.

### قائمة القائد ودور المؤسسة

ليس بعيداً عما سبق ذكره، أن هناك تحكماً بطرقياً في القيادة لدى قادة المجتمع الأهلي عموماً. والغريب أن هؤلاء كانوا في زمن مضى ينتقدون عشائرية واطركية قادة الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وشخصنة فصائلهم، وهذا التناقض القائم ربما يساهم، إلى حدود واسعة، في تعزيز حالة الانفصام السياسي (طه، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥).

يظهر الجدال حول قائمة بعض المسؤولين في المنظمات الأهلية الفلسطينية، فهناك من يرى أنها أكبر من قائمة المؤسسة، أو ربما هي فُصّلت على مقاسهم. وهناك من لا يوافق على المبدأ، ويحيل الأمر إلى الوظيفة. ويرتبط بهذا أيضاً عدم إمكانية حصول الباحثين على مواد استقصائية، قبل أخذ موافقة مسبقة من صاحب النفوذ الأول، الذي، وإن سافر إلى خارج البلاد، تتعطل كافة الإجراءات البيروقراطية والإدارية حين عودته، وكأن هيكلية المؤسسة وصلاحيات مسؤوليها ليست إلا ديكوراً للتباهي.

ويمكن القول إنه بمقدار عمق التحليل ترتقي الخلاصات، وربما لكل حالة مستويات من السبر تختلف عن الأخرى، إذ ترى وفاء عبد الرحمن (عبد الرحمن، مقابلة

خاصة، أيلول ٢٠١٥) أن ما سبق ذكره هو جزء من حملة التحريض على المؤسسات الأهلية، والتي تطل الجميع دون تمييز، كما وترى أن بقاءها على رأس المؤسسة لمدة ١٠ سنوات هو من قبيل الوظيفة.

ومن الممكن القول إن خروج عدد من موظفي المؤسسات الأهلية إلى حيث يمكنهم تشكيل مؤسسات خاصة بهم، قد أصبح حالة ملموسة في واقع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وهو أشبه ما يكون بحالات الانشقاق لدى الأحزاب والفصائل الفلسطينية، أو النقابات العمالية، حيث يخرج الكادر ليشكل ما يناسب طموحه. وهنا أيضاً يستمر تعايش الفكر القبلي «بجلته الجديدة» مع واقع المأسسة، كنمط له ديناميته وعلاقته الخاصة. فالقائد الذي ينشأ تبعاً لبنية اجتماعية ملبدة بالتناقضات، سيصبح قوة فاعلة ومؤثرة فيها، خاصة إذا امتلك بعضاً من الكاريزما والنفوذ المالي، ليعزز من بني هذه التركيبة المتناقضة، ويدعم استقرارها طالما هي في خدمته.

في هذا السياق يمكن فهم طرح الجابري (الجابري، ١٩٩٤)، وهو أن خلق الفضائات الجديدة لن يكون إلا على أنقاض المظالم الاجتماعية، وهي نفسها المظالم التي تُيسر لفئة قليلة العيش الرغيد، ومن الطبيعي أن تسعى هذه الفئة، وتناضل بكل قواها، للحفاظ على الوضع القائم المتخلف، وربما تعمل على تنميته. وقد يكون من الممكن فهم بواعث «الأنا» في مجتمع ترجح فيه كفة التخلف، كونها لا تشعر بالرضى عن نفسها إلا في حالات التسيّد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في هذا السياق، يذهب علي زيعور (زيعور، ١٩٨٧) إلى وصف تلك الشخصيات على أنها مصابة بالقلق وتخلخل القيم، وجرح مشاعر الأمن والانتماء، وضغوط السلطة، و «الأنا» الأعلى، والازدواجية بين الواقع والمبادئ، والانفصام في الثقافة والحضارة والقيم.

ورغم وجود بعض الإنجازات، إلا أن ضحيج النشرات والإعلام وورشات العمل، على ما يبدو، لا يحرك في سكون «التخلف» شيئاً، حيث تظهر حالة تماسك شكلية خارجية، جوهرها يناقض صورتها.

فهي وفقاً للكثيرين (الحلاق، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥) لا تتعدى التجارة بمآسي الآخرين، وهي إسقاط لبواعث نفسية، وحب في السلطة والتسلط، من خلال مؤسسات أهلية أو جمعيات خيرية، تُبنى الديمقراطية فيها على إطار شكلي، وتقوم بُناها على القرب من صاحب النفوذ الأول، أو تُبنى على أساس عائلي، لتعيد وصم المؤسسات بالطابع القبلي. فبواعث «الأنا» الأعلى تُرسل إلى المحيط القريب والبعيد المطلع، كما أنها لن تتنازل عما وصلت إليه، لاعتقادها أن ذلك ما كان إلا لقدرة استثنائية لديها.

وعلى جانب آخر، تحاول بعض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، التي تتابع مستويات الديمقراطية في المؤسسات الأهلية، أن تُحرِّك حالة «السكون» العامة فيها. فقد أوصى تقرير لمؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» (التقرير السنوي، أمان، ٢٠١٣)، بإعادة تفعيل المساءلة أمام الهيئات العامة، وتوسيع هيئات مجالس الإدارة، والرقابة المباشرة على المسؤولين التنفيذيين، خاصة عند وجود شخصية متنفذة (مدير تنفيذي) أقوى عملياً من مجلس الإدارة.

في مراحل سابقة من عمر العمل الأهلي، أثار هذا الأمر حفيظة الكثيرين، لكن وبعد طول عمر المؤسسات ومسؤوليها، وبروز قاماتهم واضحة أمام المجتمع الفلسطيني، ظهرت على ما يبدو محاولات امتصاص النعمة العامة، عبر أدوات نقد أهلية، وربما لقطع الطريق على باحثين أو متابعين لعمل المنظمات غير الحكومية. وفي الأعم الأغلب، فإن تحكّم شخص ما بمقاليد المؤسسة الأهلية، من أجل بعث ذاته

الاجتماعية والسياسية، قد يساهم بشكل كبير في عدم قبول نقده للمؤسسة الرسمية، أو تدني مستويات الديمقراطية في المجتمع.

وبين النقد الصارخ لواقع المنظمات الأهلية الفلسطينية من جهة، والنقد الخجول لها من جهة أخرى، فإن حالة الاستنزام كما يسميها أصحاب الاتجاه الأول، وبعض الاستكانة كما يسميها أصحاب الاتجاه الثاني، ربما تبقى ماثلة، أو ربما يترتب عليها مخاطر جمة إضافية.

لقد تراجع العمل الطوعي بمفهومه القديم، الذي ساد فلسطين مطلع السبعينيات، واختفت كل المظاهر المرتبطة به، وظهرت مؤسسات وجمعيات ومنظمات أهلية في البلاد، عملها قبلي بامتياز، وأصبحت بمثابة دكاكين تمثل مصدر دخل لأشخاص بعينهم (الحاج، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥). ويبدو أنه في ظل زحمة المال القادم للمنظمات الأهلية، ارتأى الكثيرون الابتعاد عن العمل الطوعي العام، لكن ذلك لم يمنع استمراره، ولو فقط في الجامعات والمعاهد وبعض المدارس الخاصة، التي تربط التخرج بإنجاز ساعات محددة من العمل الطوعي. وربما يتمثل أيضاً في بعض المواسم الزراعية، كموسم قطاف الزيتون، أو المساهمة في استصلاح أراضٍ مهددة بالمصادرة. ومن الممكن القول إن تراجع التطوع، وارتباط العمل بمؤسسات ممولة، ويمتلكها أفراد بعينهم، يعطلون إمكانيات التغيير داخلياً، كل ذلك يزيد من الصورة العامة قتامة.

وفي المقابل، تقدمت أمان من جهتها (أمان، ٢٠١٣)، بمقترح لتعديل اللائحة التنفيذية لقانون المنظمات الأهلية، وفق ما أشار تقريرها لعام ٢٠١٣، ليشمل ضرورة إلزام مجالس الإدارة بمكافحة الفساد، وإصدار التعليمات ذات العلاقة بمنع تضارب المصالح، واستمرار وجود نفس الأشخاص لسنوات طويلة في إدارة المنظمة الأهلية.

وعلى الرغم من انتشار أسلوب الانتخاب في اختيار قيادات المنظمات الأهلية، إلا أنه يمكن ملاحظة أن غلبة هذا الأسلوب لا يعني دائماً وجود أسس ديمقراطية حقيقية، فكثيراً ما يكون الانتخاب شكلياً، بحيث يؤدي إلى سيطرة نفس القيادات لسنوات طويلة، وعدم إتاحة الفرصة لقيادات جديدة تحمل رؤى متجددة. فهناك منظمات لم تغير رؤسائها منذ إنشائها حتى اليوم، وبعض المنظمات ارتبطت باسم رئيسها، وهو ما يسمى بظاهرة شخصنة المنظمات (الباز، ١٩٩٧).

ويمكن الترحيح هنا، ووفق الجدول السابق، أن حالة الاستزلام متفشية في المنظمات غير الحكومية إلى حد بعيد، حيث «التأبد» في الغالب يعني الاستزلام، والاستزلام يشكل نقيضاً لمفاعيل الديمقراطية، وإن درجت العادة على ترديدها. وربما تشير هذه القضية، بجوانبها المختلفة، إلى عناصر تعطيل ذاتية على البنى الديمقراطية، الأمر الذي من الممكن أن يقود إلى تعطيل قدرة التنمية السياسية على مستوى المؤسسة ومثيلاتها، وبالتالي المجتمع الفلسطيني.

## الإنتلجنسيا بين التقليد والحداثة

ويدو أن إنتلجنسيا المنظمات الأهلية في حالة تضارب مع شريحة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين، وربما يعود ذلك لتقليديتها من حيث تحكم شخص ما بمقاليد الأمور، رغم غلافها العصري الذي يوحي بالنزاهة والشفافية والعصرية، أو نتيجة ارتباطها بممولين أجنب. والإنتلجنسيا كما تعرفها موسوعة السياسة (كيالي، دون تاريخ نشر) هي الفئة المثقفة التي تتألف من أناس يمارسون نشاطاً فكرياً بحكم مهنتهم، ومنهم رجال العلم والفن، والمهندسون والتكنيكيون، والأطباء والمعلمون والمحامون، والجزء الأكبر من الموظفين. والإنتلجنسيا ليست طبقة منفصلة، ذلك أنها لا تشغل مكاناً مستقلاً في نظام الانتاج الاجتماعي. وفي المجتمع الاستغلالي تتشكل الإنتلجنسيا، وتنمو صفوفها في الأساس، من أوساط الفئات الغنية،

غير أن الجزء التقدمي منها يقف إلى جانب الطبقة العاملة والفئات المهمشة، ويلعب دوراً ثورياً مهماً في عمليات البناء والتغيير. وفي بلدان العالم الثالث تقوم الإئتلافات بدور أساسي في حركة التحرر القومي، ونشر الوعي بضرورة الحفاظ على الشخصية القومية في وجه المؤثرات الخارجية.

وتأسيساً على ما سبق، يبدو أن فك الارتباط المشيمي للإئتلافات المرتبطة عضوياً بالمنظمات الأهلية الفلسطينية، مع بني التردد وقيم «الزعامة»، ما زالت ماثلة إلى حدود بعيدة. وبغياب الصراع والتضاد مع الموروث التقليدي البطرقي، بقيت تتراوح في مكانها إلا ما ندر. وقد يقود هذا في مجمله إلى نسخ دور شيخ القبيلة في إدارة شؤون المؤسسة. فالشخصنة المفرطة للمسؤول، تفرض غشاوة من الجهل، تكفي لأن يعتقد الفاعلون في المؤسسة أن «السلطة» يجب أن تُطاع، لينشأ الاستعباد الطوعي، ولضمان استمرار الوظيفة والعمل، مما يحول دون إمكانات الإبداع والتحرر من القيود، فيحشر العمل الأهلي في إطار خدمي، بعيداً عن رؤى التحرر والديمقراطية والتنمية. وربما يزيد الواقع المأزوم سياسياً بفعل الاحتلال، واجتماعياً بفعل عوامل التخلف والتبعية، من بواعث السلبية أيضاً.

وفي المقاربة بين الإئتلافات العربية والفيتنامية، والتي هي ليست بعيدة عن الفلسطينية أيضاً، يرجح ياسين الحافظ الكفة لصالح الفيتنامية (الحافظ، دون تاريخ نشر)، ويرى أن التجربة الكولونيالية شكلت، وخاصة في مرحلتها الأولى، المحور الذي يدور حوله وعي كل من الثقافتين. وفي هاتين التجربتين يتجلى، من خلال التقييم النقدي للواقع، كيف يمكن لقيم التحرر أن تأخذ مداها الجدلي، بعيداً عن معطلات البنى التحتية، وإفرازاتها الفوقية المنسحمة ومركبات حالة الاحتلال، وإعادة إنتاج صيغ القديم الاجتماعي والسياسي، في إطار حديث بقلب من التبعية.

إذاً، هي قدرة الانفصال عن قيم البلاد والتخلف، والقدرة أيضاً على التمرد على الواقع المعقد، المرتبط بتبعية مركبة مع الاحتلال من جهة، والخارج المركز من جهة أخرى، والتي تحتاج إلى عوامل نخوض ذاتية، مبنية على الدور العضوي للمثقفين، وإرادة التحرر قبل أي أمر آخر.

ولا يتعد محمد الجابري كثيراً في نقاشه لدور المثقفين والمجتمع المدني العربي، عن اعتقاد سعيد الحافظ حول الإنتلجنسيا العربية ودورها، لكن بمقاربة مع أوروبا. فالمجتمع الأوروبي، أصبحت فيه العلاقات الاجتماعية من نوع العشائرية والطائفية، تقع خلف العلاقات الاقتصادية. أما في المجتمعات العربية، فالأمر يكاد يكون عكس ذلك تماماً، فالعلاقات الاجتماعية ذات الطابع العشائري والطائفي، لا تزال تحتل موقعاً أساسياً وصریحاً في حياتنا السياسية، بينما العلاقات الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، لا تهيمن على المجتمع إلا بصورة جزئية (الجابري، ١٩٩٠).

ومن المرجح أن يؤدي تجاوز الثقافة البطركية والعشائرية، إلى بناء مؤسسات مجتمع مدني خارج قيود الماضي الفكرية، وإلى تطوير كل ما يساهم في ترسيخ وبناء منظمات غير حكومية، بعقل ناقد قادر على استيعاب المتغيرات الموضوعية، والمحيطية بيئة العمل والتنمية السياسية. ويمكن تلمس محددات الثقافة التقليدية في ابتعادها عن جوهر القضايا الشائكة، ذات الصلة بجوهر التنمية ومناهضة الفساد، لتترك الإنتلجنسيا المناط بها آليات التغيير، ومن الممكن أيضاً أن تسقط الوظيفة الاجتماعية، ومنطلقات النهوض.

## المانحون والإنتلجنسيا والوظيفة الاجتماعية

ورغم تباين الرؤى حول أهمية بقاء بعض إنتلجنسيا المؤسسات الأهلية على رأس نشاطها وعملها، أو عكس ذلك، إلا أنه يمكن القول إن بقاء رموز وشخصيات

المنظمات الأهلية في مناصبها لمدة طويلة، قد يكون ناتجاً أيضاً من رغبة المانحين؛ مؤسسات أو دول، لتتقاطع مصالح الإئتلاف القبلية مع الأطماع الخارجية الكولونيالية.

وسبق للشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان أن ناقشت ورقة حول عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وفي بند العلاقة بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، ذكرت أن الجهات المانحة الحكومية، ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية، قامت بتمويل كل من السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، ومن اللافت للنظر أنها عادة ما كانت تدعم رؤساء المنظمات غير الحكومية، رغبة منها في خلق قيادة سياسية جديدة (الأوروبية المتوسطة، ٢٠٠٤).

ومن يتتبع ذلك يدرك أنه يؤدي إلى «تأييد إئتلافي» بجوهر القيم القديمة، وربما تصبح آليات التغيير وفق هذا التحالف أكثر تعقيداً، لتزيد من صعوبة إمكانيات التغيير. وعلى ما يبدو فإن القيادة السياسية المرجوة من الداعمين عبر اختيار رموز الشخصية في المنظمات غير الحكومية، هو محاولة إضافية لزيادة التبعية على ما هو قائم منها.

كما وسبق لخارطة الطريق للسلام أن تضمنت في مرحلتها الأولى، وتحت بند الاستجابة للأوضاع الإنسانية في مناطق السلطة الفلسطينية، أهمية أن «تواصل الجهات المانحة دعمها بما في ذلك زيادة مبالغ الأموال التي تحول بواسطة منظمات طوعية ومنظمات غير حكومية، إلى برنامج «من شعب إلى شعب»، وإلى تطوير القطاع الخاص، ومبادرات في المجتمع المدني (نص خارطة الطريق، المرحلة الأولى، ٢٠٠٢). وهذا بدوره يدل على ما انتقدته الأورومتوسطية في دعم قيادات المجتمع المدني، حيث تُقحم السياسة بكل وضوح لتخط رؤى المستقبل الأهلي عموماً، والسيطرة على المجتمع الفلسطيني خصوصاً، بأدوات قادرة على تنفيذ سياسات بعينها ودون غيرها، تتوافق مع طبيعة الحلول السياسية المراد تنفيذها.

ورغم مجادلة الكثيرين بأن المنظمات الأهلية غير مستهدفة مباشرة من الاحتلال الإسرائيلي، وأن هويتها لها معالمها الخاصة، ورغم بعض التباين فيما بينها حول قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنه، وعبر معطى الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتنموية، وحيث تتشابك أدوار القيادات وأوجه الزعامة، بقي الواقع الاجتماعي والسياسي والتنموي على علاته، مما قد يشي بأن طبيعة الدور لا يتعدى الجانب الشكلي، أو حصر المهمات في يد شخص واحد، وهي تتجاوز المنظمات الأهلية إلى الأحزاب السياسية وغيرها. ففي الوقت الذي تشغل فيه حنان عشاوي رئاسة مؤسسة مفتاح، فإنها في الوقت ذاته عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فيما يقف مصطفى البرغوثي على رأس المبادرة كحركة سياسية، بصفته أميناً عاماً لها، إضافة لعضويته في المجلس التشريعي، ورئاسته لهيئة الإغاثة الطبية. ووفق هذا النمط، لم يعد من الغريب على الإطلاق أن يتأسس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، ورئاسة منظمة التحرير، والدولة الفلسطينية كذلك.

ربما هي ذات العقلية التي تحمل في يدها كافة مقاليد العشيرة والقبيلة، وإن اختلفت المسميات. وتتمثل المفارقة في هذا المعطى الثقافي، على ضيقه وغناه في الوقت ذاته، في أن كثيراً من قادة المنظمات غير الحكومية، وحتى قادة الأحزاب يُقرون بعدم قدرتهم على التغيير، لأن التغيير يحتاج إلى سلطة، أو نفوذ واسع على الأرض، وكأنهم لم يفسروا طبيعة المهمات التي يضطلعون بها.

يؤشر التداخل الكبير في المهمات إلى مدى فردية وبطركية القائمين على المؤسسات والأحزاب، فلا يحدث تغيير حقيقي، ولا تتم تنمية سياسية ملموسة، إنما هي فقط مظاهر اجتماعية براقة لأصحاب النفوذ (طه، أيلول، ٢٠١٥).

وفي حدود التنمية، ورغم تضارب المفاهيم بسبب الاحتلال، يؤكد الكثير من الخبراء

والباحثين (أبو غوش، آب ٢٠١٥) أن لا تنمية حقاً في ظل الاحتلال، لكن بالإمكان اعتماد تنمية من أجل الصمود كمدخل للتحرر. ورغم أن الإمكانيات المادية لأصحاب هذا التوجه محدودة، إلا أنه يمكن التأثير عبر القطاعات المستهدفة، والوصول إلى المنظمات القاعدية المنتخبة محلياً، إضافة إلى اللجان الشعبية ومثيلاتها، وعبر نشر ثقافة الصمود، ومقاطعة الاحتلال ومنتجاته، وتركيز الاهتمام بالأرض والزراعة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن التنمية الاقتصادية، وإن تقلصت إمكاناتها بفعل الاحتلال، تبقى المساحات أكثر اتساعاً لتنمية سياسية، تستند على حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

كما ويمكن البناء على هذا المعطى الملتبس، ففي الوقت الذي ينبغي فيه نشر ثقافة الديمقراطية والنزاهة والمحاسبة، ومحاربة الفساد والمحسوبية، في المؤسسات الأهلية والمؤسسات الرسمية والمجتمع، والمساهمة في بناء مجتمع العدالة والحرية، على طريق الخلاص من الاحتلال ومشتقاته، والمساهمة في البناء التنموي الفلسطيني، والدفاع عن الحقوق العامة، في هذا الوقت، ارتبك المشهد الأهلي، واختلط الاغتراب المالي والسياسي للإنتماء جنسياً بواقع التخلف المحلي، وانعكس ذلك على المعطى المجتمعي والسياسي، وزادت حالات الالتباس.

## الإغراق المالي والقدرة على التحرر والتنمية

يبدو أن قيم التحرر ومقاومة الاحتلال، قد تراجعت من قاموس المجتمع المدني الفلسطيني، ومنظّماته الأهلية عموماً. وفي هذا السياق، يشير دليل المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية في الضفة الغربية، إلى أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عملت مع حركات المقاومة الفلسطينية، والمنظمات الدينية والسياسية والقومية العربية، وكانت رؤية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قبل أوصلو، هي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتزويد الشعب الفلسطيني باحتياجاته

الأساسية، وذلك عبر تنظيم وتعبئة الفلسطينيين في أطر اجتماعية أساسية، مثل الاتحادات العمالية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الأهلية، واللجان الشعبية، ولجان العمل التطوعي. وانقسم المجتمع الفلسطيني بشكل كبير بعد قدوم السلطة والاعتراف بـ «إسرائيل»، وأثر ذلك بشكل مباشر على دور المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تحولت رؤية منظماته المدنية من مقاومة الاحتلال إلى التنمية المستدامة تحت الاحتلال.

وأصبحت رؤية وأهداف العديد من المنظمات تكمن في تعزيز الديمقراطية والحقوق المدنية، وتقليص عملها في قطاع الخدمات. وقد أثر هذا التحول في الرؤية والأهداف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحركات السياسية (دليل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، دون تاريخ نشر).

ومع ذلك أظهرت المنظمات غير الحكومية افتقارها إلى الإرادة السياسية، والقدرة على المساعدة في إنهاء، أو التخفيف من، انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. ويزداد الغموض والارتباك بالنظر إلى الرؤية المقدمة من شبكة المنظمات الأهلية، وفق دليل المؤسسات الأعضاء، في البند «١»، والذي يشير إلى المساهمة في مقاومة الاحتلال، رغم الغموض في حدود المساهمة، وإفصاحها لعكس ذلك كما ورد أعلاه، وفي صفحات الدليل ذاتها.

وحيث تكون الغلبة للإرادة الخارجية يزداد المشهد الأهلي غموضاً وإرباكاً، إذ يعتقد يوسف عبد الحق أن المنظمات غير الحكومية لم تُسقط القلم البالي من تكوينها وحساباتها، مع العلم أنها أعلنت تبنيها لنظريات عصرية، كونها نتاجاً ثقافياً لمجتمعات وبيئات الممولين. إضافة إلى ذلك، فإن الأمر يستغرق سنوات لإعداد الأفراد المعنيين، وتنصيبهم على رأس المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية في فلسطين المحتلة. رؤاهم التنموية غالباً مشوهة، ويدعون إمكانية التنمية

المستدامة، أو التنمية البشرية، تحت حراب الاحتلال، وهو ما يتناقض مع كل معاني التنمية التحررية، وذلك بسبب المال السياسي القادم من خلف البحار (عبد الحق، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥).

لذلك فهم مثقفون تقليديون بالمعنى الحرفي وبقسمات غربية، والتنمية التي يقترحونها في ظل الاحتلال، ليست إلا محاولة هدفها إطالة أمد الاحتلال، وامتصاص نقمة القطاعات الشعبية الراضية للفساد والاحتلال معاً. ويمكن القول إن وظيفتهم الاجتماعية ليست سوى أن يكونوا أدوات طيعة في يد المانحين.

يشير واقع المنظمات الأهلية إلى أنها ذات توجه خدماتي أو إغاثي، كما تشير النماذج العددية للمنظمات غير الحكومية إلى قيامها بالعديد من الأنشطة والفعاليات، كورشات العمل وبرامج التدريب، في محاولة لإخراج الشرائح المستهدفة، رغم قلتها، من دائرة التهميش، والدفع بها للمساهمة بالحياة العامة، وتعزيز ثقة المُستهدَفين بأنفسهم. لكن هذه المنظومة من المؤسسات لم تبلور، كما يبدو، رؤية تعزز من مهنية العمل الأهلي، واستقلاليتها عن الخارج، وضرورة إخراجها من دائرة التجاذبات النفعية، وتوحيده للضغط من أجل التغيير في البيئات المستهدفة، ومن أجل تعزيز الصمود، أو باتجاه تحقيق العدالة في الواقع الفلسطيني. ومن الممكن الترحيح أيضاً أن التمويل له تأثير كبير في بنية وتوجهات المنظمات غير الحكومية وقياداتها.

وترى الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، أنه أُطلق اسم الإغراق التمويلي على الزيادة الواضحة في تمويل مشاريع محددة «يوافق عليها المانحون». وتجدد الإشارة هنا إلى أن ممثلي المنظمات غير الحكومية غالباً يعيشون في مستوى معيشي أحسن حالاً من غيرهم، ويتقاضون أجوراً مرتفعة. وهذه الحقيقة تؤدي إلى انخفاض مستوى التأييد الشعبي لمجتمع المنظمات غير الحكومية، وتدني الثقة بها. وقد دفع هذا الوضع

منظمات غير حكومية متنوعة، إلى اعتبار مسألة الإغراق التمويلي، والصلات الضعيفة بتنظيمات الأوساط الشعبية، على أنها مشكلة مصداقية. وفي الوقت نفسه، وبينما تجنب المانحون اتخاذ أية إجراءات فعالة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، واصلوا مساندة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والمجتمع المدني، التي كان من المتوقع منها العمل من أجل حماية وتعزيز الحقوق والقيم، التي أنكرت سياسياً من المانحين والمجتمع الدولي. لقد أدت تلك السياسات إلى نزع مشروعية حقوق الإنسان بوصفها هذا، ومشروعية عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومشروعية المانحين الأجانب (الشبكة الأورومتوسطية، ٢٠٠٤).

إن التنمية عملية مجتمعية مركبة وتراكمية، وذات أبعاد إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى، وترتبط بمثقفين عضويين يتلمسون أوجاع المجتمع ومشاكله، ويعملون في إطار جمعي على إخراجهم من متاهات الاستعباد والتخلف.

لقد أعيدت صياغة مفهوم التنمية عن طريق إدماج حقوق الإنسان، بما فيها قضايا التنمية والتحرر، لدى العديد من الباحثين؛ يتمثل توجههم في أنه لا تنمية دون تمتع الإنسان بكافة حقوقه، ولن يكون مؤهلاً لإنجاز التنمية وتحسين فرص معيشتهم، إلا بتعزيز مكانته بترسانة من الحقوق، التي تتيح له الانخراط في عالم التنمية، والاستفادة من تطبيقاتها، وهو العنوان الذي تتأسس عليه فلسفة التنمية. ولا يمكن لعاقل أن يقبل بمعادلة مفادها أن الإنسان الذي احتُلت أرضه، يستطيع أن يخوض معركة التنمية اعتباراً (بوتشيش، ٢٠١٠). وهذا يشير إلى عمق الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية وقضايا التحرر، وإلى الوجهة التي ترسم محددات الخلاص من التخلف والاحتلال.

وهنا يُعتقد أن بواعث الإغراق المالي ليست من أجل خلق قيادات بمواصفات محددة في الواقع الفلسطيني فحسب، بل إنها تطل إمكانية تعطيل بواعث التنمية

السياسية، في وطن يتطلع نحو الخلاص من الاحتلال والفساد في آن واحد. ومن الممكن أيضًا أن يؤدي هذا إلى تعطيل بواغث المؤسسة الديمقراطية، في مؤسسات يُفترض أنها تشكل، إلى جانب الأحزاب، مقدمات أكثر نضوجًا في واقع شديد التعقيد، من حيث البنى البطركية، وتراكم الفساد، ووجود الاحتلال.

## الإرادة والوعي

يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يراه عبد الستار قاسم، أنه يمكن إسقاط الإرادة الحقيقية لدى المنظمات غير الحكومية، بسبب ارتباطها بالممولين الأجانب، إذ إن تلك المنظمات لا تمثل الشرائح المختلفة من الشعب، بقدر ما تتخدم برامج خارجية، وتتبنى برامج معينة، لا تقوم على خدمة الأفراد عمومًا (قاسم، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥). وفي أغلب الظن، وليس بعيدًا عما سبق، ترسم حدود القصور في الوعي والإرادة لدى المنظمات الأهلية، كلما ارتبكت الوظيفة الاجتماعية لمتقني المجتمع الأهلي، وتعددت مصادر الضغط باسم التمويل، لإنجاز مشاريع موجهة. وقد يظهر أيضًا تحفظ بعض المنظمات الأهلية على ذلك، كونها ترفض التمويل المشروط، وترى في ذاتها المؤسسة شخصية اعتبارية ذات قيمة وكيان، أمام المجتمع المحلي والممولين في آن واحد.

لا شك أن تبعية القيادات والمؤسسات الأهلية تقيّد من حريتها، وتجعلها خاضعة لتوجه الجهة الممولة، ولحدود لا يُشك في اتساعها، أو لوجهة نظرها السياسية، وتعدم فيها ومعها الآراء المعارضة للضغوط الخارجية، والتي إن وجدت فسرعان ما يطالها الإقصاء والنبد، أو لربما يتوقف تمويل مشاريع بعينها نتيجة مواقف سياسية معينة، وربما أيضا يربك الوظيفة الاجتماعية والسياسية للمؤسسات الأهلية، ويقيّد إرادتها، ويحد من وعيها التحرري إن وجد.

## شبهات سوء الإدارة المالية والإرهاب والمحاسبة

وفي معنى التبعية وغياب الإرادة، يظهر الوعي التابع المسيطر عليه، ويتماسك بمقدار خضوعه، لا بقدرته على التمرد على معيقات الواقع الاجتماعي والسياسي. فالمنظمات الأهلية بُنيت على أساس عائلي، ومالها يُوزَع بأسماء الأولاد والزوجات والثقات من الأقارب، أو من المحسوبين على «الزعيم»، لذلك هم أكثر الناس كُرهًا للمحاسبة والمساءلة الوطنية، ويلجؤون لمموليهم أمام أي حالة ضغط داخلية (خريشة، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥). وهذا يؤدي على الأغلب إلى أن تحدد الجهات المسيطرة قوة الحضور، واللحمة الداخلية لتلك المنظمات، في مواجهة مجتمع يعن تحت مركبات الفقر والبطالة والفساد، وغياب نواض التنمية السياسية والاجتماعية. وقد يقود في حالات التداخل بين العائلة والمؤسسة إلى إضافة طابع عائلي بطرقي بحلة جديدة، مفادها العلي حقوق الإنسان، وجوهرها العائلة ومصالحها الخاصة، مما ينعكس سلبيًا على قوة التغيير السياسي والاجتماعي وحضوره.

## دون كيشوتية أم واقعية؟

يبدو أن الدون كيشوتية الثقافية والسياسية والاجتماعية في الوطن العربي، قد أخذت مداها في انخراط الكثير من النُخب والمتقنين، في عوالم الإعلام والاقتصاد والسياسة والاجتماع، التي يخطّ معالمها من يعمل من أجل تنمية مرتبطة بعالم التمويل، حيث ترداد ثروات المُتلقين، ويتعزز نفوذ الداعمين، وتنشأ المصالح المشتركة، التي تكون الغلبة فيها لصاحب المال. فيبدأ المُتلقني بإشاعة نجاحات تُبرر استمراره، وتُظهر مزايا وجوده وعمله، وهي في أغلب الظن غير مستندة إلى قواعد واقعية، متناسيًا في الوقت ذاته دوره الأساس في خدمة التقدم والتنمية والخلاص من التبعية.

ليست الدون كيشوتية عودة، بوعي أو دون وعي، إلى الخلف، بقدر ما هي هروب إلى الأمام أيضًا، حين تصبح غير قادرة على التلاؤم مع الواقع، بل وتتجلى في معظم أوجه النشاطات الإغاثية، التي تُقدّم على أنها خطوات جبارة نحو الحرية والصمود والتنمية، وتبدو الآثار جلية على الواقع المُعطل بفعل ديناميات التبعية والارتحان للخارج. وليست الدون كيشوتية في معناها العامّ سوى إظهار وهم الانتصار على معيقات الواقع الموضوعي بوهم الوعي الذاتي، واتخاذ ذلك نموذجًا في زمن يُبعث فيه الارتحان تحررًا.

إن تعطيل قدرة التفكير في الواقع القائم، والمستقبل المنظور والبعيد، سواء على مستوى الجماعات، أو المؤسسات، أو المجتمع، أو على مستوى خلق إنسان جديد واع، من خلال النقد ومراجعة الماضي، بهدف التقدم الذي يخدم التغيير، ليس سوى دون كيشوتية، وإن ترينت بثوب عصري، وما لم يوضع في الاعتبار الجوهري من المعوقات، تبقى التمايزات الثانوية تكرسًا للتخلف، وحالة ممتدة لفقدان الوزن السياسي والنوعي. «ولا يخفى على أحد من الوطنيين الفلسطينيين مدى خطورة الوضع القائم في المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية، من حيث أن بعضها يُنفذ سياسات الممولين، وأكثرها تَطّح بالفساد، وبرامجها تُحدد وفق رغبات مؤسسات التمويل الأجنبية، وتصوراتها وخططها، وليس وفق حاجات المجتمع الفلسطيني الحقيقية (عاروري، ٢٠١٣).

ولا يخفى على مراجعي العمل الطوعي والنقابي والأهلي الفلسطيني في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كيف استطاعت تلك الأطر المزوجة، بديالكتيك واضح، بين قوتها كتنظيمات جماهيرية مهنية، وبين دورها الوطني الكفاحي. إن افتراض الفساد باسم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمساءلة، أصبح عنوان المرحلة الحالية، بعد أن انقضى عهد العمل الطوعي والخيري الحقيقي، المبني على ثقافة

«بلا مقابل»، لينتقل بفعل التمويل اليوم، إلى استعراضات فارغة لورش العمل في الفنادق الفارهة، من أجل تسجيل الأسماء، والتربح على حساب المهمشين من الشعب الفلسطيني، كل ذلك ليس إلا فعاليات دون كيشوتية تناطح بلا هدف، باستثناء مَلء الجيوب بالمال (الحاج، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥).

وليس بعيداً عن هذا المعطى الفلسطيني، تتكرر المشاهد عريباً كذلك، وربما بصور أكثر فظاظاً، بفعل غياب الحرج من وجود مُحْتَلّ استيطاني كما هو حال فلسطين. «إن المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في أيار ١٩٩٧ للمنظمات العربية غير الحكومية، تحت رعاية الأمير السعودي طلال بن عبد العزيز، وبتنظيم من جهات أجنبية متعددة، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن دفعت المنظمات الممولة عقد المؤتمر في فندق سميراميس إنتركونتيننتال لمدة ثلاثة أيام، كانت كميات الطعام فيها تكفي لإشباع نصف سكان القاهرة، رغم حديثهم المستمر عن الفقراء والمهمشين. ومن يقع بين أيديهم من الفقراء، يتحول إلى سلعة، ويُعرض كحالة دراسية تفقد إنسانيتها بالتدرج، وتقف عارية أمام الأجانب والأغراب، تُقلّبها الأيدي الناعمة، ويقدر نعومة الأيدي تكون المعاناة مضاعفة، ويصبح التغيير وهمّاً، والفقير سلعة بأيدي المترفين» (المصري، ١٩٩٨). فبدلاً من الحفاظ على الحقوق، تُقدّم نماذج وهمية على الأغلب، وتُصوّر على أنها علاج شاف، وذلك للإبقاء على الدور والتمويل ليس إلا، وإلا كيف يمكن تفسير حالات التراجع على المستويات كافة، التي تُعَدّق عليها الأموال، فواقع المرأة الفلسطينية زاد سوءاً، وزادت نسب الفقر والبطالة، وتراجعت حدود الحريات العامة إلى أدنى مستوياتها، وهذه هي الدون كيشوتية بثوب الواقع المزيف.

## الحسّ المُشترك والتحالفات

هناك تباين في مستوى أداء المنظمات الأهلية وهيكلتها، فبعضها عبارة عن «دكاكين» لا أكثر. ووفق عويضه، تغيب الإستراتيجية الواضحة والأهداف

التنموية المشتركة، في ظلّ كمّ هائل من المنظمات الأهلية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي يشوبها الضعف، وغياب التكامل والتعاون بينها (عويضه، ٢٠١٠).

ويحدث أن تكون هناك مؤسسات مُسجلة وقائمة، بعضها عاجز عن العمل والتأثير، وبعضها أكثر حضوراً ونشاطاً، وإن كان طابعها خدمي، لكنها تتنافس فيما بينها على مصادر التمويل وفق خلفيات سياسية، أو جهوية، أو جغرافية، أو عائلية، الأمر الذي يُوَدِّي إلى ابتعادها عن الغاية المرتبطة بأهدافها المعلنة، وغالباً ما يُوَدِّي النزاع إلى تشتيت الجهود، والتركيز على الشكل لا الجوهر في تبني قضايا المهمشين والفقراء، فتظهر الخطابات المكررة، وغالباً البيانات المبهمة، التي تسلّط الضوء على الإحصاءات العامة، والشؤون الإدارية، والتفاصيل الإجرائية للمؤسسات.

تبرز بين المؤسسات ظاهرة التشابه والتكرار في التخصص والعمل، ويتمركز الأبرز منها والأكثر نفوذاً في رام الله وليس في المحافظات الأخرى، بدليل وجود عدد كبير من الجمعيات غير الربحية فيها، وباختلاف قطاعاتها، وتحصل على تمويل كبير. كما وتظهر الصيغ العشوائية أو المشتتة، وتتمظهر في مناسبات عامة كيوم العمال، أو يوم المرأة، أو كردود فعل على أحداث معينة، الأمر الذي تسبب ويتسبب في تبديد الجهود، وإحباط الشرائح المُستهدفة، فضلاً عن غياب التقييم والمراجعة. وهذه الظواهر وغيرها تشي بوجود خلل بنيوي في طرائق العمل والتفكير، وغياب المؤسسات التي تمتلك الإرادة، ومقدرات التفكير الإستراتيجي (طه، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥).

وربما يصبح الترجيح ممكناً، لتظهر العلاقة الطردية بين المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والبيئة المحيطة. فكلما تشتتت مفاعيل الضغط الاجتماعي عبر مؤسسات

متناثرة، تتنازعها مصالح التمويل، وشخصنة المؤسسة عبر قائدها، كلما قل وزنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على صانعي القرار، ومجريات الحياة العامة. «لقد بُني المجتمع الأهلي على فكر الشخص ورؤية «القبيلة المدنية»، وهي منظمات تُبنى على مجالس الترف، حيث تكثر الكلمات المنمقة والمكررة لمحيط ضيق، وبلا إستراتيجية مشتركة، وهي بالمجمل مؤسسات شكلية تتنازع التمويل والوجاهة الاجتماعية والسياسية» (أبو بكر، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٥).

وعلى ما يبدو، يخلق الواقع المرير حالة ساخطة من النقد، قد تصل إلى حدود التقزيم السياسي أو المعنوي للمنظمات الأهلية. ورغم هذا السخط، تبقى معظم المنظمات الأهلية على حالها من الارتمان للخارج عبر المال، ويبقى ضجيج المثقفين يراوح مكانه لما يتنازعهم من تشرذم وانقسام. وحيث تغيب الرؤى المشتركة، سواء الإستراتيجية منها أو الآنية، تبقى حالة المراوحة في المكان هي سيدة الموقف، ويكون من الصعب إنتاج شرعية بنوية، طامحة لمناهضة التسلط والاحتلال والفساد.

## الهوية الاجتماعية

وهي مجموع التصورات التي تعكس الرؤية والرسالة والقيم، الموجهة إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، سواء كانوا موظفين، أو مستفيدين، أو متبرعين، أو متطوعين، أو شرائح اجتماعية مستهدفة، إضافة إلى وسائل التواصل وردود الأفعال وحجم التأثير. وترتبط كل الارتباط بمدى مفاعيلها الواقعية، وتعتمد في عملها على التضامن والتكافل، من خلال الشراكة مع المجتمع وبناء الأكثر تهميشاً، وذلك لدعم تطلعاتهم، وتمكينهم من رفع قدرتها، للتأثير على الظروف التي يعيشون فيها، من خلال المشاركة في الموارد والخبرات والمعرفة. وهي أيضاً الشراكة مع المؤسسات الأخرى، التي تتوافق معها في القيم الإنسانية ومبادئ التحرر والمساواة والحقوق، وعدم التمييز، ونبد التبعية. علماً

أن الشراكات تُبنى على الحوار الفعّال والثقة المتبادلة، والشفافية والمساءلة والانفتاح، والالتزام بجوهر الحقوق والتطلعات العامة، الأمر الذي يطور من الهوية الاجتماعية للمؤسسة، أو المؤسسات الشبيهة، فيحوّلها إلى هوية اجتماعية جماعية، تساهم في عمليات البناء والتنمية والتحرر، وبناء الذات الاجتماعية والوطنية.

ويمكن الادعاء أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وبسبب تراجعها في حقل الممارسة الوطنية الكفاحية، ولغياب اقتصادها السياسي القائم على الموارد المحلية، بما في ذلك هيمنة رؤى الممولين عليها، قد فُصلت عن القطاعات الأكثر تهميشًا، وأصبحت ساحة لتكثيف التبعية والتمايز الطبقي، وذلك على عكس ما كانت عليه صورة الفعاليات المجتمعية والأهلية والنقابية، في سنوات وعقود خلت.

في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، شكّل مُجمع النقابات المهنية بمقره الرئيس في بيت حنينا، قيادة للحركة الوطنية الفلسطينية، وخاصة لجنة التوجيه الوطني. وأكثر من ذلك، سبق وأن نجح مُرشحو النقابات والأطر الشعبية، وبإمكانات محلية وإرادة وطنية خالصة، في انتخابات المجالس البلدية التي جرت عام ١٩٧٦. وتكفي الإشارة إلى أن المؤسسات غير الحكومية، وما بين أعوام ١٩٩٤ إلى ٢٠١٠، تلقت قرابة أربعة مليارات دولار، أي ما يزيد عن ٢٠٪ من مجمل ما قُدّم للسلطة الفلسطينية، فأثر إيجابي ملموس ومهمّ، لمثل هذا المبلغ الطائل، على حياة المجتمع الفلسطيني؟ (عاروري، ٢٠١٣).

ووفق ما يُعتقد، فإن علاقات غير سوية تنشأ بين المجتمع المدني والفئات المهمشة، مظهرها الديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد، وباطنها فوارق طبقية واسعة، بين المتلقي للأموال، وبين عامة الفقراء والشرائح المُستهدفة. وهنا تسقط التنمية السياسية، وتتداخل معادلة عجيبة بين الكمّ الهائل من الموارد والثقافة السياسية القائمة عبر المؤسسات الأهلية من جهة، وبين التمثيل الحقيقي للقطاعات المجتمعية من جهة أخرى.

## الخاتمة

تتعدد المشكلات والتناقضات التي يعاني منها المجتمع المدني، وخاصة معظم المنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بناها الداخلية وسيطرة رموز معينة عليها، وغلبة المصالح الخاصة والولاءات البطركية، والزعامات الفردية وعقلية القبيلة، مع انعدام مظاهر الديمقراطية في تسيير أمورها، وتخبطها وارتباكها في مجالات التنسيق، وضعف وتردد شبكات الضغط، وما ينتج عن ذلك من غياب الاستعداد للتضحية وإنكار الذات، في سبيل الجماعة والمجتمع.

في هذه البيئة، يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني لن تتمكن من تحقيق إصلاح حقيقي، إلا عبر إصلاح نفسها، وخلق آلية تنسيق فاعلة فيما بينها، مع الانخراط في ثنايا نضال المجتمع، من أجل العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية والتحرر والخلاص من الاحتلال.

وليس بعيداً عن هذا، فإن أي مشروع لهزيمة الفكر التقليدي أو القبلي، يستوجب فيما يُعتقد، فكراً تنويرياً تحريراً، يتوافق مع مناخات شعبية عامة، قادرة على المحاسبة من جهة، وإتقان التعامل مع المثقفين الثوريين من جهة أخرى، إضافة إلى فتح المجال أمام الحالة العامة؛ للاطلاع على تجارب الشعوب الأخرى وثقافتها، في الخلاص من التخلف والتبعية.

ورغم أن الأمر لا يقف عند حدود التمنيات أو مجرد الرأي، فإنه من الأهمية بمكان نبذ التفكير الأبوي، الذي يدّعي امتلاك الحقيقة، وفسح المجال لحرية التفكير والاختلاف، والتحرر من سلطة الجماعة المغلقة، والتعامل بعقل اجتهادي نقدي، وتحويل المؤسساتية القبلية في المجتمع إلى تنظيم مدني اجتماعي سياسي، من خلال بناء مجتمع تكون فيه الحرية والعدالة والمساواة واقعاً مؤثراً.

وحيث يتماهى البعد الأيديولوجي الطبقي للمنظمات غير الحكومية، بشكله الليبرالي الحدائثي، مع ما تحمله القبلية من جوهر، حقيقته: يد ممدودة للماضي وأخرى نحو تبعية بجدائة مشوهة، يتمظهر فكران نقبضان في حقل مشترك تقوده الشخصية المفرطة، عمادها التمويل الخارجي، فلا القبلية هي القبلية، ولا العصرية هي العصرية، بقدر ما هي شريحة طفيلية ذات طابع مزدوج للأزمة، مركباها التبعية والتخلف في آن معاً.

والتمويل هنا ليس مالاً فحسب، وإنما أيديولوجيا وفكر وسياسة، وإن فرت من الواقع إلى الحلم، فإنها تفرّ إلى فضاء من أجل التعمية. إذ إن علاقتها مع المال الخارجي وثنية الطابع، تؤدّي فرائض الطاعة من خلالها، لصنم رأس المال الاستعماري، الذي يحوّلها وسلالتها إلى أدوات للهيمنة المحلية، لتدجين العقول، وتسهيل «منح ال Leadership» وغيرها.

إن المال القادم من خلف البحار بشروط، ليس مدخلاً للتحرر والتنمية، وإن رأى أصحاب المال السياسي غير ذلك، فالتمويل يؤدّي إلى التحول والاحتواء والتشتت. أما التحول، فيكمن في قدرة الممول على النفاذ إلى البنى والهيكل والثقافة، بل واختيار الفاعلين الاجتماعيين، أو إخضاع المتمردين شكلاً منهم، لتبدأ مسيرة الانحدار إلى تلال المال. فيما يعني الاحتواء قدرة الممول على تشكيل هيكل ومؤسسات تدعم سياسته، وتقدم فروض الطاعة والولاء له، لتذوب الأهداف والرؤى الوطنية وتتناثر. وهذا ما يعرف بالتشتت، الذي بدوره يقود إلى الاغتراب المكاني والزماني، ويخلق شرائح انعزالية تتصارع على حجوم التمويل، وليس على التسابق من أجل التغيير والحرية والعدالة.

إن إشكالية «الذاتي» للمنظمات غير الحكومية، مرتبطة بجوهر التكوين لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وهي حين تقفز عن مرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة

بناء المجتمع، في ظل الاحتلال والتبعية، فإنها تقدّم النقد من موقع اللاموقع. وفي هذا استرخاء وتعمية للمفاهيم، حيث تصبح الشفافية ضبابية، والنزاهة قبلية، والتحرر ترفاً فكرياً.

وهنا نتعقد بين العناصر المتناثرة في منظمات المجتمع المدني، والمتحالفة شكلاً، حالة من التمنيّ القبلي الفكري، تدفع لفقدان الشخصية المحلية والوطنية، لتحافظ على حالة المصالح القائمة، والتملك والسيادة والمحسوبة، كطموح قائم مستمر. وعلى ما يبدو، فإن معضلة المجتمع المدني الفلسطيني قد بُنيت على نقائض من وجهين، فمن جهة أُبقي على دور الزعيم والفرد والقائد والشيخ مسيطراً وممسكاً بمقاليد الأمور، ومن جهة أخرى أُدخلت سمة «العصرنة» من حيث الرفاه والسعة في الموارد، فتحوّلت البداوة إلى رفاهية الحضارة في ثوب الديمقراطية والشفافية وترف العيش، بينما بقيت العناوين الكبيرة، من رؤى حول الديمقراطية والشفافية والنزاهة، طبي الغياب.



## المصادر والمراجع

### مقابلات خاصة

- طه، صلاح (أستاذ الفلسفة في جامعة القدس، القدس، أيلول. ٢٠١٥).
- الشوا، راوية (عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، أيلول. ٢٠١٥).
- أبو غوش، أحمد (رئيس مجلس إدارة مركز العمل التنموي/ معاً، رام الله، أب. ٢٠١٥).
- عبد الرحمن، وفاء (مدير عام مؤسسة فلسطينيات، رام الله، أيلول. ٢٠١٥).
- الحلاق، إياد (أستاذ علم النفس في جامعة القدس، القدس، أيلول. ٢٠١٥).
- عبد الحق، يوسف (أستاذ الاقتصاد والتنمية في جامعة النجاح، نابلس، أيلول. ٢٠١٥).
- الحاج، عبد الرحمن (أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، رام الله، أيلول. ٢٠١٥).
- قاسم، عبد الستار (أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، نابلس، أيلول. ٢٠١٥).
- خريشة، حسن (النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، طولكرم، أيلول. ٢٠١٥).
- أبو بكر، نجات (عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، نابلس، أيلول. ٢٠١٥).

## المراجع باللغة العربية

- كيالي، عبد الوهاب. ونعمة، ماجد (د. ت). موسوعة السياسة، ج ٤. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- زيعور، علي (١٩٨٧). التحليل النفسي للذات العربية (ط. ٤). بيروت: دار الطليعة.
- حجازي، مصطفى (٢٠١٤). التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور (ط. ١٣). بيروت: المركز الثقافي العربي.
- سلامة، غسان (١٩٨٧). نحو عقد اجتماعي عربي جديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الباز، شهيدة (١٩٩٧). المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين. القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.
- شماس، عيسى (٢٠٠٨). المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية (ط. ١٨). دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الصبيحي، أحمد شكر (٢٠٠٠). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ستيس، و. (١٩٨٢) فلسفة هيغل، ج ٢. (ترجمة، عبد الفتاح، إمام). بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.
- بلقزيز، عبد الإله (١٩٩٢). إشكالية المرجع في الفكر العربي المعاصر (ط. ١). بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر.

- منيف، عبد الرحمن (١٩٩٢). الديمقراطية أولاً الديمقراطية دائماً. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الجابري، محمد عابد (١٩٩٤). الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- التقرير السنوي لمؤسسة أمان (كانون أول ٢٠١٣). حول العمل الأهلي في فلسطين. رام الله.
- كياي، عبد الوهاب. ونعمة، ماجد (د.ت). موسوعة السياسة، ج ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الحافظ، ياسين (د. ت). التجربة التاريخية الفيتنامية، تقييم نقدي مقارنة مع التجربة العربية. منشورات الشارقة.
- الجابري، محمد عابد (١٩٩٠). العقل السياسي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشبكة الأوروبية المتوسطية (آذار ٢٠٠٤). ملخص تنفيذي حول المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية.
- نص خارطة الطريق، المرحلة الأولى، واشنطن، ٢٠٠٢.
- شبكة المنظمات الأهلية (د. ت). دليل المؤسسات الأعضاء. رام الله.
- يوتشيش، إبراهيم القادري (٢٠١٠). لحظات تفكير في قضايا عالم مضطرب. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.

- الحمدالله، رامي. صحيفة الحدث الفلسطيني، العدد (٤٨) ٢٩ أيلول ٢٠١٥.
- المصري، سناء (١٩٩٨). تمويل وتطبيع. القاهرة: سينا للنشر.
- عاروري، تيسير (٢٠١٣). الهزائم ليست قدراً. رام الله: مطبعة آدم.
- عويضة، ساما (شباط، ٢٠١٠). عضو اللجنة التنسيقية للمنظمات الأهلية. رام الله: شبكة المنظمات الأهلية.



## الفصل الثالث

### تطور علاقة المجتمع المدني الفلسطيني بالحركات والأحزاب السياسية

بلال الشوبكي

#### المقدمة

قد يبدو تداول بعض المصطلحات ذات الصلة بالحكم، وإدارته ومعارضته، وتقييمه وتقويمه، وتعويضه والحد منه، صادماً حين يفيد السياق المكاني والزمني بوجود احتلال كامل، وسيطرة متغلغلة في البنى الجغرافية والديمقراطية للبلد المحتل. فمثلاً، وعند دراسة المجتمع الفلسطيني، يبدو نقاش مصطلحات الديمقراطية والحكم الرشيد، والنزاهة والتعددية والشفافية، والمجتمع المدني، تجاوزاً غير مبرر للميدان، وهو ما دفع الفلسطيني إلى إدارة الظاهر غير مرّة، لكل أو بعض هذه القيم، معتقداً بأن التحرير سابق للحكم وتبعاته. إلا أنّ طبيعة النظام الاستعماري في فلسطين المحتلة، فرضت على الشعب صيغة فريدة من العمل، جمعت بين خصائص الحكم ومرحلة التحرر الوطني، والحكم هنا لا يقتصر فقط على إدارة الدولة بمؤسساتها التقليدية، وإنما يصل إلى إدارة الفرد والمجتمع بمؤسسات ما دون الدولة، أو مؤسسات الدولة قبل نشوئها المتأخر.

من بين أكثر هذه المصطلحات حضوراً في المشهد الفلسطيني، مصطلح المجتمع المدني. فهو مصطلح حاضر نظرياً وعملياً منذ مرحلة ما قبل قيام «إسرائيل»، أي منذ الإرهابات الأولى للمشروع الصهيوني، مروراً بالاحتلال الجزئي والكامل، والمشروع النضالي الفلسطيني، ووصولاً إلى قيام مؤسسات السلطة في ظل مشروع تسوية، قبلته المنظمة دون مرجعية شعبية، ومنتهياً بانقسام سياسي - مؤسسي، فلسطيني - فلسطيني، بل منتهياً إليه.

تأتي هذه الورقة بقصد تحليل العلاقة المركبة التي تربط المجتمع المدني بالفصائل الفلسطينية، بما هي حركات تحرر وأحزاب، وأطر سياسية تؤدّي ثلاثة أدوار؛ التصادم مع الاحتلال، وإدارة مؤسسات السلطة، وخدمة المجتمع.

تأتي العلاقة التي تربط المتغيرين الأساسيين في هذه الورقة، على شكل شبكة من خطوط الارتباط والتواصل بين الفاعلين في المجالين المدني والسياسي / الحزبي. وحتى تثمر الورقة نتائج قابلة للفحص، وحتى لا تخرج عن الهدف الأساسي في توضيح العلاقة بين الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، لا بدّ من تقسيم مرحليّ لهذه العلاقة؛ لأن لكل مرحلة من هذه المراحل أهمية خاصة بها، وتختلف عن المراحل الأخرى، ولذا فإن أهم هذه المراحل بالنسبة لهذا البحث، هي مرحلة أو سلو وما بعدها، والانقسام وما بعده، بتفصيل أوفى. وهي المرحلة التي شهدت ولادة خطّ فلسطيني جديد للتعامل مع الاحتلال، بصيغة تحالف الإجماع الأصلي حول وحدة الأرض الفلسطينية، وتسيّد القائمين على هذا الخط للمشهد السياسي، تبعاً لمتغيرات إقليمية ودولية.

### تجادل هذه الورقة بصحّة المقولات الأساسية التالية:

أولاً: قبل تأسيس «إسرائيل»، كان المجتمع المدني الفلسطيني يقوم مقام الدولة في كثير من المهام الخدمية والزراعية، والتعليمية والصحية.

ثانياً: خلال مرحلة التحرر، احتفظ المجتمع المدني بذات الدور، وعمل على إسناد الحركة الوطنية، ولم يكن في موقع المتصادم مع المنظمات السياسية.

ثالثاً: خلال مرحلة أو سلو وما بعدها، انقسم المجتمع المدني إلى عدّة أقسام، وكذلك انقسمت مواقف وتوجهات الفصائل تجاه مؤسسات المجتمع المدني. فحركة فتح تبنت أو شكّلت مؤسسات خاصة بها، تجلّ مؤسسات السلطة الفلسطينية

ولا تعارضها، بل تُعدّ ذراعاً لها. وحركة حماس بنت مؤسساتها التي كانت تعمل بالتوازي مع النظام، وخلقت عاملها الخاص المتناقض مع السلطة، وإن لم تتصادم معها. وأخيراً اليسار الفلسطيني، تعامل مع هذه المؤسسات كحاضنة وموقع نشاط، دون أن تتناقض بشكل واضح مع السلطة.

رابعاً: خلال مرحلة الانقسام، شُنت الحرب على المؤسسات، فقد قُمت المؤسسات المعارضة للسلطة في رام الله، فيما تم التضييق على مؤسسات قطاع غزة، بالقدْر الذي لا يحول دون قيامها بمهام إنسانية تخفف الحصار.

## المجتمع المدني: مدخل مفاهيمي

إنّ تعريف المجتمع المدني، وإن لم يصل إلى مرحلة التباينات الجوهرية بين الباحثين في هذا المجال، إلا أنّ مسألة تأطيره مفاهيمياً، وبشكل محدّد، لم تكن محلّ إجماع. فالتعريفات المتشابهة تباينت في رسم حدود هذا المجتمع، وأساس نشوئه، والملاحم المعزّزة لادّعاء وجوده، بما يعبر عن تطوّر المفهوم، تبعاً لتطوّر الدور الذي أُحيل إلى هذا القطاع المهمّ. وإذا ما استثنينا التعريف القائل إنّ «المجتمع المدني هو ذلك المجتمع السياسي المحكوم بقانون الدولة»، فإنّ التعريفات الأخرى تبدو أكثر توصيفاً له، باعتباره مجتمعاً متميّزاً عن بنية الدولة. بمعنى اعتباره حيزاً للعمل المدني المنظّم خارج سياق الدوائر الحكومية، كالجمعيات التطوعية، والنوادي والمؤسسات الحقوقية، وغيرها (Chandhoke, 2001).

تنامت فكرة المجتمع المدني طردياً مع تنامي إحساس الأفراد بالمسؤولية الاجتماعية، بحيث يصبح المواطن على استعداد لتقديم خدمات للآخرين في سياق طوعي ومنظّم. كما يتنامى هذا الجهد المسخّر لخدمة الجماعة، كلّما كانت الدولة ديمقراطية، بحيث يكون دوره تكميليّاً ومقبولاً من الأجهزة البيروقراطية للدولة.

فيما يتضاءل دوره في الدول السلطوية والمهجينة، باعتباره قطاعاً منافساً للدولة، أو عاملاً للحدّ من تعوّها، أو كاشفاً لعجزها، بما يجعله مستهدفاً من أذرعها الأمنية بشكل أو بآخر.

يأتي التداول الأكثر شيوعاً للمصطلح في الأدبيات المعاصرة، تأطيراً للهيئات والمنظمات الأهلية، ولفصلها عن سلطة الدول، وهو قائم في الدول التي تسعى إلى التوازن بين سلطة الدولة، وبين الاهتمامات المجتمعية الخاصة. أي أنّ هذا المفهوم غائب عملياً عن الدول الشمولية، بحكم تعوّل الدولة وفرض هيمنتها على القطاعات كافة، بما عزّز من الافتراض القائل بأسبقية المجتمع المدني للحكم الديمقراطي، كشرط لازم لاحتضان الديمقراطية. وهذا يفسّر انتشار مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ بعد انهيار بعض الأنظمة الشيوعية في العالم. (Foa, 2016)

بيد أنّ هذا التباين بين المجتمعات من حيث توفيرها مساحة كافية لنمو مؤسسات المجتمع المدني، لا يخضع فقط لتباين شكل الحكم وطبيعته، وإنّما يأتي محكوماً برؤى أيديولوجية. فالليبراليون مثلاً، يرونه مساحة لإظهار المسؤولية الفردية تجاه المجتمع، وتسخييراً للمقدّرات الذاتية، المعرفية والمادية والمعنوية لتطويره. فيما تأتي الرؤية الماركسية في الجهة المقابلة، إذ تعتبر المجتمع المدني مؤشراً على توجهات أنانية، تريد أن تففز عن الأطر الأهم، وهي الأسرة والدولة، ولا يمكن اعتباره شرطاً لبناء الدولة (منظمة هاريكار، ٢٠٠٧).

علماً أنّ المساحة التي يمكن وصفها بالمجتمع المدني، ليست واحدة في كل المجتمعات، ففي الوقت الذي تقتصر فيه رؤية بعض الدول للمجتمع المدني على المنظمات التي ترعى العمل التطوعي، أو تلك التي تقدم خدمات إنسانية وحقوقية، بدت بعض الدول أكثر مرونة، لتستوعب العمل الإنتاجي ضمن هذه المساحة، ففتحت

المجال للتعاونيات التجارية والزراعية والصناعية، على شكل شركات أهلية منتجة، وهو ما جعل من هذا القطاع في بلدان عدّة، كالنمسا وألمانيا مثلاً، عامل قوّة لمؤسسة الدولة، ومدعوماً منها. فتوفّر فرص العمل في هذا القطاع الإنتاجي وزيادة الناتج القومي، جعلت من مؤسسات الدولة أكثر قدرة في التركيز على الخدمات الأساسية المقدّمة للمواطنين، كالتعليم والصحة (Zimmer, 2004).

بالعودة إلى الافتراض القائل بأنّ التحوّل الديمقراطي لا بدّ أن يعتمد أساساً على نشوء المجتمع المدني، فإنّ الرؤية التي تبنتها الكثير من الجهات المنادية بالديمقراطية، والعاملة من أجل تحقيقها، تبني افتراضها هذا على أساس أنّ المجتمع المدني هو المجتمع المتجاوز للحالة الطبيعية، والمنظم سياسياً، إضافة إلى أن هذا المجتمع المنظم، يتيح للأفراد النضال من أجل قضاياهم وحقوقهم وحرّياتهم، بما يمهّد لخلق أرضية مدنية تستوعب الديمقراطية، قبل نشوء الدولة الديمقراطية نظاماً للحكم. وعليه، يصبح المجتمع المدني شرطاً أساسياً لتمام التحوّل الديمقراطي، على اعتبار أنّه الضامن للقيم السياسية والاجتماعية، كالتعددية والاختلاف، وحرية الرأي والتعبير، وتشكيل الجماعات (Diamond, 1997).

إجمالاً، يمكن القول إنّ المجتمع المدني يضم «كل أنواع الأنشطة التطوعية، التي تنظّمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلاً، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي، للمطالبة بنشر المعلومات حول السياسات العامة، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاينة صانعي السياسات أو مكافأهم)» (المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، ٢٠٠٩).

وقد تظهر مؤسسات المجتمع المدني بعدّة أشكال، كمنظمات غير حكومية

وغير ربحية، ونقابات عمالية، وجماعات تمثيل الأقليات أو السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية والدينية، وغيرها حسب طبيعة التكوين الديمغرافي للمجتمع. على أن تشترك هذه المنظمات في معظم السمات التالية (المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، ٢٠٠٩):

أولاً: قدرتها على مواكبة التغيرات، بحيث لا ينتهي دورها كلما تعرّضت بيئتها إلى تغيير ما، وهو ما عرف في الكثير من الأدبيات بالقدرة على التكيف، زمانياً ووظيفياً.

ثانياً: الاستقلالية، إذ إن تبعية المجتمع المدني لجهة ما داخل الدولة أو خارجها، يفقدها دورها الحقيقي، كما هو الحال في كثير من البلدان العربية، حيث تتبع الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الحكومة في توجهاتها وخططها.

ثالثاً: امتلاك بنية تنظيمية واضحة، وهو ما يعرف بالتعدد، إذ يتوجب على هذه المؤسسات أن تدير عملها وفق نظام تراتبي واضح، يمكنها من التغلغل وتنفيذ سياساتها في المجتمع، ولا يربط عملها بأشخاص.

رابعاً: خلوّ هذه المؤسسات من الصراع والانقسامات لأسباب فئوية أو شخصية أو غيرها، وتمتعها بالتجانس بما يؤهلها للقيام بدورها دون عرقلة.

تطوّر عمل المجتمع المدني في العقدين الأخيرين بشكل ملفت للنظر، نتاجاً لثورة المعلومات، والاهتمام المتزايد بقضايا التحول الديمقراطي، بل إنّ هذه المؤسسات تجاوز عملها الحدود القطرية للدول، وقدمت مساعدات إنمائية كبيرة على مستوى عالمي، قدرّت في العقد المنصرم بـ ١٥ مليار دولار أمريكي (World Bank, 2010). علماً أنّ نطاق عملها لم يأت فقط مترافقاً مع البناء الديمقراطي كما ورد في أدبيات عديدة، بل وصل إلى التعويض عن غياب أو عجز الدولة في

ظل ظروف استثنائية، كالحروب والكوارث وغيرها، وهو ما قد ينطبق على الحالة الفلسطينية في عدّة مراحل كما سيناقش لاحقاً.

قد تبرّر الوظائف العديدة التي يقدمها المجتمع المدني، هذا التفاوت في التعريفات. ويبدو التعريف الذي تبناه البنك الدولي الأقدر على استيعاب هذه الوظائف، إذ يشير هذا التعريف إلى أن المجتمع المدني يشمل: «المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية، التي لها وجودٌ في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية، أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري» (World Bank, 2010).

## المجتمع المدني الفلسطيني

في السياق العربي، تبدو التجربة ناقصة أو مشوّهة أو لم تحدث. ففي بعض الحالات، لم تكن هذه المؤسسات سوى تعبير عن إرادة جهات دولية ممولة، وخصوصاً في مجال الرقابة على الحريات والحقوق، دون أن يكون لها بعد وطني حقيقي يعكس حاجات المجتمع، وأولوياته، ونظرته للقيم التي تدافع عنها تلك المؤسسات. وفي حالات أخرى، بدت مؤسسات المجتمع المدني تفتقد إلى سمة التعقيد، وتتصف بالسطحية أو الشخصية، وليس لها دور حقيقي في المجتمع، وما تقدّمه هو توفير مكان عمل غير منتج لشريحة قليلة جداً، فيما مؤسسات أخرى شكّلها نافذون سياسيون في الدولة، لضمان عمل هذه المؤسسات بما ينسجم مع رؤيتهم، التي هي في الغالب رؤية الحكومة. مع ذلك، لا يمكن الادعاء بأنّ

المجتمع العربي يخلو من المؤسسات الحقيقية، إلا أنّها تتعرض لشتى أنواع التضييق من السلطات، كما تتعرض أيضاً لإدارة الظهر من المجتمع، بحكم البنية الثقافية السائدة (علوان، ٢٠١١).

فلسطينياً، يبدو المجتمع المدني مصاباً بالمشاكل ذاتها التي يعاني منها المجتمع المدني العربي، إلا أنّ هناك عقبات ومشاكل خاصة تفرضها الحالة المغايرة في فلسطين، وهي حالة الاحتلال. هذه الحالة فرضت تداخلاً فريداً بين السياسي والمدني. فمواجهة الكيان الاحتلالي لم تقتصر على أطر سياسية وحركات نضالية فقط، وإنما كانت المواجهة مفتوحة، شعبٌ بكل شرائحه مقابل مجموعات صهيونية مهاجرة. بل إن نشاط المجتمع المدني سابقاً لكيان الاحتلال، إذ تبلور في مرحلة نضالية ضد الوجود البريطاني، وبذلك أدى جزءاً منه، وما زال يؤدي حتى اللحظة، دوراً مدنياً في مناوأة الاحتلال، ومن أهم الأدوار التي أدّاها في هذا السياق، هو دور الحفاظ على الهوية الوطنية (منصور، ٢٠١٤)، فالعودة إلى مفهوم المجتمع المدني تعطي مؤشرات على أنّ الكيانية الفلسطينية كانت، وما زالت، حاضرة من خلال هذا النسق المدني، حتى في ظل غياب المؤسسة السياسية، أو وجودها الجزئي.

والارتباط بين ما هو مدني وما هو سياسي في المشهد الفلسطيني، وفي ظل تمتّع المجتمع المدني الفلسطيني بسمة التكيّف، جعل منه قطاعاً متطوراً ومنسجماً مع المتغيرات السياسية. فقد عمل المجتمع المدني في ظل غياب المؤسسة السياسية، وفي كنف حركة التحرّر، وتحت سيطرة السلطة، وكلّها مراحل فرضت سمات خاصة على المجتمع المدني، وأثّرت في شكل وطبيعة علاقته بالأطر السياسية، من حركات وأحزاب وأنظمة حكم. ومما لا شكّ فيه أن المجتمع المدني في عمله هذا، ورغم تداخله مع السياسي، ينسجم مع الرؤية الأوسع انتشاراً في الأدبيات السياسية، وهي التي تفيّد بأسبقية المجتمع المدني في الدولة.

من الأمور التي تحكم عمل المجتمع المدني الفلسطيني، بل وتؤثر فيه، هي تلك العقبات والتحديات التي تشكل جزءاً من بيئته. ومن أهمها مسألة التمويل الأجنبي، التي جعلت من نشاط هذه المؤسسة مقيّداً برضى المؤسسات المانحة، وحال دون طرح برامج وطنية خالصة لهذه المؤسسات. الأمر الآخر، هو الفساد المالي والإداري والسياسي الذي ظهر في عمل الكثير من هذه المؤسسات (الشوبكي، ٢٠٠٨). يُضاف إلى ذلك بقاء العقبة الأساسية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، فقد ووجهت المؤسسات التي تتبني أجندة وطنية بإجراءات قمعية، من الاحتلال في أكثر من مرحلة.

من العقبات الأخرى، «تعرض منظمات المجتمع المدني الفاعلة لانتكاسة كبيرة في ظل السلطة الفلسطينية، وحكوماتها المتعاقبة، الأمر الذي أدّى إلى تغيرات في أجندة عملها وأولوياتها، وجعل قياداتها تركز على احترام كتابة مقترحات المشاريع، والتواؤم مع متطلبات الممولين. إضافة إلى الانتهاكات التي تعرضت لها منظمات المجتمع المدني من الأجهزة الأمنية، ووزارة الداخلية التابعة لحكومي غزة والضفة، والتي وصلت إلى حد إغلاق بعض الجمعيات والنقابات، إضافة إلى إعاقة عملها، وأحياناً منع بعض أنشطتها، في انتهاك سافر لحرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي» (عبد العاطي، ٢٠١٥).

## تطور علاقة المجتمع المدني بالمستويات السياسية

التداخل بين السياسي والمدني هو جوهر هذه الورقة، إذ يبنى على التداخل علاقة مباشرة وغير مباشرة، بين الحركات والأحزاب السياسية وبين منظمات المجتمع المدني. فيما تتأثر هذه العلاقة بمحددات البيئة المشار إليها أعلاه، وتؤثر هذه العلاقة على أدوار تلك المنظمات. علماً أن العلاقة مركبة ومستمرة في دائرة من العمل المستمر، بحيث يصبح شكل العلاقة وطبيعتها في مرحلة ما، جزءاً من

محدّدات البيئة، التي ستؤدّي إلى مرحلة جديدة تتغير فيها هذه العلاقة. وحتى لا تكون نتائج هذه الورقة فضفاضة، وكى تنسجم مع المقولات الأساسية التي تعمل على فحصها، من المهم تقسيم مراحل تطوّر العلاقة على النحو التالي:

## أولاً: المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلة التجانس النسبي

### المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلة التكوين

مرحلة التكوين هي تلك الفترة الممتدة منذ ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ إلى ظهور الحركة الوطنية بشكل جليّ في بداية الستينيات، حيث بدأ المشروع الصهيوني بالظهور تدريجيّاً، وبتمهيد بريطانيّ. في تلك المرحلة، بدأ الفلسطينيون بمواجهة كل من الحركة الصهيونية وسلطة الانتداب البريطاني. وتدرّجياً، تحوّلت المواجهة من نشاط ذاتي إلى عمل جماهيري أفرز قياداته الوطنية، وقد تبلورت في تلك الفترة العديد من الحركات والأندية والجمعيات،<sup>2</sup> التي عملت معظمها في مواجهة الصهيونية، وهو الأمر الذي ميّز تلك الحقبة باختفاء الفارق بين المساحة المدنية والسياسية، إذ إنّ المجتمع المدني حينها لم ينشأ في مواجهة سلطة وطنية، إنّما نقيضاً صارخاً للوجود الاستعماري (أبراش، ٢٠٠١).

لم يكن النشاط الذي قامت به منظمات المجتمع المدني، هو التناقض الوحيد مع الوجود البريطاني والصهيوني، إنّما كان وجود تلك المنظمات بحد ذاته كسرّاً لسياسات الانتداب، التي حاربت أي عملية تنظيم للفلسطينيين في سياق سياسي

2 مثل: المؤتمر العربي الفلسطيني ١٩١٨، الجمعيات الإسلامية . المسيحية ١٩١٨، الجمعية الفدائية ١٩١٩، الجمعية العربية الفلسطينية ١٩٢٠، الحزب الوطني ١٩٢٣، حزب الزراع ١٩٢٣، جمعية تعاون القرى ١٩٢٩، حزب الأهالي ١٩٢٥، الحزب الحر الفلسطيني ١٩٢٧، المجلس الإسلامي الأعلى ١٩٢٢، جمعيات الشباب المسلمين ١٩٢٨، المؤتمر النسائي العربي ١٩٢٩، مؤتمر البرجوازية العربية ١٩٢٩، مؤتمر الطلبة ١٩٣٠، المؤتمر الإسلامي العام ١٩٣١، جمعية العمال العرب، اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب ١٩٤٢، اتحاد العمال العرب ١٩٤٥.

أو مدني، يمكن أن يمثل مصالحهم الوطنية، وهو ما جعل هذه المنظمات تتجه نحو ظروف عمل معقدة، وبنية تنظيمية خاصة، «فقد طغى العمل السري على غالبية نشاط مؤسسات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى، وتحايلاً على قوانين الاحتلال، أخذت مؤسسات المجتمع المدني طابعاً أهلياً أو تقليدياً، حيث لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية، دوراً في هيكلة مؤسسات المجتمع المدني. كما يلاحظ وجود نخوية في مؤسسات المجتمع المدني، فقد لعبت العائلات المشهورة والمنتمية إلى الطبقة الإقطاعية والبرجوازية، دوراً في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وقيادتها» (أبراش، ٢٠٠١).

في مرحلة لاحقة، وتحديدًا بعد قيام «إسرائيل»، أصبح المجتمع الفلسطيني مشتتاً في أكثر من بقعة جغرافية، وخضع لأكثر من سلطة، فمنهم من بقي تحت الاحتلال، ومنهم من تولت أمره أنظمة عربية. وفي كل الحالات أصبح المجتمع المدني في حالة ضمور، إذ لم يكن متاحاً للمجموعات سابقة الذكر، أن تستمر في عملها نتيجة التغيرات التي حصلت في الميدان الفلسطيني، وأهمها غياب الحاضنة الاجتماعية لها.

ومنذ قيام «إسرائيل» وحتى منتصف الستينيات، كان الفلسطيني يعيش حالة من التيه، إذ انبرت القوى العربية للتصدي للاحتلال بالشعارات، ولم يكن هناك إطار سياسي فلسطيني قادر على الانفكاك من السلسلة العربية، أو حتى على المبادرة لقيادة مواجهة فلسطينية. إلا أن الجزء الأخير من هذه المرحلة، أي بداية الستينيات، كان قد شهد حراكاً فلسطينياً مهد لعودة المجتمع المدني الفلسطيني، فبدأت الاتحادات النقابية بالتشكل، وكذلك الجمعيات الخاصة، إلى أن تأسست منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقة مع الاحتلال، ألفت بظلالها على المجتمع المدني الفلسطيني (الحجار، ٢٠١٦).

## المجتمع المدني الفلسطيني في ظل الحركة الوطنية الفلسطينية

مع تنامي دور الحركة الوطنية الفلسطينية في العمل الكفاحي ضد الاحتلال الإسرائيلي، بدأت قطاعات المجتمع المدني في العودة تدريجيًا إلى المشهد، لكنّها لم تطرح أنشطتها كمساحة مقطّعة من العمل السياسي الواسع، وإمّا كجزءٍ منه، أو أحد أدواته. ومع تغيّر الظروف الإقليمية بشكلٍ أثر سلبيًا على وجود منظمة التحرير ونفوذها، خاصة في الأردن، أصبحت منظمات المجتمع المدني مطلبًا، بل ضرورة، للفصائل الفلسطينية، فعكفت على تأسيس العديد من مؤسسات المجتمع المدني لتكون بمثابة أذرع لها.

تؤكد ذلك رولا أبو دحو بقولها: «شرعت التنظيمات الفلسطينية المختلفة بإنشاء أذرع جماهيرية لها، من أطر نسوية وطلابية ونقابية وعمالية، وكان شعارها نحو أوسع مشاركة جماهيرية. كانت هذه الأطر طوعية، وكانت تقوم بمهمات اجتماعية حسب القطاعات المختلفة، ولكن ضمن أجندة حزبية. ومع الثمانينيات، بدأت تتشكل بطابع إنمائي متخصص، وكانت ذات بنية شكلت النواة للمنظمات الأهلية الحالية، وآليات عملها. أمّا أغلب العاملين فيها، فهم جزء من الإطار الحزبي، وليسوا بالضرورة أعضاءً فيها، وإمّا من المناصرين» (رولا أبو دحو، ٢٠١٦).

كانت أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تلك الفترة، في خصوصية مجالها المكاني، إذ أنّها نشطت في أماكن اللجوء، وهو ما ساعد منظمة التحرير على التغلغل في المجتمع الفلسطيني في الخارج، وأكسبها التأييد الجماهيري. وعليه لم تكن هذه المؤسسات في منافسة مع منظمة التحرير، وإنما كانت ذراعًا جماهيريًا لها، وجزءًا من النضال ضد الاحتلال.

شهد الفلسطينيون في تلك الفترة ظهور العديد من الحركات والأحزاب والجمعيات والنقابات، وكانت جميعها تعمل على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، التي باتت

مهدة بالذوبان في المحيط العربي، أو بالاجتثاث من الوطن (أبراش، ٢٠٠١).

ودون تقليل من أهمية الدور التعزيزي للهوية الفلسطينية، تجدر الإشارة إلى أن الدور الأهم للمجتمع المدني الفلسطيني، تجلّى خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، بما شكّله من عامل إسناد للمواجهة المفتوحة مع الاحتلال. فقد تبدّلت البنية التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه المؤسسات نخوية، أصبح القائمون عليها من طبقات أكثر احتكاكًا بالشارع الفلسطيني، وتمثيلاً لشرائحه المختلفة.

كما تميزت مرحلة الانتفاضة الأولى، وكما تشير أبو دحو (٢٠١٦) «بعطاء كبير وعمل تطوّعي غير مسبوق، إضافة إلى توسع جماهيري عال. وكانت هذه الأطر الذراع الضارب للتنظيمات والأحزاب المختلفة في إدارة الحياة اليومية، من خلال الالتزام بقرارات وتوجيهات القيادة الموحدة. وقد تعرض ناشطو هذه الأطر للقمع والاعتقالات، أمهمّما الاعتقال الإداري والإقامة الجبرية. وبالتالي كان العمل الأهلي أقرب إلى الجماهيري الحزبي/ الوطني، ثم بدأت تبرز بالتدريج منظمات أهلية ممولّة من مؤسسات دولية».

## ثانيًا: المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلة التباين السياسي

### مرحلة أوصلو ونشوء السلطة

لاحقًا لإعلان المبادئ عام ١٩٩٣، وبعد أن تمّ تأسيس السلطة الفلسطينية في سياق مشروع التسوية السياسية، الذي لم يحظ بتأييد الكلّ الفلسطيني، تغيرت التركيبة السياسية الفلسطينية بسبب نشوء فاعلين جدد، أو بسبب تحوّل أدوار بعض اللاعبين الأساسيين، كأن تصبح بعض الحركات التحريرية عبارة عن أحزاب

سياسية في كيان ما قبل الدولة، وأن تضمّر الكثير من المؤسسات الوطنية التي باتت تتناقض مع مشروع التسوية، وأن تتراجع مؤسسات الشتات الفلسطيني لصالح تركيزها في مناطق «الحكم الذاتي». كلّ هذا جاء مترافقاً مع طفرة كمّية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ قفزت أعدادها لتصل في هذه الأيام إلى ما يزيد عن ٣٠٠٠ مؤسسة، متنوعة الأهداف والمهام (اشتية، ٢٠١٦).

يمكن تفسير هذا التنامي في أعدادها بالعوامل التالية:

أولاً: فتحت العديد من الجهات الدولية الحكومية وغير الحكومية المجال لتمويل هذه المؤسسات، على اعتبار أنّ وجودها قد يغدّي مشروع التسوية بشكل أو بآخر. كما أنّ هذه المؤسسات قد تساعد في القيام بدور رقابي على السلطة الفلسطينية المموّلة من الجهات ذاتها، إضافة إلى جمع بيانات إحصائية حول المجتمع الفلسطيني، بما يساعد صنّاع القرار في عدة مواقع في العالم على اتخاذ قرارات تخدم سياساتها.

ثانياً: شجع انفكّك السياسي عن المدني بعد نشوء مؤسسات الدولة، ولو في غيابها، على افتتاح العديد منها، لتكون قطاعاً مدنياً يواجهه، أو يقوم، السياسي / الحكومي، إذ إنّ مواجهة المدني للسياسي في إطار وطني، أيسر من مواجهة السياسي - المدني لقوى الاحتلال، وأقلّ كلفة.

ثالثاً: حاجة القائمين على السلطة الفلسطينية لبناء المجتمع الفلسطيني من جديد، يوحي فيه المجتمع المدني بأنّ مشروع التسوية مسنود جماهيرياً، من خلال تفاعله مع مؤسسات السلطة، دون أن يكون له مشكلة وجودية معها.

رابعاً: حاجة معارضي السلطة لمنابر اجتماعية بديلة عن المؤسسات التي أفرزتها

أوسلو، لتكون قناة موازية لتنفيذ سياسات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، تتناقض مع مشروع حلّ الدولتين.

خامساً: ضعف البنية التنظيمية للفصائل الفلسطينية، سواء الفصائل المؤيدة لأوسلو، كونها أصبحت تعمل كحزب حاكم داخل مؤسسات الكيان الوليد، كحركة فتح، أو الفصائل المعارضة لأوسلو، والتي تعرّضت تنظيماً لحملة أمنية مزدوجة من السلطة و «إسرائيل»، فأصبحت مؤسسات المجتمع المدني بالنسبة لها، منبراً يعوّضها جزئياً عن صعوبة اعتلاء المنابر الحركية التقليدية (الأعرج، ٢٠١٦).

سادساً: نشوء نخبة جديدة منفصلة عن العمل الحزبي ومستثناة من العمل الحكومي، وليس لها مشروع بديل عن أوسلو، فعملت على استثمار التمويل الأجنبي لخلق مساحة خاصة تعمل لأجندة ضيقة. في هذا السياق تقول أبو دحو (٢٠١٦): «رافق ضعف الأحزاب السياسية نمو شريحة داخل المؤسسات الأهلية، وأصبحت في واقع طبقي مختلف نتيجة الامتيازات التي يمنحها التمويل. ومن هنا وجدت هذه الشريحة أنّها لم تعد جزءاً من خطاب الأحزاب وأجندة التنظيمات، بقدر ما لها من أجندة خاصة، وهذا يمكن ملاحظته في مسألتين. أولاً: التوظيف القائم على العلاقات الشخصية، أو على مهارات معينة كتجنيد الأموال، فيما كان قائماً في السابق على العضوية أو المناصرة الحزبية. وثانياً: تركيبة مجالس الإدارة، وهي شبكة متداخلة للكثير من المؤسسات، وليست ذات صبغة سياسية حزبية معينة».

سابعاً: بعد سنوات من تأسيس السلطة الفلسطينية، بدأت تظهر الكثير من المؤشرات على عجز السلطة عن القيام بواجباتها تجاه المجتمع في القطاعات المختلفة، إضافة إلى بروز مؤشرات على الفساد وانتهاك الحريات، وهو ما حفّز على نمو مؤسسات مجتمع مدني، تواجه هذا الانحراف في مسار السلطة (دعنا، ٢٠١٥).

من الواضح أنّ العوامل الأهم في هذه الطفرة، تتمثل في التمويل الأجنبي السياسي، وتحوّل أدوار بعض النخب والفصائل. تعلق أبو دحو (٢٠١٦) على ذلك بالقول: «إنّ المؤسسات الأهلية ذات التمويل الغربي، ولاحقاً العربي، توسعت ونمت كالفطر في سنوات أوصلو الأولى، وكانت نواتها الأولى من كوادرات الأحزاب المختلفة، والتي كانت فاعلة حزبياً وجماهيرياً. إلا أنّ ما ميز الكثير من هذه المؤسسات هو بداية الانفصال عن الأحزاب، والتحول إلى مؤسسات ممولة وخاضعة لأجندة التمويل واحتياجاته. لقد تحوّل الخطاب لدى هذه المؤسسات من خطاب وطني رافض للتطبيع والاحتلال، إلى خطاب ليبراليٍّ معولم، وفاقده للهوية الوطنية المقاومة».

تأسيساً على ما سبق، فإن تحليل علاقة الحركات والأحزاب الفلسطينية بمؤسسات المجتمع المدني، تتطلب تقسيماً لهذه المؤسسات بناءً على أدوارها الناجمة عن هذه العلاقة، حيث ظهر بعد أوصلو الأشكال التالية:

### مجتمع مدني معزّز للسلطة ونفوذ حركة فتح فيها

مع بداية نشوء السلطة الفلسطينية، كان التحدي الأكبر بالنسبة للقائمين عليها، يتمثل في حركات المعارضة. وقد انتهجت السلطة طريقاً من شقين لتقويض المعارضة، أولاً بتقييد عمل هذه الحركات أمنياً، وثانياً بالمساهمة في نمو فاعلين جدد كالمجتمع المدني، أو السماح بعودة فاعلين قدامى كالبنى العشائرية (Robinson, 2008). علماً أنّ عدداً لا بأس به من مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت بعد أوصلو، جاءت برغبة خالصة من السلطة الفلسطينية.

تعززت رغبة السلطة الفلسطينية في تنامي مؤسسات المجتمع المدني، بسبب الحاجة إلى تصوير المجتمع الفلسطيني كبيئة حاضنة لمؤسسات حديثة وديمقراطية، وتماشياً

مع هدف بناء الدولة على حدود عام ١٩٦٧. أي أنّ المجتمع المدني استُخدم جزئياً كبناء شكليّ يوحي بأنّ الأولوية أصبحت لبناء مؤسسات الدولة لا لتحريرها، هذا الأمر ينسجم مع بداية تفكيك البعد السياسي، الذي كان حاضراً لدى المجتمع المدني قبل أوسلو.

تضعف دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وجود السلطة المحكومة من حركة فتح، حين أغدقت الدول المانحة الأموال على هذه المؤسسات، وهنا التقت مصالح الدول المانحة مع حركة فتح. فالدول المانحة تريد تعزيز مشروع الحكم الذاتي كضامن لإعفاء «إسرائيل» من تكلفة الاحتلال، وكضامن أيضاً لنفاذ الرؤية الدولية لحلّ الصراع على أساس حل الدولتين. وحركة فتح تريد تعزيز حكمها بتقويض البنى الحركية لصالح نموّ فاعلين جدد.

الأمر الآخر في هذا السياق، هو أنّ هذه المؤسسات لعبت دوراً في إنقاذ السلطة الفلسطينية من الانهيار في أكثر من مرحلة، وذلك لأنّ الدعم المالي كان يصل إلى هذه المؤسسات بالتوازي مع الدعم الذي يصل إلى خزينة السلطة. «تستحق المساعدات الدولية أن يُنسب إليها فضل حماية السلطة الفلسطينية، وعلى مدى عدة سنوات، من الانهيار المحقق تحت وطأة الالتزامات غير الواقعية. كما أنه من الواضح أن المساعدات الدولية مسؤولة عن توفير الغذاء والخدمات والوظائف لملايين الناس. لكن من ناحية أخرى، فإن الدور التراكمي الذي لعبته المساعدات الدولية، يؤدّي إلى تقويض الديمقراطية، والاستقلال، والتغيير الاجتماعي، والتنمية المستدامة» (دالية، ٢٠٠٧).

وعليه، فإنّ حرص حركة فتح وفصائل اليسار على توسيع نطاق عمل بعض هذه المؤسسات، إذ يعلن جزء منها أهدافاً مرتبطة بالتحول الديمقراطي والتنمية، يُظهر هذه الحركات في موقع المتناقضة مع ذاتها، إذ إنّ اعتماد هذه المؤسسات على

التمويل الأجنبي، يجعل من الديمقراطية والحقوق والحريات قناعاً يخفي أجندة سياسية عنوانها الحفاظ على الوضع الراهن، وقد بدا ذلك جلياً بعد انتخابات عام ٢٠٠٦، حين قُطع الدعم عن كثير من هذه المؤسسات، أو صُممت آليات جديدة للتمويل تضمن رقابة المانحين.

وما يزيد من قدرة المانحين الدوليين على ربط هذه المؤسسات بأجندتها السياسية، هو ما أشارت إليه ورقة المؤسسة المجتمعية الفلسطينية، دالية (٢٠٠٧)، إذ تجادل بأن «الأجندات التي يحرّكها المانحون، تُجبر المنظمات غير الحكومية على الجري خلف المال، عبر أي دعوة يتم الإعلان عنها لقبول المشاريع، بدلاً من انخراط هذه المنظمات في عملية جدية لبناء التوافق والتفكير الإستراتيجي اللازمين، من أجل التوصل إلى أجندات صادرة عن المجتمع المدني المحلي. كما أنّ انعدام الأمان التنظيمي الناجم عن حقيقة أن المانحين يمنعون المنظمات غير الحكومية من تحقيق أي ادخار من الموارد المتوفرة للمشاريع، يجعلها تستمر بصعوبة بين مشروع وآخر، وتصبح غير قادرة على التخطيط بشكل مسؤول من أجل تحقيق النمو التنظيمي والديمومة».

إلا أنّ هناك من يرى أنّ الاعتماد على الدعم الدولي ساهم في استقلالية المجتمع المدني، فهمي شرّاب (٢٠١٦) مثلاً، يجادل بالآتي: «تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية نسبية كبيرة، وذلك بسبب استقلالها المالي، وعدم ارتباطها مالياً بالحركات والأحزاب السياسية. فتلقّيها الموازونات والدعم المالي من الخارج، يجعل عملها في الداخل أكثر استقلالية. ولكن بعض تلك المؤسسات، تشترك، وبقدر واضح، في قياداتها وعملها والكيفية التي توزع فيها خدماتها، مع بعض قيادات الأحزاب في الداخل، مما قد يؤدي إلى الانحراف عن المبادئ التي قامت عليها. وكما أنّ الفساد المالي والإداري امتد لهذه المؤسسات، بسبب عدم قدرة أجهزة

الرقابة الرسمية على متابعة نشاطاتها، التي لها برامج مستقلة وموازنات مالية تتلقى أغلبها من الخارج».

لكنّ ما يزيد من مصداقية الادّعاء بأنّ جزءاً من هذه المؤسسات المدعومة غريباً، تعمل لتكريس حكم فتح، هو أنّ الدعم الذي انقطع لفترة بسيطة بعد فوز حماس، عاد بشكل مهول لدعم مؤسسات مستحدثة، وخاصة بحركة فتح، كما دخل المال العربي إلى هذه المؤسسات، ليس فقط لتكريس حكم حركة فتح، بل لتكريس نفوذ بعض قياداتها على حساب قيادات أخرى. وهنا بدت العلاقة تبادلية، إذ تارة تستخدم الحركة هذه المؤسسات لتعزيز حضورها، وتارة تلجأ القوى الدولية لهذه المؤسسات، كي تساهم في رسم المشهد الفلسطيني عموماً، والتأثير في موازين القوة دخل فتح خصوصاً.

إلا أنّ سلوك حركة فتح والتي هي فصيل سياسي، وجهة حكومية نافذة، لم يكن موحداً تجاه كل مؤسسات المجتمع المدني، فقد تصرّفت بشكل قمعيّ مع مؤسسات المجتمع المدني التي ترأسها أشخاص محسوبون على تيارات معارضة، خاصةً من حركة حماس، فتعرّضت للمراقبة والتقييد والإغلاق والتجميد وسحب التراخيص، بل والاعتداء على ممتلكاتها والعاملين فيها، كما حصل قبل الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤)، واستمرّ بعدها. وعليه يمكن الاستنتاج بأنّ حركة فتح نظرت إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على أنّها سلاح ذو حدّين، فقيّدت عمل تلك المنظمات التي تعمل في سياق سياسي مناقض لأوسلو، وأتاحت المجال لتلك التي لا تنشغل أبداً بالشأن السياسي، وليست سوى استثمار شخصي للمال الأجنبي، وعززت تلك التي تتبنّى مشروع أوسلو، وتلقّى الأموال من جهات عدّة.

لا يظهر دعم هذه المؤسسات لمشروع حلّ الدولتين فقط من خلال الدعم المقدّم

لها، كونها مقرّبة، أو متحكّم بها، من فصائل المنظمة التي قبلت بأوسلو، بل أيضاً من خلال برامجها وسياساتها. فالبرامج لم تعكس أبداً أولوية شعب تحت الاحتلال، إذ كانت في معظمها تركز على قضايا ثانوية بالنسبة للفلسطينيين، كنشر القيم السياسية والاجتماعية الغربية، ورغم أهمية بعض هذه القيم، إلا أنّ للمواطن الفلسطيني أولويات أهم منها، تتركز في توفير حياة كريمة تضمن استقلالية القرار. كما ابتعدت برامج هذه المؤسسات عن دعم أيّ قطاع إنتاجي حقيقيّ، وجلّ ما فعلته في هذا المجال، هو دعم المشاريع متناهية الصغر، التي تبقي الفلسطيني في حالة عوز مستمرة للدعم الخارجي.

أمّا بشأن السياسات التي انتهجتها هذه المؤسسات، فقد قبلت بشروط الممولين من الغرب، حيث وقّعت على اتفاقيات خاصة قبل الحصول على أيّ تمويل، تقضي بعدم التعامل مع أي جهة إرهابية، أو دعمها، أو تشغيل أيّ من أفرادها، علماً أنّ كل الحركات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، صنّفت حركات إرهابية لدى العديد من دول العالم (الغول، ٢٠١٣). وعليه، يصبح تعامل هذه المؤسسات مع شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني، تعاملاً محظوراً، قد يؤدي إلى قطع الدعم إذا ما ثبت الإخلال به، كشرط أساسي لبقاء العلاقة بين الممول والمؤسسة.

### مجتمع مدني موازٍ للسلطة ومتناقض معها

في الجهة المقابلة للمؤسسات الموالية لحركة فتح، كانت حركة حماس تسير باتجاه تأسيس العديد من المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والفائدة التي سعت حماس لتحقيقها من هذه المؤسسات، هي أن توسّع قاعدتها الجماهيرية، من خلال الاحتكاك المباشر بالمجتمع الفلسطيني، وأن تستدرك الغياب الجزئي لمنابرها التقليدية، في ظل الملاحقة الأمنية على فترات متتالية. إلا أنّ هذه المؤسسات

تعرّضت أيضاً للملاحقة وتقييد من السلطة الفلسطينية، وهو ما جعل عملها مهدداً بالتوقّف في أي لحظة، إضافةً إلى اعتداءات الاحتلال.

من الملاحظ على مؤسسات المجتمع المدني الموالية لحركة حماس، أنّها ركّزت في مرحلة ما بعد أوسلو على قطاعات حيوية في المجتمع الفلسطيني، وأكثر ملامسة لأولوياته، إذ ذاع صيتها في إدارة المؤسسات التعليمية والصحية والرياضية، وهو ما أكسب هذه المؤسسات مصداقية أكبر من تلك المؤسسات المنشغلة بنشر قيم سياسية، رغم جاذبية شعاراتها وضخامة تمويلها (منصور، ٢٠١٦). لكنّ الحركة تراجعت عن هذا الاهتمام مع نهايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إذ بدأت الحركة تولي اهتماماً بدعم مؤسسات جديدة، ذات علاقة بقضايا سياساتية، كالمؤسسات البحثية والحقوقية، وقد جاء ذلك انسجماً مع رواج أفكار التغيير السياسي والتحوّل الديمقراطي، إضافةً إلى عزم الحركة حينها على دخول المؤسسة الرسمية، وتحديدًا بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

وعطفاً على اعتبار حماس حركة إرهابية من العديد من الدول، ونزوع دول عربية عديدة نحو خيار تهميشها، فإن حركة حماس، ومؤسسات المجتمع المدني الموالية لها، لم تتلقَ دعماً خارجياً يذكر من مؤسسات رسمية، إنّما جُنّدت الأموال لهذه المؤسسات من خلال جمع التبرعات من العامّة، ومن الميسورين في الخارج والداخل، وهو ما جعل هذه المؤسسات عرضة لاهتزازات مالية متكرّرة، نتيجة تذبذب الدعم، ووفقاً للأوضاع الاقتصادية والعامل الأمني. هذا على الأقل حتى مرحلة الانقسام، التي أفرزت نمطاً جديداً من التعامل مع هذه المؤسسات، كما سيناقد لاحقاً.

وما ميّز عمل مؤسسات المجتمع المدني الموالية لحماس وفصائل المعارضة، هو أنّها احتفظت بخاصية الجمع بين السياسي والمدني. فرغم تقديمها خدمات كثيرة

للمجتمع الفلسطيني في السياق المدني، ورغم انشغال بعضها بالعمل البحثي والإعلامي، إلا أنّ كل ذلك جرى تسخيرهُ لتوسيع القاعدة الجماهيرية المعارضة لأوسلو، والمؤيدة للمقاومة (الرنيتسي، ٢٠١٦). وهذا ما دفع البعض إلى الاستنتاج بأنّ حصول حماس على نتائج فاقت نتائج فتح في الانتخابات المحلية والبرلمانية مع نهايات الانتفاضة الثانية، يعود بالدرجة الأولى إلى تواصلها الفعّال مع الشارع الفلسطيني، والذي لم يكن ليحدث لولا هذه المؤسسات.

### مرحلة الانقسام

شكّلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦ علامة فارقة في تاريخ العلاقات الفلسطينية الداخلية. فرغم أنّ الانقسام السياسي كان حاضراً في كافة مراحل تطوّر القضية الفلسطينية، إلاّ أنّه بدا أكثر وضوحاً بعد تلك الانتخابات. فانقلاب المجتمع الدولي على نتائج الانتخابات، وبصمت المعارضة التي أفرزها صندوق الاقتراع أو مشاركتها، دفع المجتمع الفلسطيني نحو مواجهة قاسية، حوّلت الانقسام السياسي إلى انقسام مؤسّساتي، ومواجهة أمنية مفتوحة حتى اللحظة. الأمر الذي انعكس بشكل واضح، على علاقة الحركات والأحزاب الفلسطينية بمؤسّسات المجتمع المدني.

بعد أن ظهرت نتائج الانتخابات عام ٢٠٠٦، تعرّضت الكثير من مؤسّسات المجتمع المدني الممولة من الغرب إلى انتكاسة ماليّة، سرعان ما انتهت حين صاغت الجهات المانحة آلية دعم جديدة، تفرض رقابة أشدّ على تلك المؤسّسات. فقد أعيد الدعم، وبشكل أكبر، لمواجهة نفوذ الحركات المعارضة لأوسلو، وخاصةً حركة حماس. وقد أوّلت حركة فتح اهتماماً خاصاً بتلك المؤسّسات، وعملت على استحداث الجديد منها لاستقطاب الشارع الفلسطيني، ولسدّ الفراغ الذي أنتجته الحملة الأمنية ضدّ المؤسّسات الموالية لحماس في الضفة الغربية (الحجّار، ٢٠١٦).

ورغم بقاء التقسيمات السابقة على حالها، إلا أنّ مرحلة الانقسام كشفت عن التأثير المتبادل بين تلك المؤسسات والحركات الفلسطينية، رغم وجود قراءات مغايرة، تعتبر المؤسسات المدنية مستقلة، وعلاقة التأثير بينها وبين الحركات السياسية هي علاقة طبيعية (أبو بكر، ٢٠١٦). فبعد أن فرضت حماس سيطرتها على قطاع غزة، بدأت تفقد بشكل تدريجي نفوذها في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، وتمثلت أول خسارة لها في الإغلاق التعسفي للعديد من مؤسساتها، أو حلّها، أو تعيين إدارة جديدة لها، أو تدمير محتوياتها. كلّ ذلك كان يجري على يد أفراد من خلايا فتح العسكرية، أو الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة (وكالة معا، ٢٠٠٧). ومنذ تلك اللحظة وحتى هذه الأيام، تتعامل الأجهزة الأمنية مع أيّ علاقة بين حماس وأيّ مؤسسة في الضفة، على أنّها علاقة محظورة ومخالفة للقانون، دون أن تشير إلى حماس صراحة في قراراتها الإدارية، أو أحكام سلطتها القضائية.

وبذلك اختفى بشكل شبه كامل المجتمع المدني المرتبط بحركة حماس، من مؤسسات تعليمية وصحية، وخيرية ورياضية، وبحثية وإعلامية، وأصبحت أيّ محاولة لإقامة مؤسسة جديدة، إذا ما كان القائمون عليها منتمين لحركة حماس، أو مقربين منها، تواجه برفض منح التراخيص اللازمة. وقد فقدت حماس حينها منصّة مهمّة للتواصل مع الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية، خاصة أنّ المناير التقليدية، كالمساجد ودور القرآن الكريم، خضعت لسلطة مركزية، تمثّلت في وزارة الأوقاف الفلسطينية.

وبالتوازي مع ضمور المجتمع المدني المتّصل بحماس، شهدت الضفة الغربية تنامياً واضحاً في أعداد مؤسسات المجتمع المدني المقربة من السلطة الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، مع بقاء بعض المؤسسات ذات الصلة باليسار وبشخصيات مستقلة. أدركت حركة فتح بعد الانتخابات، أنّ تواصلها مع الجمهور الفلسطيني يشوبه

الخلل، فعملت على الاستفادة من تجربة حماس في هذا المجال، فلم تكتفِ بإغلاق مؤسسات الحركة من خلال نفوذها في السلطة، بل أنشأت الجديد منها، أو كلّفت عناصرها والمقربين منها بإعادة تشكيل العديد من المؤسسات التي كانت تدار من أعضاء في حماس، واستلام المهام الإدارية فيها، خاصةً تلك المؤسسات الخيرية التي تقدّم خدمات للمجتمع، في القطاعين الصحي والتعليمي.

العلاقة الجديدة التي بدأت بالتشكّل في تلك المرحلة بين فتح والمجتمع المدني، هي علاقة تكامل، وهنا فقد المجتمع المدني مضمونه كإطار عصيّ على أن ينتهكه السياسي، لأن المعادلة الآن لم تعد مرتبطة بمواجهة الاحتلال، إنّما بإسناد مشروع حلّ الدولتين، وبذلك أصبح القطاع المدني الموالي لفتح، يتلقّى تسهيلات ورعاية مالية تضمن له النشاط الفعّال، لكنّه نشاط موجه بما يعزّز خيارات السلطة وسياساتها، بل بما يتماهى معها، بحيث أصبح المجتمع المدني في الضفة، والحديث هنا عن المؤسسات الموالية لفتح، ذراعاً مدنيّاً للحكومة.

بدأت الأمور مختلفة نوعاً ما في قطاع غزة، إذ إنّ المأزق الذي وقعت فيه فتح هناك، تجاوز تضيق الحكومة، وقمعها لأيّ عمل مرتبط بالحركة، وبدأت المشكلة الكبرى في فقدان ثقة أبناء حركة فتح بالقيادة، لأنّها حسب اعتقادهم زجّت بهم في مواجهة مع حماس، وتخلّت عنهم، وهو ما أفرز «أكثر من فتح» داخل غزة، بحيث أصبحت القاعدة الجماهيرية للحركة، موزعة الولاء على نخب سياسية متناحرة، وتجلّى ذلك في ظهور جماعتين كبيرتين، إحداها موالية لعبّاس والثانية لدحلان.

وقد استمرّ تضيق حماس من خلال نفوذها في حكومة غزة على مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بحركة فتح، أو حتى فصائل اليسار التي أبدت تدمراً من سياسات حماس، أو نقداً لها. بيد أنّ الحصار الذي فرض على قطاع غزة، واستمراره حتى هذه الأيام، دفع بحماس لانتهاج سياسة جديدة في التعامل مع قطاع المؤسسات.

ففي السنوات القليلة الماضية، أظهرت الحركة مرونةً أكبر في التعامل مع هذا القطاع، واستعداداً لتقبل وجوده بغض النظر عن الجهة التي تقف خلفه، خاصةً إذا كانت هذه المؤسسات تقدّم خدمات إنسانية للمواطنين.

تحاول حماس من خلال ذلك، تصوير غزة وكأنها تتمتع بحرية أكبر من الضفة الغربية، في مجال العمل الأهلي، إلا أنّ التقديرات المبنية على تحليل مقارن لسياسة حماس، تدلّ على أنّ قبول حماس بنشاط هذه المؤسسات، هو قبول المضطر لتخفيف الضغط على أهالي القطاع. هذا ما يفسّر جزئياً ترحيب حماس بنشاط مؤسسة ضخمة تقودها زوجة النائب محمد دحلان، ذي التاريخ العدائي مع حماس (فلسطين اليوم، ٢٠١٥).

في هذا السياق، يقول شراب (٢٠١٦): «عندما وجدت حماس نفسها فجأة، وخاصة في قطاع غزة، تدير دفة الحكم، بغض النظر عن الطريقة التي آل إليها هذا الحكم، فإنها تطلعت لمد جسور التعاون مع المؤسسات، وذلك حتى لا تجد نفسها معزولة، وفتحت الأبواب للمؤسسات للعمل في قطاع غزة، وخاصة إذا لبّت شروط العمل والمعايير المتفق عليها. وافق بعض هذه المؤسسات على العمل تحت رقابة حكومة حماس مباشرة، وقدم خدمات للجمهور الفلسطيني، وهذا ما اعتبرته حماس بأنّه يصب في مصلحتها، عندما تُغطّي تلك المؤسسات المدنية العديد من الخدمات والمساعدات الإنسانية والإغاثية، أو حتى القيام بمهام حقوقية».

إلا أنّ نهج حماس هذا لم يُحلّ دون حملات وقرارات عديدة، صدرت عن داخلية غزة ضد بعض هذه المؤسسات، وذلك حين صدر عن الأخيرة انتقادات للحكومة في غزة، أو حين بادرت بأنشطة لم تلقَ استحسان الجهة الحاكمة هناك (شراب، ٢٠١٦). هذا الأمر وضع حماس في موقع الدفاع أكثر من مرة، حين استدرجت إلى مواجهة على أساس أيديولوجي، إذ تعرّضت لاتهامات

تفيد بانزلاقها نحو نماذج راديكالية ومتشدّدة، وبمعادتها للتيارات الليبرالية والعلمانية في المجتمع.

الجديد في غزة أيضاً، أنّ إحكام الحصار على أهالي القطاع ولّد نماذج جديدة للمؤسسات المجتمع المدني، تعالج القضايا الطارئة والمرتبطة غالباً بالأزمات الإنسانية، وفعل جمعيات خيرية كثيرة، بحكم زيادة الحاجة لها. وقد تلقت هذه المؤسسات دعماً واضحاً من مؤسسات خارجية في دول عربية وإسلامية، وأحياناً من بعض الحكومات. وقد عملت هذه المؤسسات بفاعلية في الأنشطة المناهضة للحصار، أو في محاولة التخفيف عن أهالي القطاع وتجنيد الدعم لهم. وهنا عاد السياسيّ ليتداخل مع المدني، في سياق مواجهة جديدة مع الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح الصورة في قطاع غزة، أي صورة المجتمع المدني وعلاقته بالحركات الفلسطينية، شبيهة بصورته خلال النشاط الأول للحركة الوطنية الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي، حيث عمل الجميع في سياق مدنيّ سياسيّ مناوئٍ للوجود الصهيوني.

إلى جانب هذه المؤسسات، وبحكم نفوذ حماس في غزة، تنامت مؤسسات المجتمع المدني الموالية لحماس في القطاع، وقد ساهم في ذلك سهولة استصدار التراخيص وتجنيد الدعم. كما نشأت نخبة جديدة وجدت في هذه المؤسسات منفذاً بعيداً عن العمل الحركي التقليدي، والعمل الحكومي غير المستقر. كما تنوّعت هذه المؤسسات من حيث اهتماماتها، إلا أنّ نزوع النخب المقربة من المراكز السياسية، نحو إقامة مؤسسات بحثية أو تنموية أو إعلامية، بات واضحاً.

## الخاتمة

يتطلب البحث في تطوّر عمل المجتمع المدني الفلسطيني، إدخال عنصرٍ خاصٍّ ميّز البيئة الفلسطينية عن غيرها، وهو التوظيف السياسي للنشاط المدني، وهو ما يعني

عدم القدرة على الفصل بين السياسي والمدني في السياق الفلسطيني. وقد ترتب على هذا التداخل بين القطاعين خروج للمجتمع المدني الفلسطيني عن التعريفات الكلاسيكية النظرية له، وخلق علاقة واضحة بين الأطر المؤسسية للمجتمع المدني، وبين الأطر السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، كأنظمة ومنظمات وحركات وأحزابٍ سياسيّة.

مرت العلاقة التي تشكّلت مع ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية بتطوّرات مهمّة، تبعاً للمتغيرات السياسية العابرة للحدود القطرية. وتجاوز مرحلة ما قبل الاحتلال، وبعدها بسنوات قليلة، فإنّ هذه العلاقة بدأت تكاملية مع العناصر الأخرى في المجتمع الفلسطيني، ككلّ موحد الهدف، ومتباين المناهج والسبل، للتصدّي للمشروع الصهيوني. خلال المراحل الأولى لنشوء الحركة الوطنية الفلسطينية، لم يخض المجتمع المدني الفلسطيني مواجهة مع الدائرة السياسية، بل ساندها وواجه سلطات الاحتلال، أو قام بتأطير الكيانية والهوية الفلسطينية في دول الشتات، وهو ما جعل العلاقة بين الطرفين علاقة مستقرّة. وفي المقابل، تلقى المجتمع المدني دعمًا من الجهات السياسية الفلسطينية.

في مرحلة لاحقة، وحين أبدت منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها للتسوية، لم تعد المؤسسات السياسية الفلسطينية في مركب واحد، وتشكّلت أطر سياسية معارضة، ظهرت في أقوى صورها حين تأسست حركة المقاومة الإسلامية «حماس». مع هذا الانشطار السياسي باتجاه تكوين السلطة الفلسطينية، وفي ظل بقاء الاحتلال، أي في ظل بقاء سمة التداخل بين السياسي والمدني، حدث الانشطار أيضًا في المجتمع المدني الفلسطيني.

في هذه المرحلة تحديداً، برزت العديد من مؤسسات المجتمع المدني، كجزءٍ من منظومة واسعة تعمل بإسنادٍ دوليٍّ لترسيخ خيار حلّ الدولتين وتعزيز نفوذ السلطة

الوليدة. ولم تكن مواجهة الاحتلال أولوية لدى هذه المؤسسات، فقد انصبَّ عملها على ترسيخ قيم سياسية وإدارية واجتماعية مستوردة، ودراسة المجتمع الفلسطيني، وتقييم أداء مؤسسات الحكم الذاتي، وتقديم خدمات إنسانية تضمن استقرار المجتمع، وتقبّله لفكرة حل الدولتين.

في تلك المرحلة أيضاً، تشكّلت مؤسسات مجتمع مدني تدين بالولاء لحركات المعارضة، وكانت الشريحة الأوسع مقرّبة من حركة حماس، التي استخدمت هذه المؤسسات منابر بديلة عن منابر السلطة، وأداة تواصل مع المجتمع، دون أن تكون رهينة بيد الممول الأجنبي، وهو ما جعل برامجها أكثر ملامسة لأولويات المواطن، حين تركز عملها في قطاعات حيوية، كالتعليم والصحة والرياضة، والأنشطة الإنسانية الخيرية، وهو ما يفسّر بناء حماس لقاعدة جماهيرية واسعة، ظهرت بقوة في الانتخابات المحلية والتشريعية، التي جرت عقب انتهاء انتفاضة الأقصى.

بعد عقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، تغيّرت علاقة المجتمع المدني الفلسطيني بالتيارات السياسية الفاعلة. فبعد فوز حركة حماس في تلك الانتخابات، تبين أن الكثير من المؤسسات كانت تعمل في سياق دعم حل الدولتين، وهو ما جعلها تنتكس مالياً، إذ قطعت الدول المانحة الدعم عنها لفترة محدودة، إلى أن أعادته بصيغة جديدة تضمن مواجهة الأفكار والقيم التي تنشرها حركة حماس في المجتمع. كما تعرّضت المؤسسات التي لم تكن ضمن هذا التيار، إلى سياسات تعسفية من السلطة الفلسطينية، التي كانت تتخوّف من تلك المؤسسات.

حين سيطرت حماس على قطاع غزة، تشكّلت بيئة جديدة في القطاع، أتاحت لحماس الفرصة لاستحداث عشرات المؤسسات الموالية لها، والتضييق على مؤسسات التيارات المعارضة، إلى أن تراجع عن هذه السياسة بعد سنوات من الحصار، لتخفيف الضغط على المجتمع الفلسطيني هناك.

ما يمكن تسجيله في استنتاج عامّ حول طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والحركات السياسية، هو أنّ هذه العلاقة تحوّلت من الشراكة التكاملية قبل أو سلو، إلى المنافسة الاستغلالية بعدها، بحيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن أذرع حزبية، يجري تطوير إستراتيجية خاصة لإدارتها، أو التأثير عليها وفقاً لعدّة متغيرات، هي العامل المالي الضامن لبقاء المؤسسة، والوضع المعيشي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبدّل موازين القوة في الساحة الفلسطينية الداخلية، إضافةً إلى التدخل الدولي من بعض القوى الغربية والإقليمية.



## المصادر والمراجع

### قائمة المقابلات

- أبو بكر، بكر (عضو المجلس الوطني، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٦. ٢٦ يوليو. ٢٠١٦).
- أبو دحو، رولا (أسيرة محررة، وباحثة ومحاضرة في جامعة بيرزيت، عملت متطوعة في مؤسسة الضمير أكثر من ثمانية أعوام، تعكف حالياً على وضع كتاب عن تجربة الأسر والأسيرات الفلسطينيات انطلاقاً من تجربتها الخاصة. ٢١ يوليو. ٢٠١٦).
- الرنتيسي، محمود (باحث في قضايا التحول الديمقراطي العربي والثقافة السياسية. ٢١ يوليو. ٢٠١٦).
- شرّاب، فهمي (محاضر جامعي في العلوم السياسية، وباحث في الشأن الفلسطيني. ٢٠ يوليو. ٢٠١٦).
- الحجّار، عايدة (باحثة في جامعة بيرزيت، وعضو فريق أبحاث السياسات في مسارات. ١٦ يوليو. ٢٠١٦).
- الأعرج، بدر (أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت. ١٦ يوليو. ٢٠١٦).
- منصور، دعاء (مؤسسة عالم موحد من أجل اللاجئين في الولايات المتحدة، ومديرة سابقة للمبادرة النسوية الخاصة بالشرق الأوسط في مؤسسة جورج دبليو بوش. ٢٨ يونيو. ٢٠١٤).

## المراجع العربية

- أبراش، إبراهيم. (٢٠٠١، شباط). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. مجلة رؤية، عدد (٦). متاح على <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3827>
- اشتية، بكر (٢٠١٦، يناير ٢٦). فوضى الـ NGOs في فلسطين. متاح على <http://www.palestineconomy.ps/article/4907/>
- دالية. (٢٠٠٧، أيار). ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية. متاح على <http://www.dalia.ps/files/ConceptPaperArabic.pdf>
- دعنا، طارق. (٢٠١٥، أغسطس ١٨). الفساد في فلسطين، نظام متجدد، متاح على <https://al-shabaka.org/briefs/>
- الشوبكي، بلال. (٢٠٠٨). معوقات عمل المجتمع المدني الفلسطيني. نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.
- عبد العاطي، صلاح (٢٠١٥، نوفمبر). دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات وتحقيق الوحدة الوطنية. متاح على <http://www.palyouth.ps>
- علوان، ابتسام (٢٠١١). واقع المجتمع المدني في الوطن العربي: مجلة الآداب، جامعة بغداد، (٩٨)، ٦٩٢-٧١٤.
- الغول، أسماء (٢٠١٣، مارس). التمويل والمنظمات غير الحكومية. متاح على

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/03/palestine-ngo-foreign-aid.html>

- فلسطين اليوم. (٢٠١٥، يناير ٨). جليلة دحلان: مشاريعنا في غزة ذات طابع إنساني. متاح على <https://paltoday.ps/ar/post/225761>
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (٢٠٠٤). الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية. عدد (٣٦). متاح على <http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/freedom36.htm>
- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. (٢٠٠٩). مصطلحات المشاركة المدنية: دليل المصطلحات والعبارات الشائعة. واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.
- منظمة هاريكار غير الحكومية. (٢٠٠٧). دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. دهوك، العراق: زانا.
- وكالة معا. (٢٠٠٧، يونيو ١٦). تدمير مؤسسات حماس، متاح على <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=67410>

### المراجع الأجنبية

- Chandhoke, N. (2001). The 'Civil' and the 'Political' in Civil Society. *Democratization*, 8 (2), 1-24.
- Diamond, L. (1997, June). Civil Society and the Development of Democracy. Working Paper, (101),

- 1-69. Retrieved June 26, 2016, from [http://www.plataformademocratica.org/Publicacoes/13664\\_Cached.pdf](http://www.plataformademocratica.org/Publicacoes/13664_Cached.pdf)
- Foa, R. (n.d.). Civil Society and Democracy in Post Authoritarian and Post-Totalitarian Regimes. Retrieved July 1, 2016, from [http://paperroom.ipsa.org/papers/paper\\_3498.pdf](http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_3498.pdf)
  - Robinson, Glenn E. (2008, November). Palestinian Tribes, Clans, and Families. Strategic Insights journal. Retrieved April 10, 2012. [mercury.ethz.ch/.../ISN/.../4\\_Palestinian\\_Tribes.pdf](http://mercury.ethz.ch/.../ISN/.../4_Palestinian_Tribes.pdf)
  - World Bank. (2010, August). Civil Society. Retrieved August 08, 2016, from <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html>
  - Zimmer, A. E. (2004). Future of Civil Society: Making Central European Nonprofit-Organizations Work. Wiesbaden: Springer.

## الفصل الرابع

### دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة

نادية أبو زاهر

#### الملخص

هدفت هذه الدراسة لفحص مدى قوة أو هشاشة الدور الذي لعبته المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، بالاعتماد على منهج التنسيق، الذي يركز على التعاون بين صانع القرار والمجتمع المدني في صنع السياسات والتوجهات السياسية.

توصلت الدراسة إلى ضعف هذا الدور؛ لأن صانع القرار لم يُشرك المنظمات الأهلية في هذا التوجه. فصناعة القرارات ورسم التوجهات السياسية تتم في إطار ضيق داخل السلطة التنفيذية، كما أن البيئة السياسية والديمقراطية، خاصة بعد الانقسام، لم تعد مواتية كي تؤثر المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة، كما لم تساعد المنظمات الأهلية نفسها لتطوير قدراتها المالية، حتى لا تظل معتمدة على الممولين الخارجيين أو المحليين وأجنداتهم، ولم تعمل على زيادة قدرتها على التشبيك مع غيرها من المنظمات الأهلية، لتشكل جسمًا موحدًا مقابل السلطة التنفيذية، وذلك بسبب تناقض المصالح والتوجهات السياسية داخل المنظمات الأهلية نفسها.

#### كلمات مفتاحية:

المنظمات الأهلية الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، صنع القرار، رسم السياسات.

## المقدمة

يعتبر المجتمع المدني من أكثر المفاهيم رواجاً رغم الاختلاف حول دوره (أبو زاهر، ٢٠٠٨: ٩). إلا أن زيادة الاهتمام بدوره في السياسة، خاصة في عملية صنع القرار السياسي، والتأثير في التوجهات السياسية، زاد مؤخراً، لأنه يلعب أدواراً مختلفة في العملية السياسية، سواءً على المستوى العالمي، أو على المستوى المحلي (Buse et al., 2012: 159). وفي الحالة العربية زاد الاهتمام بدور المجتمع المدني في العملية السياسية، سواءً في صنع القرار السياسي، أو التأثير على التوجهات السياسية، والتحولت السياسية، خاصة بعد الربيع العربي، كما حصل في مصر وتونس (مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، ٢٠١٣: ١).

ربما يتفوق دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الشؤون السياسية، على دور هذه المنظمات في باقي الدول العربية، وذلك بسبب ارتباط منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالقضية الفلسطينية. فقط ارتبط مستقبل المجتمع المدني الفلسطيني والدور الذي يلعبه في المجتمع، ومدى تأثيره، بالتطورات السياسية التي حصلت، أو التي قد تحصل (أبو زاهر، ٢٠٠٨: ٢٢٦). كما ارتبط بالتطورات السياسية في المنطقة (Hassassian, 2002: 134). وقد ربط البعض بين المجتمع المدني وبين السياسة حتى اعتبر المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية: «المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وبالتالي يستحق تسمية المجتمع المدني/ السياسي» (أبراش، ٢٠٠١: ٦٠-٦١).

تهدف هذه الورقة لفحص مدى قوة أو هشاشة الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال إحدى مكوناته، وهي المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في التأثير على التوجهات السياسية وصنع القرار السياسي للسلطة الفلسطينية. علماً أن الدراسة تتناول توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، من

أجل قبول عضويتها الكاملة في المنظمة الدولية والاعتراف بالدولة الفلسطينية، كمثل على إحدى التوجهات السياسية للسلطة، التي تحاول الدراسة أن تعرف من خلالها دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية صنع القرار السياسي للسلطة الفلسطينية.

تعدّ هذه الخطوة من القضايا السياسية الجوهرية التي تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية. فقد قررت السلطة الفلسطينية اللجوء إلى الأمم المتحدة بهدف حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (عريقات، ٢٠١١: ٥). وقد لجأت السلطة لهذه الخطوة رغم اعتراض عدد من الخبراء لعدم جدواها (مركز الشؤون الفلسطينية، ٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٢)، ورغم عدم التوافق بين المكونات الفلسطينية المختلفة.

وبغض النظر إن كانت هناك آراء مؤيدة لمثل هذه الخطوة، أو معارضة لها، فلن يكون من اهتمام الدراسة البحث في جدوى هذه الخطوة، أو أسباب الموافقة أو المعارضة عليها، وإنما سيكون اهتمامها منصباً على معرفة مدى قوة أو ضعف دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في هذه الخطوة، لأن إشراك المنظمات في مثل هذه العملية السياسية، أو غيابها، له دلالات ومؤشرات واضحة على طبيعة دورها كفاعل سياسي من جهة، ومدى إيمان قيادات السلطة الفلسطينية بذلك الدور من جهة أخرى. وسيتم اعتماد منهج التنسيق *coordinated approach*، والذي يركز على تنسيق جهود التعاون بين الحكومات وبين الفاعلين في الدولة كالمجتمع المدني. ففي عصر العولمة، أصبحت الدراسات السياسية تتوجه نحو التركيز على فاعلين آخرين كالمجتمع المدني، وعدم حصر عملية صنع القرار السياسي في الحكومات وصانعي القرارات، خاصة أن بعض الدراسات وجدت أن المجتمع المدني، إذا كان يريد إجراء تغييرات سياسية داخل المجتمع، وأن يلعب دوراً

فعالاً في هذا المجال، فلا بد له من العمل بشكل وثيق مع الحكومات (Shaw & Lzumi, 2014: 29).

ومن أجل معالجة دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، باعتبار ذلك مثلاً على عملية صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية في السلطة، ارتأت الباحثة تقسيم الدراسة إلى محورين. يعالج المحور الأول دور منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، والتأثير في التوجهات السياسية، وذلك كما تتناولها النظريات المختلفة والأدبيات والدراسات النظرية، ومن أجل فهم كيف تطورت عملية صنع القرار السياسي في النظريات السياسية، وكيف جرى إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، وما هي أهمية هذه المشاركة في المساعدة على استنباط مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية صنع القرار السياسي. وكذلك لكي يتم فهم ما هو تأثير البيئة السياسية في عملية صنع القرار السياسي، وكيف يمكن تطوير قدرات المجتمع المدني في التأثير في صنع هذا القرار.

ويعالج المحور الثاني دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بالدولة.

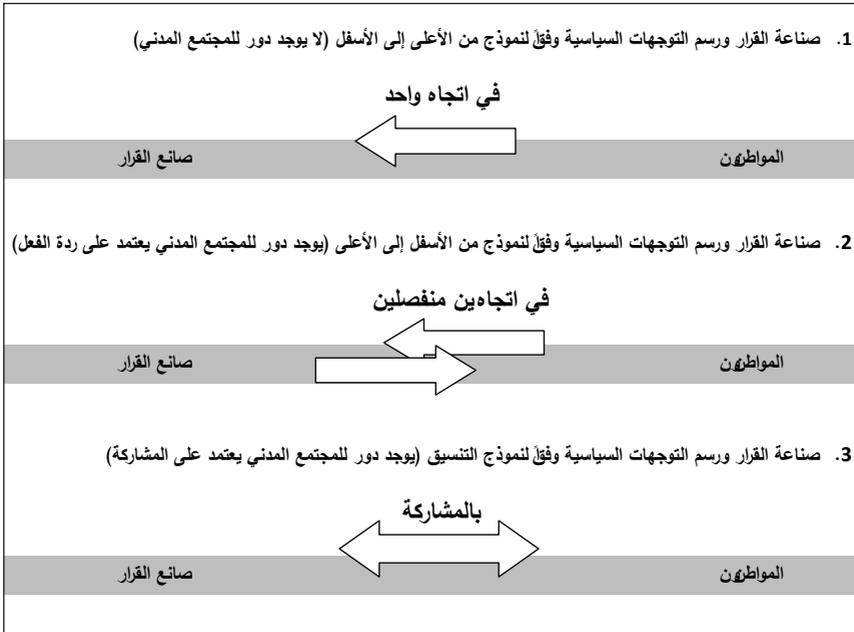
## **دور منظمات المجتمع المدني في صنع القرار والتأثير في التوجهات السياسية**

في الدراسات السياسية التقليدية، كان يُنظر لعملية صنع القرار، ورسم التوجهات السياسية، بأنها تنطلق من نموذج الأعلى إلى الأسفل (Top-Down Model)، بمعنى أن صناعة القرار السياسي ورسم التوجهات السياسية، تتم فقط من صانعي القرار في السلطة السياسية، أي أن الفاعل الذي يلعب الدور الرئيس فيها هم صناع

القرار. ولاحقاً جرى نقد هذا النموذج، نظراً لوجود فاعلين آخرين في المجتمع، يؤثرون في صنع القرار، كالمجتمع المدني، الذي يستطيع أن يعطي وجهة نظره حول أي قرار أو توجه سياسي. فجاء نموذج الأسفل إلى الأعلى (Bottom-Up) Model، والذي يركز بشكل رئيس على دور المجتمع أو المجتمع المدني، ومن هذا النموذج انطلق المنهج المرتكز على المجتمع (people-centered approach)، الذي يستند إلى المجتمع في معالجة المفاهيم والقضايا، باعتباره وحدة التحليل الأساسية (Arato, 2011: 205). وهكذا، حاولت الاتجاهات النظرية الحديثة أن تمسك العصا من المنتصف في صنع القرار السياسي، ورسم التوجهات السياسية، بحيث لا يُحصَر القرار السياسي فقط في يد صنّاع القرار، ولا يُبنى على الفعل وردة الفعل بين صنّاع القرار والمجتمع، وإنما بناء على الشراكة والتعاون في صنع القرار بين كل من المجتمع المدني وصنّاع القرار، ومن خلال منهج التنسيق coordinated approach. وفيما يلي رسم توضيحي يبين كيفية التأثير على صنع القرار وفقاً لحالات مختلفة.<sup>3</sup>

استناداً لهذا الرسم التوضيحي، الذي يبين اختلاف المناهج النظرية في رؤيتها لعملية صنع القرار السياسي ورسم التوجهات السياسية، يمكن القول إنه كلما كانت عملية صنع القرارات ورسم التوجهات السياسية تتم باتجاه واحد من صنّاعي القرار إلى المواطنين، دون أن يُشرك المجتمع المدني في هذه العملية، فإن ذلك يدل على عدم فعالية دور المجتمع المدني في هذه العملية، وكلما كان هناك شراكة وتعاون وتشاور بين صنّاعي القرار والمجتمع المدني، فإنه يدل على فعالية دور المجتمع المدني في هذه العملية.

3 تمت الاستعانة لتوضيح هذا الشكل بعدة مراجع حول المناهج العلمية لصناعة القرار، وبتقارير OECD حول المجتمع المدني.



## مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية

من أجل زيادة دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار ورسم التوجهات السياسية، لا بد من زيادة مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية (MLGA, 2009: 23). وتأتي أهمية هذه المشاركة بالنسبة لصانع القرار؛ لأنه يحتاج للخبراء في المجتمع المدني، للاستيضاح منهم والتشاور معهم حول الكثير من القضايا السياسية، فالمجتمع المدني يستطيع أن يعكس حاجات المواطنين واهتماماتهم، ومصالحهم المتناقضة والمتعددة (McFaul et al, 2004: 140-141)، وبذلك يستطيع أن يساعد على القيادة؛ لأنه يمكن أن يؤثر على المواطنين، فيؤيدوا القرارات والتوجهات السياسية التي يتخذونها (Ehrenberg, 1999: 207)، وبذلك يساعد على تقوية ثقة المجتمع بالنخبة السياسية وصانعي القرار (Human Rights Watch, 2009: 71). كما

أن هذه المشاركة مهمة بالنسبة للمجتمع المدني؛ لأنه «يحتاج إلى إجراء تغييرات سياسية في المجتمع» (Shaw & Lzumi, 2014: 290). وبذلك يستطيع المجتمع المدني، من خلال مشاركته في صنع القرار، تحقيق استقرار النظام وشرعية الدولة. هناك العديد من الأدوات التي يمكن للمجتمع المدني أن يشارك من خلالها في صناعة القرار ورسم التوجهات السياسية، منها:

أولاً: عقد حوارات وطنية مع صانعي القرار، والمشاركة في الجلسات البرلمانية العلنية (لوسياك، ٢٠٠٨: ١٠). فعلى سبيل المثال، تعمل منظمات المجتمع المدني في النرويج على مشاريع تسمح بلقاء المواطنين مع المسؤولين الحكوميين (OECD, 2012: p.18).

ثانياً: لفت نظر صانع القرار إلى بعض المخاطر التي ينطوي عليها القرار أو التوجه السياسي، والتي لم يتنبهوا إليها، أو لم يتفهموا أبعادها جيداً، وكذلك تطوير أولويات الدولة بالنسبة لصنع القرار ورسم السياسات، وذلك من خلال الدراسات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، ومن خلال استعراض جميع وجهات النظر المختلفة في المجتمع حول القضية السياسية التي تمسّ مصيرهم (Caparini & Furi, 2006: 14). ولا شك أن هذا يسهم في رفع وعي المواطنين والفاعلين في المجتمع بشأن القضايا السياسية (OECD, 2013: 3).

ثالثاً: تقديم مداخلات حول أي قرار سياسي أو توجهات سياسية، والمشاركة في مناقشة السياسة العامة من خلال خلق جدل في وسائل الإعلام (لوسياك، ٢٠٠٨: ١٠).

رابعاً: إبداء الدعم أو المعارضة للقرارات والتوجهات والممارسات السياسية من خلال الحملات المحلية والدولية التي يشنها المجتمع المدني (Clark, 2001: 61).

خامساً: القدرة على الوصول إلى المعلومات والوثائق الحكومية، كآلية يشارك فيها المجتمع المدني للتأثير على صنع القرار السياسي (Darts et al., 2013: 6).

سادساً: المساهمة في صنع القرار السياسي من خلال إجراء استطلاعات رأي للمواطنين حول قضية سياسية معينة تهمهم (Darts et al., 2013: 7).

واستناداً إلى هذه الأدوات، وللحكم على مدى قوة أو ضعف دور المجتمع المدني في صنع القرار والتوجهات السياسية، يمكن استنباط مؤشرات القياس التالية:

تزداد فعالية دور المجتمع المدني في التوجهات السياسية وصنع القرار السياسي، كلما زاد عدد جلسات الحوار بين المجتمع المدني مع صانعي القرار، وعدد الاستشارات التي يطلبها صانعو القرار من المجتمع المدني، وعدد الجلسات البرلمانية التي يشارك فيها، وعدد الدراسات التي يقوم بها، والبرامج التي ينظمها في وسائل الإعلام، والحملات المحلية والدولية التي ينظمها، وقدرته على الوصول إلى الوثائق والمعلومات، واستطلاعات الرأي التي تجريها منظمات المجتمع المدني.

## **تأثير البيئة السياسية التي يعمل فيها المجتمع المدني على دوره في صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية**

حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تقدم مساهمة إيجابية في التأثير على القرار السياسي والتوجهات السياسية، ينبغي أن تكون البيئة السياسية مواتية لذلك (عبد الهادي، ٢٠١٢: ٢٧١). والبيئة السياسية المواتية أو الممكنة هي القادرة على تمكين المجتمع المدني من العمل بفعالية. فكلما كانت البيئة ملائمة وممكنة، وسمحت بتطوع الناس ومشاركتهم، دلت على صحة المجتمع المدني وزادت فعاليته (ICNL, 3). وهناك من اعتبر البيئة الممكنة للمجتمع المدني بأنها «مجموعة من الشروط التي تؤثر على قدرة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة

في عمليات التنمية بطريقة مستدامة وفعالة، سواء من حيث صياغة السياسات والميزانيات، أو من حيث دعم البرامج العامة والمشاريع، وتنفيذها والتأثير فيها، أو متابعة الأهداف المشتركة (Thindwa, 2)».

وهناك أيضاً من يعتقد أن البيئة السياسية الموالية، والتي تسمح بأن يمارس المجتمع المدني تأثيراً على القرار السياسي والتوجهات السياسية، هي التي تتوفر فيها الديمقراطية، وهي الأقدر على تلبية مجموعة واسعة من المصالح الموجودة في المجتمع المدني (Ehrenberg, 1999: 207) حيث تختلف قدرة منظمات المجتمع المدني في التأثير على التوجهات السياسية في الدول التي تُصنّف بأنها دول غير ديمقراطية، عن غيرها من الدول الديمقراطية. وفي هذا السياق، يُعتقد أن التشريعات وممارسة التدخل الأمني، هي العقبة أمام فاعلية مؤسسات المجتمع المدني العربي (قنديل، ٢٠١٠: ٦٧)، حتى وإن كانت البيئة السياسية ديمقراطية، ومناسبة لتأثير المجتمع المدني على صنع القرار السياسي، فلا بد أن يكون تدخل المجتمع المدني في التأثير على صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية، نابغاً من حاجة المجتمع المحلي وصالحه العام، وليس لخدمة أجندات خارجية، أو حزبية، ذلك أن الاتهامات توجه عادة لمنظمات المجتمع المدني بأنها تعمل من أجل خدمة أهداف خارجية متعلقة بأجندات الممولين، ولا تكون نابعة من رغبتها الداخلية، وحاجة المجتمع وظروفه المحلية، خاصة المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط، التي «يحدد لها الممولون أولويات عملها» (Bayat, 2013: 77).

## تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني لزيادة دورها في التأثير في صنع القرار والتوجهات السياسية:

رصد دليل إصلاح النظام الأمني (OECD DAC) بعض الآليات والأدوات التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، لتطوير قدرتها على التأثير في سياسات

الدولة، ومنها (OECD DAC, 2007: 229-230):

أولاً: تطوير مقدرة منظمات المجتمع المدني المالية الذاتية، من أجل أن تحدد هي أولويات عملها بناء على حاجة المجتمع، وأن تتجنب استمرار اعتمادها بشكل كلي على المانحين، الذين قد يتحكمون بأولويات عملها لصالح أجنادات خاصة بهم. ويمكن لهذه المنظمات أن تحقق ذلك عن طريق حصولها على تمويل من الحملات الخيرية والقطاع الخاص.

ثانياً: تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني على التشبيك مع بعضها البعض، لأن التشبيك يوفر قوة لمنظمات المجتمع المدني عندما تتصرف كجسم موحد.

## دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار والتوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية

أثير جدل كبير حول مدى فعالية أو تأثير دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بشكل عام بعد أوسلو، فهناك من دافع عن دورها (أبو عمرو، ١٩٩٥ : ١٠٥)، فيما اعتبر آخرون أن أثرها كان ضعيفاً، ولم يكن بالمستوى المطلوب للضغط على السلطة السياسية من أجل المصلحة الوطنية العليا (شيخ علي، ٢٠٠٨ : ٨٥-٨٦)، أو من أجل تغيير سياسات السلطة الفلسطينية (أبو زاهر، ٢٠١٣ : ١)، أو من أجل التأثير في صنع القرار، إذ لم تُؤخذ المبادرات التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني بعين الاعتبار، وإنما نُحِيت (صايغ، ٢٠١١ : ٢٨). وسبب ضعف دور المنظمات الأهلية في التأثير على صنع القرار السياسي، حسب بعض وجهات النظر، ليس ناتجاً عن ضعف المنظمات الأهلية، وإنما لأن السلطة لا «تأخذ مطالبها بعين الاهتمام» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦). ولأن العديد من هذه المنظمات «لا تمثل على أرض الواقع أكثر من جسم لا حراك به، تتحول بشكل

من الأشكال إلى حليف تكتيكي للسلطة السياسية، حليف هو أقرب للسلطة من الشارع في المصالح الجوهرية» (شيخ علي، ٢٠٠٨: ٦٤).

وقبل الحكم على دور المنظمات الفلسطينية في صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية، لا بد من معالجة تأثير البيئة السياسية على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار والتوجهات السياسية.

## **تأثير البيئة السياسية على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بشأن توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة**

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن تأثير البيئة السياسية على علاقة المنظمات الأهلية مع السلطة الفلسطينية بالنسبة لصنع القرار السياسي، وتغيير التوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية، مرت بمرحلتين رئيسيتين، هما مرحلة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، ومرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧.

كما أنه ولدى معالجة دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بالنسبة لتوجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة، لا ينبغي إغفال الوضع الأمني فيها، إذ إن «الصورة الشائعة عنها أنها واحدة من أخطر مناطق الصراع (Irving, 2011: 43)»، لخضوعها تحت الاحتلال، إذ إن ذلك يعطي خصوصية للبيئة السياسية التي تعمل فيها المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ تؤثر على دورها بالنسبة لصنع القرار السياسي. تتمثل هذه الخصوصية في غياب الدولة الفلسطينية، رغم وجود حرية تنظيم مارست خلالها مؤسسات وتنظيمات سياسية ومجتمعية مختلفة نشاطها، مع استمرار وجود الاحتلال، وعدم وجود دولة فلسطينية (أبو زاهر، ٢٠٠٨: ٢٣٧).

بشكل عام، تتأثر عملية صنع القرار السياسي بالبيئة السياسية، ف«فلسطين ليست دولة، ولا زالت خاضعة تحت الاحتلال، والسلطة لا تمتلك قرارها السياسي، وإنما يتأثر هذا القرار بضغوط خارجية وإسرائيلية. كما أن قراراتها محكومة باتفاقيات أوسلو، وما تلاها من اتفاقيات لا تستطيع الخروج عنها» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

كان دور المنظمات الأهلية في بداية تشكيل السلطة الفلسطينية، بالنسبة للتأثير على توجهات السلطة الفلسطينية، أكثر قوة مما أصبح عليه بعد الانقسام. إذ إنه وبعد الانقسام لم تكن البيئة السياسية التي تعمل فيها المنظمات الأهلية مواتية لتمكينها من التأثير على صنع القرار السياسي للسلطة الفلسطينية، وتوجهاتها السياسية (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦). وحسب بعض الأكاديميين والمختصين في المجتمع المدني، فإن البيئة السياسية تكون مواتية للمنظمات الأهلية كي تؤثر في توجهات السلطة السياسية، فقط في الحالات التي تساند فيها المنظمات الأهلية عمل السلطة وتوجهاتها، وليس في الحالات التي تعارضها، وذلك كما حصل عندما ساندت المنظمات الأهلية توجه السلطة للذهاب للأمم المتحدة. يُذكر في هذا الصدد أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تتصادم أحياناً مع الأجهزة الأمنية في بعض المسائل، ولكن في هذا الأمر لم يحصل ذلك، لأنها ساندت السلطة في ذهابها إلى الأمم المتحدة (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

في المقابل، يوافق رأي آخر على أن البيئة السياسية مواتية كي تؤثر المنظمات الأهلية على توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، إلا أن هذا التأثير محدود وغير ملموس، وذلك بسبب «محدودية تقبل السلطة لمطالب ممثلي المنظمات الأهلية وآرائهم، ومحاولتها دمج المنظمات الأهلية في موقف واحد يتفق مع السلطة، كما يحدث الآن في تقرير اتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة» (الدرّة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). ويرى آخرون أن محدودية تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة يعود لأن «رسم سياسات السلطة وتوجهاتها يتم ضمن دائرة مغلقة، تخص فقط مكتب الرئيس والرئيس شخصياً» (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

توجد أسباب كثيرة لتراجع تأثير المنظمات الأهلية في توجهات السلطة، وصنع القرار السياسي فيها، خاصة بعد الانقسام، وقد لخصها البعض في «تراجع حريات عمل المنظمات الأهلية عما كانت عليه في السابق، بسبب انتهاك السلطة لها، مثل حل الجمعيات، والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها بصورة مخالفة للمادة (٢٦) من القانون الأساسي، وانتهاكها حرية العمل النقابي» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

ومن الأسباب الأخرى لتراجع تأثير المنظمات الأهلية بعد الانقسام، خوف بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومن السلطة التنفيذية بشكل عام، ومن مكتب الرئيس تحديداً، مما أدّى إلى إحجام عدد من المنظمات الأهلية عن التدخل في مسألة التوجه للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة (عودة، مقابلة، ٣ تموز).

تعرضت كذلك المنظمات الأهلية لانتهاكات الأجهزة الأمنية، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، فقد رصد تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تلك الانتهاكات، وأشار إلى أنه وبعد عام ٢٠٠٧، زادت وتيرة الانتهاكات التي اقترفتها جهات رسمية في طريقي الأزمة القائمة، وبشكل لم يسبق له مثيل. وتنافس الطرفان في الانقضاض على منظمات المجتمع المدني، من أجل السيطرة على تلك المنظمات، واحتوائها أو إغلاقها، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى التقرير أن تلك الانتهاكات تراوحت بين مدهامة الجمعيات وتفتيشها من أجهزة الأمن المختلفة التابعة لطريقي الانقسام، وإقالة مجالس إدارتها، وتعيين مجالس إدارة جديدة موالية،

وعدم منح تراخيص لجمعيات جديدة معارضة، علاوة على حل بعض الجمعيات، وإغلاقها تماماً (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩: ٨-١٢).

لقد أصبحت العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية الفلسطينية متوترة، نتيجة للتنافس حول المصادقية والشرعية والموارد (عطمانه وآخرون، ٢٠١٣: ١٠٢)، كذلك تدخلت السلطة في عمل المنظمات الأهلية، وفقاً للشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية (ANSA)، كما واجهت تدخلاً سياسياً وعراقيل بشأن حقوق الإنسان (عطمانه، ٢٠١٣: ٣٤). وبذلك ظهرت المنظمات الأهلية بعد الانقسام في أضعف حالاتها أمام هيمنة السلطة التنفيذية عليها، إذ أغلقت الحكومة في الضفة الغربية أكثر من ١٠٣ مؤسسات (رحال، مقابلة: ٢ تموز ٢٠١٦)، وهو ما أكدت عليه تقارير دولية حول المجتمع المدني الفلسطيني. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٣: ٤٧). وجاء ذلك بعد أن أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مرسوماً رئاسياً بخصوص تراخيص الجمعيات الأهلية، منح في مادته الأولى وزير الداخلية صلاحية مراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية، أو أية جهة حكومية أخرى، ومنحه في المادة الثانية الحق في اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة إزاء هذه الجمعيات، من إغلاق وتصويب أوضاع، أو غير ذلك من الإجراءات (مكتب الرئيس، ٢٠ حزيران ٢٠٠٧).

بهذه البيئة السياسية غير المواتية، ضعف دور المنظمات الأهلية في التأثير على القرار السياسي للسلطة، ومنها قرار التوجه للأمم المتحدة. كما أن البيئة الديمقراطية في فلسطين بعد الانقسام لم تسمح بأن تتدخل المنظمات الأهلية وتؤثر على هذا القرار، فعدم التداول السلمي للسلطة يؤثر على مدى فعالية المنظمات الأهلية ودورها، كذلك يؤثر على غياب الديمقراطية بعدم انعقاد المجلس التشريعي، والذي ساعد على تغول السلطة التنفيذية، إذ لم يعد هناك رقابة على أفعالها، ومن

مؤشرات ذلك أنه أصبح عدد القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس أكثر من عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي نفسه (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

لقد أشارت المقاييس الدولية للديمقراطية إلى تراجع الديمقراطية في فلسطين بعد الانقسام إلى أقصى درجاتها، فانتقلت فلسطين «من الديمقراطيات الناقصة للأنظمة الهجينة» (9: 2010, The Economist Intelligence Unit)، وتراجع الانتقال الديمقراطي (الشقاقي وآخرون، ٢٠٠٨: ٩)، وتراجعت الشفافية، فقد أصبحت فلسطين واحدة من أكثر دول العالم فساداً حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ (Transparency International, 8-9: 2010)، عدا عن انتشار الفساد بأشكال مختلفة داخل المنظمات الفلسطينية نفسها. (شبكة المنظمات الأهلية، ٢٠١٤: ٤٠)، الأمر الذي يؤثر على البيئة الداخلية لتلك المنظمات بالنسبة لدورها في صنع القرار.

لقد أدى اتجاه السلطة وأجهزتها الأمنية نحو السلطوية بشكل أكبر، إلى تنحية منظمات المجتمع المدني بشكل كبير بعد الانقسام، وإحجامها عن المشاركة السياسية، الأمر الذي أدى إلى المطالبة «بإعادة إشراك المؤسسات الفلسطينية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني» (صايغ، ٢٠١١: ٢٨).

## دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار وتوجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة

لا شك أن توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، هو أمر يتعلق بمصير المجتمع الفلسطيني، لذلك فهو يهم جميع قطاعات المجتمع من مواطنين وأحزاب ومنظمات أهلية وغيرها. لذا فإن أي دور، أو تدخل، أو تأثير للمنظمات الأهلية الفلسطينية على توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة

لإعلان الدولة، ينبغي أن يعبر عن الصالح العام للمجتمع الفلسطيني، وليس عن المصلحة الخاصة لحزب ما، أو مصلحة ممولي المنظمات الأهلية.

ويرى البعض أنه في حالات الصراع الداخلي «لا بد من تضافر جميع الجهود المحلية من جميع قطاعات المجتمع، بما فيها المجتمع المدني، لزيادة تأثيره على تغيير سياسات الدولة وتوجهاتها» (von Hehn, 2011: 216).

لذا يرى بعض المختصين أن تأثير المنظمات الأهلية على صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية كان محدوداً طوال الوقت، لكنه تراجع أكثر في حقبة الرئيس أبو مازن، وفيما بعد الانقسام (الدرّة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦).

وبالنسبة لدور المنظمات الأهلية في توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، هناك من يعتقد أن ضعف تأثير المنظمات الأهلية لم يظهر في البداية، لأنها كانت داعمة لمثل هذا التوجه ولم تكن معارضة له، وإنما ظهر ضعف تأثير المنظمات الأهلية بعد توجه السلطة للأمم المتحدة، وذلك «عندما ترددت السلطة في متابعة خطوات أخرى بعد توجهها للأمم المتحدة، بسبب الضغط الخارجي وضغط «إسرائيل». وقد حاول عدد من المؤسسات الأهلية حثها على الإقدام والمتابعة، وعدم التلكؤ في تقديم طلب العضوية للمحكمة الجنائية الدولية. وهكذا، ظهر ضعف تأثيرها بعدم فعالية مطالبها، وبقي قرار السلطة مرهوناً بما وحدها، وبالضغوط التي تمارس عليها» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦)، الأمر الذي يعني أن «مطالب المنظمات الأهلية في الغالب تذهب أدراج الرياح». (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

كما يظهر ضعف المنظمات الأهلية منذ بداية اتخاذ السلطة قرار التوجه للأمم المتحدة. «فالتعاون الحقيقي بين منظمات المجتمع المدني وصناع السياسات ضئيل، وربما غير موجود على الإطلاق، وهناك تراجع في مشاركة منظمات المجتمع المدني

الفلسطينية في صنع القرار» (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٢: ٤٦).

ورأت بعض وجهات النظر أن إشراك المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار السياسي، وتحديدًا بالنسبة لتوجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، هو «لحظي وموسمي يتم بمنطق «الفرعة»، أي أن السلطة قد تضطر في إحدى المرات لإشراك المنظمات الأهلية، عندما تحتاج لإضفاء صفة القبول على توجهاتها وقراراتها من المنظمات الأهلية، ولكنها في مرات أخرى لا تشركها، وبذلك لا توجد خطة ممنهجة لإشراك المنظمات الأهلية من قبل صانع القرار» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

لكن دافعت وجهة نظر أخرى عن وجود «بعض التنسيق بين بعض المنظمات الأهلية من جهة، وبين بعض المكاتب في السلطة من جهة أخرى، من بينها دائرة شؤون المفاوضات» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦)، إلا أن وجهة النظر هذه اعترفت بأن هذا التنسيق كان في حدود ضيقة ومحدودة جدًا.

يتضح كذلك عدم إشراك صانع القرار للمنظمات الأهلية في أي اجتماعات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بخصوص التوجه للأمم المتحدة والإعلان عن الدولة، فمنذ الانقسام، وبسبب تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، لم تعقد اللجنة السياسية في المجلس، كما أن مجموعات العمل التي شكّلت في رام الله من بعض أعضاء المجلس التشريعي عقب الانقسام؛ لم تعقد أي اجتماع لمناقشة قضية التوجه للأمم المتحدة لإعلان الدولة (سرور، مقابلة، ١٠ تموز ٢٠١٦). وهناك وجهة نظر تعتقد أن الكتل البرلمانية ومجموعات العمل الحالية في المجلس التشريعي، ليس لها أي تأثير في صنع القرار السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة، لأنها «جزء من حركة فتح وتعكس رأيها فقط، ولا تعكس جميع آراء المجتمع، لذلك لا يمكن تسميتهم بالكتل البرلمانية، وإنما هم أفراد لا يساهمون بصنع القرار أو التأثير

فيه، لأن القرار لا يُتخذ بشكل جماعي، وإنما يُتخذ في المطبخ الصغير للسلطة، وينحصر فقط في اللجنة التنفيذية، وقد دعت وجهة النظر هذه إلى «مجلس تشريعي فعلي وليس ورقياً، يؤمن بالحرية والديمقراطية، والمساواة والمشاركة، ويؤمن بدور المنظمات الأهلية» (أبو بكر، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

كما أن صانع القرار لم يطلب من الخبراء في المنظمات الأهلية، إجراء دراسات حول إيجابيات وسلبيات توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، إذ إن سياسات السلطة قائمة على مواقف ارتجالية، وليس ضمن دراسات أو رؤية أو خطة إستراتيجية واضحة المعالم (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦). حتى وإن وُجدت بعض الدراسات، فإنها «محدودة وجاءت بمبادرة من المنظمات الأهلية نفسها، ودون أن يطلبها صانع القرار» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

ينطبق الأمر نفسه على استطلاعات الرأي، فصانع القرار لم يطلب من المنظمات الأهلية إعداد استطلاعات للرأي، لمعرفة مدى تأييد المجتمع الفلسطيني أو معارضته لتوجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة، بل إن مراكز استطلاع الرأي هي التي بادرت لإجراء استطلاعات الرأي حول مدى تأييد المجتمع الفلسطيني لهذا التوجه أو معارضته (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦). وكان المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية قد أجرى استطلاعاً للرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في الفترة ما بين ١٥-١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. وقد أُجري الاستطلاع بعد إعلان السلطة الفلسطينية عن نيتها التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية، وأظهر أن ٨٣٪ يؤيدون التوجه للأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة فلسطين، و١٦٪ يعارضون ذلك (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١١).

وبخصوص المعلومات حول توجه السلطة للأمم المتحدة، يرى البعض أن صانع القرار لم يشرك المنظمات الأهلية في هذه المعلومات (عودة، مقابلة، ٣ تموز

(٢٠١٦)، فيما يرى آخرون أن المنظمات الأهلية نفسها لم تحاول الوصول أصلاً لتلك المعلومات، وليس فقط لم تستطع الوصول إليها، أو لم يوفرها لها صانع القرار (الدّرة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). حتى وجهة النظر التي ترى أن المنظمات الأهلية استطاعت الوصول إلى معلومات من صانع القرار حول توجه السلطة للأمم المتحدة، اعترفت أن ذلك كان «بشكل محدود فقط، وفي مراحل معينة كانت فيها السلطة مُقدّمة، وليس في حالات تردد السلطة، أو إحجامها عن المتابعة بفعل التهديد والضغط» (حقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

على صعيد الاستشارات، شككت بعض الآراء في أن يكون صانع القرار قد طلب استشارة من بعض خبراء المنظمات الأهلية، حول توجه السلطة للأمم المتحدة، وصانع القرار لا يطلب عادة استشارة من المنظمات الأهلية (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

في هذا السياق، أعدت بعض المنظمات الدولية دليلاً لصناع القرار والسياسيين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية، حول ضرورة التشاور في معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. يوضح الدليل أهمية المشورة بالنسبة لصانعي القرار والسياسيين، لأنها تساعدهم على اتخاذ قرارات بصورة أفضل، وتبين لهم الخيارات المتاحة أمامهم قبل أن يتخذوا القرار. كما يوضح الدليل لصانعي القرار أنسب شكل للتشاور، ومتى وكيفية استخدامه، وكيف تكون عملية التشاور ناجحة (OCED, 2011: 10).

بشكل عامّ، وحسب بعض المختصين، يدل عدم طلب صانع القرار استشارات أو دراسات أو استطلاعات رأي من المنظمات الأهلية، على أنه «لا يوجد إيمان من صانع القرار بدور الجمعيات الأهلية في التأثير على صنع القرار» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

وحول دور المنظمات الأهلية في إثارة نقاش هذا التوجه في وسائل الإعلام، هناك من اعتبر أنها قامت بذلك إلى حد ما (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦)، وهناك من اعتبر أنها أثارت الموضوع فقط على صعيد الصحافة المكتوبة، وعلى نحو سطحي وغير عميق، ونقلاً عما صدر عن مكتب شؤون المفاوضات، دون أن يكون له تأثير على القرار (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

وهناك من يرى أن ضعف تأثير المنظمات الأهلية في صنع القرار، خاصة بعد الانقسام، يعود لتراجع الاهتمام بالصالح العام، فقد أصبحت المصلحة الذاتية والمنفعة الشخصية تسيطر على المنظمات الأهلية، فبينما كان اهتمام المنظمات الأهلية في السابق بالمصلحة العامة كبيراً، فإن معظم اهتمام هذه المنظمات اليوم يتركز على الموازنات العالية والرواتب المرتفعة، ومظاهر أخرى كالسفرات وورش العمل (أبو بكر، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦). وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، فرأى أن «المنظمات الأهلية مرتبطة بأمزجة سياسية متعددة، تتقلب حسب المصلحة الشخصية» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

## **مدى تطوير مقدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية لزيادة تأثيرها على صنع القرار السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة**

من المتوقع أن يزداد تأثير المنظمات الأهلية على صنع القرار السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة، فيما لو طورت مصادرها المالية الخاصة. فحسب بعض وجهات النظر، «أحياناً يرتبط زيادة تأثير المنظمات الأهلية على توجهات السلطة، وتوجهها للأمم المتحدة، بالتمويل» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦). إلا أن وجهة نظر أخرى ترى أن «تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة لا يلزمه تمويل خاص به؛ لأن التأثير يتشكل من بيانات واجتماعات ومتابعات مع مسؤولين

في السلطة، وهذا لا يلزمه موازنات خاصة» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

يبدو أن الدعوة لوجود تمويل مستقل للمنظمات الأهلية، وحصولها على مصادر مالية مستقلة عن التمويل الخارجي، لزيادة تأثيرها على التوجهات السياسية وصنع القرار السياسي للسلطة، تنبع من «التخوف من أن يكون لهذا التمويل الخارجي أهداف ضارة بالمصلحة الوطنية والتوجهات السياسية، وحتى لا تظل تعتمد على أموال المانحين وترتهن في عملها لأجنداتهم، لأن التمويل له أبعاد سياسية، ويسعى الممول من خلاله إلى تحقيق أهداف متعددة» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦). يزداد هذا التخوف بالنسبة للمنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، لأنها «ارتبطت ماليًا بمصالح الممول الخارجي، ولا تمتلك مقومات البقاء، سواءً للعمل التطوعي أو النشاط المستقل» (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

ترى بعض الآراء أن التخوف من مخاطر التمويل الخارجي الذي تتلقاه المنظمات الأهلية، هي فكرة تسعى لتعزيزها السلطة الفلسطينية؛ نظرًا لأن التمويل المستقل عنها يوفر لعدد من المؤسسات الأهلية الاستقلال، ونقد السلطة وانتهاكها لحقوق الإنسان (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

أما بالنسبة للتحذير من وجود أجندات خاصة بالمولد الخارجي، فإن وجهة النظر هذه ترى أن المؤسسات والحكومات الأجنبية التي تمول المنظمات الأهلية الفلسطينية، لا تخفي «جداول أعمالها»، وإنما تعلنها وتنشرها على مواقعها، وهي مرتبطة عادة بمواضيع حقوق الإنسان والتنمية. واعتبر هذا الفريق أن التمويل العربي للمنظمات الأهلية الفلسطينية ليس بالضرورة أفضل من التمويل الأجنبي؛ لأن الأنظمة العربية تخضع لسطوة الدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة، كما أن للتمويل العربي أجندات كذلك (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

وإضافة إلى التخوف من التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية، هناك تخوف كذلك

من التمويل الحزبي، بحيث يرتفع تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة بالتمويل الحزبي، وتوجهات الأحزاب السياسية. فمخاطر التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني، خاصة عندما يأتي من الأحزاب، تكون نابعة من «أن تصبح موجهة ومسيّسة، لذلك يجب الحذر من الدعم الموجه لها» (OECD DAC, 2007, 232). وفي الحالة الفلسطينية، هناك اعتقاد بأن «الكثير من المنظمات الأهلية التي أنشئت من الأحزاب السياسية، تعمل وفق أجندات تلك الأحزاب التي أنشأها (شيخ علي، ٢٠٠٨: ٦٨).

وبغض النظر عن الجدل بشأن تمويل المنظمات الأهلية تمويلًا خارجيًا أو حزبيًا، وما يرافقه من مخاوف، وبشأن ضرورة تطوير قدراتها المالية، يبقى السؤال: هل استطاعت أن تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، مصادر مالية مستقلة وخاصة بها، بعيدة عن التمويل الخارجي أو الداخلي، بهدف زيادة تأثيرها على صنع القرار السياسي، وتحديدًا بالنسبة لتوجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة؟

هناك وجهة نظر اعتبرت أن «الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تطور مصادر مالية خاصة بها، وإنما بقيت تعتمد على التمويل الأجنبي» (أبو زيد، مقابلة، ١٠ تموز ٢٠١٦). وأن بعض تلك المنظمات دخلت في علاقات تنافسية فيما بينها، وذلك بسبب الصراع على مصادر التمويل (المالكي وآخرون، ٢٠٠٨، ٢-١)، وهو أمر يدعو للتساؤل حول مصير مثل تلك المنظمات في حال توقفت مصادر التمويل الأجنبي عنها، وبالتالي تأثيرها على صنع التوجهات السياسية.

وقد اعتبر آخرون أن المنظمات الأهلية لم تؤثر في توجه السلطة، ليس لأنها لم تطور مصادر مالية خاصة بها، واستمرت في اعتمادها على التمويل الأجنبي، وإنما لاعتماد بعضها الآخر على التمويل الحزبي (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

ورفضت بعض وجهات النظر اعتبار التمويل الحزبي أمراً غير مقبول، وإنما اعتبرته أمراً مشروعاً للتأثير في توجه السلطة للأمم المتحدة، لأن «التمويل الحزبي للمجتمع المدني في كل الدول الديمقراطية هو جزء من عمل الأحزاب، وفي فلسطين تاريخ طويل من الدعم الحزبي لبرامج مؤسسات تابعة للأحزاب، منها ما تقوم به فصائل منظمة التحرير وحماس أيضاً» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

وفي المقابل، هناك من يرى أن «بعض المنظمات، وليس جميعها، سعت إلى تطوير مشاريع أو صناديق أو استثمارات عقارية، كصندوق الضمان في جامعة بير زيت، ومنشآت وتجهيزات في جمعية بيت لحم العربية للتأهيل، وكذلك في الهلال الأحمر الفلسطيني، وأبنية في العديد من الحالات، واستثمارات مدرّة للدخل» (الدرة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). ولم تنكر وجهة النظر هذه أنه «في جميع الحالات كان اعتماد المنظمات الأهلية على التمويل الخارجي قوياً» (الدرة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦).

ورغم أن عدداً قليلاً وغير كافٍ من المنظمات الأهلية سعت لتطوير مصادر مالية خاصة بها، فإن هناك من يرى عدم إمكانية تطوير مصادر ذاتية أو محلية للمنظمات الأهلية. وسبب ذلك من وجهة النظر هذه أن المجتمع الفلسطيني غير ثري، لذلك من المتعذر أن تتمكن هذه المنظمات من ذلك إلى حد كبير. وقد حاولت العديد من المنظمات الأهلية الحصول على دعم مالي محلي، وحصلت أحياناً على بعض الدعم لمشاريع محددة، ولكن من غير الممكن أن تغطي المؤسسات الأهلية مصاريفها كافة، بما فيها رواتب موظفيها، من الدعم المحلي. كما أن البنوك المحلية والشركات الفلسطينية، لا تدعم أي نشاط لا ترضى عنه السلطة، خوفاً على مصالحها، خاصة وأن رأس المال الفلسطيني هدفه الربح أساساً، ولن يقوم بأي عمل يتعارض مع هذا الهدف (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

إن كانت الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تطور قدرتها المالية المستقلة، وبقيت معتمدة على التمويل الأجنبي الخارجي أو الحزبي، ومرتهنة بأجندات خارجية أو حزبية، فهل استطاعت أن تطور قدرتها على التنسيق والتشبيك والتعاون مع غيرها من المنظمات الأهلية، من أجل أن يوفر لها قوة ضمن الصوت العام فيما يتعلق بتوجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة؟ على صعيد آخر، يرى البعض أنه لا يوجد أي تعاون أو تنسيق بين المنظمات الأهلية نفسها، إذ لم تُشكل لجنة موحدة من المنظمات الأهلية لمتابعة هذا الموضوع، لأن المصالح المتناقضة لهذه المنظمات، واختلاف توجهاتها السياسية، كان عائقاً أمام هذا التعاون (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦). وحتى بالنسبة لمن يرى أن هناك تعاوناً بين المنظمات الأهلية بالنسبة لتوجه السلطة للأمم المتحدة، فهو يرى أن هذا التعاون والتنسيق كان محدوداً، وفي مجال توفير المعلومات فقط (الدرّة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). كما كان هناك انتقاد لعدم وجود تعاون وتنسيق بين المنظمات الأهلية، ليس فقط على صعيد توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، وإنما على صعيد العمل بشكل عام، حيث كان هذا التعاون في الغالب بأدنى مستوياته، وبشكل موسمي ولمدة محدودة، وذلك لأن المنظمات الأهلية تشكل أجساماً مختلفة بتوجهات سياسية مختلفة، وقد دعت وجهة النظر هذه إلى ضرورة وجود جسم يتابع التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

## الخاتمة

عاجلت هذه الدراسة دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، لقبول عضويتها الكاملة والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وذلك بالاعتماد على منهج التنسيق *coordinated approach*،

والذي يركز على التعاون بين صانع القرار والمجتمع المدني في صنع السياسات والتوجهات السياسية.

وللحكم على هشاشة هذا الدور أو قوته، اعتمدت مؤشرات قياس استنبطت من دليل «دك» وبعض الأدبيات النظرية. تتلخص هذه المؤشرات في أنه كلما زادت جلسات الحوار بين المجتمع المدني وصانعي القرار، وعدد الاستشارات التي يطلبها صانعو القرار من المجتمع المدني، وعدد الجلسات البرلمانية التي يشارك فيها المجتمع المدني، وعدد الدراسات التي يقوم بها المجتمع المدني بناءً على طلب صانع القرار، وعدد البرامج التي ينظمها في وسائل الإعلام، وعدد الحملات المحلية والدولية التي ينظمها، وقدرة المجتمع المدني على الوصول إلى الوثائق والمعلومات، وعدد استطلاعات الرأي التي تجريها منظمات المجتمع المدني، دل ذلك على زياد فعالية دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة.

واستناداً لهذه المؤشرات، توصلت الدراسة إلى ضعف دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، لقبول عضويتها الكاملة والاعتراف بالدولة الفلسطينية. إذ لم يكن هناك تعاون بين صانع القرار والمنظمات الأهلية، وإن وُجد مثل هذا التعاون، فقد كان في حدود ضيقة.

كما أن صانع القرار لم يشرك المنظمات الأهلية في أي اجتماعات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بخصوص التوجه للأمم المتحدة والإعلان عن الدولة، بسبب تعطيل المجلس التشريعي من ناحية، ولعدم وجود تأثير للكتل البرلمانية ومجموعات العمل، التي شكّلت بعد تعطيل المجلس، من ناحية ثانية.

ولم يطلب صانع القرار من خبراء المنظمات الأهلية استشارات أو إجراء دراسات حول إيجابيات وسلبيات توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، لأن سياسات

السلطة قائمة على مواقف ارتجالية وليس ضمن دراسات. وحتى عندما أعدت بعض المنظمات الأهلية دراسات توضح إيجابيات وسلبيات توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، فقد كان ذلك في حدود ضيقة، وبمبادرة من المنظمات الأهلية نفسها، ودون أن يطلبها صانع القرار.

كما لم يطلب صانع القرار من المنظمات الأهلية إعداد استطلاعات للرأي، لمعرفة مدى تأييد المجتمع الفلسطيني أو معارضته لتوجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة، إنما أجزت بعض مراكز استطلاع الرأي، وبمبادرة منها، مثل هذه الاستطلاعات.

كما لم يشرك صانع القرار المنظمات الأهلية في المعلومات حول توجه السلطة للأمم المتحدة، وإن أشركها فقد كان ذلك في حدود ضيقة ومراحل معينة. وفي الوقت نفسه لم تحاول المنظمات الأهلية الوصول لتلك المعلومات.

كذلك تبين ضعف دور المنظمات الأهلية في توجه السلطة للأمم المتحدة، حيث إن إثارة هذا الموضوع في وسائل الإعلام كان في حدود ضيقة، وما تمت إثارته كان نقلاً عما صدر عن مكتب شؤون المفاوضات فقط.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك وجهتي نظر بشأن تدخل المنظمات الأهلية الفلسطينية لدعم السلطة في هذا التوجه، وقد اعتبرت إحدى وجهتي النظر أن ذلك كان نابغاً من الاهتمام بالصالح العام للمجتمع الفلسطيني، بينما رأت وجهة النظر الأخرى أنه كان دعاية خاصة بالمنظمة الأهلية، أو لخدمة توجهات حزبية أو أجندات خارجية. ولكن بصورة عامة، تراجع اهتمام المنظمات الأهلية بالصالح العام، ومالت إلى تغليب المصلحة الذاتية والمنفعة الشخصية.

أما أهم سبب لضعف تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة بشكل خاص، وعلى توجهات السلطة السياسية وصنع القرار السياسي بشكل

عامّ، فيعود بالدرجة الأولى إلى البيئة السياسية الفلسطينية، التي لم تتوفر فيها الديمقراطية، ولم تكن مواتية لمساعدة المنظمات الأهلية في التأثير على صنع القرار السياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة السياسية والديمقراطية لم تعد مواتية لعمل المنظمات الأهلية في التأثير على توجهات السلطة بعد الانقسام، وأن ذلك يعود إلى تراجع الديمقراطية والشفافية في فلسطين، وتغول السلطة التنفيذية على التشريعية، وزيادة انتهاكات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية للمنظمات الأهلية المعارضة لتوجهاتها السياسية. وبذلك فالبيئة السياسية تكون مواتية للمنظمات الأهلية كي تؤثر في توجهات السلطة السياسية، فقط في الحالات التي تساند فيها المنظمات الأهلية توجهات السلطة، وليس في الحالات التي تعارضها.

كما وجدت الدراسة أن المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، لم تستطع أن تطور مصادر مالية مستقلة، بعيدة عن التمويل الخارجي أو الداخلي، وحتى وإن سعت بعض المنظمات لتطوير مصادر تمويل مستقلة، فقد كان ذلك محدوداً، لأن المجتمع الفلسطيني غير ثري، كما أن القطاع الخاص لا يدعم أي نشاط لا ترضى عنه السلطة خوفاً على مصالحه.

كما لم تستطع المنظمات الأهلية التشبيك مع بعضها البعض، بسبب المصالح المتناقضة لهذه المنظمات، واختلاف توجهاتها السياسية.



## المصادر والمراجع

### المقابلات الشخصية:

- أبو بكر، نجاة (عضو المجلس التشريعي عن كتلة فتح البرلمانية، رام الله، ١٣ تموز. ٢٠١٦).
- أبو زيد، أحمد (مسؤول تراخيص الجمعيات المدنية في وزارة الداخلية، رام الله، ١٠ تموز. ٢٠١٦).
- جقمان، جورج (أستاذ الفلسفة في جامعة بير زيت، ومدير مؤسسة مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١ تموز. ٢٠١٦).
- الدرة، سائد (مختص بالمنظمات الأهلية والمجتمع المدني، والمسؤول عن مشروع «مقياس حالة المجتمع المدني الفلسطيني»، رام الله، ٤ تموز. ٢٠١٦).
- رحال، عمر (مدير مركز شمس للديمقراطية وحقوق الإنسان والمختص في شؤون المجتمع المدني، رام الله، ٢ تموز. ٢٠١٦).
- سرور، صالح (مقرر اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، ١٠ تموز. ٢٠١٦).
- عودة، عدنان (مدير المركز الاجتماعي، نابلس، ٣ تموز. ٢٠١٦).

### المراجع باللغة العربية

- أبراش، إبراهيم (شباط ٢٠٠١). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، الهيئة العامة للاستعلامات: مجلة رؤية، ع ٦، ص ٦٠-٦١.

- أبو زاهر، نادية (٢٠٠٨). المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. رام الله: مواطن/ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- أبو زاهر، نادية (٢٠١٢). دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي. (رسالة دكتوراة)، كلية العلوم السياسية والاقتصادية - قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة: الجيزة، مصر.
- أبو زاهر، نادية (٢٠١٣). دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في السلطة الفلسطينية. ورقة قدمت في المؤتمر السنوي الثاني لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية «قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أبو عمرو، زياد (١٩٩٥). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن/ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- شبكة المنظمات الأهلية (٢٠١٤). دراسة بحثية: المنظمات الأهلية الفلسطينية في مفهوم مكافحة الفساد، رام الله: شبكة المنظمات الأهلية.
- الشقاقي، خليل وآخرون (٢٠٠٨). تقرير الديمقراطية في فلسطين عام ٢٠٠٧. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- عبد الهادي، عبد الناصر (٢٠١٢). الوظيفة الأمنية للدولة وتحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة: القيادة العامة لشرطة دبي أنموذجًا. (رسالة دكتوراة). قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، السعودية.

- عريقات، صائب (٢٠١١). عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة - الملف القانوني - السياسي - الإجرائي والإعلامي: الدراسة رقم (٧)، رام الله: مكتب المفاوضات.
- عظامنه، جمال وآخرون (٢٠١٣). تقييم أولي عن المساءلة الاجتماعية في العالم العربي: التقرير الختامي لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، وهيئة كير الدولية مصر، لندن: انتجرتي للبحوث والمهام الاستشارية، ص. ١٠٢.
- قنديل، أماني (٢٠١٠). مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (١٩٩٠-٢٠١٠). القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية.
- لوسياك، إيجا (٢٠٠٨). النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني. ميحان باستيك، وفالسيك كريستين (محررين) جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية ومنظمة الأمن والتعاون ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.
- المالكي، مجدي وآخرون (٢٠٠٨). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٧. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- مركز الشؤون الفلسطينية، (٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٢). بيان بخصوص عضوية فلسطين في الأمم المتحدة: نرفض وبوضوح خيار السلطة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة، نتائج هذا التوجه على القضية والشعب كارثية بإجماع الخبراء، آن الأوان لوقف التفرد بالقرار الفلسطيني والتلاعب بمصير القضية. لندن:

مركز الشؤون الفلسطينية، [www.palaffairs.org](http://www.palaffairs.org)

- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٩). الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (٢٠١٢). مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة: آذار (مارس) ٢٠١١ - نيسان (إبريل) ٢٠١٢. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (١٥-١٧ أيلول ٢٠١١). استطلاع الرأي العام رقم (٤١)، متوفر على: <http://www.pcpsr.org/ar/node/334>
- مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام (٢٠١٣). المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر، جنيف: مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام.
- مكتب الرئيس، مرسوم رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ بشأن منح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات، صادر عن الرئيس محمود عباس. رام الله: مكتب الرئيس، ٢٠ حزيران ٢٠٠٧.
- ناصر شيخ، علي (٢٠٠٨). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠١٠). وضع حقوق الإنسان في مناطق

السلطة الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٢). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الولايات المتحدة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٣). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الولايات المتحدة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

- صايغ، يزيد. (٢٠١١). بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

### المراجع الأجنبية

- Arato, A. (2011). “Afterword Revis (it) ing civil society”, in Ulrike Liebert, Hans-Jorg Trezn (eds.), The New Politics of European Civil Society. Oxon: Routledge.

- Bayat, A. (2013). How Ordinary People Change the Middle East: Life as Politics, 2<sup>nd</sup> Edition. Stanford: Stanford University Press.

- Buse, K. et al. (2012). Making Health Policy, 2<sup>nd</sup> Edition. England: Open University Press.
- Caparini, M. & Furi, P. (2006). “Civil society actors in defence and security affairs”, In M. Caparini, P. Furi, & F. Molnar (Eds.), Civil Society and the Security Sector: Concepts and Practices in New Democracies. Berline: LIT Verlag.
- Clark, Ann Marie. (2001). “A Calendar of Abuses”: Amnesty International’s campaign in Guatemala”, in Claude E Welch Jr, (Ed.), NGOs and Human Rights Promise and Performance. Pennsylvania: Pennsylvania Press.
- Darts, R. et al. (2013). Civil Society Participation in Decision Making Processes. Kosovo: European Center For Minority Issues (ECMI).
- Ehrenberg, J. (1999). Civil Society: The Critical History of an Idea. New York and London: New York University Press.
- Hassassian, M. (2002). “NGOS in the context of national struggle.” in Benjamin Gidron, Stanley N.

Katz and Yeheskel Hasenfeld (eds), Mobilizing for Peace: Conflict Resolution in Northern Ireland, Israel/Palestine, and South Africa. Oxford :Oxford University Press.

- Human Rights Watch. (2009). Ignoring Executions and Torture: Impunity for Bangladesh's Security Forces. New York: Human Rights Watch.
- ICNL. Assessment Tools for Measuring Civil Society's Enabling Environment, vol 4, issue , International Center for Not–For– Profit Law (ICNL), p. 3. Available at: <http://www.icnl.org/research/trends/trends5-1.pdf>
- Irving, S. (2011). Palestine, 1<sup>st</sup> Edition. USA: The Global Pequot Press Inc.
- McFaul, M. et al. (2004). Between Dictatorship and Democracy: Russian Post- Communist Political Reform. Washington D.C.: Carnegie Endowment For International Peace.
- MLGA. (December 2009). Local Transparency and Public Participation – A Handbook. Kosovo: Ministry of Local Government Administration (MLGA).

- OCED. (2011). Regulatory Consultation in the Palestinian Authority: A Practitioners' Guide for Engaging Stakeholders in Democratic Deliberation. Paris: OCED.
- OECD. (2012). Partnering with Civil Society: 12 Lessons from DAC Peer Reviews. Paris: OECD.
- OECD. (2013). Civil Society Empowerment. Paris: OECD.
- OECD DAC. (2007). OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice. Paris: OECD DAC.
- Shaw, R. & Lzumi, T. (2014). "Opportunities and challenges of role of civil societies in risk reduction" in Rajib Shaw, Takako Lzumi (eds.), Civil Society Organization and Disaster Risk Reduction. Japan: Springer.
- The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2008. (14 August 2010). Available at: <http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf>.
- Thindwa, J. Enabling Environment for Civil Society

Organizations & CSO Governance, World Bank.  
Available at: [http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/MNA/yemen\\_cso/english/Yemen\\_CSOC\\_conf\\_Pres\\_WB\\_EN.pdf](http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/MNA/yemen_cso/english/Yemen_CSOC_conf_Pres_WB_EN.pdf)

- Transparency International. (2010). Corruption Perceptions Index 2010. Berlin: Transparency International, Available at: <http://www.transparency.org/content/download/55725/890310>.
- von Hehn, Arist. (2011). The Internal Implementation of Peace Agreements after Violent Intrastate Conflict: Guidance for Internal Actors Responsible for Implementation. Netherlands: Martinus Nijhoff Publishers.



## الفصل الخامس

### دور المنظمات الأهلية في تعزيز حضور المرأة في المشهد السياسي الفلسطيني

إصلاح جاد

#### المقدمة

تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على آفاق وحدود دور المنظمات غير الحكومية الفاعلة في إطار كولونيالي، كما الحالة الفلسطينية، حيث تميز الوضع الفلسطيني العام، خاصة منذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، بمزيد من العنف وشرذمة الشعب، وتفتيت الأرض، ومزيد من إنكار الحقوق وسلب الأراضي. عكست اتفاقيات أوسلو اختلالاً في علاقات القوة بين دولة الاحتلال والشعب المحتل، ما جعل السلطة الفلسطينية الوليدة رهينة في يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة بعد توقف مفاوضات الحل النهائي عام ١٩٩٩، مما أدى إلى الانتفاضة الثانية في العام التالي.

أخذ النظام السياسي الفلسطيني بشكل خاص، والحياة السياسية بشكل عام، رهينة التفسيرات الإسرائيلية لاتفاقيات أوسلو، والتي ركزت فيها على أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير. كما جرى التركيز على الشق الأمني، والذي فُسر بأن تقوم السلطة الفلسطينية بدور أساسي في حماية أمن المحتلين، وخاصة المستوطنين. أدى ذلك لتآكل مساحة الحريات العامة المتاحة في المجال العام، لكل طرف سياسي يحمل وجهة نظر مخالفة، وبالتالي إلى خلافات عميقة في قلب الحركة الوطنية الفلسطينية.

فاقم هذا الوضع ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية وتشرذمها، بكل أحزابها وأطرها الجماهيرية، والتي فشلت في تأسيس شرعية لنظام سياسي فلسطيني، يقوم على

الانتخابات وتداول السلطة، بديلاً عن «الشرعية الثورية»، التي كانت تقوم على نظام المحاصصة الفصائلية في قلب منظمة التحرير الفلسطينية. إذ أدت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وما تبعها من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، إلى تكريس الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال فصل سياسي، نشأت على أثره سلطة سياسية في قطاع غزة، منفصلة عن تلك القائمة في الضفة الغربية.

ما زالت قطاعات الشعب الفلسطيني المتعددة بشكل عام، والحركة النسوية بشكل خاص، تعاني من آثار الانقسام حتى هذه اللحظة. إن هذا يعني أن أي قوة سياسية تسعى للتغيير، سيكون أمامها العديد من المهام المتداخلة، التي تشمل مواجهة الاحتلال أولاً، وتأسيس حياة سياسية تقوم على المشاركة الواسعة للناس ثانياً، وربط تحقيق الحرية والاستقلال والعدالة للشعب، بتحرر النساء في الوقت نفسه ثالثاً.

في ظل هذا الوضع العام، وخاصة في معرض تأسيس اتفاقات أوسلو وما بعدها، تنامي ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أصبحت تعرف بمنظمات «المجتمع المدني». ستركز هذه الورقة على تحليل دور تلك المنظمات في تحقيق المهام الثلاث المشار إليها، ومدى نجاحها في تفعيل المشاركة السياسية للنساء. تقدم هذه الورقة جدلية تقوم على أن البنية التنظيمية للمنظمات غير الحكومية، لا تؤهلها لتفعيل مشاركة سياسية واسعة ومستمرة، سواء للجمهور العام، أو النساء خاصة، إلا إذا كانت تلك المنظمات مرتبطة ببرنامج سياسي عام، سواء عن طريق حزب أو حركة سياسية.

قد يكون من المفيد ابتداءً تعريف ما هي المنظمة غير الحكومية. حتى هذه اللحظة لا يوجد اتفاق على مفهوم مقبول لما يشكل منظمة غير حكومية. فهل تُحدّد

حسب صفتها الإدارية، أم حسب دورها، أم حسب بنيتها وأسس التنظيم داخلها، أم حسب ما تحمله من أفكار؟ فمثلاً يُصنّف البعض تلك المنظمات حسب توصيفها ووضعها القانوني، أو حسب وضعها الاقتصادي والمالي، أي مصادر تمويلها، أو حسب وظيفتها ودورها، أو حسب بنائها، من حيث وجود قدر من المؤسسة والتطوع والاستقلال فيها. وبشكل عام، تُعرّف المنظمات غير الحكومية كمنظمات منفصلة عن الحكومة، وغير ربحية، وتقوم بتسيير نفسها ذاتياً، وتخدم بعض الأهداف العامة.

وهناك من يرى أنها تلك المنظمات الخاصة غير الربحية، المسجلة قانونياً، ووظيفتها الأساسية خدمة القطاعات الشعبية، وتقوم بدعمها منظمات غير حكومية، غالباً في الدول الصناعية. هذا التعريف الأخير يرى أن تلك المنظمات تلعب بالضرورة دوراً «صالحاً» في تفضيلها للقطاعات الشعبية.

ويركز تعريف آخر على أنها تلك المنظمات الخاصة، المسجلة، المستقلة وغير الربحية. هذا التعريف مثلاً يستثني المنظمات والحركات الجماهيرية Grassroots (Tvedt, 1998).

كما أن هناك من قسمها حسب ما تقدمه من خدمات وبرامج، وما تركز عليه من سياسات، مثل تلك التي تعنى بالبيئة، أو المرأة، أو الطفل، أو التنمية الريفية، أو الصحة، وغيرها. وهناك من قسمها حسب عضويتها، فميز بين المنظمات التي تكون عضويتها مفتوحة أو مغلقة.

تقترح هذه الورقة أخذ المعيار الأخير للتفرقة، خاصة في الحالة الفلسطينية، لأنه قد يساعد على إيجاد معيار مفيد للتحليل والتمييز بين أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي، وتطورها التاريخي. وقد يساعد التركيز على شكل العضوية في تلك المنظمات، على فهم كيف تتم بلورة رؤية أو أهداف المنظمة، وحدود وآفاق دورها.

كما قد يساعد أيضاً في إلقاء بعض الضوء على فهم التناقض بين الخطاب الصاحب للمنظمات غير الحكومية، وبين ضعف قدراتها على تنظيم الجمهور على الأرض. وهنا يجب التفرقة بين أشكال متعددة من التنظيم الاجتماعي، ظهرت في الحالة الفلسطينية للقيام بمهام محددة، مثل الجمعيات الخيرية، والجمعيات التعاونية، والاتحادات الشعبية المرتبطة في الغالب بمنظمة التحرير الفلسطينية، والأطر الجماهيرية المرتبطة بالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية، وأخيراً المنظمات غير الحكومية.

تنطلق هذه الورقة من تعريف للمجتمع المدني يشمل أشكال التنظيم الاجتماعي كافة، سواءً الرسمي أو غير الرسمي. يُقصد بالرسمي تلك الأشكال المعبر عنها بالمؤسسات، كالجمعيات والنوادي، والمنظمات والأحزاب، والنقابات والاتحادات، وغيرها. أما غير الرسمي فيشمل اللجان وأي مجموعات تعمل لتحقيق هدف يحمي وجودها، أو يحقق مصالحها، والتي قد تؤسس على شبكة من العلاقات الشخصية القائمة على الثقة وتبادل المنافع.

كما ترى هذه الورقة أن المجتمع المدني لا ينفصل عن الدولة، فالدولة لها امتداداتها في المجتمع، كما أن المجتمع له امتداداته في الدولة.

ستركز هذه الورقة على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم أهمية التجمعات الفلسطينية في الشتات، وفي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، حيث لم تُتح الفرصة لدراسة هذه التجمعات عن قرب.

لا تهدف هذه الورقة إلى تقديم وصف للتطور التاريخي لأشكال التجمع والتنظيم المختلفة في المجتمع الفلسطيني، والتي قد تعود ل بدايات القرن العشرين، ولكن ستتوقف الورقة عند محطات مهمّة، بهدف إعطاء البعد التاريخي اللازم للتحليل. من هذا المنظور، بالإمكان تتبع تغيرات مهمّة طرأت على أشكال التنظيم الاجتماعي المختلفة في المجتمع الفلسطيني، قبل تأسيس السلطة الفلسطينية وبعدها.

## قبل أوسلو

كما هو معروف، وُجدت أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي قبل أوسلو، كالجمعيات والاتحادات والأحزاب وغيرها. ولكن الشكل الذي ساد، ولعب دوراً مهماً في توجيه أشكال التنظيم المختلفة نحو الصمود ومقاومة الاحتلال، كان بالأساس الأحزاب السياسية، وأشكال التنظيم الجماهيري الأخرى التي تفرعت عنها، كالاتحادات، أو ما أطلق عليه في حينه الأطر الجماهيرية. لا تخوض هذه الورقة في تفاصيل تحليل هذا النمط من التنظيم، ولكن ما يهم هنا هو نجاح هذا الشكل من التنظيم في تعبئة وتأطير الآلاف من الطلاب والنساء والعمال، وقطاعات أخرى من الشعب. وقد كان الكادر الفاعل في تلك الأشكال التنظيمية، وبشكل عام، يتمتع بدرجة عالية من التدريب السياسي، وثقة الناس، والقدرة على بناء شبكات اتصال متعددة، تقوم على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة.

ورغم أن هذا الشكل من التنظيم استهدف بالأساس مواجهة الاحتلال، إلا أنه، بشكل أو بآخر، عمل على نشر ما يُطلق عليه «الديمقراطية من أسفل»، وتمكين العديد من الشرائح، خاصة النساء والطلاب، من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية. ضعُف هذا الشكل من التنظيم في نهاية الانتفاضة الأولى (١٩٨٩-١٩٩٠) بسبب الانقسامات الداخلية في العديد من الأحزاب السياسية، وذلك على خلفية مؤتمر مدريد، ولنقص الديمقراطية الداخلية في العديد من تلك الأحزاب. في الوقت نفسه، تنامي الدور الوطني للحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) في المقاومة، وبالتالي تنامت شعبيتها.

وقبل أوسلو، انتشرت أشكال جديدة من التنظيم على شكل منظمات غير حكومية، فقد عملت العديد من المؤسسات والمراكز التي أسستها الأحزاب السياسية، على تسجيل نفسها منظمات مستقلة وغير حكومية، مبتعدة بذلك

عن أي «شبهة» سياسية، وذلك من أجل استمرار التمويل من ناحية، والابتعاد عن التدخلات غير المهنية للأحزاب السياسية من ناحية أخرى. فإذا كان هدف الأحزاب من تأسيس تلك المؤسسات والمراكز رفدها بمعارف متخصصة، وفهم تجربتها على أسس مهنية وعلمية، أو حتى ملدها ببعض المصادر المالية، فإن الاستقلال المبكر لتلك المؤسسات والمراكز لم يساعد الأحزاب في هذا الاتجاه، كما لم يساعد تلك الأشكال التنظيمية الجديدة في ردف نفسها بقواعد شعبية بديلة، تكون ذات مصداقية ومساءلة أمامها. إضافة إلى ذلك، أدت حالة الصراع المريرة بين الطرفين أحياناً إلى إضعاف كل منهما، وتقليل مصداقيته (جاد، ٢٠١٤).

بعد أوصلو، بالإمكان التركيز على أشكال أساسية للتنظيم الاجتماعي طغت على غيرها من الأشكال، أهمها الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، وكذلك المنظمات غير الحكومية، والحركات الإسلامية. في الوقت الذي بدأت تضعف فيه، بشكل كبير، كافة أشكال التنظيم الجماهيري المرتبط بأحزاب منظمة التحرير، إضافة إلى النقابات المهنية، بدأت تنمو بشكل حثيث أشكال العمل الجماهيري المرتبط بالحركات الإسلامية، والتي استفادت بشكل كبير من الرصيد التنظيمي والسياسي والثقافي لفصائل منظمة التحرير. هذا في الوقت نفسه الذي أدى فيه تأسيس السلطة الفلسطينية إلى إضعاف العديد من أشكال التنظيم الجماهيري، وخاصة تنظيم فتح، أكبر التنظيمات التي كانت فاعلة على الأرض.

في هذا الإطار، يجب التوقف بجديّة أمام الحالة التي تمرّ بها منظمة التحرير الفلسطينية، وكافة الفصائل المنضوية تحت لوائها. فقد أشاعت القيادة السياسية الجديدة بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات عام ٢٠٠٤، بأنها ستولي اهتماماً خاصاً

لوضع منظمة التحرير، ولكن حتى هذه اللحظة لم يصدر عن القيادة ما يشير إلى ترجمة هذا الاهتمام إلى سياسة عملية على أرض الواقع.

ترهلت العديد من الأحزاب أو الفصائل المحسوبة على منظمة التحرير، وبعضها لم يعد له حضور في المشهد الفلسطيني، وذلك بسبب فقدان البوصلة في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً، والدخول في مرحلة النظام العالمي الجديد، وكذلك بسبب التداخل بين منظمة التحرير ومؤسسات السلطة الفلسطينية، إضافة إلى تكلس تلك الأحزاب بسبب غياب الديمقراطية الداخلية. هذا الوضع أصاب العديد من المنظمات الجماهيرية التابعة لتلك الأحزاب بالشلل والجمود، مما أثار على فاعلية التجمعات الفلسطينية في أماكن وجودها كافة، سواء في الشتات أو في الوطن.

## حركة فتح

من المهم في ظل هذا الوضع التوقف بجدية أمام التدايمات التي تواجه حركة فتح، بما أنها الحركة التي كانت الأكثر تأثيراً على الثقافة السياسية السائدة حين ظهور الحركات الإسلامية. إذ على حركة فتح أن تجيب على العديد من الأسئلة، مثل: هل هي حزب السلطة أم حركة سياسية جماهيرية؟ فإذا كانت فتح هي حزب السلطة، فما هو برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ وما هو مشروعها لبناء الدولة؟ وإذا رأت أنها حركة سياسية جماهيرية، فعن أي شريحة أو شرائح تعبّر، وما هو برنامجها لهذه الشريحة؟ وما علاقة الحركة بالأجنحة العسكرية المختلفة؟ وما هو شكل العلاقة بين الوطني والاجتماعي؟ وكيف تميّز بين مرحلة التحرر الوطني ومرحلة بناء الدولة؟ وما علاقة الحركة بالسلطة؟ وما علاقتها بالعديد من الأطر الجماهيرية والنقابية التي انبثقت عنها؟ وما هو شكل التعددية الذي ستسير عليه فتح؟ وبمعنى آخر ما هو الشكل الديمقراطي الذي ستخذه إذ لم يعد بالإمكان السير على معادلة (النصف + 1)؟

فالضغط الجماهيري المستمر، سواءً في المجتمع أو داخل فتح نفسها، يطالب باللجوء إلى الانتخابات العامة كمعيار أساسي لكسب الشرعية، وهو ما يعني أن على فتح، كما على غيرها، أن تنظم الصفوف في هذا الاتجاه.

إن وضوح الرؤية والطريق أمام حركة فتح سيحدد بدرجة كبيرة، وعلى المستوى المنظور والمتوسط، الإطار السياسي الثقافي للنظام السياسي الفلسطيني، والمجتمع المدني الفلسطيني، باتجاه كل من الديمقراطية والتعددية والتسامح والقبول بالآخر. وكذلك بشأن الخضوع لسلطة القانون وحمايته، والمشاركة الشعبية، وخاصة للنساء. وعلى حركة فتح أن تحدد فيما إذا كانت كل هذه المفاهيم تقوم على مبدأ المساواة في الشراكة، أم على الشللية والنفعية والاستزلام لبعض مراكز القوى من هنا وهناك؟

## المنظمات غير الحكومية

في فترة ما بعد أوسلو، وفي نتيجة لها، تنامي دور المنظمات غير الحكومية، التي يرى بعض المستفيدين من أجندة الليبرالية الجديدة بأنها "البديل" لترهل السلطة وفسادها، وثقافتها السياسية التي تقوم على الزبائنية والمحسوبية والبطرياركية الجديدة. ولكن يراها آخرون بديلاً تنموياً فاعلاً، يصل إلى المناطق المحتاجة والنائية بفعالية، وبتكلفة أقل من تلك التي تتكلفها السلطة، خاصة في ظل بيروقراطيتها المترهلة (حنفي وطبر، ٢٠٠٥).

في البداية، أدت هذه الرؤية إلى تنافر وصراع بين السلطة والمنظمات غير الحكومية. ومع الوقت بدأت بعض الأطراف في السلطة تتفهم ضرورة قيام علاقة بين الطرفين، تقوم على الشراكة، وليس الاستبدال والنفى. مع ذلك، ما زال هناك قدر لا بأس به من التشكك وعدم الثقة بين الطرفين. وقد أدت هذه العلاقة المتشككة إلى تقارب بعض الأحزاب السياسية من المنظمات غير الحكومية، تجسد

في دعم المطالبة بتغيير قانون المنظمات غير الحكومية، لضمان قدر من استقلاليتها عن سطوة السلطة السياسية. ولكن ما زال الوقت مبكراً لمعرفة إن كان هذا التقارب بين الطرفين إستراتيجياً، طالما لم تُفحص العلاقة بينهما على أسس نقدية ومنهجية، كما لم يتم بعدُ استخلاص العبر من تأرجح هذه العلاقة بين الصراع والمهادنة. إن استمرار هذه الحالة يُضعف الطرفين، ويبيث حالة من الإحباط واليأس في صفوف القوى الديمقراطية.

ظهرت العديد من الرؤى التي تعتقد أن المنظمات غير الحكومية تستطيع مراقبة أداء السلطة السياسية، وردعها فيما يتعلق بأشكال الانتهاكات المختلفة، سواءً ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، أو الفساد، أو انتهاك حقوق مجموعات اجتماعية محددة، مثل النساء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والشباب، وغيرهم.

وهناك من يرى أن هذه المنظمات لها دور ريادي في المطالبة بحقوق المجموعات المختلفة، وبالتالي زيادة إشراك هذه المجموعات في الحياة السياسية، وتحقيق مفهوم المواطنة من القاعدة إلى الأعلى.

لا بد من التوقف ملياً لمعرفة مدى إمكانية المنظمات غير الحكومية في مواجهة سلطة سياسية مستبدة، ونظام حكم فاسد، إضافة إلى مواجهة احتلال عاتي القوة والتأثير. فما هي قدرة تلك المنظمات في ادعائها على معارضة السلطات الحاكمة، كدليل على تشكل وحيوية المجتمع المدني؟ (Roy 2003; Escobar and Alvarez 1992; Escobar 1992; Diani 1992; Laclau and Mouffe 1985) انتقد البعض هذا الادعاء بأنه رؤية تبسيطية تتجاهل أسس تشكل القوة السياسية، القدرة على إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي الحقيقي في المجتمعات. تلك القدرة التي تنمو وتتطور من خلال أطر منظمة للفعل الجماهيري، كالأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات والاتحادات. أي الأطر التي

تسعى فعلاً لتأطير الجماهير وتنظيمها، سواءً بهدف معارضة الحكم، أو العمل على تغييره.

في هذا الصدد، تعتبر هذه الرؤية المنظمات غير الحكومية عنصراً مُضعفاً ومشتتاً لدور التنظيمات السابقة، حيث تتنافس تلك المنظمات مع الأحزاب والحركات الاجتماعية للاستحواذ على قياداتها، وعلى كوادرها الجماهيرية الفاعلة. وبذا، وحسب هذه الرؤية، لا يعتبر انتشار المنظمات غير الحكومية دليلاً على حيوية المجتمع المدني ونشاطه، بل يراها تلعب دوراً في تهميش وإضعاف منظمات المجتمع المدني الممثلة لقطاعات جماهيرية واسعة، والتي تسعى لتشكيل قوة سياسية قادرة فعلاً على التغيير (Tvedt 1998)، تارو (1994، 2000).

كما لاحظ البعض الآخر أنه قلما تستطيع المنظمات غير الحكومية مناهضة الحكم الفاسد والمستبد فعلاً، إذ غالباً ما تستقوي الحكومات على هذه المنظمات، سواءً بإغلاق مقارها، أو حبس قياداتها، أو مصادرة أموالها، ولا تجد من يدافع عنها غير ممولها من الدول الكبرى، دون مشاركة حقيقية من الجماهير في الدفاع عنها (Petras 1997).

وانتقد البعض الآخر تلك المنظمات بأنها لا تسعى إلى، أو على الأقل لا تستطيع، إحداث الديمقراطية والتغيير السياسي المنشود، إذ كثيراً ما تعيد تلك المنظمات إنتاج البنى السياسية والثقافية السائدة، دون تغيير يذكر، سواءً في نمط القيادة، أو مدى تمتعها بديمقراطية حقيقية داخلها (حنفي وطبر ٢٠٠٥؛ Hilal؛ Petras 1997؛ Hanafi and Tabar 2002؛ Shalabi 2001).

في هذا الصدد، يُشار إلى أن عملية التحول الديمقراطي تستلزم شروطاً أساسية، منها أولاً أن تكون هناك مساحة مفتوحة لإحداث التغيير الديمقراطي، بمعنى أن تكون هناك قوى معنية بهذا التغيير، وبحاجة له. وثانياً، أن تحدد ما هي البنى

المعبئة والمنظمة لتلك القوى المعنية بالتغيير، أي بمعنى كيفية إشراك القوى المختلفة في عملية التغيير السياسية. وأخيراً، أن تدفع المشاركة الحقيقية لهذه المجموعات بمصالحها واهتماماتها لتكون جوهر النضال الديمقراطي، وهو ما يعني كيفية تسييس تلك المطالب والمصالح، والالتفاف حولها لتحقيقها، وهو ما يشكل جوهر عملية التحول الديمقراطي.

ولكن أين هياكل وبنى المنظمات غير الحكومية من استيعاب تلك المجموعات، ومطالبها واهتماماتها؟ فكما أشير سابقاً، تعتبر معظم بنى المنظمات غير الحكومية بنى مغلقة أمام الجمهور العام، وبطبيعة تكوينها لا تساعد على تجميع وتوحيد القوى الديمقراطية، وإنما تتنافس وتتصارع معها في الغالب. بهذا، تكون تلك المنظمات غير قادرة بنوياً على استيعاب متطلبات التحول الديمقراطي، وغير قادرة خارجياً على نسج علاقات سياسية مستدامة مع القوى والتشكيلات المنظمة الأخرى في المجتمع.

في النهاية، هناك ضرورة لأن تراجع وتحلل المنظمات غير الحكومية، وبشكل مستمر، آفاق دورها وحدوده، وخاصة التفرقة بشكل واضح بين دور المنظمة غير الحكومية ودور الحركة الاجتماعية. فالمنظمة غير الحكومية هي شكل تنظيمي فاعل لتقديم خدمات، ونقل توجهات سياسية جديدة، والتأثير على سياسات قائمة، ونشر أفكار جديدة، وتحريك نشاطات جماهيرية ودعمها. أو باختصار، تقوم بدور ما يُطلق عليه (Catalyst Organisation).

أما الحركات الاجتماعية الجماهيرية، فتختلف في أنها تلك التي تؤطر القوة المنظمة للناس، للدفاع عن مصالحها المختلفة، سواءً كانت سياسية أو اجتماعية، وهي التي تنشأ لتعبئة شرائح مختلفة من الشعب، وتأطيرها وتنظيمها، لتحقيق مصالحها المختلفة، وذلك على أسس طوعية وديمقراطية، تركز مبدأ المشاركة الشعبية من

الأسفل إلى الأعلى، وتفرز قاداتها الميدانيين، الممثلين لها والمعبرين عنها، وتؤسس شبكات داعمه لها، وقائمة على المعرفة الحقة والثقة المتبادلة.

لا تستطيع المنظمة غير الحكومية إذاً، أن تكون الجسم المقدم للخدمات، وفي الوقت نفسه الداعم للمبادرات الشعبية، والمنظم والمعبر للجماهير، إلا إذا انقلبت على شكل تنظيمها، وفتحت أبوابها للجميع، لتصبح بذلك حركة اجتماعية وليس منظمة غير حكومية. إن التفرقة بين الشكلين مهمة لترسيخ قوة شعبية من الأسفل، تقوم على مبادئ المشاركة، والديمقراطية الشعبية، وبناء المصادقية الحقة، وليس مصادقية التقارير الإدارية والمالية، والتي عادة تقدم للممولين، وليس لقواعد تلك المنظمات.

إن فهم المنظمات غير الحكومية لطبيعة دورها وحدوده، سيكون مؤشراً ودافعاً مهمّاً لرؤية مدى الفراغ التنظيمي للعديد من الشرائح، كاللاجئين والفلاحين والطلاب والنساء، التي تُنتهك مصالحها بشكل مستمر، دون أن يكون لديها القدرة على التنظيم والدفاع عن تلك المصالح، إن الصوت العالي، والضجيج الذي تحدّثه المنظمات غير الحكومية، في المناذاة للدفاع عن حقوق المجموعات المختلفة، يجب ألا يستبدل ضرورة أن تسعى تلك المجموعات لتنظيم نفسها بنفسها، إذ لا تمثل المنظمات غير الحكومية، ولا تستطيع أن تمثل، تلك الشرائح، وإلا انقلبت على نفسها كما أشير سابقاً. والدليل على ذلك هو أنه بالرغم من كثرة التردد لمقولات مثل الشفافية والمحاسبة والحكم الصالح، من العديد من تلك المنظمات، إلا أنّها لم تستطع مواجهة أو تغيير نواقص النظام السياسي الفلسطيني. لذا، وباختصار، يجب أن تكف المنظمات غير الحكومية عن رؤية نفسها ممثلاً للمجتمع المدني، لأن أقصى ما تستطيع القيام به، إضافة إلى تقديم خدمات، هو العمل على نشر قيم ومبادئ الديمقراطية، أو إدخال معايير مهنية ذات كفاءة في إدارة وتنظيم الموارد

البشرية. ولكن التغيير السياسي والاجتماعي يتطلب أكثر بكثير من نشر قيم جديدة، والترويج لها، حيث يحتاج هذا الأمر لقوى سياسية واجتماعية فاعلة على الأرض، تشكل قيمها ورموزها وهويتها من خلال عملها بين الناس، ومن خلال المعارك التي تخوضها مع السلطة، أو مع قوى سياسية واجتماعية أخرى، لترسيخ تلك القيم والمبادئ.

وهناك نقطة أخرى يجب التنبيه لها، وإن كانت المنظمات غير الحكومية غير مسؤولة عنها مسؤولة مباشرة، وهو ما يمكن وصفه بتعبير NGOisation، والذي يشير إلى دور تلك المنظمات في بث قيم ومسلكتيات من خلال عملها، تؤدي إلى تهميش وطمس أشكال مهمة من التنظيم الاجتماعي، خاصة تلك التي تقوم على العمل الطوعي، والالتزام المعنوي بتحقيق هدف ما، من خلال العمل مع مجموعة. إنه لمن المحزن فعلاً رؤية أشكال مهمة من العمل الطوعي والجماعي، تهمش أو تفقد الثقة في جدواها، لأنها لم تكن تقوم على أسس مهنية، مثل كتابة المقترحات (proposals)، ووضع الخطط الزمنية (Time Plans)، وغير ذلك من المعايير التي تصلح لمنظمة غير حكومية، تستهدف شريحة محددة بمشاريع ذات فترة زمنية معينة، ولكن لا تصلح بالطبع لعمل اتحادات جماهيرية، أو حركات اجتماعية، تعمل على التخلص من احتلال طويل الأمد، كما في الحالة الفلسطينية.

## منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالحركات الإسلامية

ابتداءً، يمكن القول إن تنامي قوة الحركات الإسلامية، له علاقة بضعف منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب المنضوية تحتها. وقد حصل هذا الضعف بسبب طول المواجهة مع الاحتلال، إضافة إلى أسباب داخلية لها علاقة بنقص الديمقراطية الداخلية، الناتجة عن الكوتا الفصائية، والترهل التنظيمي وزيادة البيروقراطية. كما أن تنامي تلك الحركات له أيضاً علاقة بقدرة الحركات الإسلامية على تحويل

نفسها، من قوى دينية داخل المساجد والبيوت المغلقة، إلى حركة وطنية مقاومة لها شعبيتها وجمهورها الواسع.

ما يهم هنا هو الإجابة على سؤال: هل الحركات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني، هي حركات داعمة أم معوقة لمجتمع مدني ناشط، يقوم على التعددية، وقبول الآخر والتسامح، وتفعيل المشاركة الشعبية؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية، بناء على دراسة تلك الحركات في إطارها الفلسطيني:

أولاً: إذا كان الإطار السياسي الثقافي والعلماني العام، الذي تنشط فيه هذه الحركات، يقوم على قيم ديمقراطية، تقبل بالآخر وتحترم التعددية والاختلاف، فإن هذه الحركات تكون سياساتها مستجيبة لهذا الإطار، ومستفيدة منه، ولا تستطيع أن تتخطاه.

ثانياً: إذا كان هذا الإطار تسلطياً، ويميل لحسم خلافاته مع الآخر بالعنف، فإن هذه الحركات ستلجأ لاستعمال العنف.

ثالثاً: إن تصنيف تلك الحركات بأنها حركات دينية خالصة، ينافي الحقيقة والواقع، فرغم استنادها على المخزون الديني الشعبي، إلا أنها، وفي معرض تنافسها مع المعارضين لها، تستند وبدرجة كبيرة على أسانيد وحجج وأسس خطاب وطني سابق عليها، سواء ما يتعلق بالديمقراطية أو التنمية، أو حتى مساواة المرأة في الحقوق. وبذلك يمكن تصنيفها حركات سياسية جماهيرية، تستخدم كل خطاب يمكنها من توسيع صفوفها، وزيادة شعبيتها، كما تستجيب في الوقت نفسه للخطاب العلماني المناوئ لها، وتردّ عليه (جاد، ٢٠١٤).

رابعاً: استطاعت الحركات الإسلامية أن تسيس العمل الوطني الفلسطيني، وترفده بقطاعات واسعة من الشباب والنساء، خاصة من صفوف الفقراء واللاجئين،

والذين قد يصعب تنظيمهم من قبل آخرين. كما استطاعت أن ترفد الثقافة السياسية الفلسطينية بقيم أخلاقية عند ممارسة السياسة، مثل الصدق واحترام الكلمة، ووفاء القائد لقاعدته، وعدم انسلاخه عنها. ويكفي هذه الحركات شرفاً أن قادتها يعيشون ويموتون بين قواعدهم ووسط مخيماتهم، التي لم يتركوها عندما أصبحوا زعماء.

### المنظمات الإسلامية غير الحكومية وتنظيم النساء

انتبعت الحركات الإسلامية، خاصة حركة حماس، لأهمية تفعيل وتنشيط دور النساء منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، وذلك في معرض التنافس مع الكتل الطلابية الأخرى في الجامعات الفلسطينية. قبل هذا الوقت لم يوثق أي شكل تنظيمي للنساء المرتبطات بحركة الإخوان المسلمين، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. لذا يمكن القول إن الفاعلية السياسية لطالبات الجامعات، جاءت بناء على اهتمام الحركة الإسلامية بتفعيل دورهن في معرض التنافس الانتخابي مع القوى السياسية الأخرى (جاد، ٢٠١٤).

سارت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على خطى الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في تأسيس فرع نسائي لها، وهو دائرة العمل النسائي، عندما خرج إلى العلن حزب الخلاص الإسلامي عام ١٩٩٤.

نشطت في الجامعات الفلسطينية كوادرات نسائية تشكلت في معرض عملها مع الكتل الطلابية الإسلامية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل ميسون الرمحي في رام الله، وأميرة هارون في غزة.

في الضفة الغربية، نشطت النساء القريبات من الحركة الإسلامية في تعبئة النساء للتضامن مع السجناء السياسيين، أو لإحياء مناسبات سياسية مختلفة من خلال

المساجد، أو من خلال جمعيات خيرية، كجمعية الخنساء الخيرية في رام الله على سبيل المثال. ولكن تحت ذريعة الانقسام السياسي بعد حزيران ٢٠٠٧، بطشت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بكل أشكال التنظيم الاجتماعي القريب من حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وأحرقت أو صادرت معظم محتويات تلك الجمعيات (جاد، ٢٠١٤).

أما في قطاع غزة، فقد تنامى عدد الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية القريبة من الحركات الإسلامية، أو التي تقودها زوجات قيادات سياسية إسلامية. تعمل تلك الجمعيات بشكل لصيق مع وزارة شؤون المرأة في قطاع غزة. يتساقط عمل تلك الجمعيات مع عمل بعض الجمعيات الخيرية التي نمت بكثرة في المجتمع الفلسطيني بعد نكبة ١٩٤٨، لتقدم أشكالاً متعددة من الدعم والمعونة لقطاعات اجتماعية مختلفة، تضررت من اقتلاع المجتمع الفلسطيني، خاصة فئات اليتامى والأرامل والفقراء. كما يتساقط أيضاً مع الدور السياسي الذي قامت به بعض الجمعيات في تعبئة وتحريض النساء للمشاركة السياسية، مثل جمعية إنعاش الأسرة في مدينة البيرة، والتي كانت غطاءً لنشاط الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات.

للحركة الإسلامية في قطاع غزة باع طويل في تأسيس العديد من المنظمات الأهلية، التي تأسست لتقديم خدمات متعددة لقطاعات اجتماعية مختلفة، وفي الوقت نفسه عملت على تأسيس شرعية سياسية واجتماعية عميقة للحركة. ففي عام ٢٠٠٠ مثلاً، قُدِّر عدد المؤسسات التي تقدم خدمات في مجال التعليم دون الثانوي، والتي تتبع الحركة الإسلامية، بما يقارب ٦٥٪ من كل المؤسسات التعليمية في قطاع غزة (روي، ٢٠٠٠). وقامت المنظمات الأهلية التابعة للحركة الإسلامية بتقديم خدمات في مجال العمل الخيري، كالحضانات، والتعليم الأولي،

وتطوير المكتبات، والخدمات الصحية، خاصة المستشفيات التي كانت على درجة كبيرة من المهنية والنجاعة، وتقديم خدمات تعليمية وطبية لذوي الاحتياجات الخاصة. أما بالنسبة للنساء، فكان هناك العديد من المنظمات التي تُقدّم مشاريع إنتاجية صغيرة، ودروس محو أمية، ورعاية الأيتام، ورعاية المسنين، وكذلك رعاية الشباب عبر كثير من الأنشطة الرياضية والثقافية (أبو العمرين، ٢٠٠٠).

اتسمت المنظمات الأهلية الإسلامية بإدارة ناجعة ومهنية، وعلى درجة عالية من الكفاءة والتنظيم. وكانت الخدمات التي تقدّمها أيضاً ذات نوعية جيدة وعالية. كما عملت تلك المنظمات في المناطق الأكثر احتياجاً، وللشرائح الضعيفة والمهمشة، أو أي فئات بحاجة لتلك الخدمات، مما ساعد على أن تصبح تلك الشرائح القاعدة الاجتماعية الداعمة للحركة الإسلامية على المستوى السياسي. عملت تلك المنظمات بشكل قانوني، سواءً في عهد سلطات الاحتلال، أو في عهد السلطة الفلسطينية (روي، ٢٠٠٠).

فيما يتعلق بالمنظمات النسائية الإسلامية، خاصة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، من الصعب فصل تلك المنظمات عن دور وزارة شؤون المرأة في غزة، حيث يظهر في رسالة الوزارة، التي تم تغييرها بشكل جذري عن رسالة الوزارة في الضفة الغربية، تأكيد واضح على مهام التعبئة والتنظيم للنساء، إضافة إلى التركيز على الجانب التنفيذي في تقديم مشاريع وخدمات للنساء. ورد مثلاً أن «وزارة شؤون المرأة هي مؤسسة وزارية حكومية ذات علاقة مباشرة بخدمة النساء الفلسطينيات، والعمل على تمكينهن وتقويتهن، نفسياً واجتماعياً وعلمياً واقتصادياً وسياسياً، ليتمكن من الاندماج الحقيقي في عجلة التنمية للمجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال برامج متخصصة» (تقرير عن خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). كما أشارت خطة الوزارة لعام ٢٠١٠ إلى أنها الذراع النسائي

لتنفيذ خطة الحكومة المقررة، والتي وضعت لنفسها أهدافاً محددة لتحقيقها، وتسعى بوضوح لفصل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة عن الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد، وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل للشباب، إضافة إلى الاهتمام بتحسين البيئة القانونية والتشريعية للنساء، خاصة المهمشات، وتقديم خدمات لهنّ (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). وبذا، ترى الوزارة أن دورها لا يقتصر على التخطيط والتأثير على رسم السياسات، كما هو نهج وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية التي تدير على نهج (النوع الاجتماعي والتنمية GAD)؛ بل اعتمد بشكل أساسي على ما يطلق عليه في لغة التنمية نهج «المرأة في التنمية» (WID).

في هذا الإطار، وضعت الوزارة خطة لاستهداف كل شرائح النساء. تبدأ الخطة بعمل دراسة عنها، ثم عقد مؤتمرات لمناقشة نتائج الدراسة، أو الدراسات، ثم بلورة ورقة سياساتية لتحديد أشكال التدخل والتغيير، من كل مؤسسات ووزارات السلطة المعنية، التي تُدعى في العادة لتلك المؤتمرات. (الصفحة الإلكترونية لوزارة شؤون المرأة [www.mowa.gov.ps](http://www.mowa.gov.ps))

أعطت خطط الوزارة الأولوية لشرائح معينة، أهمها النساء الأرامل من زوجات الشهداء، وطالبات المدارس والجامعات، ومعلمات المدارس، وأطفال الشهداء. بالنسبة للشريحة الأولى، تتبنى الوزارة خطة عمل متكاملة لتلك الشريحة، تستهدف الدعم النفسي والاجتماعي والمادي والقانوني لها. فعلى سبيل المثال، سعت الوزارة لإقرار قانون يعدّل فترة حضانة أطفال هؤلاء النسوة، بحيث يكون «للقاضي أن يأذن باستمرار حضانة الأم المتوفى عنها زوجها، وحبست نفسها على تربية أولادها ورعايتهم، إذا اقتضت مصلحتهم ذلك، مع اشتراط الأهلية في الحضانة، والمشاهدة والمتابعة للعصبة» (الوقائع الفلسطينية، العدد ٧٤: ٣٩). في الوقت نفسه، بذلت

الوزارة جهداً لسدّ كافة الثغرات القانونية المتعلقة بحقوق هؤلاء النسوة في المهر، والنفقة، والحضانة، وأجرتي الرضاع والحضانة، والميراث (حشيش، ٢٠٠٩).

وهناك تركيز واضح في عمل الوزارة في غزة على فئة الشباب، سواءً في المدارس أو الجامعات. إذ احتوت الخطة على العديد من المشاريع التي تستهدف خريجات الجامعات، بهدف خلق فرص عمل لهنّ في مجال الدفاع المدني، والإسعافات الأولية، والتعامل مع الأجسام غير المتفجرة. كما تمت الاستعانة بعدد كبير من الجامعات والمتعلمات، للتثقيف والتعبئة حول الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، وطرح «ميثاق المرأة في الإسلام كنموذج أمثل للحقوق والواجبات» (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠).

شملت الخطة إصدار جريدة نصف سنوية، تُظهر صمود النساء تحت الحرب والحصار في غزة. وشملت أيضاً التوجّه للأسر الشابة في إطار برنامج «أسرة متماسكة وسعيدة رغم الحصار»، و «حقيبة الخاطبين من أجل أسرة سعيدة»، حيث يتم التوجه لتلك الأسر ببرنامج متكامل عن أسس العلاقات بين الرجل والمرأة، من أجل خلق أسرة متماسكة وسعيدة، ويبدو أنه يتناول أيضاً موضوع العنف الأسري.

كما تضمّنت الخطة برنامج «مركز وملتقى الإرشاد الأسري»، الذي يهدف إلى توفير أماكن مشاهدة لأطفال الوالدين المنفصلين، ويوفر إرشاداً لإصلاح ذات البين للأسر التي تعاني من مشاكل اجتماعية. احتوت الخطة أيضاً على عدة مشاريع لتحسين الوضع القانوني للمرأة عبر اقتراح تعديلات على قانون العائلة، وعرض الوثيقة الحقوقية للمرأة لإقرارها من المجلس التشريعي، وتعديل بنود قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠٠٥ لمساواة المرأة في التقاعد.

كذلك شملت الخطة القيام بدراسات وبحوث علمية حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، حيث تشكل هذه الدراسات الأرضية لمؤتمر سنوي حسب القضية. إضافة إلى

دعم صمود الأسر الفقيرة لإيجاد مصدر رزق دائم لها، عبر التدريب على عمل مشاريع مدرة للدخل، وتقديم القروض، والتدريب على الدعم النفسي للمرأة لتشجيعها على الانضمام لسوق العمل.

وتضمنت الخطة استهداف المؤسسات النسائية لتمكينها من تقديم خدمات أفضل للنساء، عبر تأسيس موقع إلكتروني لها (شقائق)، وتقديم الاستشارات، والتدريب على كتابة مقترحات المشاريع، والوصول للممولين، إضافة إلى إنتاج مجموعة أفلام وثائقية موجهة للممولين، لصالح فئات الأرامل وريبات الأسر، بهدف جلب التمويل للمشاريع المختلفة (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠).

الملفت للنظر هنا، هو أن هذه الخطة بمجملها، ونظراً للحصار الذي فرض على حكومة حماس في غزة، تشير إلى أن وزارة شؤون المرأة لجأت إلى الاستعانة بالعديد من منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الإسلامي، في تنفيذ العديد من المشاريع بالشراكة مع الوزارة. على سبيل المثال، نفذت جمعية الشموع المضيفة، تحت رعاية وزارة شؤون المرأة، مؤتمر «حق الأرملة في حياة كريمة» عام ٢٠٠٩ (وزارة شؤون المرأة ٢٠٠٩)، وترأست الجمعية عائشة أبو شنب أرملة إسماعيل أبو شنب، القائد في حماس الذي اغتالته «إسرائيل» عام ٢٠٠٣. وكذلك جمعية الزهراء التنموية التي نفذت جزءاً من مشروع قيادة الشباب، وجمعية مبرة الرحمة التي نفذت المرحلة الثالثة من المشروع، وجمعية الفضيلة التي قدمت دعماً للمؤسسات النسائية.

## خلاصة:

يمكن الاستنتاج بأن دور المنظمات الإسلامية غير الحكومية في قطاع غزة، يتم في إطار الرؤية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للحركة الإسلامية، ويوسع من صفوفها، ويقدم خدمات لشرائح يتم ربطها بالحركة من خلال ما

يقدم من خدمات. وهي رؤية تسعى تحديداً لدعم الشرائح التي تقاوم الاحتلال، خاصة أهالي الأسرى والمعتقلين، وعائلات الشهداء والجرحى. وفي المقابل، تعمل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية منفردة، ومن أجل تحقيق رؤى وبرامج مختلفة، ولا تسعى بالضرورة لتعبئة وتنظيم النساء لمقاومة الاحتلال، بل لتعبئة وتوعية النساء حول حقوقهن، أو لزيادة الوعي العام بقضايا محددة، أو لتقديم خدمات لشرائح مهمشة.

لم تعمل إذاً المنظمات الأهلية الإسلامية بمعزل عن السياسة، وإنما سبَّس العمل الاجتماعي والثقافي لتقديم خدمات للشرائح المتضررة من الاحتلال، وتعميق الانتماء السياسي للحركة الإسلامية.

كما أن المنظمات الأهلية الإسلامية قامت بالدور الذي كانت تقوم به الأطر النسوية، التي كانت مرتبطة بالأحزاب السياسية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية. تلك الأطر التي كانت ترى أن دورها سياسي بالأساس، يقوم على تعبئة وتنظيم النساء في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية. لقد ضعف هذا الدور بشكل كبير بعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، التي عملت على إضعاف تلك الأطر عبر إضعاف واستتباع أحزابها. كما ضعفت هذه الأطر بسبب طغيان عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، التي نشأت خارج الإطار السياسي الناظم للحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب ضعف هذا الإطار، وتدفق التمويل من مصادر خارجية تسعى لتأسيس سلطة ومجتمع مدني مدجن، يتسم باللاتسييس (domesticated and apolitical)، ويتبع أجندات متضاربة لا تربطها رؤية واحدة، أو تعمل على نسق خطة ما للتغيير، سواءً السياسي أو الاجتماعي.

ولكن، هل يعني هذا أن المنظمات الأهلية الإسلامية هي الأقدر الآن على تمكين النساء سياسياً؟ لا شك أن المنظمات الأهلية الإسلامية تعمل بتنسيق وتعاون

مع السلطة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية في قطاع غزة، أي أنها ذراعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه تحقق مصالح بعض الشرائح التي تتبنى مطالبها. ولكن تنامي دور النساء في تلك المنظمات، وفي الساحة السياسية العامة، سيقف عند حدود الدور الذي ترسمه الأيدولوجيا الاجتماعية للحركات الإسلامية، والتي ما زالت تعمل وفق تقسيم أدوار بين النساء والرجال، وترى أن واجب المرأة الأول هو بيتها وعائلتها، وعليها طاعة وليها. لقد انتقد البعض انشغال عدد من نساء الحركة الإسلامية، اللاتي يتنقلن من مسجد لآخر بهدف الوعظ وإلقاء الدروس، في الوقت الذي ينعكس ذلك سلباً على تنشئة أبنائهن.

ودون تطوير الأيدولوجيا الاجتماعية للحركات الإسلامية الفلسطينية، وإعادة تقسيم العمل في داخل المنزل كما في خارجه بين النساء والرجال، سيتم الاستمرار في الفصل بين تمكين النساء بشكل عام، ليكنّ إلى جانب الرجل في معركة التحرير والبناء، وبين تمكينهنّ السياسي فقط. إن التركيز على الجانب الأخير يعنى استخدام النساء لصالح الحزب السياسي، وليس الإيمان بقدراتهنّ الخلاقة في كافة المجالات لتحرير الوطن، وهي المعضلة نفسها التي عانت وما زالت تعاني منها نساء الحركة الوطنية الفلسطينية.



## المصادر والمراجع

- أبو عمرو، زياد (١٩٨٩). الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار.
- أبو العمرين، خالد (٢٠٠٠). حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين. القاهرة: مركز الحضارة العربية.
- البرغوثي، إياد (٢٠٠٠). الإسلام السياسي في فلسطين: ما وراء السياسة. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصالات.
- جاد، إصلاح (٢٠١٤). نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. بيروت: دار الفارابي.
- حشيش، صلاح (٢٠٠٩)، رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في غزة، «حقوق الأرملة في قانون الأحوال الشخصية»، ورقة قدمت في إطار مؤتمر: حق الأرملة في حياة كريمة، نظمتها وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع جمعية الشموع المضيئة، في ١٥ يوليو ٢٠٠٩، غزة.
- <http://www.mowa.gov.ps/armla/Working%20papers.php>
- خطة وزارة شؤون المرأة (٢٠١٠)، خطة وزارة شؤون المرأة في قطاع غزة، <http://www.mowa.gov.ps/index.php> تاريخ الدخول، ٢٠١١/٨/٩.
- شلبي، ياسر (٢٠٠١). التأثيرات الدولية على تحديد رؤى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأدوارها (رسالة ماجستير). جامعة بير زيت، فلسطين.

- هلال، جميل (١٩٩٨). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله
- وزارة شؤون المرأة في غزة / <http://www.mowa.gov.ps/armla/Working%20papers.php>, accessed on august 9.2011

### مراجع باللغة الإنجليزية

- Diani, Mario. (1992). "The Concept of Social Movement" The Sociological Review 40: 1-25.
- Escobar, Arturo and Sonia E. Alvarez. (1992). The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy, and Democracy. Boulder: Westview Press.
- Escobar, Arturo. (1992). "Culture, Economics, and Politics in Latin American Social Movements Theory and Research" in Arturo Escobar and Sonia Alvarez eds., The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy and Democracy. Boulder: Westview Press.
- Hanafy, Sari and Tabar, Linda. (2005). Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs (Ramallah: Institute of Jerusalem Studies and Muwatin

- Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe. (1985). *Hegemony and Socialist Strategy, Towards a Radical Democratic Politics*. London: Verso.
- Petras, James. (1997). "Imperialism and NGOs in Latin America" *Monthly Review* 47.7.
- Roy, Arundhati. (2003). "Confronting Empire" Fri, Jan 31 2003, Porto Alegre, Brazil, [www.lineone.net/~jon.simmons/roy](http://www.lineone.net/~jon.simmons/roy)
- Roy, Sara. (2000). *The Transformation of Islamic NGOs in Palestine*, Middle East Report #214, Spring 2000 , Middle East Research and Information Project , Washington, DC
- Taraki, Lisa. (1989). "Mass organizations in the West Bank" in N. Aruri, ed., *Occupation: Israel Over Palestine*. Massachusetts: Belmont.
- Tarrow, Sidney. (1994). *Power in Movement: Social Movements, Collective Action and Politics*. London: Cambridge University Press.
- \_\_\_\_\_ (2000) *Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege and Gender in French Syria and*

Lebanon. New York: Columbia University Press.

- Tvedt, Terje. (1998). *Angels of Mercy or Development Diplomats? NGOs and Foreign Aid*. London: Africa World Press.



## الفصل السادس

### التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية: انبعاثات تنمية أم كولونيالية جديدة؟ (USAID) نموذجاً

ماهر الدسوقي

#### ملخص

تأتي هذه الورقة مساهمة إضافية في دراسة واقع التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، المشروط منه وغير المشروط. تبحث هذه الورقة في العلاقة بين التمويل واشتراطاته، والمؤسسات المتلقية له، وما يترتب على ذلك، بهدف تقديم إضاءة إضافية على واقع التمويل بجوانبه المختلفة، وفي مقدمتها الجانب السياسي.

استندت هذه الدراسة إلى مبادئ ومضامين اجتماعية وسياسية، لقياس العلاقة بين المال المشروط والمشروط نسبياً، وانعكاس ذلك على المستفيدين من المال من جهة، ومدى ارتئان المتلقي للمانح، وما يترتب على ذلك من جهة أخرى.

أظهرت نتائج الورقة وجود فوارق ذات دلالات واضحة، بين ما هو معلن عن التنمية الممولة من الخارج واشتراطاتها، وبين ما هو قائم على الأرض، إضافة إلى وجود فوارق كبيرة بين الطموح إلى التنمية والتحرر من الاحتلال، وبين الارتئان للتمويل الخارجي.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير التنمية والتحرر والعدالة الاجتماعية، ترتبط إلى حدود بعيدة بمدى قطع الارتئان للمال الميسر، والتخلص من التمويل المشروط، إضافة إلى بعث مقدمات التنمية السياسية المرتكزة على النواهض المحلية، والمرتبطة بعمق النضال التحرري العالمي.

## المقدمة

ليست قضية التمويل الأجنبي وما يترتب عليها، أو ينبثق عنها، قضية جانبية، بقدر ما هي قضية جوهرية، في حضورها وغيابها في آن واحد، خاصة وأن الأمر هنا يتعلق بوطن محتل، يسيطر عليه عدو تُسانده قوى استعمار دولية، تحاول تأييد الاحتلال، وإنهاء ملامح الحرية والوجود للشعب المُحتل. لكن منطق حضورها قد يعمق التبعية والارتقان، أو لربما يمسُّ مُحددات الوجود الوطني، ورؤى التطلع نحو العدالة والحرية والخالص، وصولاً إلى الاستقلال بمضامينه الجوهرية، أو قد يُساهم، بحدود ما، في تضيق مساحات الحصار المفروضة من الاحتلال.

لقد كانت، وما زالت، قضية التمويل الأجنبي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وبعيداً عن حُسن النوايا، مثار خلاف بين الباحثين والدارسين، والمتعاطين للشأن التنموي بشقيه السياسي والاقتصادي الاجتماعي. فبينما أشار البعض إلى أهمية التمويل باعتباره حجر الزاوية للتطور والتنمية، وإن جاء من جهات أجنبية بسبب شُح الموارد المحلية، أو سيطرة الاحتلال عليها؛ تحفظ آخرون على هذا المضمون، وذهبوا إلى رسم حدودهم الخاصة الراضية للتمويل المشروط، في حين اعتبر فريق ثالث التمويل الأجنبي مدخلاً إضافياً إلى التطبيع مع المُحتل، والتبعية والارتقان للخارج.

ورغم كل هذا وذلك، أصبح من بديهيات الاعتقاد أن العملية التنموية بمجملها تُعرف بأنها مجموعة من الإمكانيات والوسائل والجهود، التي من خلالها وبها يتم الاستخدام الأمثل للثروة، بشقيها المادي والمعنوي. فهي عملية أساسية في الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المنتجة للتقدم والرفاهية بالاعتماد على الذات.

إن عملية التحرر الوطني ليست قضية تمنيات، أو انطباعات شخصية، أو ميولا نحو أهواء خاصة، بقدر ما هي عملية سياسية واعية، تتشابك فيها عدة عناصر.

فالولوج إلى التمويل في المجتمع المدني الفلسطيني، وإن اعتبره البعض تمريناً بسيطاً في المراجعة والمطالعة، أو لربما مسألة بسيطة في الرياضيات، إلا أنه في حقيقة الأمر معادلة خوارزمية تحتاج إلى التأنى والدراية، بعيداً عن العواطف الخاصة، وإرباكات الطفولة السياسية. وهو أيضاً موضوع شائك، يأخذ أبعاداً وطنية وإنسانية وطبقية في آن، كَوْن الحركات والاتجاهات السياسية والاجتماعية والفكرية، لا تقوم خارج الواقع، بل في ثناياه وتفصيله، فلا بحث ولا دراسة إلا بنضوج الرؤى المتوافقة مع الواقع، من أجل نقده وصولاً إلى التغيير.

## التمويل بين الرفض والقبول

وحيث يبقى التمويل محط خلاف وتنازع، يذهب باحثون في قضايا التنمية السياسية والاجتماعية، إلى أن أهداف الممولين الأجانب، وان تقاطعت مع بعض أو جُل أهداف المؤسسات غير الحكومية، إلا أنها تنطوي على مخاطر متعددة، أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي يُمولونها، من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، واستغلالها ثقافياً وسياسياً، لتحقيق مزيد من تطويع المجتمعات المُستهدفة. في هذا السياق، تؤكد سناء المصري بأن الاحتراق المعرفي يترتب عليه روابط معينة، تظل مفاتيحها في الخارج وفي أيدي غير معلومة، وعن طريق هذا التراكم يتكون لديهم صمام أمان مباشر لتفريغ الواقع من احتمال قيام ثورات وتمردات شعبية، كما يمكنهم زرع القلاقل المُتعمدة، وتضخيم النزاعات الطائفية، وتوسيع نطاقها (المصري، ١٩٩٨).

ترتبط إشكالية التمويل بجوهر تكوين منظمات المجتمع المدني، ليس في فلسطين فحسب، وإنما في معظم الوطن العربي، مع بعض التباين من دولة إلى أخرى. وطالما أن المساعدات المالية والتقنية، هي العامل المُسيطر الذي يحدد العلاقة بين الممول والمتلقي، فقد ساهم ذلك في تكريس التبعية والاعتماد، وترتب عليه علاقة

غير متكافئة بين المنظمات المانحة والمنظمات المتلقية، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الأهداف والأولويات، وحق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة (الباز، ١٩٩٧). ومن الطبيعي أن يتفق آخرون مع هذا الاعتقاد، وربما يذهبون أيضًا إلى حدود أكثر شمولية وجوهرية. فالمنظمات الأهلية التي تتقبل التمويل الأجنبي، تنهياً في علاقاتها المالية والتنظيمية لتجاوز واختراق سيادة الدولة الوطنية، الأمر الذي يتماشى في المحصلة مع برنامج الشركات عابرة الحدود، وبرنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في هدم سيادة الدولة الوطنية. أي أن منظمات التمويل الأجنبي تصبح هنا متمماً موضوعياً لمشروع العولمة، وتوجهها لتفكيك الدولة، وتحويل مهماتها إلى جهات أخرى (علوش، ٢٠١٣).

وعلى النقيض تماماً، يتصدى باحثون ومهتمون بالعمل الإنمائي العربي لحرية التمويل الأجنبي، ولإطلاق يد المجتمع المدني للتصدي لمظاهر التخلف والقمع الداخلي في أوطانهم. لهذا يتوجب على السلطات المعنية، من وجهة نظرهم، إزالة القيود عن التمويل الأجنبي للمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك فسح المجال أمام المنظمات لحرية العمل، ومحاکمتها إذا خالفت قوانين البلاد، وإتاحة الحرية الكاملة لها لممارسة نشاطها وحرية الحصول على التمويل الأجنبي الخارجي (إبراهيم، ٢٠١٢).

ليس هذا فحسب، بل يذهب البعض إلى أن التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني هو وسيلة ضرورية من أجل إعانتها على أداء عملها الحقوقي، في ظل وجود أنظمة تعمل على حصار هذه المنظمات اقتصادياً، وتدمر مشاريع التمويل الذاتي لها (أنور، ٢٠١٢).

وإذا كان من المشروع توجيه الاتهامات لمنظمات المجتمع المدني بسبب حصولها على التمويل الخارجي، فإن تلك الاتهامات يجب أن توجه إلى النخبة السياسية

الحاكمة، التي تتلقى التمويل أيضاً، لأن المال الذي تحصل عليه مؤسسات الدولة هو الآخر غير خارج عن دائرة التسييس. وإذا كانت هناك مطالبات بمحاسبة نشطاء المجتمع المدني بسبب حصولهم على المال من الخارج، فالأولى المطالبة بمحاسبة وتوجيه التهم لمسؤولين رسميين، بل وزعماء تعيش دولهم على المساعدات الخارجية.

وفي هذا الصدد، يُعتقد أن المنظمات الممولة من الخارج، تطرح قضايا لا يجوز إخراجها من دائرة الأهمية، ولكنها وبكل تأكيد، ليست القضايا الأهم في مجتمع يعاني من الاحتلال والتجزئة، كفلسطين. كما أن طريقة طرح هذا النوع من القضايا، يمثل امتداداً ميكانيكياً لنمط من الوعي نشأ في ظروف مختلفة. فالذين يمولون المنظمات غير الحكومية في الغرب، على افتراض إخلاصهم، تحكمهم منظومة قيم ومفاهيم تنطلق من شروط التطور في بيئة مجتمعاتهم، والوعي الفردي السائد هناك، وبالتالي تعمل منظمات التمويل الأجنبي موضوعياً، على إعادة إنتاج النموذج الثقافي والاجتماعي الغربي عربياً (علوش، ٢٠١٣). ومن الممكن أن يقود هذا بعض منظمات المجتمع المدني إلى تأطير الأتباع في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفق نسق غير ذي بال محلياً، وقد يدفع باتجاه كيفية البحث عن الممولين، وطرق وضع المشاريع، والذي قد يقود إلى تحويل المجتمع المدني من قوة إبداعية معارضة، إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة.

وفي مُعطى الواقع البعيد عن الإطار الظني، تلقت كثير من المؤسسات الدعم وفق هذه المنهجية، وجرى تدريب المئات من الشباب على الانخراط في عملية اللدولة والتمويل، ثم تزايد ذلك منذ منتصف التسعينيات، وبعد اتفاقية برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، وهو ما عُرفَ بدعم منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، في بقية دول الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. ونتيجة لذلك، يوجد في مصر

حاليًا، على سبيل المثال، أكثر من ٢٢٠ ألف شاب وفتاة في مقتبل العمر، نُظِّموا وتلقوا تدريبًا وتثقيفًا يعزز من قيم ما يسمى بالليبرالية، في حقل السياسة والاقتصاد، ويدعم نماذج الحلول والنظم السياسية الغربية، على حساب ابتكار صيغ وطنية حقيقية لبناء المجتمعات العربية (فاروق، ٢٠١٤).

كما وتتعدد أوجه التمويل وفق البرامج المُخطَّط لها، وتشمل قطاعات واسعة: خيرية ومدنية ودينية وغيرها. كما أن وسائل وأساليب التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية والحقوقية خلال العشرين عامًا الأخيرة، ظهرت من خلال تمويل مباشر، وتحويلات مالية لبرامج وأنشطة محددة، كبرامج التدريب والندوات وورش العمل والمؤتمرات، وتمويل مشروعات الأبحاث والدراسات والكتب، وإدارة مشروعات شراكة خدمية أو تجارية، وتقديم إعانات مالية مباشرة للأسر وغيرها (فاروق، ٢٠١٤).

لا شك أن للمانحين منظومات قيمية ورؤى سياسية، لا يمكن ولا بأي حال من الأحوال، أن تنفك عن دوافع التمويل لديهم. فكثيرًا ما تقوم الجهات الممولة بربط التمويل بالتقدم في العملية السلمية، واستمرار الاعتماد على الغرب، وإن كانت ترفع شعارات التنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. ولذلك يتبين أن الغالبية الساحقة من المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأجنبية، لا تركز على أولويات المجتمع الفلسطيني واحتياجاته (حمائل، ٢٠١٣).

ومما يؤكد وجود أهداف سياسية وراء التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية، ما حدث عندما تقدمت الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، بطلب تمويل من مؤسسة FORD FOUNDATION، وكان ذلك أثناء تصاعد العمليات الاستشهادية، التي كانت تنفذها فصائل المقاومة الفلسطينية، خلال الفترة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، فطلب مندوب مؤسسة

FORD من الجمعية المصرية إصدار بيان يدين «العمليات الانتحارية» التي يقوم بها الفلسطينيون ضد «إسرائيل»، فما كان من الجمعية سوى الانصياع وإصدار بيان باسمها، يدين «العمليات الانتحارية الفلسطينية التي تصيب المدنيين والأبرياء في إسرائيل»، وعلى الفور جرى تحويل مبلغ ٤٥ ألف دولار إلى حساب الجمعية، وتوالى بعد ذلك تمويلها بمبالغ إضافية (فاروق، ٢٠١٤).

وعندما أصبحت الظروف ملائمة، استجاب أنصار التطبيع في الأراضي الفلسطينية لاستهدافات مؤتمر شرم الشيخ، الذي عُقد في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠ بهدف دعم ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط، فقد نشروا بياناً في صحيفة القدس المقدسية بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٢، وفي مختلف وسائل الإعلام، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، ضد العمليات الاستشهادية، متجاهلين أن العدو الصهيوني هو الذي عمل على قمع الانتفاضة الجماهيرية بكل أساليب البطش العسكري (عليان، ٢٠١٢). ولهذا ربما أصبحت العديد من الجمعيات، بوعي أو دون وعي، بعد انحراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي، تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة، وبتكاليف أقل.

ورغم أن التمويل الأجنبي أوجد مجموعات من المستفيدين، أو الشرائح الاجتماعية والسياسية الجديدة، إلا أنه في الغالب لم يستطع إيجاد مقدمات حقيقية للبناء الديمقراطي. فالمراجعة النقدية تشير إلى أن الديمقراطية لا تتحقق بتعزيز المجتمع المدني، أو بعض قطاعاته الحقوقية فقط، بل إنها تحتاج إلى ما هو أكثر بكثير، وهو السياق الثقافي والقيمي من جانب، والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جانب آخر. فالمجتمع المدني بارئانه للأموال المتدفقة من الخارج، لا يمكن وحده أن يصنع الديمقراطية «المأمولة» (قنديل، ٢٠١٣).

وربما تكون القيم الأكثر تلاشياً وفق هذا الوضع، هي تلك القيم التي كانت دافعاً

ومحرِّكًا لمقاومة الاحتلال، والنضال من أجل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان. مؤسسات الدعم الأجنبي لا تهدف بالأساس إلى قيام مجتمع مدني فلسطيني متماسك، وإنما تهدف إلى تنفيذ سياساتها كمؤسسات تملك أجندة سياسية، تريد تنفيذها في الواقع الفلسطيني، كما تهدف إلى حماية السلام بالمفهوم الغربي، وتعزيز مفهوم التعايش مع «إسرائيل»، والمحافظة على الهيمنة الأمريكية في المنطقة (حمائل، ٢٠١٣).

وقد يكون من المجدي أيضًا البحث بشأن صرف الأموال، ودرجة استفادة المجتمعات المستهدفة منها. فالمنظمات الأهلية الفلسطينية، وخلال ربع قرن، تلقت ما يزيد عن ٤ مليار دولار (الأسعد، ١٩٩٨). لكن لا يزال أمر تلك الأموال غامضًا، في ظل عدم تأثيره في المجتمع الفلسطيني بشكل ينسجم مع الأهداف التنموية، التي يبشر بها قادة المنظمات الأهلية. علمًا أن تلك الأموال ساهمت في غياب وتراجع قيم التطوع والروح الجماعية، التي كانت إحدى دعائم مجتمع يئن من سَطوة الاحتلال.

وليس بعيدًا عن هذا، فإن جزءًا غير قليل من المساعدات المالية، التي تقدمها المنظمات الدولية، يُنفق في صورة رواتب عالية للخدمات الاستشارية التي يقدمها خبراء أجانب، إذ تحرص الجهات المانحة على الاستفادة من علاقات التعاون مع المنظمات الأهلية، لتعيين موظفين من جنسيتها، للعمل في تنفيذ مشروعات التعاون. وفي كثير من الأحيان يُشترط شراء الأدوات والمواد التي تحتاجها المشاريع من الدولة المانحة، ويعني هذا إعادة جزء من التمويل إلى الدولة المانحة نفسها (الباز، ١٩٩٧)، وفي بعض الأحيان تكون أسعار تلك الأدوات والمواد غير باهظة الثمن في أسواق أخرى، وبذلك تحرم الدولة المانحة المنظمة الأهلية من الفارق في السعر، الذي كان يمكن استعماله لصالح مشروعها.

وفي الوقت الذي ينفي فيه متلقو الدعم الأجنبي التطبيع مع «إسرائيل»، جاءت العديد من الشواهد المادية التي أزلت اللبس حيال هذه المسألة، وكان آخرها المهرجان التطبيعي الذي جرى ترتيبه في القدس في الذكرى الخامسة والأربعين لحرب حزيران ١٩٦٧، برعاية من منظمة التمويل الألمانية «فيدريش أبيرت»، وبتنظيم من منظمة التعاون الاقتصادي الإسرائيلية ICF، ومركز عمان للسلام والتطوير ACPP (عليان، ٢٠١٢).

والسلطة الفلسطينية في هذا الجانب لا تعمل على منع أو وضع قيود على المؤسسات المتلقية للدعم الأجنبي، بل تسهل عملها وتدعمها معنوياً، وتسهّل إجراءات ترخيص وإنشاء مؤسسات أهلية تعتمد على التمويل الأجنبي، بل وتشاركها في أنشطتها وورش عملها في الفنادق الفخمة. وهنا تزداد خطورة هذه المؤسسات الأجنبية في توجيه عقول الشباب، وتغيير مسار تفكيره من الهمّ والانتماء الوطني. كما تزداد هذه الخطورة حين يتبين أن من أهم أهداف مؤسسات التمويل الأجنبي، هو مفهوم التطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني (حمائل، ٢٠١٣).

## المجتمع المدني والنسق العالمي

بات عالمنا المعاصر في حالة عوملة متكاملة، وأصبح معها من السهل اختراق الحدود التقليدية، في ظل بروز ثورة معلوماتية وتكنولوجية هائلة، ساهمت في إنتاج شبكات اتصال ذات سمة أومية. إضافة إلى بروز أشكال مختلفة للعوملة، مثل ما يطلق عليه اسم المجتمع المدني العالمي. لا يتعلق الأمر بالتسمية إلى حدّ ما، حيث تعيش مجتمعات العالم في ظل اضطرابات ومتغيرات مسكوت عنها من أقطاب المجتمع المدني العالمي نفسه.

قد يقود هذا التوجه إلى تعطيل حدود وآفاق التنمية بمفهومها الوطني، والتي يمكن اعتبارها مجموع السياسات التي تتخذها نُظم أو جماعات معينة، تؤدّي إلى زيادة

النماء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي استناداً إلى مفاعيل ذاتية، لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. وهي أيضاً ارتقاء ونمو متواصل في المعطى الاجتماعي والسياسي نحو حياة أفضل، إضافة إلى أنها في تقدم مستمر عن طريق استنباط الأساليب الجديدة، لرفع مستويات الإنتاج من خلال تطوير المهارات والطاقات البشرية، وخلق فرص أفضل. وتفترض تطويراً فعالاً وواعياً، وإجراء تغييرات في بُنى التفكير وهياكل المجتمع، والقدرة على التفاعل الداخلي.

في هذا الصدد، تُعرّف موسوعة السياسة التنمية على أنها بالدرجة الأولى تنمية اقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تنمية اجتماعية، وتهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي (كيالي، دت). وهو ما تطلعت إليه حركات التحرر خلال صراعها مع المحتلين. لكن يكمن الخطر عندما تقوم نخبة المجتمع المدني، أو بعض من يمثلونها، بالعمل على نقل النموذج الحدائثي الأوروبي، الذي ارتبطوا به من خلال حركة التمويل والمؤتمرات الدولية. ويبدو أن اللحاق بالمجتمعات الغربية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، هو الهدف الأهم بالنسبة لهم، وهو مشروع ثقافي أكثر من كونه مشروعاً تنموياً محلياً خالصاً، حيث إن الأفكار الحدائثة أو المدنية لم تنشأ تلقائياً في المجتمعات العربية (سمير أمين ٢٠٠٣).

هذا الأمر ربما يقود إلى تبعية من نوع جديد، والتبعية في تعريفها قد تكون متعددة الجوانب، يخضع من خلالها نظام سياسي اقتصادي ما، أو أحد المجتمعات أو الدول، لنفوذ أمني وسياسي واقتصادي لدولة أخرى، أو نظام آخر. ولا يُشترط لذلك أن يكون المسيطر له حدود مشتركة مع المُسيطر عليه، الأمر الذي يحرم الدولة التابعة، أو المجتمع الخاضع، من ممارسة كافة مظاهر السيادة في وطنه، أو الإقليم المحيط، أو المجتمع الدولي.

وتشير موسوعة السياسة إلى أن التبعية السياسية هي نتيجة طبيعية للتبعية الاقتصادية، وأن التخلص من الأولى شرط أساسي للتخلص من التبعية الأخرى، والتخلص منهما شرط الانطلاق في مضمار التنمية الاقتصادية (كيالي، دت). إن سيطرة التفكير الاستعماري في الدول الغنية، يدفعها دائماً نحو إبقاء الدول الفقيرة، أو النامية، في حالة تخلف نسبي، حيث لا يمكن لدول ذات توجه إمبريالي أن تسمح لدول طامحة، بالتطور وفق الأسس الصحيحة، حتى لا تتخلص من قيود التبعية، التي تشكلت لصالح الدول الغنية (هيكل، ١٩٨٦).

وقد تكتسب الحركات الاجتماعية، أو المنظمات غير الحكومية، في سياق تكوين سياسي اجتماعي خارجي مرتبط بالتمويل، تطوراً من خلال مسار موجه. فالتمويل يعني، في أكثر مجالات تحديده، مجمل العمليات التي من خلالها تقوم دولة ما، أو منظمة أو مؤسسة، بالحصول على متطلباتها من التمويل، وهو أحد مجالات المعرفة التي تختص بها الإدارات المالية العامة أو الخاصة، ويتأتى من الطموح لتحقيق أقصى حدٍّ ممكن من الرفاهية.

وتُعرَّف موسوعة السياسة التمويل بأنه توفير المستلزمات المالية للمشاريع والخطط، ويتوقف التقدم الاقتصادي، إلى حدٍّ كبير، على معدل الاستثمار، والقدرة على تمويل المشروعات الإنتاجية (كيالي، دت). والتمويل بمعناه الاقتصادي يعني مجموع الطرق والوسائل المالية، وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية، لجعل استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً سليماً. ويعتبر عصب الحياة الاقتصادية، ويمدها بالتدفقات اللازمة، بشرط عدم خضوعها لإملاءات وشروط تعيق محددات التطور، أو تساهم بحجزه. فكلما كان التمويل كافياً، كانت نسبة نجاح المشاريع أعلى، إذا اقترنت بحسن الإدارة.. وقد تزداد خطورة التمويل الأجنبي والارتكان له، إذا ارتبط إلى جانب ارتكان النظام السياسي لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة

حين تتماشى مع أهداف التمويل، وهي في الغالب غير معلنة، أي أنها خافية، ولربما تزداد الخطورة نتيجة تخفيها في رداء حقوق الإنسان، أو في رداء الأهداف الاجتماعية الوطنية (العوضي، ٢٠١٢).

وكلما تحرر التمويل من الاشتراطات، تحررت قدرات التنمية الوطنية من الإملاءات التي تعيق محددات التطور، أو تساهم بحجزه، وقد يشير عكس ذلك إلى أن هناك استعداداً لقبول الاستبداد والتبعية، حتى لو أتت من منظومة عالمية تحمل في طياتها مضموناً مدنياً. ومن هنا قد تتشكل معالم متجددة للكونولونية، والتي تعني في معناها الواضح والتقليدي، الهيمنة والسيطرة لدولة ما على أراضي دول أخرى وشعوبها، بما في ذلك ثروتها ومواردها المختلفة.

وهي ما تعرف أيضاً بالاستعمارية، حيث نشأ هذا المصطلح بالتوازي مع ازدهار الرأسمالية كقوة عملاقة صاعدة في العالم الغربي، ومع بدء الغزو الأوروبي، ثم بلوغه المرحلة الأعلى مع القطب الأمريكي، والمسماة بالإمبريالية (Imperialism) . ومصطلح ما بعد الكونولونية (Post Colonialism) مازال يتسم بالتقاليد الكونولونية نفسها، بالمعنى الجيوسياسي والسياسات الثقافية المرافقة لها، وما يرتبط منها بقضايا جوهرية تتعلق بالهوية والبنية الاجتماعية.

يُعرّف قاموس أوكسفورد كلمة (Colonialism) بأنها ممارسة يتم من خلالها اكتساب السيطرة على بلد آخر، باحتلاله عبر المستعمرين أو المستوطنين، واستغلاله اقتصادياً، فضلاً عن ظهور نمط آخر يتمثل بالإمبريالية الجديدة، المتعددة الدول والجنسيات والشركات، كما في زمننا المعاصر، وهو ما يُصطلح عليه بالاستعمار الجديد (New-Colonialism)، والذي يُعدّ شديد الارتباط بالرأسمالية. هنا يجدر الانتباه إلى أن الروح الكونولونية باقية في القرن الواحد والعشرين، ولكن بأشكال جديدة ومختلفة (فرو، ٢٠٠٨).

ومنذ ما عُرف بالصحة الكبرى (١٧٢٠-١٧٤٠)، كانت الروح الرأسمالية تعيد صياغة المفاهيم الدينية، بما يناسب مجتمعات السوق والثروة، وبمجرد أن يصبح احتياح أي بلد ذا فائدة اقتصادية؛ تبدأ عمليات غسيل الدماغ الشعبي، ووضع ملابسات الأحداث في إطارات «قيامية»، ولا مانع لديها من الكذب الفجّ. وهذه ليست خاصة بالمحافظين واللاهوتيين، بل إنّها تحرك العلمانيين والليبراليين بصيغتها الحديثة، والتي تُعرف اليوم بالدين المدني (العكش، ٢٠٠٤).

## بين المجتمع المدني العالمي أو العابر للحدود، وسيطرة المركز المُمَوَّل

مع استمرار الجدل حول المجتمع المدني العالمي، أو العابر للحدود، وعلاقته بالدولة الوطنية وسيادتها، والسيطرة عليها من الخارج، وعلى المجتمعات النامية في الأطراف الدولية، يبرز الاعتقاد بأن المجتمع المدني العالمي، أو العابر للحدود، يمثّل منظومة حكم عالمية، تُخترق الحدود إلى جانب الاختراق السياسي القائم بين المركز والأطراف، الأمر الذي ربما يعني التقليل من أهمية الدولة الوطنية وسيادتها. وبينما يعارض آخرون ذلك، فإنهم يؤكّدون على سيادة الدولة، رغم عقلية العولمة الرأسمالية، المتعطّشة للسيطرة والهيمنة.

تعيد العولمة الليبرالية إنتاج الاستقطاب وتعمّقه، وما خطاب الإصلاح للنظام العالمي إلا خطاب خبيث، حيث يستمر التشدق بالأخلاق والحق والعدالة، من أجل تبرير الدفاع الوقح عن المصالح المستترة لدول المركز على حساب الأطراف (أمين، ١٩٩١). وبغض النظر عن الاختلافات الشكلية حول المجتمع المدني العالمي، كواحدة من نتائج العولمة، إلا أن السبب المباشر لهذا المفهوم يعود إلى العولمة، التي ربما يستتر المركز العالمي خلفها، من أجل تمرير ما يُطمح إليه، تحت عناوين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة ومحاربة الفقر. فالجتمع المدني

العابر للحدود، والمرتبط بالعمولة، هو مجرد عملية فوقية مفروضة على هذه المجتمعات من أعلى، أو هي عملية مستمرة لأمركة العالم، ولا مجال لمجتمعات الأطراف التأثير فيها، وبالتالي ليست عمولة.

إن تاريخ الحداثة السياسية هو تاريخ الحفاظ على التوازن بين السلطات المتوازية، بلعبة تتعاش كل سلطة فيها مع السلطة المضادة لها، في حوار دائم بينهما، تقطع الطريق على العنف (الأخضر، ٢٠٠١). وفي كل الأحوال ربما تفرض هذه المنظومة أنماطاً من السلوك والثقافة على الدول الطرفية، تتنافى مع مجمل قيمها وحضارتها ومعتقداتها، وخاصة فيما يتعلق بحدود الانبعاث الوطني للدول الطامحة للاستقلال الجوهري، وليس الشكلي.

وإذا كانت العمولة بوجهها المتوحش ظاهرة سلبية على التطور الدولي، فإن المظهر الإيجابي فيها يكمن في وجود المجتمع المدني كظاهرة موضوعية. وتأسيس المجتمع المدني العالمي هو أحد هذه الظواهر الإيجابية، ولا سيما من خلال تعزيز سبل الاتصال والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي، وفي ظل الثورة المعلوماتية وآلياتها، التي تُعدُّ العمود الفقري للعمولة. وتتواصل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تدفق المعارف والمعلومات، وتأسيس شبكات دولية وإقليمية، تُعنى بقضايا الفقر والمرأة والطفولة، والبيئة وحقوق الإنسان، وقد لعبت هذه المنظمات دوراً بارزاً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوقى والبيئي والصحي.

كما أسهمت هذه المنظمات في عمولة قوانين الجمعيات والمنظمات الخاصة بالمجتمع المدني على المستوى العالمي، وذلك بتحديد مدونة تأخذ بالتوافقات الأساسية، والتطلعات والأهداف العامة، وتراعي الخصوصية الوطنية والثقافية للمجتمعات والشعوب المختلفة. وقد صاغ البنك الدولي بعض القواعد لتكون مرشداً للعمل، أو

دليلاً في سَنّ التشريعات القانونية، ومبادئ وقواعد التأسيس، والعلاقة بينها وبين الدولة والمجتمع، ولا سيما الفئات المستهدفة وما يتعلق بالتمويل وغيرها (شعبان، ٢٠١١). وربما يُشكّل تدخل البنك الدولي في هذه المنظومة قلقاً مُبرراً، خاصة وأن سياساته تتماشى مع روح المركز الرأسمالي، لذلك يجزم سمير أمين أن تدخل الشمال في شؤون الجنوب، وفي مختلف جوانبه، وفي كل الأوقات، وأياً كانت الأشكال، هو تدخل سلمي، وإن جاء تحت عناوين الازدهار والتنمية والديمقراطية.

ويمكن القول هنا إن الترويج لمجتمع مدني عالمي عابر للقارات، قد يساهم، إلى حدود بعيدة، في خلق مقدمات مُبهمة، فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، خاصة إذا بُنيت العلاقات بين نقائض على أساس المجتمع المدني العالمي. ولم يكن غريباً في هذا السياق أن يؤكد العفيف الأخضر، العربي المهاجر إلى فرنسا، وفي مقابلة مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية، بطبعتها الإنجليزية (آذار ٢٠٠٦، ص ١٥)، بأنه لن يرفض زيارة «إسرائيل» إذا حصل على دعوة من المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، ليساهم في رفع شأن السلام بين «إسرائيل» وفلسطين، وذلك بعد توقيع اتفاق سلام نهائي. ومن الملاحظ أن العفيف الأخضر يُفضّل دعوة المنظمات غير الحكومية، على الدعوة الرسمية أو الحكومية، وذلك انسجاماً مع طبيعة توجهه المرتبط بالمجتمع المدني العالمي، وعلى ما يبدو هي محاولة لتكريس نهج وتوجه مدني عالمي، وإن جاء على حساب شعوب مضطهدة.

## الأولويات المحلية والتمويل

يُعتقد لدى بعض النُخب السياسية والأكاديمية، أن تدخل أموال الدعم في مجالات الحياة اليومية الفلسطينية، سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ربما يؤثر سلباً على مجريات التوجهات التنموية إن وُجدت، وربما يساعد على استنساخ نماذج متنوعة من حالات التبعية القائمة، بل ربما يخلق شرائح اجتماعية ونخباً

سياسية مُرتهنة لهذا المال، الأمر الذي يُسهّل الضغط عليها نحو مشاريع سياسية تتوافق مع رؤية الممولين، على حساب المجتمع.

جرى، وعلى مدار عقود من الزمن، إحكام الربط بين النُخب المُستولدة والمال، وأكثر من ذلك، وُظّفت كحصان طروادة في مجتمعاتها، لتسهم في مزيد من التناقضات الطبقية والسياسية، ومزيد من مراكمة الضباية والإرباك، وإعاقة بواعث الحالة الوطنية، علماً أن هذه النخب تنتمي لمشارب فكرية وسياسية متعددة.

انتقلت عدوى التمويل المشروط من الأطراف الأجنبية إلى بعض الممولين العرب، الذين يسعون لتمرير توجهات معينة. وليس أدلّ على ذلك من رفض تمويل مراكز ثقافية، ونواتٍ اجتماعية، تسعى لترسيخ فكرة حق العودة (عبد الحق، مقابلة خاصة، شباط ٢٠١٦).

ليس هذا فحسب، بل إن عدداً ليس قليلاً من مُتلقي التمويل، يذهبون بعيداً أكثر من رغبة المانحين أنفسهم، خاصة في التركيز على قضايا الفساد وحقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، لا لشيء إلا لاستمرار المال المُتدفق عليهم، وإن كان بعض الممولين يقصدون خلق حالة من الصراع بين المؤسسات الداخلية في المجتمع الفلسطيني (فارس، مقابلة خاصة، كانون أول ٢٠١٥).

ترى دعاء قريع، مدير عام شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، أن التزام الشبكة فيما يتعلق بالتمويل، قائم على أساس أن يكون تمويلاً مُنسجماً مع السياسات التنموية الفلسطينية المُتسقة مع مبادئ ومعايير العدالة الاجتماعية (قريع، مقابلة خاصة، شباط ٢٠١٦). ومن الممكن القول هنا، إن وجود بعض الإيجابيات الجزئية، لا يمنع اشتراط المال القادم من الطرف الأقوى على المُتلقي الضعيف، وهو الأمر ذاته الذي دفع شبكة المنظمات الأهلية للبحث عن ضوابط التمويل للقطاعات الأهلية المنضوية تحت لواء الشبكة.

ويذهب عباس ملحّم، المدير التنفيذي لاتحاد المزارعين الفلسطينيين، إلى أبعد من ذلك، ويرى أنه، وفي الحد الأدنى، جرى إنفاق ما لا يقل عن ٦ مليار دولار مباشرة من الممولين خلال عقدين من الزمن تقريباً، وهي كفيلة بتحويل الأرض الفلسطينية إلى أكثر من جنة (ملحّم، مقابلة خاصة، كانون أول ٢٠١٥).

وبغض النظر عن حجم الأموال التي أُغِدقت على المنظمات غير الحكومية، يمكن القول إن بواعث التنمية، التي طالما جرى الحديث عنها، مازالت غائبة، بما فيها التنمية السياسية، وكأن المال الذي تدفق إلى الأرض الفلسطينية المُحتلة قد تبخر. وعلى ما يبدو، فإن هذا المال لم تكن غاياته التنمية، وإلا لظهرت نتائجه في مجالات الزراعة والتعليم والصحة، ولكن يبدو أن الأولويات لا تُحدد من المُتلقيين، بقدر ما هي مُوجهة من صاحب المال والنفوذ.

إن ادعاء منظمات غير حكومية، تستجدي المال من أجل البقاء، قدرتها على الضغط على الممولين من أجل برامجها المحلية، لا يتعدى كونه مزحة غير ذكية (المصري، ١٩٩٨). كما يمكن القول إن معظم الجهات المانحة، لا تتصدى عبر تمويلها، أو المُتعاونين معها من المنظمات غير الحكومية، لقضايا الفقر والبطالة وحقوق اللاجئين، ودعم الحركات الثورية المناهضة للاحتلال، بل إنها تبتعد عن جوهر الصراع مع المُحتلين ورموز الفساد، الأمر الذي يزيد من إرباكات الساحة الداخلية، وهذا بدوره، ربما لا يقتصر على فلسطين المُحتلة، بل يطال العديد من دول العالم الثالث.

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية لا تُلبّي حاجات المجتمع الجهرية، فإنها ربما تُشير فعلاً إلى أنها مزحة غير ذكية، طالما أن الإطار المفاهيمي والعملي لها، لا يتناقض بالضرورة مع المُعطى الرسمي الفلسطيني، القائم على أساس من الدعم المُوجه نحو أجهزة السلطة للقيام بدورها الوظيفي، المتمثل في قمع الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو ما يزيد من حالة التخبط السياسية والاجتماعية في فُتات وطن.

## التمويل المشروط ووثيقة الإرهاب

وإذا كان التمويل بحد ذاته أداة من أدوات خلق التبعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يرى البعض، فإن التمويل المشروط هو الشكل الأكثر إهانة، ليس للمتلقين فحسب، وإنما لقطاعات مختلفة قد تستفيد منه، وهو إضافة إلى كونه تمويلاً ميسبباً، فإنه في الوقت ذاته يُعدُّ شكلاً من أشكال الإخضاع. يبرز هذا جلياً في حالة وكالة التنمية الأمريكية USAID، التي تشترط في تمويلها قيام الجهة المتلقية بالتوقيع على وثيقة إدانة «الإرهاب»، التي تضمّ حسب التصنيف الأمريكي مئات الجمعيات والمؤسسات والأحزاب والشخصيات، الأمر الذي يعني أن هذه الوثيقة تُلزم الجهات المتلقية بإدانة نضال الشعب الفلسطيني ضد المحتلين.

بالرغم من اعتبار جمعية منتدى شارك الشبابي، والتي سبق وأن وقعت على وثيقة الإرهاب، بشكل متكرر في ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤، أن تلك الوثيقة شكلية ولا تعني شيئاً، وأنها لا تتعدى كونها حبراً على ورق (باسين، مقابلة خاصة، تشرين ثاني ٢٠١٥)، إلا أن نشطاء وطنيين آخرين، على مستوى المنظمات المجتمعية وغيرها، يرون الوثيقة على عكس ذلك تماماً، إذ إن الاشتراط أصبح سمة عامة للكثير من الجهات المانحة.

واليوم، يتخطى هذا التوجه وكالة التنمية الأمريكية إلى غيرها، إذ إن العديد من الجهات الممولة باتت تطلب التوقيع على وثائق مشابهة لوثيقة الإرهاب الأمريكية، إن لم تكن نسخة عنها، حيث تقوم هذه الجهات الممولة بتصنيف عدد كبير من المنظمات والمؤسسات والشخصيات السياسية، وهي تشمل كافة أنحاء العالم. وكانت تلك الوثائق قد عُرضت على لجان العمل الصحي من أطراف مختلفة، أسترالية وكندية، ورفضت على اعتبار أنها تحوي ما من شأنه أن يُشكل إهانةً لنضال الشعب الفلسطيني، ومساساً برموزه الوطنية (أبو راس، مقابلة خاصة، شباط ٢٠١٦).

إن ضبط أعداد المسجلين على قائمة الإرهاب الأمريكية، والتأكد منها، هي قضية معقدة للغاية، فقائمة المليون شخص ما زالت تضم أسماء أشخاص قد توفوا، كالرئيس العراقي السابق صدام حسين، إضافة إلى وجود الكثير من الألقاب والأسماء الحركية. والمفارقة أن اسم الزعيم الإفريقي الكبير، رئيس جنوب إفريقيا السابق نيلسون مانديلا، الحائز على جائزة نوبل للسلام، بقي مدرجاً على قائمة الإرهاب الأمريكية، إلى أن حُذف اسمه لاحقاً، وبعد مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي، باعتباره الجهة الوحيدة التي يحق لها إسقاط أي اسم من قائمة الإرهاب (طه، مقابلة خاصة، آذار ٢٠١٦).

تجدر الإشارة إلى أن وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، قد وصم «الانتفاضة» الحالية بالإرهاب في مطلع عام ٢٠١٦، وهو الأمر ذاته الذي دأبت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، تجاه النضال التحرري للشعب الفلسطيني. على أن إصرار الكثير من المانحين على وصم نضالات الشعوب بالإرهاب، وتواطؤ عدد من المنظمات غير الحكومية مع ذلك، ربما أفسح المجال واسعاً للكثير من الدول العربية وغيرها، لوضع قوائم إرهاب خاصة بها، وخاصة فيما يتعلق بحركات المقاومة، أو الأحزاب والقوى المناهضة للتبعية والاحتلال، الأمر الذي يعني دفع الصراع إلى داخل تلك المجتمعات، ليس عن طريق المنظمات الأهلية فحسب، وإنما أيضاً عن طريق خلق مقدمات جديدة تتشاطرها أطراف مختلفة داخل المجتمع، تتوافق مع مصالحها السياسية أو الأيديولوجية أو المالية، وربما يُعزز أيضاً من حالة الانقسام والشرذمة فلسطينياً.

### تذبذب حجم المال والمعطى النفعي والسياسي

ومن المفيد الإشارة إلى أن تذبذب تدفق المال، وإن كان يحوي في مضمونه معطيات سياسية، وأولويات حسب توجهات الممولين، إلا أنه في المقابل، يشمل أحد أبرز

عناوين الضغط من أجل التطويع أيضاً، طالما أن العلاقة هي علاقة مانح - متلق. ووفقاً لذلك، شهد دعم المنظمات الأهلية الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً لفترة إعلان المبادئ، رغم وجود ما يقارب من ٢٠٠ مؤسسة أجنبية داعمة، فقد تراجع التمويل من ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٠، إلى ١٠٠ مليون عام ١٩٩٤، ثم إلى ٦٠ مليون عام ١٩٩٦، وفي عام ١٩٩٨ لم يتجاوز الدعم الأجنبي ٦٣ مليون دولار (Challand, 2006).

يبدو أن خيارات الداعمين قد تعددت مع نشوء السلطة الفلسطينية، والاستقرار النسبي الذي عاشته الأراضي الفلسطينية حتى انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وترى بعثة تقصي الحقائق الخاصة بالشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، أن بعض المانحين اعتبروا جهود المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في تقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني، مكلفة وغير فعالة، مقارنة مع خدمات السلطة الفلسطينية (الشبكة الأوروبية المتوسطة، ٢٠٠٤).

وعلى ما يبدو، فإن علاقة الاستبدال تبقى قائمة، وحسب احتياجات الممولين والظروف السياسية، وهو أن تقوم بعض المؤسسات بأخذ مكان أجهزة السلطة ووزاراتها في تقديم خدمات أساسية وضرورية للمجتمع. فقد حذرت شبكة المنظمات الأهلية، من قيام المؤسسات غير الحكومية بذلك، لما له من انعكاسات سلبية على دور المؤسسات الأهلية، وتحويل دورها من مؤسسات تنمية إلى خدمة وإغائية. (قريع، مقابلة خاصة، شباط ٢٠١٦).

ورغم أن البيانات الدقيقة ليست متاحة دائماً، فإن بعض الدراسات تُظهر ارتفاع الدعم المالي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٦٠٠٪ نسبة إلى أعوام سابقة، ووصلت إلى ٣,٢٥ مليار دولار ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالدعم الخارجي للمنظمات الأهلية نفسها؛ ارتفع الدعم بنسبة ٥٠٠٪، وذلك من ٤٨ مليون

دولار عام ١٩٩٩ إلى ٧٢٥ مليون عام ٢٠٠٨ (Devoir & Tartir, 2009). وتشير بيانات أخرى إلى أن حجم الدعم المالي للمنظمات الأهلية الفلسطينية، قفز قفزة هائلة بعد انتفاضة الأقصى، فقد تراوح الدعم السنوي لها ما بين ٣٠٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (Challand, 2006). قد تدلّ هذه الأرقام على قلق الجهات الداعمة على عملية السلام وأمن «إسرائيل»، وقد تهدف إلى احتواء الانتفاضة، أكثر من كونها حرصاً على التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر، أن الاعتماد المالي الخارجي لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية، يصل إلى ٧٨٪ وفقاً لدراسة أجراها معهد ماس، حول تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨، فقد وصل حجم الدعم المالي إلى ما يقارب ملياراً وثلاثمائة مليون دولار، من أصل ١٣ ملياراً و ٤٠٠ مليون دولار مقرر (DeVoi & Tartir, 2009).

أما على صعيد القطاعات، فتشير الدراسة إلى أن ٣٠٪ من حجم الدعم يعود لقطاع الحقوق، و ٢٦٪ لقطاع الخدمات، و ٢٢٪ للاقتصاد، و ١٤٪ للتربية، و ٩٪ للأعمال الخيرية. فقد وصل حجم الدعم إلى ٧١٩ مليون دولار منذ عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٨ (DeVoi & Tartir, 2009).

يلقى التمويل الأجنبي عبر المنظمات غير الحكومية، لإيصال الخدمات لمحتاجيها في حال غياب البديل الحكومي أو المحلي، ترحيباً من المستفيدين، كونهم يبحثون عن تحسين شروط حياتهم في ظل الإهمال الرسمي، الأمر الذي ربما سينعكس سلباً على معاني التمويل الأجنبي ومخاطره.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن نسبة من ميزانيات المشاريع، تعود لتجد طريقها للبلد الذي قدّم التمويل، إما على شكل استشارات وخبراء، أو على شكل موظفين

أجانب «مرصودين» على المشروع. إنَّ رواتب بعض هؤلاء الخبراء قد تصل إلى ١٥ ألف دولار شهرياً (ملحم، مقابلة خاصة، كانون أول ٢٠١٥). إضافة إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشروع لسفر الخبراء والمستشارين والإداريين الأجانب، وإقامتهم وخدماتهم، وهو ما يدفع الجهة المتلقية للمال من المنظمات غير الحكومية، لتكون حريصة على حصتها، فتستجيب للمطلوب منها سياسياً في وقت قياسي، لضمان استمرار الدعم عبر اقتناص اللحظة القائمة.

## التمويل وتغيير التوجهات

من المعروف أن بعض المنظمات الدولية تعمل على تدمير الحركات الثورية، وزعزعة بنية العالم الثالث، عبر إغداق المال، وتهمياته لما يُسمى بالنظام العالمي الجديد، أو بالأحرى السطوة الأمريكية، عبر جمعيات أهلية مختلفة التسمية وعناوين العمل (المصري، ١٩٩٨). ربما يستطيع التمويل واستمرار تدفقه، أن يؤثر في توجهات أحزاب وحركات ومنظمات أهلية، وشخصيات مستقلة، وقد لا يستطيع التأثير رغم حجم الإغراءات، وبين الحالتين واقع لا يمكن تجاهله.

ومن المعروف أيضاً أن المؤسسات الأمريكية، مثل فورد وروكفلر والوكالة الأمريكية للتنمية، لا تمنح تمويلاً للمنظمات غير الحكومية إلا ضمن شروط سياسية في الغالب، مثل التوقيع على تعهد «نبذ الإرهاب»، الذي لا يعني سوى نبذ المقاومة، وكل ما يعادي «إسرائيل» (علوش، ٢٠١٣).

وهناك مؤسسات أجنبية تشترط تقديم كشف بأسماء العاملين في المنظمة الأهلية، وبعضها يشترط عدم التعامل مع المشتبه فيهم بأنهم ينتمون أو يؤيدون حركات المقاومة، التي بمفهومهم حركات إرهابية (أبو راس، مقابلة خاصة، شباط ٢٠١٦).

من الممكن أن تقود هذه الشروط إلى انتزاع بعض النخب المحلية عن محيطها، وربما

يدفعها أيضاً إلى عداً مع قطاعات واسعة في المجتمع، لتتسع بسبب ذلك دائرة التناقضات السياسية. وعلى ما يبدو، فإن هناك ميلاً لدى البعض للتجاوب مع شروط الممولين، بما فيها شروط الوكالة الأمريكية للتنمية.

وبالنظر إلى قائمة نُشرت عام ٢٠٠٧ (علوش، ٢٠١٣)، يظهر أن هناك بالفعل توجهاً ملموساً وواضحاً لدى الكثيرين، للتجاوب مع شروط الممولين. فعلى سبيل المثال، وقّع مركز خليل السكاكيني الثقافي على تعهد «نبد الإرهاب»، وتلقى ٢٠٠,٠٠٠ دولار، علماً أنه كان قبل ذلك قد أصدر أعمالاً ثقافية مؤيدة للانتفاضة، ثم تغير الأمر بالنسبة له. وذات الأمر بالنسبة لمركز رواق، الذي تلقى ٤٠٠,٠٠٠ دولار، ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين، الذي تلقى ٢٠٠,٠٠٠ دولار من وكالة فورد، علماً أن المركز كان قد وقّع على وثيقة مقاطعة كل من وكالة فورد الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية، ثم تراجع عن ذلك وتلقى هذا التمويل. ومنها أيضاً مركز القدس للاستشارات القانونية وحقوق الإنسان، الذي تلقى ١٠٠,٠٠٠ دولار، ومركز بانوراما الذي أُغلق عام ٢٠١٤، وكان يرأسه وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية رياض المالكي، الذي تلقى ٩٠,٠٠٠ دولار من مؤسسة فورد، وذلك لتمويل برامج قيادات شابة، تجمع بين شباب فلسطينيين وإسرائيليين، علماً أن هذا المركز أيضاً كان قد وقّع على وثيقة مقاطعة الجامعات الإسرائيلية، ووثيقة مقاطعة التمويل الأمريكي، ولكن الأمر تغير بالنسبة له، فتلقى التمويل.

ومن الجدير بالذكر أن تعريف الإرهاب حسب الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، يتضمن ألا يكون من بين المستفيدين من المشروع أي شخص من فصائل المقاومة الفلسطينية، كما يتضمن موقفاً صريحاً باعتبار أعمال المقاومة الفلسطينية إرهاباً، وبالالتزام بالقيم والمبادئ الأمريكية في العمل. والأكثر إثارة هنا، هو أن من يدعم

أي هيئة أو مؤسسة أو فرد متهم بـ «الإرهاب»، أو يُشتبه به بذلك، يكون وفق التوقيع، خاضعاً للقانون الأمريكي، وليس القانون الفلسطيني.

## USAID بين حماية المصالح وتشجيع الآخرين

وفقاً لأصول العمل البحثي، طلب الباحث من الوكالة الأمريكية للتنمية، الحصول على قائمة بأسماء المنظمات الفلسطينية غير الحكومية التي وقّعت على وثيقة «نبذ الإرهاب»، مُدعماً طلبه بعناوين الشفافية والنزاهة، التي لطالما أعلنت عنها الوكالة ذاتها، وبعد عدة مخاطبات، كان الرد من مسؤول في دائرة التخطيط (الاسم محفوظ لدى الباحث): «إن هذا الطلب يشكل خطراً على الجهات الموقّعة». يُؤشر هذا الرفض إلى درجة الإرباك الذي يصيب الوكالة والجهات الموقّعة معها أيضاً؛ لأن في مُعطي التعهد مضامين معادية لتوجهات الشعب الفلسطيني لا ينبغي الكشف عنها.

يعتقد الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم، أنه من الأجدى اليوم البحث عن غير الموقّعين على الوثيقة، وهم قلة القلة الآن، على عكس الصورة التي كانت موجودة قبل عشر سنوات تقريباً (عبد الكريم، مقابلة خاصة، آذار ٢٠١٦).

سيصل الباحث المتعمق إلى حقيقة مفادها أن الهيئات والمؤسسات المجتمعية، المستفيدة من USAID، تشمل مؤسسات المرأة والطفل والشباب، والإعلام وحقوق الإنسان، والبيئة والمياه، وحقوق العمال، والبنى التحتية، والأمن والسلام، الأمر الذي يعني إحكام السيطرة على المفاصل الرئيسة في المجتمع الفلسطيني، وخلق نخبة مطواعة عبر المال، للتأثير من خلالها على المجتمع. يُذكر أن الـ USAID تفصح في بعض وسائل الإعلام عن مستفيدين من أموالها، للتشجيع من جهة، ولتكريس دورها من جهة أخرى.

## تعدد الشروط لصالح سياسة الممول

وعلى ما يبدو، فإن اشتراط USAID لا يقف عند التوقيع على وثيقة «إدانة الإرهاب»، بل يتعداها إلى محاولة فرض المواد والمنتجات الإسرائيلية على المنفذين لمشاريعها، وهذا ما حصل مع اتحاد الصناعات الفلسطينية، عندما رفض اشتراط الـ USAID على المقاولين الفلسطينيين في قطاع غزة، استخدام المنتج الإسرائيلي في المشاريع المنفذة، علماً أن البضائع الإسرائيلية باهظة الثمن (الحايك، ٢٠١١).

ليس هذا فحسب، بل تعمل USAID، رغم هذه الشروط، على زيادة عدد المنظمات الأهلية المستفيدة من مشاريعها. يؤكد عبد الرحمن التميمي مدير عام مؤسسة الهيدرولوجيين أنه التقى وفداً من USAID قبل سنوات، وعرض عليهم تمويل مشاريع خلف الجدار الفاصل، الذي شرعت «إسرائيل» بإقامته إبان الانتفاضة الثانية، خاصة في مجالات المياه والأرض والبيئة، إلا أن USAID رفضت هذا الطلب (التميمي، مقابلة خاصة، آذار ٢٠١٦). وهذا يشير إلى أن USAID لا تنفذ مشاريع خارج إطار السياسة الإسرائيلية، مما يؤكد على البعد السياسي، لا التنموي، لمشاريعها في الضفة الغربية.

ويعتقد عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن USAID تسعى، عبر مشاريعها المشروطة، نحو الابتزاز السياسي والوطني للموقعين على شروطها، ورغم ذلك، هناك من يوافق على هذه الشروط طمعاً بالتمويل، وإن كان على حساب الشعب الفلسطيني (ملوح، مقابلة خاصة، شباط ٢٠١٦).

يبدو أن القوة الدافعة للتمويل الأجنبي، هي ذاتها القوة التي تقف خلف التطبيع، وتفكيك آليات الثقافة الوطنية المناهضة للاحتلال. يؤكد محرم البرغوثي، مدير عام اتحاد الشباب الفلسطيني، أن USAID حاولت قبل سنوات إغراء الاتحاد بـ ١٥

مليون دولار، للعمل معها في مشاريع شبابية، على أن يتضمن ذلك التوقيع على وثيقة «نبد الإرهاب»، والتطبيع مع الاتحادات الشبابية الإسرائيلية، إلا أن عرضهم قوبل بالرفض، لما لذلك من مخاطر جمة على الهوية الثقافية والسياسية والكفاحية الفلسطينية (البرغوثي، مقابلة خاصة، آذار ٢٠١٦). ومن الواضح أن التأثير يأتي من قوة التمويل، وليس من قوة الواقع، فالواقع مُعطل بفعل إملاءات المال، والمستفيدين منه.

ربما يوضح هذا سبب عدم إقدام السلطة الفلسطينية على سن قانون يمنع التمويل المشروط، أو يراقب الجهات المتلقية له، مع العلم أن المشاريع التنموية المراد من المنظمات الأهلية في الضفة الغربية تنفيذها، لا تحصل على الدعم من معظم الجهات المانحة، إن لم تكن تتجاوب مع رؤية السلطة الفلسطينية (التميمي، مقابلة خاصة، آذار ٢٠١٦).

ويبدو أن المستفيدين من دعم USAID وغيرها، ينحدرون من شرائح اجتماعية ذات صلة وثيقة بالمال، الأمر الذي يشي بالبعد الطبقي لهؤلاء المستفيدين، ومدى ارتكائهم السياسي لمصالحهم القائمة والمستقبلية. ويمكن الاستنتاج أن المال الأجنبي والقيادة المحلية للمجتمع المدني، تنعقد بينهما علاقة عضوية قد يصعب الانفكاك منها، خاصة وأن السلطة الرسمية تدعم ذلك لاعتبارات سياسية، أملتها عليها الاتفاقيات المتعددة مع الاحتلال، وبرعاية من معظم الدول الممولة.

## التمويل والاقتصاد الإسرائيلي

يعتقد عدد من الباحثين في الشأن التنموي، أن الدعم المالي المقدم للمنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية، لا يتعدى تأمين الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، لتجنب الثورات الشعبية ضد السلطة والمحتل، في

مجتمع بلغت فيه نسبة البطالة مبلغاً كبيراً (عبد الكريم، مقابلة خاصة، آذار ٢٠١٦). وأكثر من ذلك، أظهرت دراسة «نكي تيليكنز» أن ٧١٪ من المساعدات الدولية صبّت في الاقتصاد الإسرائيلي، في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، كما أن ازدياد المساعدات الدولية للفلسطينيين ترافق مع ازدياد العجز التجاري مقابل «إسرائيل»، حيث تُستخدم أموال الدعم الدولي لشراء سلع وخدمات من شركات إسرائيلية، بالإضافة إلى أن الفائض التجاري الذي يميل لصالح «إسرائيل»، يتم تمويله بالعملات الأجنبية، مما ساهم بشكل كبير في استقرار الاقتصاد الإسرائيلي (تيليكنز، ٢٠١٠).

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن ٧٢٪ على الأقل من الدعم الدولي، يذهب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي (هيفر، ٢٠١٥). وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن USAID قد ذهبت بعيداً في استخدام التمويل لخدمة أمن الاحتلال أيضاً، ولكن بطرق مباشرة. لقد تجاوزت USAID كل المتوقع، باستخدام أموال المساعدات الفلسطينية لتمويل المساحات الضوئية وغيرها من المعدات، لمعابر ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، والتي يتوجب على شحنات الدعم الدولي المرور عبرها (نغديسي، ٢٠١٤).

لقد أُنجزت USAID ما أُطلق عليه عصرنة الحواجز الاحتلالية، وأكبر مثال على ذلك حاجز قلنديا الذي يفصل رام الله عن القدس، وذلك تحت عنوان تخفيف الأعباء عن الفلسطينيين (بيرقدار، مقابلة خاصة، ٢٠١٦). وهو ما يشير إلى العلاقة العضوية ليس بين USAID والاحتلال فحسب، وإنما أيضاً مع المتلقين لدعمها من المجتمع الفلسطيني، والتي قد تعني ربطاً كولونيالياً جديداً، يُعيد إنتاج الاحتلال والتبعية بصورة مُتجددة، تلقى الترحيب والتأييد، ليس فقط من رجال السياسة المتحكّمين بمقاليده الأمور، وإنما أيضاً من كافة الشرائح المستفيدة من

تمويل USAID، والذي يشكل عمق النتائج السياسية المترتبة على الارتكان للمال الأجنبي.

## الخاتمة

على ما يبدو، فإن بُنية علاقات التمويل بين المُمَوَّل والمُمَوَّل، لا تتحدد بذاتها، فحسب، وإنما في تميزها بأنها تخلق إطاراً من التبعية البنيوية، تستند على السيطرة، وتماثل المتلقي لتوجهات المُمَوَّل وسياساته. وحيث تسعى المجتمعات النامية إلى الخلاص من الارتكان للخارج وفق رؤى تحررية، يأتي التمويل المشروط وغير المشروط نسبياً، ليعيد تكييل آفاق الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية. وطالما أن التطلع إلى التحرر الوطني يتطلب انفكاً عن بُنى التبعية وعلاقات الارتكان، فإن الحديث عن التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية، ربما يكون صعباً في ظل معطيات التمويل القائمة، ليصبح التمويل درباً من دروب الوهم الوطني التحرري، وهو ما قد يقود إلى مزيد من الذوبان في التوجهات الكولونيالية.

وفي هذا السياق، تُستخدم أساليب بارعة في صناعة الطاعة والإخضاع، عبر المال المُسيَّس، الذي تُبنى عليه سلوكيات مجتمعية، تضمن الطاعة والولاء والارتباط بالمركز المُمَوَّل. وربما الأهم هو السيطرة عبر هؤلاء المُستفيدين على ما يُفكر به العامة من الناس، لُتنتج بدلاً من الحرية والتنمية، قبول الواقع القائم، من تخلف واحتلال وفساد. وهي المبادئ التي تتوافق مع الشرائح المُستفيدة، والتي تتحول بالتدريج إلى «النخبة» التي تترك بصماتها النفسية والاجتماعية والسياسية على المجتمع بجممله. وفي الأغلب الأعم، يأتي المال من أغنياء في دول المركز، إلى فئات تُختارُ بعناية شديدة من دول الأطراف، أو المجتمعات الفقيرة، فتتحول مع الوقت إلى وكلاء لسياسات الخارج.

وفي النظر إلى مُعطى الالتزام بشروط الممولين، تظهر بشكل جلي صور التنكر لمعطيات النضال المحلي، فتسود مفاهيم الهرطقة التمويلية على المشهد العام، وتنبعث مقدمات الخداع وغسيل الأدمغة، وفق منظومة «عقائدية» مبنية على الانتفاع، وهو ما قد يقود إلى الهجوم على مكامن النضال التحرري من الداخل، حيث إن المُستفيد يُدافع عن مصالحه أكثر من تَشَبُّهه بالحقوق العامة للمجتمع المحلي، وهو المرشح أيضاً، وفي أي لحظة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية مُفعمة بالحيوية النضالية، إلى الصدام الداخلي.

على أن ربط المجتمع الأهلي المحلي بمنظومة العلاقات المدنية العابرة للحدود، وفي ظل العولمة المتوحشة، ربما يشكل أيضاً ثِقْلاً إضافياً «للمحلي»، بالاستقواء «بالعالمي» المرتهن بعولمة لا ترى في التنمية للأطراف الدولية إلا خروجاً عن سطوتها ودورها. وهنا تبرز حدود اللقاء لا الافتراق، بين الجهات المُمَوَّلَة محلياً، سواء الرسمية أو الأهلية، لمواجهة أي خطر ينبعث من الحالة الجماهيرية. وربما كان اصطفاف قطاعات واسعة من المجتمع الأهلي مع السلطة الفلسطينية، ضد العنف الثوري الفلسطيني، إبان الانتفاضة الثانية، أكبر مثال في هذا الجانب، حيث تكاتفت كل الجهود بإمرة صاحب المال الأجنبي للتحريض على «العنف» ضد المحتلين، لتعبئة الحالة الشعبية نحو النضال المطلي السلمي، حتى وإن كان بطريقة «لطيفة»، وهي الوصفة السحرية التي قُدِّمت من رموز تابعة للمنظمات الأهلية إلى السيناتور الأمريكي جون كيري عام ٢٠٠٦، بعد انتخابات المجلس التشريعي.

إن الأيديولوجيا السياسية التي تتشكل لدى النُخب المُستفيدة، هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي، الذي تعكسه المصالح الطبقية للشرائح والنخب، والتي بدورها تخلق مزيداً من التناقض، وربما التناحر الطبقي الداخلي، فيتحول الشريك المُتلقي إلى صناديق كُليب، والتي لا تسعى فقط إلى قطع رأس المقاومة،

بل إلى توطين النهب، وزيادة التبعية والارتكان لمركز النهب العالمي، وإطالة عمر الاحتلال. وكان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، قد أعلن صراحة بعد الحرب على العراق عام ١٩٩١، أنه بإمكان أمريكا بسط السيطرة ومدّ النفوذ في العالم، عن طريق الحروب والمجتمعات المدنية المنتشرة في العالم.

إن الإجابة التحررية تستوجب إقامة علاقة تحالفية، بين القوى والشرائح والنخب الاجتماعية والسياسية كافة، لمواجهة «الكمبرادور» السياسي، والاستعباد المالي، الذي يعيد إنتاج الكولونيالية بجلّة جديدة. ورغم أن هذا التحالف ربما يواجه مشكلات أشبه بالمستعصية، إلا أن الطموح إلى الحرية يستحق الجهد والمحاولة والمثابرة، ليس عبر القوى الذاتية المحلية فحسب، بل عبر نسج علاقات إنسانية تحررية عابرة للحدود، مع قوى التحرر كافة.



## المصادر والمراجع

### مقابلات خاصة

- أبو راس، وليد (نائب المدير العام لاتحاد لجان العمل الصحي، رام الله، ١٨ شباط ٢٠١٦).
- البرغوثي، محرم (مدير عام اتحاد الشباب الفلسطيني، رام الله، ١٨ آذار ٢٠١٦).
- التميمي، عبد الرحمن (مدير عام مؤسسة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، رام الله، ١٨ آذار ٢٠١٦).
- بيرقدار، مهند (مدير مؤسسة مراقبة الدعم الدولي لفلسطين، رام الله، ٣٠ آذار ٢٠١٦).
- طه، صلاح (أستاذ الفلسفة بجامعة القدس، القدس، ٢١ آذار ٢٠١٦).
- عبد الحق، يوسف (أستاذ الاقتصاد والتنمية بجامعة النجاح، نابلس، ٢ شباط ٢٠١٦).
- عبد الكريم، نصر (أستاذ الاقتصاد في الجامعة العربية الأمريكية، رام الله، ١٠ آذار ٢٠١٦).
- فارس، قدورة (رئيس نادي الأسير الفلسطيني، رام الله، ٢٠ كانون أول ٢٠١٥).
- قريع، دعاء (مدير عام شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله، ٢٦ شباط ٢٠١٦).

- ملحم، عباس (المدير التنفيذي لاتحاد المزارعين الفلسطينيين، رام الله، ٨ كانون أول ٢٠١٥).
- ملوح، عبد الرحيم (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، ١٠ شباط ٢٠١٦).
- ياسين، عمر (المدير المالي والإداري لمنتدى شارك الشبابي، رام الله، ١٤ تشرين ثاني ٢٠١٥).

## الكتب

- الأسعد، أسعد (١٩٩٨). مقدمة (ط. ٢)، تمويل وتطبيع. سناء المصري. القدس: دار الكاتب.
- الباز، شهيدة (١٩٩٧). المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين. القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.
- العوضي، رفعت سيد (٢٠١٢). التمويل الأجنبي: أهدافه، وسائله، مواجهته. الرياض: مركز بحوث ودراسات البيان، العدد ٢٩٧.
- المصري، سناء (١٩٩٨). تمويل وتطبيع (ط. ١). القاهرة: سينا للنشر.
- أمين، سمير، وأوتار، فرانسوا (٢٠٠٣). المنظمات الشعبية في العالم العربي، مناخضة العولمة. حركة المنظمات الشعبية في العالم. القاهرة: مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل.
- علوش، إبراهيم (٢٠١٣). مساهمة في مؤتمر رابطة الكتاب الأردنيين حول

التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية. عمان: منشورات رابطة الكتاب الأردنيين.

- قنديل، أماني (٢٠١٣). دراسة حول منظمات المجتمع المدني بين التمويل العربي ومخاطر التمويل الأجنبي. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- الشبكة الأوروبية المتوسطة (آذار، ٢٠٠٤). ملخص تنفيذي حول المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية.
- العكش، منير (٢٠١٥). تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا (ط. ٢). بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- أمين، سمير (١٩٩١). إمبراطورية الفوضى، (ترجمة سناء أبو شقرا). بيروت: دار الفارابي.
- تغديسي - رعد، سحر (٢٠١٠). الاقتصاد السياسي للدعم الدولي في فلسطين: التخفيف من الصراع أم تأخر التنمية؟ نيويورك: راوتليدج.
- فاروق، عبد الخالق (٢٠١٤). ورقة بحثية: الأبعاد الاستراتيجية للتمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية. القاهرة: مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.
- فرو، م (٢٠٠٨). الاستعمار - الكتاب الأسود (١٦٠٠-٢٠٠٠). (ترجمة محمد صبح وزباد منى). بيروت: قدمس للنشر والتوزيع.
- كيالي، نعمة. وعبد الوهاب، ماجد (د. د. ت). موسوعة السياسة، ج (١). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- هيفر، شير (٢٠١٥). كم من الدعم الدولي المقدم للفلسطينيين يذهب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي؟ رام الله: الناشر مبادرة متابعة الدعم الدولي في فلسطين.
- هيكل، عبد العزيز (١٩٨٦). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

### مصادر أجنبية

- Challand, B. (2006). Civil Society, Autonomy and Donors: International Aid to Palestinian NGOs. Badia Friesolana: European University Institute.
- DeVoir, J., & Tartir, A. (2009). Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank. Jerusalem: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

### دوريات ومواقع إلكترونية

- إبراهيم، سعد الدين (٢٠١٤). دورية الشروق المصرية، القاهرة.
- تيليكنز، نكي (٢٠١٠). دورية زين الشهرية، ٣٠ أيلول.
- عبد الحسين، شعبان، <http://www.aleqt.com/2011/02/18>، العدد ٦٣٣٩.

- عليان، عليان (٢٠١٢). التمويل الأجنبي والتطبيع، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٨٤.
- إبراهيم، سعد الدين (٢٠١٢). حرية التمويل الأجنبي. ندوة بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والديمقراطية، القاهرة.
- الأخصر، العفيف، أجرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية المقابلة مع العفيف الأخصر من باريس في آذار ٢٠٠٦، وقامت مجلة «آفاق» العربية بترجمتها من الإنجليزية إلى العربية.
- الأخصر، العفيف، صحيفة الحياة اللندنية ٢/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٤٩.
- الحايك، علي (٢٠١١). اتحاد الصناعات الفلسطينية يرفض شروط USAID باستخدام المنتج الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للإعلام، تموز، غزة.
- أنور، بهاء (٢٠١٢). حرية التمويل الأجنبي. ندوة بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والديمقراطية، القاهرة.
- حمائل، مجدي (٢٠١٣). دراسة حول مؤسسات التمويل الأجنبي، وأثرها على المجتمع الفلسطيني وثقافته الوطنية، رام الله.
- <http://www.wattan.tv/news/82843.html>
- <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=114478>
- <http://www.pcu.ps/Default.aspx?tabid>
- <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/bbe843ef-0e3>

## الفصل السابع

### دور المنظمات الأهلية في الضفة الغربية، في ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية بين حركتي فتح وحماس

وائل حريرز

#### المقدمة

أظهرت أحداث الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧، حقيقة وضع المنظمات الأهلية الفلسطينية، العاملة في الضفة الغربية، من حيث قدرتها على التأثير السياسي. فقد ظهر جلياً حجم الهوة بين عمل هذه المنظمات، وبين الإرادة الشعبية ونفض المجتمع. كما اتضح أن الكثير من الشعارات التي رفعتها تلك المنظمات، كانت تعبيراً عن حالة الارتزاق التي تمارسها أمام المنظمات الدولية والجهات المانحة. أما الواقع، والذي ظهر فيه المجتمع الفلسطيني بأضعف حالاته أثناء الانقسام، فلم يجد لدى هذه المنظمات ما تقدمه لدفع إرادة التصالح الأهلي، والحفاظ على السلم الاجتماعي.

المشكلة الأساسية لهذه المنظمات كانت مرتبطة أساساً بطبيعة نشأتها، التي لم تتوافق وإرادة السلطة الفلسطينية الوليدة، والتي، أي السلطة، كانت بغنى عن أيّ جهة تعارض، أو تشكل عائقاً أمام رؤيتها الوطنية، التي ارتبطت بشكل مباشر بشخص الرئيس «أبو عمار»، في تلك المرحلة التأسيسية. ولذلك ابتعدت هذه المنظمات عن عمليات الحوكمة، والممارسة المباشرة لدورها الرقابي الضاغط باتجاه حكم راشد، وأكثر التزاماً بمبادئ حقوق الإنسان والمشاركة السياسية الفاعلة من فئات المجتمع، بعيداً عن المحاصصة والتقسيمات العنصرية والحزبية. استمر هذا الغياب في توسيع الهوة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني عموماً، والمنظمات

الأهلية خصوصاً، مما أفقدها دورها الحقيقي في الحفاظ على السّلم الأهلي، وحالة الوفاق المجتمعي، وحل النزاعات بالطرق السياسية السلمية (غليون، ١٩٩٢).

تحاول هذه الدراسة أن تجيب على عدة تساؤلات أساسية في الموضوع قيد البحث، انطلاقاً من إشكالية أساسية مفادها أنه: على الرغم من وجود عدد كبير جداً من المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية، إلا أنه لم يكن لهذه المنظمات أيّ دور مؤثّر ومساهم في الخلاص من حالة الانقسام السياسي، التي لا تزال قائمة حتى كتابة هذه الدراسة. وبناءً عليه، تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدة تساؤلات حول ماهية الدور العملي الذي لعبته المنظمات الأهلية في إنهاء ملف الانقسام، وطبيعة العوامل التي أضعفت هذا الدور، وحقيقة العمل الذي يفترض أن تقوم به في ظل الواقع الفلسطيني.

وبناءً عليه، تفترض الدراسة أن المشكلة الأساسية بدأت بعدم إشراك السلطة والأحزاب الفلسطينية للمنظمات الأهلية في العمل السياسي، مما قلّص وحجّم دورها، وجعله محصوراً في تقديم خدمات ومساعدات إغاثية، أو الاهتمام بقضايا تنمية متوافقة مع توجهات الجهات المانحة، وليس مع حاجات المجتمع. إضافة إلى غيابها بشكل شبه تام، عن أيّ عمل مرتبط بالبعد السياسي الجاد والمؤثّر، وبالتالي غياب دورها في ميدان تحقيق المصالحة الفلسطينية، أو التأثير على الرأي العام الفلسطيني.

وقد سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة السابقة، وفق منهجية خاصة، تقوم على أساس الاعتماد على مجموعة متكاملة من مصادر المعلومات، والإشارة إلى الحقائق، والتمثيل لها، باعتبارها مؤشرات قوية على الظواهر قيد الدراسة. وبناءً عليه، رُصدت آراء مراقبين ومشاركين وأكاديميين من مختلف التوجهات السياسية، من العاملين في الضفة الغربية، والخروج برؤية عامة تعتمد على هذه الآراء، إضافة إلى توثيق وتأكيد المعلومات من المراجع ذات العلاقة.

كما تعتمد هذه الدراسة على أقرب الآراء إلى العمل الميداني المباشر، والانطلاق من التجربة الخاصة، حتى تكون معبرة بشكل قوي عن الواقع. لذلك اعتمد المنهج الوصفي حيثما دعت الحاجة إلى وصف حالة معينة، ثم المنهج التحليلي من أجل دعم وجهات النظر المحددة، للإجابة على الأسئلة المطروحة. وحسب اطلاع الباحث، لم يسبق هذه الدراسة أي دراسة تناولت دور المنظمات الأهلية في المصالحة الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية.

تتضمن الدراسة ثلاثة أقسام. تناول القسم الأول المبادرات التي طرحتها مؤسسات المجتمع المدني خلال السنوات السابقة، سعياً إلى تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس. وتناول القسم الثاني عوامل ضعف دور هذه المؤسسات ومبادراتها. وأخيراً، تناول القسم الثالث الدور الوطني المطلوب، والذي يجب أن تضطلع به هذه المنظمات، حتى يكون لها دور فاعل وحقيقي؛ من أجل بناء مجتمع ضمن أسس سليمة.

## المبادرات المطروحة

بالنظر إلى طبيعة المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية، يبرز سؤال مهم، يرتبط بقدره هذه المؤسسات على الخروج بمبادرات موضوعية، وواقعية وقابلة للتنفيذ، انطلاقاً من قدرتها على تحديد مسؤولية كل طرف من أطراف الانقسام، أو وضع الالتزامات والخطوات التنفيذية، والسعي إلى تحقيقها وفق وسائل الضغط المناسبة. سيجد المراقب لطبيعة عمل هذه المنظمات، وتحركاتها السياسية المرتبطة بموضوع الانقسام، صعوبة في إيجاد المؤسسات الأهلية «المحايدة» ابتداءً، وسيجد أن بعض هذه المنظمات كانت، في كثير من الحالات، أداة بيد أحد طرفي الانقسام، أو جزءاً منه، بحكم طبيعة نشأتها ومصادر دعمها، ثم بحكم قدرتها على جلب التمويل واستمراره، بناءً على مواقفها من أطراف

الانقسام، وقدرتها على التحرك في المجتمع، بناءً على تلك المواقف التي يجب أن تكون منسجمة مع الطرف المسيطر على مناطق عملها.

ومع ذلك، فإن هناك العديد من المؤسسات، التي حاولت أن تبذل جهداً لإيجاد صيغة وطنية جامعة، قادرة على جمع الأطراف الفلسطينية ضمن سياق المصلحة الوطنية (أبو مطر، ٢٠١٢، ص ٢). ولكن يبدو أن المبادرات المحدودة للمصالحة، والتي أفرزتها مئات المنظمات الأهلية المنتشرة في الضفة الغربية، لم تكن ضمن المستوى المطلوب، ولا المتناسب مع حجمها وعددها على ساحة الضفة الغربية.

يقود البحث في موقف المنظمات الأهلية من ملف المصالحة، إلى سؤال مهم آخر، يتعلق بالإرادة والقدرة، وهو: هل تملك هذه المؤسسات، منفرداً ومجمعةً، إرادة حقيقية للمشاركة في ملف المصالحة السياسية بقوة؟ وهل تملك الرصيد الكافي لإيجاد وسائل ضغط قادرة على التأثير؟ وهنا تظهر حالة جدل كبيرة، تتعلق بقدرة هذه المؤسسات ضمن الظروف التي نشأت فيها، وبعدها أو إبعادها عن عملية المشاركة وصنع القرار السياسي، منذ بداية نشوء السلطة حتى اليوم، وأثر هذا في عدم قدرة هذه المنظمات على الدخول في ميدان المصالحة، والمشاركة في دفع عجلتها، والتأثير على أطرافها. فغياب هذه المنظمات عن المشاركة السياسية، أدى إلى ضعف دورها وقدرتها على التأثير، في ظل الحاجة الماسة لتدخلها لإنهاء الانقسام. ثم كان غياب تأثير العمق المجتمعي لهذه المؤسسات، التي يُفترض أنها نابعة من قلب المجتمع، وممثّلة له، مما جعل أثر الاستجابة المجتمعية الضاغطة معها ضعيفاً (مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠٠٢، ص ٢١-٢٧)، (كوستانيبي وآخرون، ٢٠١١، ص ٢٠-٢٣).

من الناحية العملية، لم تقدّم المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية بشكل عام، مبادرات حقيقية تتجاوز الغرف المغلقة، والنداءات العاجلة، والاجتماعات

والمؤتمرات النخبوية. فعلى سبيل المثال: نظّمت مؤسسة «مفتاح» في حزيران ٢٠١٥ مؤتمرها (النساء يردن؛ وطن واحد، شعب واحد، علم واحد)، وشارك فيه مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وفي كل من رام الله وغزة عبر «الفيديوكونفرانس»، وبمشاركة ناشطات وقيادات من مختلف فصائل العمل الوطني والإسلامي، حيث دعت المشاركات إلى الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، عبر التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق القاهرة، ووفق بيان الشاطئ بينوده كافة، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وانتخابات المجلس الوطني (عشراوي، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

كما نظّمت مؤسسة الإغاثة الزراعية بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥، وفي مقرها بمدينة رام الله، ندوة بعنوان: (دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة)، وذلك بحضور عشرات من ممثلي المؤسسات النسوية والزراعية والشبابية، العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (سالم، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

وعلى صعيد متصل، يؤكد مراقبون أن منظمات المجتمع المدني في غزة والضفة، تقف مشلولة، إلا من بعض تصريجات وورشات عمل مدعومة، لا تؤثر ولا تصنع تغييراً، إلا إذا كان القصد من التغيير ما يطرأ على جيوب المنتفعين من تلك الورشات الاستعراضية. (طه، مقابلة شخصية، ٢٠١٦). وكما كان دور المؤسسات منفردة غير ناضج، ولم يستوعب الحدث، ولم يكن مؤثراً فيه، كان كذلك دور الشبكات والاتحادات. وكان على صعيد الضفة الغربية أكثر غياباً وضعفاً، لأسباب تتعلق غالباً بطبيعة القبضة الأمنية، التي فرضت عليها عقب أحداث الانقسام.

لم تكن بعض المبادرات الفردية لمركز أو جمعية أو تجمع، ذات أثر حقيقي، لا على صعيد الفصائل، ولا الجماهير، ولا الجهات الفاعلة دولياً أو محلياً، ولم تكن في مجملها أكثر من صيحة في فضاءات الإعلام، أو ورشات عمل ومقترحات

لأكاديميين ومثقفين، تتقارب في الأهداف، وتختلف في الدوافع حسب طبيعة هذه الجهة، ومقدار تماهياها مع الواقع الجديد، الذي أنتجته حالة الانقسام (أبو مطر، ٢٠١٢، ص ١٣).

عملياً، هناك مبادرتان لمنظمات أهلية فلسطينية، تتعلق بالمصالحة الفلسطينية بشكل مباشر، هما مبادرة مؤسسة «بال ثينك»، وهي مؤسسة دراسات وأبحاث مقرها غزة، ومبادرة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، وهي المنظمة الأهلية الوحيدة التي قدّمت مبادرة، ولها فروع في عدة محافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولهذا المركز تجربة جيدة في الموضوع، تعطي تصوراً واضحاً عن واقع الحال. كتب أهم نتائج الندوة مدير المركز سعيد المقادمة موضحاً: «لم يقبل الطرفان فتح وحماس، وخاصة فتح، بتدخل طرف ثالث مستقلّ وغير منافس سياسياً، وإنما اقتصر نتاج الاجتماعات معهما على مجاملات شكلية وبروتوكولية، لرفع العتب والإحراج وتسجيل المواقف. كما تبين أن الطرفين، وخاصة فتح، ليس لديهما الإرادة الحرة للشروع في الحوار، وتحدي الضغوط الإقليمية والدولية، وأن الطرفين لا يهتمان كثيراً بالضغط الشعبي، ولا يحسبان حسابه إذا كان محدوداً. إن قيام المركز بالمبادرة بقرع الجرس، لم يحرك مؤسسات المجتمع المدني الكبيرة، ولا حتى الأحزاب السياسية الأخرى، للتفكير بالانضمام للحملة الشعبية، أو البحث عن صيغة تنسيق أو تعاون، وإنما دفع هذه المؤسسات والأحزاب إلى سرقة العديد من الأفكار والأنشطة، ومحاولة الإنكار التام لجهود المركز، فيبدو أنه كان من الأفضل إشراكهم من البداية» (المقادمة، ٢٠٠٨).

خلاصة هذه التجربة تعطي تصوراً جيداً عن دور المنظمات الأهلية عبر محورين، الأول هو الضعف الشديد في الثقافة والعمل السياسي في المجتمع الفلسطيني عموماً، وفي مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية بشكل أخصّ، مما جعل دورها لا

يكاد يُذكر في القضايا السياسية الوطنية. والثاني هو سيطرة حماس وفتح على المشهد، وتثبيت حالة اصطفاة مجتمعي يصعب اختراقه من منظمات لا تمتلك الأرضية الاجتماعية والسياسية الكافية.

إضافة إلى ما سبق، فإن عشرات اللقاءات والندوات والتصريحات والاجتماعات، التي قامت بها مراكز البحث أو الجامعات في سياق الحديث عن المصالحة، لم يُفد حقيقة في تغيير الواقع، أو الانتقال به خطوةً إلى الأمام، سوى تحميل الأطراف السياسية سبب الأزمات التي تراكمت بفعل الانقسام، مما يؤكد غياب أي دور حقيقي فاعل للمنظمات الأهلية، واقتصارها فقط على إدانة فتح وحماس، مما يدل على أن هناك بعداً سياسياً يحكم مواقف بعض هذه المؤسسات، كما يحكم البعد التمويلي قسماً آخر منها، «فالمجتمع المدني، علاوة على انقسامه على نفسه بفعل التمويل، منقسم على نفسه بفعل الولاء السياسي» (الحاج، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

مع ذلك، يمكن القول إن المنظمات الأهلية الفاعلة في غزة، كانت أكثر نشاطاً وفاعليةً على الأرض، سواءً على صعيد العمل والمشاركة السياسية، أو التفاعل المجتمعي. وقد بدا واضحاً أن هناك حالة انفصال كبيرة، كانت مكرسة قبل الانقسام في هذه المؤسسات بين الضفة وغزة، مما جعل التنسيق بينها أمراً غير خاضع لقاعدة راسخة، وأفقدتها قدرة كبيرة على التأثير والتخلص من سيطرة الأجهزة التنفيذية في الضفة وغزة، لصالح طرف من طرفي الانقسام.

ويمكن القول أيضاً إن نشاط المنظمات الأهلية في قطاع غزة، المرتبطة بموضوع الانقسام، وضعفها في الضفة، ناتج عن التبعات الكبيرة التي استهدفت القطاع بعد حالة الانقسام، والتي تمثلت في الحصار المحكم الذي يتعرض له القطاع حتى يومنا هذا، مما جعل الجمهور الفلسطيني أكثر ضغطاً وحاجة للسعي في كل الاتجاهات،

من أجل الدفع باتجاه تحقيق المصالحة، للتخفيف من حدة المعاناة التي يعيشها الناس في القطاع، وبالتالي كانت استجابة هذه المنظمات تعبيراً، ولو ضعيفاً، عن الضغط الشعبي الكبير باتجاه تغيير الوضع القائم في القطاع بعد الانقسام. بينما كانت هذه الحالة مختلفة تماماً في الضفة الغربية، التي كانت نتائج الانقسام مختلفة تجاهها، ولذلك كان الفرق كبيراً بين الاستجابة لحالة الانقسام من الطرفين، شعبياً ورسمياً.

## عوامل ضعف دور المنظمات الأهلية في ملف الانقسام

لا يخفى على المتابع أن هذه المنظمات لم تحمل على عاتقها الدور الحقيقي في التعاطي مع ملف المصالحة، رغم بعض الجهود التي بُذلت من أجل الضغط على طرفي الانقسام للجلوس والحوار. ويمكن إرجاع هذا الضعف الشديد في دورها إلى عدة عوامل، بعضها ذاتي يتعلق ببنية هذه المنظمات، وحقيقة الدور الذي تتبناه، مثل «انشداد بعضها في هذا السياق إلى الحيادية بالمعنى السياسي والفكري، كتدريبتها حول الانتخابات والديمقراطية، دون ربط هذا الأمر بضرورة الانحياز لتيار يتبنى تلك المفاهيم». إضافةً إلى «ابتعاد المنظمات الأهلية عن العمل الطوعي، وآليات المشاركة التي انطلقت على أساسها، مع الانشداد إلى حضور المؤتمرات الدولية، وتوفير شروط حياتية مريحة للقائمين عليها». وكذلك «ظاهرة الدكاكين التي باتت تشهدها المنظمات غير الحكومية، حيث إن المحرك الرئيسي هو المصلحة المباشرة والخاصة. إضافة إلى رهن العديد من هذه المنظمات أنشطتها وبرامجها لأجندة الممولين، واندماج قسم آخر منها في بنية النظام السياسي، من خلال الحصول على تمويل من المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية» (أبو رمضان، د.ت).

إضافة إلى هذه العوامل الذاتية، هناك عوامل أخرى موضوعية، تتعلق بالظروف المرتبطة بالحياة السياسية في فلسطين. فأطراف الصراع، أي فتح وحماس، بحكم

تطور النظام السياسي الفلسطيني، وتطور العمل الميداني، أحكما سيطرتهما على العمل السياسي في الضفة والقطاع، وقامت بتغطية كبيرة لمعظم مساحات العمل الاجتماعي والإعلامي والرقابي في مؤسساتهما الخاصة، ولذا أصبحت المسألة «...ليست قدرة المجتمع المدني في التأثير أو عدمها، ولا طبيعة المبادرات التي قُدمت من قبله، على أهمية ذلك، بقدر ما هي إسقاط مبدأ التحرر الوطني، والانشداد نحو سلطة وهمية على الأرض من قبل الطرفين المتنازعين» (طه، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

ولذلك، كان «من الصعب على حركتي فتح وحماس القبول بمبادرات المجتمع المدني الفلسطيني، خاصة وأن الانقسام أصبح تعبيراً مكثفاً عن حالة المصالح الضيقة والفتوية بين الطرفين، إضافة إلى تدخلات عربية وإقليمية ودولية» (عشراوي، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

كما أن تراجع التمويل بفعل الأزمة المالية العالمية، ظهرت ملامحه على المنظمات الأهلية الفلسطينية منذ عام ٢٠١٣، وأدى إلى إغلاق عدد من المؤسسات، الأمر الذي سيدفع المنظمات القائمة إلى الحفاظ على مصادر تمويلها، أو البحث عن مصادر جديدة، مما قد يجعلها أكثر طواعية للممولين من السابق، ويدفعها إلى الاهتمام بشؤونها الخاصة من أجل الحفاظ على ذاتها، أكثر من انشادها إلى القضايا العامة بما فيها الانقسام (الحاج، مقابلة شخصية، ٢٠١٦). وأكثر من ذلك، فإن الكثير من المنظمات الأهلية لها أجندتها الخاصة، التي لا تتماشى مع مبدأ المقاومة والكفاح المسلح، الأمر الذي يزيد من التعقيد والسريالية (النسر، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

أما بشأن دور السلطة الفلسطينية وأجهزتها التنفيذية، فيتحدث عنها مصطفى إبراهيم، وهو باحث وحقوقي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بغزة. يقول

إبراهيم: «منذ نشأة السلطة الفلسطينية، لم تكن العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة على ما يرام، فقد شهدت هذه العلاقة فترات من التهميش، ومحاولة الاستقطاب والسيطرة على المنظمات الأهلية من قبل السلطة، خاصة أجهزتها الأمنية» (إبراهيم، ٢٠١١). ويضيف: «ما يجري في الأراضي الفلسطينية هو إحكام للسيطرة على منظمات العمل الأهلي، يعكس عدم إيمان الحكومتين بالتعددية، ودور المجتمع المدني في بناء المجتمع الفلسطيني. والخطوات التي تتخذ، تصب في خانة السيطرة على تلك المنظمات» (إبراهيم، ٢٠١١). وعن حالة المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية بعد الانقسام يقول: «إن ما يجري في الضفة الغربية من سن قوانين، واتخاذ قرارات بحق منظمات العمل الأهلي، نابع من عدم قناعة السلطة في رام الله بطبيعة عمل تلك المنظمات ودورها. ورغم التبريرات الصادرة عن السلطة بأنها تستهدف المنظمات التابعة لحركة حماس، إلا أن هذا الاستهداف لم يستثن المؤسسات الأخرى غير التابعة لحركة حماس، والتي تختلف مع السلطة، وإن كان هذا الاستهداف بدرجة أقل» (إبراهيم، ٢٠١١).

في بعض الفترات، فرضت الأجهزة التنفيذية في السلطة الفلسطينية، بعض الرقابة والاستقطاب والسيطرة على هذه المنظمات، حتى تتخلص من أعبائها من ناحية، وحتى تعبر هذه المنظمات عن مواقف السلطة في بعض الحالات من ناحية ثانية، باعتبارها طرفاً حيادياً في حالة الأزمات والصراع، وقد زادت حدة هذا الاستقطاب والرقابة والأتهم ضد هذه المؤسسات بعد الانقسام. (إبراهيم، ٢٠١١) (حميدان، ٢٠١١).

«من الواضح حالياً أن الروابط السياسية، لا أحكام القانون، هي السبب الوحيد وراء استمرار العلاقة بين السلطات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، دون احترام ما ورد في الإطار القانوني القائم، الذي ينظم عملية تسجيل المنظمات وإغلافها بشكل مؤقت أو دائم» (كوستاني وآخرون،

(٢٠١١). و «على الرغم من مشاركة بعض المنظمات في وضع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، فإنه لا يزال الحوار بين المجتمع المدني وبين السلطات العامة صعباً، بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، ومحاولة السلطات السياسية السيطرة على أنشطة هذه المنظمات وسياساتها» (كوستانيي وآخرون، ٢٠١١).

والحقيقة أن واقع المنظمات الأهلية، حتى لو كان متعافياً تماماً من كل المعوقات السابقة، فإنه سيصطدم بقوة بحجم التدخل الدولي في المسألة الفلسطينية، والذي يظهر بوضوح كواحد من أهم وأشد المؤثرات في عدم إتمام المصالحة الفلسطينية، كما ظهر سابقاً في قضايا تمسّ أركان النظام السياسي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال: «...تجاهل مطالب منظمات المجتمع المدني تجاه إقرار كل من القانون الأساسي وقانون استقلال القضاء، حيث كانت تطالب هذه المنظمات بذلك منذ الانتخابات النيابية العامة الأولى التي جرت في يناير ١٩٩٦، بينما تمت الاستجابة من قبل السلطة التنفيذية لهذين المطالبين، كنتيجة لضغوط المجتمع الدولي الذي حذّر من توقف الدعم المالي للسلطة إذا لم تقم بإقرار هذين القانونين. الأمر الذي يكشف مدى هشاشة وانكشاف السلطة الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، وتأثيرها بقرارات المناخين» (أبو رمضان، ٢٠١٥).

لم تستطع هذه المنظمات حماية القرار الفلسطيني المستقل، أو الدفع باتجاه صمود وطني قبل الانقسام، حين حوصرت حكومة حماس مالياً، رغم اختيارها بطريقة ديمقراطية حسب المعايير الدولية. لذا لن تستطيع هذه المنظمات، حتى لو حشدت كل قوتها باتجاه المصالحة، أن تقدم شيئاً، طالما هي غير قادرة أساساً على إيجاد مخرج للرفض الدولي لحركة حماس، وبالتالي كانت هذه المنظمات جزءاً من حالة الخضوع التي عاشتها الضفة الغربية، بعد مرور شهور مؤلمة بسبب انقطاع الرواتب، عقاباً للشعب على خياره الديمقراطي.

المنظمات الأهلية في الضفة الغربية ضعيفة من حيث قدرتها على التمويل، وتحديد قيم نابعة من حاجات المجتمع، وهي ضعيفة على المستوى الشعبي من حيث ارتباطها وعلاقتها مع الجماهير، وضعيفة على المستوى السياسي؛ لانعدام مشاركتها في عملية الحوكمة، والتأثير في القرار السياسي. إضافة إلى كل هذا، فالوضع الفلسطيني المعقد من الناحية الدولية، جعل مساحة تحرك هذه المنظمات محدودة جداً، وقدرتها على التغيير معدومة، بسبب قوة الأطراف الفاعلة، وجديتها في تعميق حالة الانقسام، وفرض حالة مريحة للاحتلال الإسرائيلي، والأطراف المساندة له بعد الانقسام (صالح، ٢٠٠٨).

## المنظمات الأهلية والدور الوطني

يبرز هنا تساؤل عن حقيقة دور هذه المنظمات، وهل هي تعبير حقيقي عن حاجات المجتمع، وتظهر لتطور طبيعي يعبر عنه أم لا؟ وبالنظر الدقيق إلى المشاريع التي تضطلع بها هذه المنظمات، يجد المراقب أن هناك جانباً وطنياً وتوعوياً باتجاه المشاركة في عملية الحوكمة، على صعيد البلديات والحكومات ووضع التشريعات، إضافة إلى دور تنموي، يتعلق بتطوير الجوانب الزراعية والتعليمية، وزيادة الوعي القانوني والحقوقى لدى الفئات الأكثر تهميشاً، والمناطق الأكثر تضرراً من الاحتلال، وغير ذلك من الأنشطة اليومية.

ولكن، ورغم كل ذلك، فإن المسألة لا تعدو كونها عمليات شكلية، لا تشكل حالة اختراق حقيقي، ولا تشكل أيّ دعم حقيقي، سواءً على صعيد مقاومة مشاريع الاحتلال الاستيطانية والتهويدية، أو دعم صمود المواطنين في المناطق الأكثر تضرراً. فكل ما يقدم لا يعدو كونه خدمات تكميلية، لا علاقة لها مباشرة بصمود المواطن، ومشاركته الفاعلة في العمل السياسي والحوكمة. إضافة إلى «استمرار التواجد الجغرافي للمنظمات غير الحكومية في ٦٠ مدينة، و ٣٠

قرية، و ١٠ مخيمات، مما يتناقض مع شعاراتها وبرامجها الداعية إلى مساندة المناطق المهمشة، والفئات الاجتماعية الضعيفة. وكذلك ارتباط بعض المنظمات الأهلية بشخصية المؤسس، مما يعكس سيطرة الثقافة الأبوية، والابتعاد عن معايير الإدارة الرشيدة، والمشاركة والمساءلة. إضافة إلى انشداد القائمين على بعض المؤسسات الأهلية البارزة والنشطة، إلى النخبوية والمهنية، والتأفف من التفاعل مع العمل السياسي أو الشعبي، بأبعاده الاجتماعية والحقوقية» (أبو رمضان، د.ت).

أما على صعيد الحوكمة والمشاركة القانونية والتشريعية والحقوقية، فإن تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، وهيمنة حركة فتح في الضفة الغربية، متمثلة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس على القرار، بما فيه التشريع، جعل من غير الممكن العمل في هذه البيئة بشكل سليم، لغياب الأطر القانونية المتمثلة بالمجلس التشريعي، وتحوّل صلاحية التشريع إلى يد الرئيس الفلسطيني محمود عباس فقط، وهو ما شكّل حالة من غياب الالتزام بالقضايا القانونية، أو القدرة على المشاركة السياسية والتشريعية الفاعلة، لدى هذه المنظمات، مما أخرها عن القيام بدور مهم جداً في ميدان الحوكمة والمشاركة السياسية الفاعلة. بل إن المراقب لعمل هذه المنظمات، يجد «تنفيذ بعض المنظمات غير الحكومية مشاريع ذات علاقة بأجندة العولمة، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والمرأة... وفي المقابل إهمال شديد لحق الشعوب في تقرير المصير ورفض الاستعمار» (أبو رمضان، د.ت).

على سبيل المثال، تحاول بعض المنظمات تحقيق شيء من مطالبها التشريعية، من خلال استغلال فرصة غياب المجلس التشريعي، وعلاقتها بالرئيس، من أجل سن تشريعات خاصة تتوافق وإرادة الممولين، مثلاً، حاولت جمعية أدوار للتغيير الاجتماعي أن تزيل خانة الحالة الاجتماعية من بطاقة الهوية الفلسطينية، من أجل الحفاظ على كرامة المرأة المطلقة كما تقول، ولأن المجلس التشريعي معطل اعتبرت

أن المسألة أبسط من ذلك، فالرئيس كان قد أزال خانة الديانة من بطاقة الهوية بجرة قلم، ولأغراض سياسية، ولذا من السهل إزالة خانة الحالة الاجتماعية (القواسمي، مقابلة شخصية، ٢٠١٥).

يشير عزمي بشارة إلى أن تبلور العمل الصحيح لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لا بدّ وأن يكون مؤسساً على سماح السلطة الوطنية الفلسطينية لها بالعمل (بشارة، ٢٠١٢، ص ٣٣٩). مع هذا، وفي الحالة الفلسطينية تحديداً، فإن الحديث المفترض عن دور هذه المؤسسات، يجب أن يتجاوز الدور التقليدي، كقيام هذه المؤسسات بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، أو أن يكون مكملاً لدور الدولة، أو حتّى مناقضاً لها، لتكون حاملةً لمشروع وطني سياسي تحرري ضد الاحتلال أولاً، ومراقباً للسلطة الفلسطينية ثانياً، ومساندةً للأحزاب السياسية ثالثاً.

كما أن هناك دوراً وطنياً إستراتيجياً كبيراً ملقى على عاتق هذه المنظمات، في ظلّ الواقع الفلسطيني الحالي. فهي لا تعمل ضمن ظروف عادية، ولا يمكن النظر إلى تطورها وفق الظروف التاريخية التي مرّت بها المنظمات الأهلية في العالم. وإنما تعمل ضمن ظروف متشابكة، يتقاطع فيها الوطني مع التنموي مع السياسي، ضمن هوية ذاتية متميزة.

«يتزايد الاعتراف الفعلي بأهمية المشاركة الواسعة والفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني، في الحوار الوطني حول السياسات، ودور هذه المنظمات في التأثير على عملية صنع السياسات العامة، ومضامينها، بوصفها عنصراً هاماً، يعمل على ضمان سير عمليات التنمية بطريقة أكثر فاعلية، وتعزيزاً للديمقراطية» (كوستاني وآخرون، ٢٠١١، ص ١٢). أما تناقضها مع الاحتلال، فهو أمرٌ حتمي طالما كانت تحمل توجهاً وسياسات وطنية، ودورها في تصويب عمل السلطة والأحزاب السياسية، هو واجب وطني لا ينفصل عن مقاومة الاحتلال. وهذا كله جزء لا يتجزأ من

منظومة القيم، التي يجب أن تُبنى عليها، حتى تكون فاعلاً حقيقياً في الحياة السياسية الفلسطينية، كونها تعمل في قلب المجتمع، بل صار بعضها قادراً على التعبئة الجماهيرية أكثر من بعض الأحزاب السياسية التاريخية، كالأحزاب اليسارية المختلفة (الدرياشي، مقابلة شخصية، ٢٠١٥).

ولذلك، يجب أن تعمل منظمات المجتمع الأهلي كمجموعات ضغط بشكل أساسي، تراقب باستمرار أداء السلطة الفلسطينية في المجالات المختلفة، خاصةً فيما يتعلق بتوافقها مع قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى تقوية القطاعات الفلسطينية المختلفة، من أجل تعزيز مشاركتها في صنع القرار الوطني (أبو رمضان، د.ت). وفي السياق ذاته، فإن انشغال الأحزاب السياسية في مقاومة الاحتلال بشكل مباشر، ومواجهة الآثار التي نتجت عن الانتفاضات التي خاضها الشعب الفلسطيني بشكل متواصل، جعل موقع هذه المنظمات أكثر أهمية وبرزواً على الساحة الفلسطينية، كعنصر محايد تجاه السلطة والفصائل، وأكثر بعداً عن المواجهة المباشرة مع الاحتلال، مما أتاح لها فرصة العمل في دوائر أوسع على الساحة الفلسطينية. فالأحزاب السياسية الفلسطينية كانت تحمل عبء العمل المقاوم بأشكاله المختلفة، وما يترتب عليه من اعتقال واغتيال، وإغلاق للمؤسسات، وملاحقة من الاحتلال. أما المؤسسات الأهلية فقد كانت بعيدة عن هذه المواجهة المباشرة، لدرجة أن البعض يرى أن الاحتلال الإسرائيلي نفسه كان يشجع، أو على الأقل يتجاوز، هذه التجمعات الأهلية، حتى تستقطب الجهد الشبابي بعيداً عن العمل السياسي والمقاوم (أبو عيشة، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

وبصرف النظر عن الدور التاريخي الذي لعبته هذه المنظمات، التي كانت قائمة قبل اتفاقية أوسلو، واستمرت بعدها، وبالنظر إلى طبيعة الدور الذي تلعبه هذه المنظمات حالياً، فقد «ارتبط العمل الأهلي الفلسطيني تاريخياً بالعوامل الوطنية

والسياسية، وظل رافداً هاماً من روافد العمل الوطني، وداعماً ومسانداً أساسياً للحركة الوطنية» (أبو رمضان، د.ت).

ولكن توقيع اتفاقية أوسلو من ناحية، والتنازلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية لاحقاً من ناحية ثانية، خاصة في موضوع التوقيع على وثيقة «نبذ الإرهاب» كشرط للحصول على التمويل الأمريكي، كل ذلك أدى إلى تراجع عمل هذه المنظمات على المستوى الوطني، وانتقالها للعمل في دوائر أكثر راحة، وأقل كلفة، بالنسبة للعاملين فيها. وفي سياق المقابلات التي أجراها الباحث مع أكثر من ١٠ مؤسسات أهلية عاملة في الضفة الغربية، لم يكن هناك أي إشارة إلى ملاحقة العاملين فيها، أو استدعاء الاحتلال الإسرائيلي لهم، حتى مع المؤسسات التي تركز عملها في المناطق المصنفة (ج). وهنا لا بدّ من التذكير بأن مفهوم الإرهاب حسب الوكالة الأمريكية للتنمية، يتضمن ألا يكون من بين المستفيدين من المشروع حصرياً أي عنصر في حركة حماس، أو فصائل المقاومة الأخرى، كما يتطلب موقفاً صريحاً باعتبار أعمال المقاومة الفلسطينية إرهاباً، والالتزام بالقيم والمبادئ الأمريكية في العمل.

ولكن السؤال هو: كيف يمكن لهذه المنظمات أن تكون فاعلاً حقيقياً، بشأن تعزيز الشراكة السياسية والسلم الأهلي وإنهاء الانقسام، في ظلّ المشكلات الكبيرة التي تعاني منها. الواقع أن دور هذه المنظمات في ظل غياب دور حقيقي للأحزاب السياسية التي لم تكن طرفاً في الانقسام، كأحزاب اليسار والمستقلين وغيرها، يجعل من الطبيعي انتقال ثقل كبير للدور السياسي الداخلي إلى المنظمات الأهلية، والتي يُفترض أنّها تعبر عن مساحات منظمة، وأكثر وعياً في العمل السياسي، أكثر من التجمعات البدائية في المجتمع كالعائلة والقبيلة. وهذا ما يؤكده سعيد مقادمة، مدير المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، الذي يرى أن: «دور الأحزاب السياسية الأخرى خارج الصراع بين فتح وحماس، هو إما هامشي التأثير

لضعف وزنه الجماهيري، وسطحية اجتهاداته الفكرية، وإما غير مخلص ولا نزيه في السعي الحقيقي للمصالحة بين الطرفين، من أجل تحقيق مكاسب حزبية ضيقة على حساب الطرفين، واستغلال الفرص للظهور بمظهر الحكمة والاتزان، لجذب مؤيدين له من جمهور الطرفين، وبالتالي تم استثناء هذه الأحزاب من جهود المصالحة الذي خطط له المركز» (مقادمة، ٢٠٠٨).

واقع حال هذه المنظمات يشير إلى أن أداءها قد تطور من حيث آليات المناصرة والتشبيك، وبناء منظومة علاقات داخلية وخارجية، حتى تمكنت، على سبيل المثال، من تعديل قانون المنظمات الأهلية. كما استطاعت أن تجري انتخابات ديمقراطية داخلية، وتعزز العضوية في تركيبة هيئاتها، وخاصة في إطار شبكة المنظمات الأهلية (أبو رمضان، د.ت).

لذلك، وبالنظر إلى المساحة الكبيرة جداً، التي تعمل فيها هذه المنظمات حالياً، والتطور الكبير الذي طرأ على أدائها، فإن دورها لا يمكن أن ينحصر في العمل الإغاثي أو التنموي في ظلّ حالة الصراع الداخلي، بل يمكن القول إن هذه المنظمات تحملُهما ومسؤوليةً كبيرة، والتي يُفترض، إذا استطاعت أن تشكل صوتاً مشتركاً، وقوة ضغط حقيقية، أن تكون ملاذاً مهمّاً للشعب الفلسطيني، من أجل تشكيل ضغط حقيقي على أطراف الصراع، حتى العودة إلى نقطة الالتقاء والتصالح (كوستانيي وآخرون، ٢٠١١، ص ٣٠).

في المقابل، يرى بعض المراقبين أنه لا أمل في هذه المؤسسات، وأنها أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، وجزءاً من المشكلة، وأنه «لا رجاء منها فيما يتعلق بإنهاء الانقسام، وهي بحدّ ذاتها مشكلة من مشاكل المجتمع المستعصية على الحل، خاصة وأن معظمها يرتبط بأجندات خارجية، أو يتبع لبرامج حزبية ضيقة» (النسر، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

## الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن دور منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني في الضفة الغربية، كان ضعيفاً في ملف المصالحة وإنهاء الانقسام، رغم تضرر هذه المؤسسات بشكل مباشر من نتائج الانقسام، التي أثّرت بصورة سلبية على عملها داخلياً وخارجياً، وغيّرت في سياسات وتوجهات التمويل أيضاً. وإضافة إلى الشرخ المجتمعي والتغول الأمني في الضفة الغربية، فإن هذه المؤسسات لم تفعل شيئاً مؤثراً لوقف تمدد آثار الانقسام، ولم تساعد في حلها.

والتفاعل الشعبي مع هذه المنظمات يكاد يكون غائباً تماماً، ويعود ذلك كما يبدو إلى طبيعة عمل هذه المنظمات، ورؤية الناس لها، فهذه المنظمات التي نشأت في فترات متأخرة، لم تنطلق من الاحتياجات الوطنية للمجتمع الفلسطيني، ولم تتأسس على قيم العمل التطوعي كما كانت سابقاً، وإنما عملت ضمن دوائر وأجندات، إما غير وطنية بامتياز، أو تنموية غير ذات علاقة بجوهر الحاجة الفلسطينية. ولذلك فإن الاستجابة لدعوات هذه المنظمات لم تكن متوفرة، مما أفقدها أهم عنصر من عناصر التأثير في الحياة السياسية الفلسطينية، وهو العمق الشعبي.

وعليه، فإن المجتمع الفلسطيني اليوم بحاجة لمنظمات أهلية تطوعية، تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أهداف نابعة من حاجة المجتمع، وتمتع باستقلالية كاملة عن أهداف الخارج، ومشاريعه وأجنداته، ومموليه وأذرعه الأمنية والسياسية، وتواجه هيمنة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتغول الاحتلال الإسرائيلي، وشرذمة الاصطفاف الحزبي. ولا شك أن إشراك هذه المنظمات، وجعلها جزءاً من عملية الحوكمة في العمل السياسي، يتطلب وقتاً وقناعةً من الجهات التنفيذية، والسياسيين الفلسطينيين، إضافة إلى نشر ثقافة المشاركة السياسية. وهو أمر بحاجة إلى دعم وتوجيه كبيرين، حتى لا تظل الأحزاب السياسية مسيطرة بهذا الشكل، الذي أدّى

إلى تراجع القضية الفلسطينية، وتحقيق مكاسب للاحتلال داخليًا وخارجيًا، على حساب غياب الصوت الفلسطيني الموحد في مواجهة الاحتلال وأدواته.

إضافة إلى كل هذا، فإن من الضروري العمل الجادّ من أجل جمع شمل هذه المنظمات، في أطر عامة تتوافق فيما بينها، من أجل تشكيل روابط عمل حقيقية، تكون لها سلطة وكلمة مسموعة في المجتمع الفلسطيني، حتى يكون لها تأثير حقيقي أثناء الأحداث الكبرى، كموضوع الانقسام. ولا يجوز أن تظلّ هذه المنظمات أسيرة لعملها الشكلي، الفردي أو الجماعي، المستند إلى المصلحة الخاصة والبحث عن التمويل، وإنما يجب أن تُبنى هذه التجمعات والتحالفات على أسس وطنية متينة، تُعلي من المبادئ والثوابت الحقيقية، بصرف النظر عن الاشتراطات، والحصار الدولي والإسرائيلي ومتطلباته، وذلك من أجل أن تقوم بدورٍ وطني حقيقي، يحقق الأهداف الوطنية، ويُعبّر فعلاً عن قيم المجتمع، وحاجاته الحقيقية.



## المصادر والمراجع

### المقابلات الشخصية

- الشوبكي، بلال (محلل سياسي، باحث ومحاضر في جامعة الخليل، ١ أكتوبر ٢٠١٥).
- الشرباتي، أسماء (ناشطة اجتماعية، محاضرة في جامعة البولتكنتك في قضايا المجتمع المدني، ٥ أكتوبر ٢٠١٥).
- جبر، يحيى (محاضر جامعي في جامعة النجاح الوطنية، ٩ أكتوبر ٢٠١٥).
- الدراشبي، جميل (مدير المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، ١ أكتوبر ٢٠١٥).
- القواسمي، سحر (مدير مركز أدوار للتغيير الاجتماعي، ١٠ سبتمبر ٢٠١٥).
- أبو عيشة، أنور (وزير الثقافة السابق، محاضر في جامعة أبو ديس، ٣ نوفمبر ٢٠١٥).
- حنان عشاوي (عضو المجلس التشريعي، عضو المجلس الوطني، ١٢ يونيو ٢٠١٦).
- سالم، خولة حسني (عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، ١٥ يونيو ٢٠١٦).
- طه، صلاح (أستاذ الفلسفة في جامعة القدس، ٢٧ مايو ٢٠١٦).

- الحاج، عبد الرحمن (أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، ١٠ يوليو ٢٠١٦).
- النسر، عبد الرحمن (أسير محرر وناشط في مجال الدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين، ٢٥ يوليو ٢٠١٦).

## الكتب

- إبراهيم، مصطفى (كانون الثاني ٢٠١١). منظمات العمل الأهلي من التهميش إلى السيطرة! استُرجعت بتاريخ ٢٤-١٠-٢٠١٥ من: <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1769>
- أبو رمضان، محسن. (٢٠٠٦). قطاع غزة بعد الانسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية. رام الله: برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت.
- أبو رمضان، محسن (تشرين الثاني ٢٠١٥). هل من بيئة ممكنة للمجتمع المدني في فلسطين؟ استرجعت بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١٥ من موقع: <http://hadfnews.ps/post/6080>
- أبو رمضان، محسن. دور المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية الفلسطينية في تكوين «التيار الثالث». بحث غير منشور.
- أبو مطر، محمد عبد الله (٢٠١٢). إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٠. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- بشارة، عزمي (٢٠١٢). المجتمع المدني دراسة نقدية (ط. ٦). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨-١٩٩٩. رام الله: برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت.
- حميدان، زياد (٢٠١١). واقع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية: الانقسام الفلسطيني صفحة سوداء في مسار الحقوق والحريات. رام الله: مؤسسة الحق.
- صالح، محسن. (١٩-٦-٢٠٠٨). تجربة الحوار بين فتح وحماس.. أين المشكلة؟ استرجعت بتاريخ ٢١-١١-٢٠١٥ من موقع: <http://cutt.us/p2HG>
- عوده، عواد جميل عبد القادر (٢٠١١). إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ٢٠٠٤-٢٠١٠. (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.
- غليون، برهان (نيسان ١٩٩٢). بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية. مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥٨).
- كوستاني، جيان فرانسكو. عثمانة، جمال. عياش، خالد. والحسيني، فداء. (٢٠١١). دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- متغيرات النظام السياسي الفلسطيني. مجلة شؤون الأوسط - لبنان. ع ١٤٦. ص ١٤٥-١٦٦.

- مركز بيسان للبحوث والإنماء. (٢٠٠٢). دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- المقادمة، سعيد. (٢٩-٧-٢٠٠٨). تجربة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات كأحد مؤسسات المجتمع المدني في ميدان المصالحة الوطنية. استرجع بتاريخ ٦-١١-٢٠١٥ من: <http://www.pcdcr.org/arabic/index.php?page=NewsDetails&NewsID=175&CatID=0>
- هلال، جميل (٢٠٠٦). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية. (ط. ٢). رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- يحيى، مها أحمد (١٨-٢٠/١١/٢٠١٢). دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في إنتاج المعرفة / مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية أنموذجًا. قُدِّم إلى المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم). الدوحة - قطر.



## الفصل الثامن

### المنظمات الأهلية الفلسطينية كمنبر سياسي حر للشباب

محمد القدومي

#### ملخص

تبين هذه الدراسة دور المنظمات الأهلية في توفير منبر سياسي حر للشباب، وتسلط الضوء على الظروف الداخلية والخارجية لهذه المنظمات، والتي تساهم إما إيجاباً وإما سلباً في تعزيز دور الشباب، وفعالته في الحياة السياسية، وذلك بهدف الكشف عن تلك الظروف، وتعزيز الجوانب الإيجابية منها، والعمل على معالجة الجوانب السلبية، للوصول إلى دور فعال للشباب على الساحة السياسية.

لقد عاجلت الورقة الإشكالية من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من الأدبيات والمقالات، مستشهداً بالوضع العربي تارة، ومستأنساً بالمجتمعات الفاعلة سياسياً تارة أخرى، وذلك للوصول إلى منظمات أهلية تنمي قدرات الشباب ومشاركتهم السياسية، على ضوء التجارب والنظريات، وإنهاء الحالة العشوائية من المنظمات القائمة بلا أهداف حقيقية، وتكريس عمل المنظمات الأهلية، المبني على رؤية تهدف لتنمية دور الشباب وفعالته.

كما سلطت الدراسة الضوء على العديد من العوامل داخل المنظمات الأهلية، التي تحول دون وجود منبر حر للشباب، سواءً بسبب غياب البرامج التي تهتم بالشباب، أو لانعدام مشاركة الشباب في قيادة وإدارة تلك المنظمات. إضافة إلى توضيح مجموعة من المعوقات الخارجية، متمثلةً بالاحتلال، وعقبات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية. من جهة أخرى، حاولت الدراسة توضيح دور الأحزاب ووسائل الإعلام والحركات الطلابية، والتي يمكن من خلالها المساهمة في تفعيل دور المنظمات الأهلية، والنهوض بدور الشباب.

## مقدمة

يُعتبر الشباب من أكثر الفئات حيويةً في المجتمعات، لذلك هم دائماً منبع أيّ طاقة إيجابية هُضوية وتحررية فيه، وإذا تم تجاهل هذه الطاقة، ولم يتم استثمارها لصالح المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى تباطؤ في النهضة، وتأخر في التحرر. وقد يؤدي التشتت في طاقات الشباب وقدراتهم، إلى انتكاسة في مجتمع تصيبه هذه المعضلة الكبيرة. ويمتلك الشباب، إضافة إلى باقي فئات المجتمع، الحق في معالجة أنفسهم من هذا العُضال. وكما يعتقد «لوك»، فإنهم يمتلكون الحق حتى في عزل السلطة إذا ما تسببت بذلك.

وهناك العديد من العقبات التي تواجه الشباب الفلسطيني، وتعيق ممارستها للدور المنوط به، وتشكل تهديداً لحريته وحقه في التعبير عن الرأي. ومن الأمور التي زادت من هذه الإشكالية، القصور في دور المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام؛ في تعزيز دور الشباب، وتشكيل ضمانات لهم في التعبير الحر عن آرائهم. وقد نتج هذا عن مجموعة من العوامل، كان من أبرزها غياب الرؤية الواضحة لدور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تجاه الشباب، في سياق حماية حرياته.

تستند هذه الدراسة على رؤية جون لوك للجماعة، فهو يرى الجماعة بأنها العلاقة المنعكسة بين عدد من الأفراد الذين يتميزون بإرادات حرة، ويعتبر المجتمع أنه علاقة متبادلة بين أولئك الأفراد، على أساس نفعي أو عقلائي أو أخلاقي. من ناحية أخرى يعطي عقد لوك الاجتماعي للمجتمع حق عزل السلطة، إذا قامت بتجاوز حدودها من خلال الاعتداء على المواطنين وحرياتهم (بشارة، ٢٠١٢).

وتتحدث هذه الدراسة عن آليات توفير منبر حر للشباب، ليتسنى لهم من خلاله المشاركة في العمل السياسي. وتعتبر المشاركة في العمل السياسي من أهم أسس

الديمقراطية، لذلك تحدثت الدراسة عن الديمقراطية، لارتباطها الوثيق بالمشاركة في العمل السياسي، حيث لا ديمقراطية دون المشاركة، والمشاركة تقود إلى الديمقراطية (صالح، ٢٠٠٥).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتبار مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مساحة حرة، ينطلق منها الشباب للتعبير عن آرائهم السياسية، والمشاركة في صياغة التوجهات السياسية الفلسطينية، ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى تغييب الشباب كعنصر فاعل في ميدان المجتمع المدني، إضافة إلى معرفة كيف يمكن العمل على جعل المنظمات الأهلية منبراً حراً للشباب، من أجل إشراكهم في صياغة التوجهات السياسية الفلسطينية المختلفة بشكل فاعل. لذا تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على أهم متطلبات التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.

## أهمية الشباب في صياغة التوجهات السياسية

تدور كثير من النقاشات حول أهمية كل فئة عمرية في المجتمع، حتى يكاد الأمر يظهر وكأنه تدافع قوي بين الأجيال في بعض الأحيان. وبطبيعة الحال لن يطغى جيل في أي مجتمع على الآخر، أو يُفنيه، ولكن لا بدّ وأن يحظى كل منهم بدوره اللازم والمطلوب في المجتمع، حتى يتمكن هذا المجتمع من النهوض والارتقاء بين باقي المجتمعات. وإذا ما حصل خلل في وظيفة كل جيل، أو شريحة عمرية، فإن ذلك يؤدي إلى انتكاسة في المجتمع ككل.

كثيرة هي الدراسات التي تنبه إلى ضرورة أخذ الشباب مساحة واسعة من العمل السياسي، وبالذات في مجتمعاتنا العربية. فهذه المجتمعات، ومنها المجتمع الفلسطيني، هي مجتمعات فتية من حيث نسبة الشباب فيها، لذلك يُعتبر الشباب الركيزة

الأساسية في تحمل المسؤولية، وهذا يعطي أهمية كبيرة لهم، بحيث يؤدي تهميشهم أو تغييب دورهم إلى تعطيل فئة كبيرة من المجتمع الفلسطيني. وهذا التعطيل سيمتد أثره إلى المستقبل، لأن تهميش الشباب لا يؤدي إلى مشكلة آنية، متمثلة بتحديد أعداد كبيرة من المجتمع فحسب، بل إن هذا التحديد سيتسبب بمشكلة مستقبلية، متمثلة بخلق جيل غير مهياً للعمل السياسي، ولم يمارس المشاركة السياسية (رحال، ٢٠١٠).

ولا شك أن مشاكل الشباب هي جزء من مشاكل المجتمع، وعلاج مشاكلهم يأتي في إطار علاج مشاكل المجتمع. وبمعنى آخر، هناك علاقة متبادلة بين الشباب والمجتمع، فأَيُّ خلل يصيبهم فإنه يصيب المجتمع، وأيُّ خلل في المجتمع فإن أثره سينعكس على الشباب. وهذا يعطي الشباب، بصفتهم شريحة واسعة في المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، أهمية كبيرة (رحال، ٢٠١٠).

إضافة إلى ذلك، تنبع أهمية الشباب أيضاً من القوة والحيوية والحماسة التي يتمتعون بها، وهذا بحد ذاته يمثل ثروة مهمة للمجتمع، بحيث يصفهم البعض بأنهم وقود، أو محرك للمجتمعات ومسيرها، وذلك لما يتمتعون به من ديناميكية، وبما يملكون من طاقات جسدية وعقلية، وإمكانيات إبداعية، وقدرة هائلة على العطاء. لذلك نلاحظ، وبشكل كبير، كيف يكون الشباب عماد الثورات والهبات الشعبية، بحيث لا يمكن لأيِّ تغيير جذري في المجتمع أن يحدث، دون طاقاتهم وجهودهم. فقد راقهم الجسدية، وحماسهم العالية، تجعل منهم خط الدفاع الأول عن مجتمعاتهم وبلادهم في أي مواجهة، كما يحدث في المجتمع الفلسطيني من تصدر الشباب للنضال (ملوح، ٢٠١٠).

من الطبيعي أن تكون هناك مقومات لإحداث أي نهضة ممكنة داخل المجتمعات، التي تعاني من براثن الظلم والقهر، ويبنى ذلك على مجموعة من العوامل التي تتفاعل

مع بعضها البعض، لإنتاج حالة جديدة يمكن أن يُطلق عليها صفة النهضة. ففي الحالة الفلسطينية، لا بدّ من مراقبة مقومات النهضة، لمعرفة في أي المسارات تسير، ومن ثم محاولة التأثير بشكل إيجابي، للوصول إلى الحالة أو الطريق، التي يريدها الفلسطينيون من النهضة. فإذا كان المورد البشري من أهم تلك المقومات التي تؤدي إلى النهوض والتنمية في المجتمعات، فإنه لا بدّ من النظر إلى الفئة الفاعلة، وصاحبة التأثير في هذا المورد. ويُعتبر الشباب هم الفئة الأكثر فعالية في المورد البشري، لدورهم الأكبر في دفع عجلة التنمية وتطوير المجتمع، كونهم يشكلون غالبية، إضافة إلى أنهم الفئة الأكثر تعليمًا وثقافة فيه. لكن الشباب الفلسطيني لم يمارسوا دورهم المطلوب على صعيد التنمية، وحتى مشاركتهم التطوعية في المؤسسات الشبابية والأندية متدنية، وهناك بعض الإحصائيات تشير إلى أنها تشكّل فقط ١٨٪ من مجموع الشباب (حماد، ٢٠١٠).

إذن، فالتنمية في أيّ مجتمع مبنية على مَوَددين، مادي وبشري، والاهتمام بالمورد البشري يؤدي إلى تطور وتنمية المجتمع في المجالات كافة. فعلى سبيل المثال، لا يعود تطور اليابان وألمانيا إلى وفرة مواردهم الطبيعية فحسب، إنما عملت هذه الدول على تأهيل وتدريب الموارد البشرية، حتى أصبحوا قادرين على خدمة مجتمعهم وبلدهم، والارتقاء بها. فالشباب هم مصدر قوة المورد البشري، وطاقته وحماسه، وبناءً عليه فإن تعزيز دورهم في أي جانب، لا سيما المشاركة السياسية، هو أمر مهم لنهوض المجتمع وارتقائه.

## المنظمات الأهلية كمنبر سياسي حر للشباب

من المفترض أن يكون بناء الشباب وتطوير قدراتهم، من أهم وظائف مؤسسات المجتمع المدني، وهذا يعني ضرورة تدريبهم على الممارسة السياسية والديمقراطية، وخلق روح الشراكة والتعاون لديهم، من خلال التأثير عليهم أثناء عملهم في

هذه المؤسسات. لذلك فإن المشاركة في المنظمات المدنية، تساهم في غرس مهارات التعاون، وترسيخ المسؤولية المشتركة في الجهود الجماعية، أي أن التفاعل والضغط الذي يحصل داخل المجموعة، يؤدي إلى اعتدال مواقف الأعضاء الذين ينتمون إلى خلفيات مختلفة (روبرت، ٢٠٠٨).

ليس شرطاً أن يكون هدف المؤسسة المعلن هو هدف سياسي، فالمشاركة في فرقة كشافية، أو فرقة لتعلم الدبكة والفنون، يؤدي إلى تعلم الانضباط، والعمل بروح الشراكة والجماعة. لقد ذكر توكفيل أن «العواطف والقلوب والآراء لا ترتقي وتنمو وتتسع وتكبر، ولا يرتقي العقل البشري ويتطور، إلا من جراء تأثير الناس بعضهم في بعض». وهذه الفكرة تؤيدها استطلاعات الرأي بشأن الثقافة المدنية للمواطنين في خمس دول، منها إيطاليا، والتي بينت أن أعضاء المنظمات الأهلية أظهروا درجة ريفية من الثقافة السياسية، والثقافة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والكفاءة المدنية الشخصية (روبرت، ٢٠٠٨).

ومن الملاحظ أن تطوير أداء الشباب وقدراتهم، يتأتى من خلال توفير مساحة حرة لهم للعمل والتجربة، وهذا يكون إلى حد كبير من خلال مؤسسات المجتمع المدني. فطريقة عمل هذه المؤسسات، تؤثر على درجة الحريات الموجودة، وإشراك الشباب في العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني، يخلق منهم طاقة تعودت على المشاركة في العمل، وترفض الإقصاء، وهذا يزيد من مستوى الحريات، والمشاركة السياسية والديمقراطية.

لذلك تُعتبر مؤسسات المجتمع المدني هي البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع، حيث توفر فرصة كبيرة لتربية أعداد من المواطنين تربية ديمقراطية، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسات الديمقراطية في المجتمع الأكبر. وتكون هذه التربية من خلال:

- المشاركة التطوعية في العمل العام.
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر، والمشاركة في اتخاذ القرار.
- المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية، وقبول نتائج الانتخابات، سواءً كانت موافقة لرأي العضو أو غير موافقة.
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته، والرقابة على الأداء وتقييمه.

وهكذا يكون الشاب قد تدرب عملياً على أهم مقومات الديمقراطية والمشاركة الفاعلة، وأصبح مهيباً للعمل والانخراط في النشاط العام في إطار ديمقراطي، وهذه الخبرة تجعله طرفاً فاعلاً ومشاركاً في الممارسة الديمقراطية في المجتمع كله (شكر، ٢٠٠٣).

وبناءً على ذلك، فإن وجود المؤسسات الشبابية الفاعلة، أمر ضروري لغرس الديمقراطية والشراكة في نفوس الشباب. وندرة هذه المؤسسات يعني أنه لا توجد فرص مناسبة، ومنابر حرة، للانطلاق منها، وتفعيل دور الشباب سياسياً واجتماعياً. ويكون الأمر أكثر سلبية إذا انعكست سلطوية الأنظمة وتفردتها في القرارات، على مؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت هذه المؤسسات لا تُعبّر عن رغبات الشباب في تمثيلها، ولا في أنشطتها وبرامجها. وإذا لم يمارس القائمون على هذه المؤسسات الشراكة والديمقراطية بشكل جيد، فسيؤدّي ذلك إلى نتيجة سلبية على المجتمع وعلى الشباب. ومن السلبيات الأخرى، هو أن الهيئات القيادية لبعض المؤسسات التي توفر برامج لفئة الشباب، ليست من فئة الشباب أصلاً، مما يؤثّر سلباً على دور الشباب (حجازي، ٢٠١١).

## دور الشباب داخل المنظمات الأهلية في تفعيل مشاركتهم السياسية

لا شك أن اختلاط الشباب بالتجارب داخل مؤسسات المجتمع المدني، يغرس بداخلهم روح المشاركة، ويعزز قدراتهم، وينمي تجاربهم. ويمكن تلخيص آليات مشاركة الشباب في النشاطات، بوجود مؤسسات يستطيع الشباب أن يمارسوا من خلالها حقوقهم وحررياتهم، بأن يقدموا كل ما يستطيعون من فكر وعمل وإبداع، وأن تتمتع هذه المؤسسات بأجواء ديمقراطية، بما في ذلك آليات الحوار والنقاش، وإطلاع الشباب على المعلومات وحرية الوصول إليها، وإشراكهم في وضع الخطط وتنفيذها، والإشراف والرقابة عليها، وتشجيع مبادرات الشباب، والعمل على تطبيقها. كل ذلك من شأنه أن يجعل الشباب يمارسون تجربة تؤهلهم لامتلاك مفاتيح العمل الجماعي، وتفتح لهم أبواب المشاركة السياسية والاجتماعية والتطوعية (أبو ملوح، ٢٠١٠).

ولا يقتصر عمل مؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة المشاركة والروح الديمقراطية بين الشباب فحسب، بل يتعدى ذلك إلى المساهمة في صناعة وصياغة القيادات الشابة، التي تمارس دورها على نطاق جماهيري ومحلي. ويمكن تسمية ذلك بـ «إفراز القيادات»، حيث إن مؤسسات المجتمع المدني تجذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من خلال نشاطاتها الجماعية من اكتشاف قدراتهم، وتوفير لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. فالأعضاء النشيطون في مؤسسات المجتمع المدني، والذين يتولون فيها مسؤوليات قيادية، يعتبرون القاعدة الأساسية التي تخرج منها قيادات المجتمع في الغالب (شكر، ٢٠١٣).

إن عدم وجود برامج في المؤسسات لتعزيز دور الشباب وتفعيلهم، سيكون له مردود عكسي على الشباب. أي أنه إذا لم تأخذ المؤسسات دورها بشكل فعال تجاه الشباب، فإن هذا التهميش، مع عوامل أخرى، قد يقودهم إلى التطرف في المجتمع. وبدلاً من أن يكون دور الشباب دافعاً في نهضة المجتمع، فإنه سينعكس بشكل سلبي، خاصة إذا تعرضوا للقهر والقمع والتهميش، وعدم تلبية احتياجاتهم الأساسية.

لذلك، فإن عدم الاهتمام بالشباب، واستبعادهم من أنشطة وبرامج المؤسسات الأهلية، سيزيد من اتجاهات التطرف في المجتمع، وسيصل الأمر إلى مجتمع يرفض كل المواثيق الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالتالي فإن مسألة الثقافة الديمقراطية تتطلب إقامة حوار صريح ومفتوح بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، حيث لا يمكن أن تتعايش ثقافة الديمقراطية مع ثقافة الإقصاء (رحال، ٢٠١٠).

يوجد جانبان يمكن من خلالهما ملاحظة حجم حيز الشباب داخل مؤسسات المجتمع المدني. يتعلق الجانب الأول بمدى مشاركة الشباب في الهيئات القيادية للمؤسسة، وعدد الموظفين الشباب فيها. ويتعلق الجانب الثاني بعدد وطبيعة الأنشطة التي تستهدف الشباب. لكن هذه المؤسسات ترى في بعض الأحيان، أن الأهم هو وجود هيئات عامة قوية، تمارس دوراً فعالاً وبشكل قوي، بغض النظر عن الفئة العمرية المشاركة فيها، وبذلك تبرر عدم إشراك الشباب في هيئاتها بشكل كبير. فبالنسبة لها إذا كانت تلك الهيئات فاعلة، فإن مشاركة الشباب، وقدرتهم على صياغة التوجهات السياسية ستزيد. أما فيما يتعلق بأعداد الشباب، الموظفين والمشاركين في قيادة المؤسسة، فهذا لا يؤثر فعلياً إلا على الشكل الذي تبدو عليه المؤسسة (زماكرة، مقابلة خاصة، ٢١ أكتوبر، ٢٠١٥).

تقر اللوائح الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني بأهمية الشباب ودورهم، وضرورة تفعيلهم، لكن الإشكالية ليست في إقرار مكانة الشباب، والاعتراف بأهميتهم نظرياً، ولا بتكريمهم بنصوص ضمن اللوائح، وإنما يجب أن توفر هذه المؤسسات منابر حرة للشباب، وفرصاً لانطلاقهم في العمل السياسي والاجتماعي بشكل عملي وواقعي. فمؤسسات المجتمع المدني لا تتساوى من حيث مشاركة الشباب بمواقع المسؤولية والقيادة فيها، لأن النصوص التي تتحدث عن الشباب في كثير من الأحيان، لا تعدو كونها حبراً على ورق (رحال، ٢٠١٠).

والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها، تكون في كثير من الأحيان مخيبة للآمال. فدائماً ما ترفع المنظمات والمؤسسات شعار الديمقراطية وتنادي به، ولكن عند التدقيق في قيادة تلك المؤسسات ومجالس إدارتها، يتبين أن بعضها يفتقر للديمقراطية، أو يمارسها بصورة شكلية، وأن انتخاباتها الداخلية تُعيد فرز القيادات نفسها بشكل دائم ومتكرر، وفي أحيان أخرى يجري التحاليل على الانتخابات، لإعادة فرز الوجوه نفسها دون تجديد أو تبديل، وحتى أن بعض المؤسسات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بشخص معين، حتى أصبحت تُعرّف به ويُعرّف بها.

لم تعد تلك الممارسات سراً، وهذا يعني أنها منتشرة في المؤسسات، لتصبح حالة طبيعية لدرجة ما. فمن المؤسسات الشبابية من يستعين بالتعيين والتركية والأقدمية لتبوء المراكز القيادية، بدلاً من ممارسة الانتخابات. يتم هذا في الغالب بهدف استمرار المؤسسة على ما هي عليه، وفي حالات الاضطرار، تُنسب شخصيات تدور في فلك القيادة التاريخية للمؤسسة. والملفت أكثر أنه يتم التعيين في بعض الأحيان بناءً على العلاقات الشخصية، أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يقتل روح المبادرة لدى الشباب. وإذا تمت الانتخابات الديمقراطية في حالة

ما، فإنها تبقى لدى بعض المؤسسات رهينة الفرد والإملاءات أحياناً، «والكولسات» الداخلية الجهوية والمناطقية والعشائرية، أحياناً أخرى (رحال، ٢٠١٠).

وبدلاً من أن تسلك بعض المؤسسات سلوك التغيير البناء، وتفتح الباب أمام مشاركة الشباب، فإنها تتجه نحو التبرير، وتدافع عن سلوكها، وتُعزبه لظروف ذاتية وموضوعية أملت عليها. وما دامت المؤسسات لم تخرج من دائرة التبرير، فإن هذا يعني أنها لم تفهم هدفها، أو أنها لا تحمل توجهات المشاركة والديمقراطية بشكل صادق، ولم تتبنَّ إرادة التغيير الذي يتطلب تحدي الواقع المحيط. فالتغيير لا يتحقق إذا لم تحمل إدارة المؤسسات وقيادتها مبادئ المشاركة، وتفتح المجال للآخرين أن يخوضوا تجربتهم، بدلاً من ربط المؤسسة بهم (رحال، ٢٠١٠).

ليست ثقافة الرجل الواحد حكراً على مؤسسات المجتمع المدني، التي لا تمارس التغيير والتجديد وضخ الدماء الجديدة، إنما هي حالة تسود المجتمعات العربية، وتطغى فيها فكرة الفرد الملهم، الذي يتمتع بقدرات نادرة لا تتوفر بأي شخص قد يأتي مكانه. حتى أن بعض الأشخاص في المجتمع يخافون من التغيير، فيميلون إلى الإقرار في بعض الأحيان لتثبيت الأمور على ما هي عليه. فبعض مؤسسات المجتمع المدني تجسد نسخة عن المجتمع بأبويته وسلطويته، وبطبيعة الحال فإن الثقافة السائدة في المجتمع قد تنعكس على المؤسسات، لكن هدف المؤسسة ورسالتها، لا بد من أن تواجه أبوية المجتمع وسلطويته، حتى يحصل تقدم في مسألة المشاركة والديمقراطية (زماعر، مقابلة خاصة، ٢١ أكتوبر، ٢٠١٥).

## تأثير الاحتلال على دور الشباب في المشاركة السياسية

يُعتبر الاحتلال العائق الأكبر أمام الشباب في ممارستهم الحرة ومشاركتهم السياسية، فقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على إعاقة وضرب أي فرصة لتقدم

المجتمع الفلسطيني ونموه، وهذا مستمر منذ بداية الاحتلال إلى الآن، وبآليات تتطور مع تقدم الزمن. كما عمل الاحتلال على محاربة الشباب بشكل خاص، لأنهم رأس حربة في النضال الفلسطيني، والمحرك الأساسي له، والطاقة الفاعلة الرئيسية فيه. ولأن المستقبل يرتبط بالشباب، ففي مرحلة الشباب يكتسب الفرد خبراته، وينمي قدراته، ليستثمرها في المستقبل عندما يكون في أي موقع في المجتمع، وبالذات في مواقع المسؤولية، لذا، فإن إعاقة نمو الشباب في هذه الفترة، تشكل إعاقة لمستقبل المجتمع (الخطيب، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر ٢٠١٥).

أمعن الاحتلال بأساليبه المتنوعة في محاربة الشباب، فاستخدم العديد من الوسائل للتأثير بشكل سلبي على الشباب الفلسطيني، من خلال التصفية الجسدية، والمطاردة، والاعتقال، ومحاربة التعليم الجيد من خلال إغلاق الجامعات والمدارس، ومنع حرية نشر الأفكار، وغيرها الكثير من الوسائل والطرق.

كانت المقاومة من أبرز أشكال الممارسة السياسية للشباب قبل قدوم السلطة، إضافة إلى حملات توعية الناس بالقضية الفلسطينية، فكان الاحتلال يعيق إنشاء مؤسسات ومنظمات أهلية، وكان يسمح بإنشاء الأندية الرياضية، شريطة أن يقتصر عملها على ذلك، مع تشديد الخناق على أي نشاط اجتماعي وسياسي آخر، فاقترنت موافقته إلى حد ما على الأنشطة الرياضية للشباب، ولم يكن يعطي الحرية الكاملة للمؤسسات الشبابية لتنشط وتنمو (أبو عمرو، ١٩٩٥).

وفي الوقت الحالي، يقيد الاحتلال عمل المنظمات الشبابية، من خلال الحد من قدرات القائمين عليها، وتقسيم الأراضي الفلسطينية، وعزلها عن بعضها البعض، ووضعها الحواجز، ومنع التنقل بين الضفة وغزة.

ومع تغير أولويات المجتمع المدني الفلسطيني وأهدافه، انصب جل اهتمام هذه المنظمات على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وقامت الفصائل السياسية بتفعيل

المنظمات الأهلية، كأدوات للعمل السياسي في ظل القمع الكبير الذي تعرضت له الفصائل. ويعود ذلك إلى أن الأولويات الفلسطينية قبل الانتفاضة تركزت على العمل السياسي، وعلى ضوء ذلك جرى تحديد أهداف وأولويات منظمات المجتمع المدني، التي «كانت سياسية ذات طابع مهني، ولم تكن مؤسسات مهنية ذات طابع سياسي» (أبو عمرو، ١٩٩٥).

## أثر البيئة الثقافية والنظام التعليمي على المشاركة السياسية للشباب

تفاعل المجتمعات مع البيئة المحيطة بها، فتنتج من هذا التفاعل ثقافة المجتمعات، وتنمو الثقافة مع النمو الحضاري للمجتمع، وتراجع مع التراجع الذي يصيبه. وتُعتبر البيئة الثقافية من أهم العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد، وتفسرها إلى حد كبير، لذلك فإن الإقصاء والتهميش يُنتج التطرف والتعصب، فكل ظاهرة في المجتمع لها مسبباتها، لذلك هناك فوارق واختلافات في سلوك المجتمعات من منطقة إلى أخرى، حيث يمكن تفسير هذه الاختلافات بمجموعة من العوامل، من أهمها البيئة الثقافية.

فمثلاً تمكنت ثورات الربيع العربي من الإطاحة بأنظمة الحكم الفاسدة، ولكن بعد التجربة ومرور الوقت تبين أن الديمقراطية لا تنحصر بصندوق انتخابات وناخبين فحسب، إنما هي أعمق من ذلك، فالديمقراطية لا تأتي فجأة، ولا تتحقق بمرسوم ولا قانون فقط، ما دامت لم تتحول إلى ثقافة تضرب جذورها في المجتمع. والمشاركة وتقبل الآخر والعمل الجماعي هو سلوك لا ينتج في بيئة يسودها الاضطهاد والأبوية، بقدر ما هو سلوك يعبر عن الخصائص الثقافية للمجتمع.

لذلك فإن عملية الديمقراطية تتطلب اعتماداً بنّاءً معرفياً قائماً على قيم علمية إنسانية، فلا يمكن أن تأتي دون بناء معرفي وثقافي تراكمي، وحتى الديمقراطية والشراكة المطبقة،

فإنها تتطور وتتقدم بناءً على ظروف معينة، ومن خلال التراكم الذي قامت عليه. فالديمقراطية القائمة على الوعي، والمترسخة في البنية الثقافية، هي الديمقراطية القادرة على تحقيق الشراكة السياسية والاجتماعية للفرد، وبالتالي للمجتمع ككل. أي هي الديمقراطية القادرة على ترسيخ الشراكة وروح العمل الجماعي، وتحقيق التوازن في بنية المجتمع، دون النظر إلى اعتبارات أخرى، سواء كانت مذهبية، أو قبلية، أو إثنية، أو عشائرية (أبو حطب، ٢٠١٥).

إن عدم ممارسة الديمقراطية والشراكة كعنصر ثقافي، يعود إلى عدم تشكيل سلوك ثقافي أصلاً. فالممارسة مرتبطة بالوعي الذي كونه الفرد أو المجتمع بطريقة تراكمية، وعدم ممارسة الديمقراطية والشراكة بالطريقة السالفة، يعود إلى «عوامل التخلف السائدة في ثقافتنا، كإقصاء الآخر لمجرد معتقداته». وارتباط المجتمع بشخصيات معينة، وتعليق الآمال عليها؛ يؤدي إلى احتكار القرار والرأي، وبالتالي تراجع الديمقراطية والشراكة. فلا تقوم الديمقراطية على الوصفات السحرية والمقولة، التي يقدمها الخطاب السياسي بالخطب الحماسية والنارية، القائمة على المبالغة والتضخيم في الأهداف والطموح (أبو حطب، ٢٠١٥).

يستخدم مصطلح التنشئة السياسية في بعض الأحيان للدلالة على التعليم السياسي للفرد، حيث إن التنشئة السياسية تدعم الثقافة السياسية، وتعمل على إيجاد المعلومات والاتجاهات لدى الفرد نحو النسق السياسي السائد، وتخلق هذه التنشئة إحساساً عاماً بالهوية القومية. لذلك يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والخبرات، التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين في المجتمع. والتنشئة السياسية هي أيضاً عملية تدريب على المواطنة، تُنقل من خلالها القيم والمعتقدات السياسية إلى الأجيال القادمة، فهي مكتسبة، وتبدأ من سن مبكرة، وتستمر مدى الحياة من خلال الأسرة، والمدرسة والجامعة، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية،

والمؤسسات الأهلية، والمجتمع، وغيرها من المؤثرات (النايلسي، ٢٠٠٩).

ويعتبر النظام التعليمي من أهم العوامل التي تشكل شخصية الفرد في المجتمع، فالطفل يقضي كثيراً من وقته في المدرسة، والمدرسة تشكل أهم مصادر فهمه للحياة. ويمتد أثر النظام التعليمي إلى المراحل الجامعية من حياة الفرد، فالمعرفة بحد ذاتها توسع من إدراك الفرد، حتى وإن لم تكن في الجانب السياسي أو الاجتماعي. ويتضح أثر التعليم على الأداء السياسي، من خلال ارتفاع نسبة المشاركة السياسية والعمل الجماعي ومعدلات التنمية، لدى المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة التعليم، والعكس صحيح.

يرتبط التقدم والتراجع في النظام التعليمي بالتنمية السياسية والاقتصادية أيضاً، فالدول التي شهدت تنمية وتطوراً في اقتصادها خلال القرن الماضي، هي ذاتها التي كانت نسبة المتعلمين والعاملين فيها مرتفعة. فالتطور في النواحي العلمية والصناعية والفنية والثقافية والوطنية، إنما تقوم به الفئة المتعلمة من المجتمع، لذلك فإن أساس تقدم الشعوب والمجتمعات سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام التعليمي، ويتأثر به بشكل كبير (الفرنجي، ٢٠١٢).

ومن الناحية السياسية بشكل خاص، فإنه يسهل حكم الشعوب المتعلمة بطريقة ديمقراطية، بعيداً عن الحكم السلطوي، لأن المتعلمين يعرفون الدولة ومؤسساتها، وطبيعة الحكم فيها، والالتزام المترتب على كل فرد فيها. ويدركون واجباتهم نحو مجتمعاتهم ودولهم، فيقومون بها، ويتقبلون العقاب الواقع عليهم جراء أي مخالفة أو خلل يرتكبونه، ويعلمون أيضاً حقوقهم التي يجب أن يحصلوا عليها، إضافة إلى معرفتهم بنظام الحكم وأنواعه. ففي المجتمعات التي يسودها الإيمان بأهمية الديمقراطية، يكون من السهل إشراك الشعب بعملية الحكم، إذا كان واعياً ومتعلماً، وذلك على نقيض الشعوب التي يغزوها الجهل (الفرنجي، ٢٠١٢).

وهذا الوعي الذي ينتج عنه سهولة في الحكم، لا يعني أنه من المفترض، أو من الطبيعي، أن يؤدي إلى قيام المجتمع بتسهيل عمل الحاكم كيفما كان أدائه، بل إن المتعلمين يسعون بشكل حثيث لتحسين أوضاعهم، ومشاركتهم في إنتاج مجتمع فعال، يلتزم بما عليه، ويطالب بحقوقه. وهذا يُسمّى اليوم بـ «التربية المواطنة»، والتي هي «عملية اكتساب المتعلم معارف ومهارات، وبناء قيم ومواقف سلوكية، تعزز ارتباطه بمجتمعه وبالذولة التي ينتمي إليها، وتساهم في جعله يشارك في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوطنه» (الفرنحي، ٢٠١٢).

مع تقدم الزمن والتطور في أدوات التواصل، ازدادت أدوات التأثير على تكوين المعرفة لدى أفراد المجتمع، ولم تعد المدرسة، بنظامها التعليمي، تحتل الصدارة بشكل منفرد للمعرفة وتنشئة الأفراد، فقد تطور نظام التواصل، وازدادت أدوات المعرفة. فلم يعد المعلم المصدر الأساسي والوحيد للمعلومة، وأخذت سلطة الدرس بالتناقص نتيجة ظهور وسائل جديدة، من ضمنها وسائل الإعلام المختلفة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي. إلا أن التعليم بشكل عام يبقى له أهمية كبيرة؛ لأنه يعمل على توفير المناخ الملائم لإعداد المواطن الصالح والإيجابي في كل شؤون وطنه، وامتلاكه القدرات التي تؤهله للقيام بدوره، كمواطن يعرف حقوقه وواجباته نحو نفسه وأسرته وأفراد مجتمعه (النايلسي، ٢٠١٥).

تساهم المدرسة في دعم الاتجاهات والمعايير السليمة التي تكونت في الأسرة، وفي تقويم الاتجاهات السلبية منها، كونها أول نظام مؤسسي للتنشئة الاجتماعية، يساهم في تنمية الشخصية الاجتماعية للفرد. فحتى مع زيادة وسائل المعرفة، إلا أن المدرسة ما زالت تحظى بدور فائق الأهمية في تنشئة الأفراد. فالمتعلمون، ومن خلال وجودهم لفترات زمنية طويلة في المدرسة والجامعة، تتكون لديهم قيم تقبل الآخر، وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الشراكة والعمل الجماعي (الفرنحي، ٢٠١٢).

بناءً على ما سبق، فإنه من المفترض أن ترتفع نسبة مشاركة الشباب الفلسطيني، بسبب ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع الفلسطيني مقارنة بالمجتمعات العربية، وهذا ما هو متوفر إلى درجة معينة. إلا أن المجتمع الفلسطيني ما زال يعاني من باقي المعوقات والعوامل، التي لم تجعله يصل إلى المرحلة الذهبية من الممارسة والشراكة السياسية، وهذا ربما يتعلق بالجودة التعليمية.

## قدرة الشباب على صياغة التوجهات السياسية، ومدى ثقة المجتمع بهم

تقوم نظرة شرائح المجتمع العمرية نحو الشباب، إلى حدّ معين، على الثقافة السائدة، وترتبط بشكل كبير في مجتمعاتنا العربية بالأبوية، ويضع هذا في كثير من الأحيان قيوداً إضافية على الشباب، تكبله وتمنعه من أن يرفع صوته، أو أن يظهر بشكل مستقل ليعبر عن كينونته وذاته. ويتبع هذا كله لبنية سياسية واجتماعية، قائمة على نظام يدعم ذلك ويعزز الأبوية، ويرسخ وجود شيخ القبيلة أو زعيم الحزب.

وحتى مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تتعامل في بعض الأحيان بالطريقة الأبوية ذاتها، فيغيب دور الشباب وتغيب آراؤهم، وتكون الكلمة الفصل والقرار النهائي لرئيس المؤسسة وزعيمها. فشبكة العلاقات، والحالة الاجتماعية، والمكانة التنظيمية، قد تدفع بالشخص إلى التفرد برأيه، وتؤهله لتصدّر المؤسسة بعيداً عن المشاركة والعمل الجماعي. والعديد من مؤسسات المجتمع المدني يرأسها مسؤولون «تاريخيون»، أي أنهم يرأسون هذه المؤسسات منذ سنوات طويلة، علماً أن هذه المؤسسات تدعو في برامجها وخطابها إلى تفعيل دور الشباب، ومحاربة الاستبداد.

على صعيد آخر، تُعتبر ثقة كبار السن بالشباب متدنية، والدور الذي يلعبه الشباب في المجتمع والأسرة هو دور هامشي، الأمر الذي يدفعهم إلى محاولة

إثبات ذواتهم، والبحث عن هويتهم، لذلك يصبح من الضروري توجيه برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني للشباب، لإشعارهم بأهميتهم في المجتمع، واستثمار طاقاتهم وأفكارهم بطريقة إيجابية لخدمة مجتمعاتهم (النابلسي، ٢٠٠٩).

## أثر البيئة الاجتماعية على المجتمع المدني

لعل الفهم الخاطئ للشراكة، والخلط ما بين القبلية والثقافة الديمقراطية، هو من أهم أسباب ضعف تمثيل الشباب في المؤسسات الرسمية والمدنية. ومع أن نظام الحكم في فلسطين يستند إلى نظام ديمقراطي، حسب ما تشير إليه وثيقة الاستقلال، إلا أنه يوجد خلل في فهم الثقافة الديمقراطية وتطبيقها.

في مطلع ومنتصف الستينيات، شكّل الشباب قيادة الأحزاب وهيئاتها القيادية، ولكن بعد تخطي مرحلة التأسيس بسنوات؛ خلا الصف الأول للفصائل السياسية كافة من الشباب، وذلك بسبب هيمنة الهيئات القيادية المؤسسة، واستمرارها في مواقعها على الدوام. الأمر الذي يعني أن مبادرة الشباب لتشكيل الأحزاب، ومن ثم استمرارهم في قيادتها، تجسد كلاً من طاقة الشباب وحيويتهم، والعقلية القبلية المهيمنة، في آن واحد (عثمان، ٢٠٠٨).

تُعتبر البيئة الاجتماعية عاملاً مهماً من العوامل التي تؤثر على عمل المجتمع المدني، وعنصرًا أساسيًا في توفير منبر حرّ للشباب. فإذا كان النظام الاجتماعي يدعم العمل الجماعي المشترك، ويؤمن بدور الشباب، فإن هذا يسهّل عمل مؤسسات المجتمع المدني، ويجعلها تعمل في أجواء مناسبة ومشجعة للتقدم. بينما إذا كانت هذه المؤسسات تعمل في بيئة اجتماعية تسودها الإثنية والجهوية، والحزبية والعشائرية، فإن هذا كله سيكون حجر عثرة أمام نهضة الشباب وتقدّمهم من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

تجدد الإشارة إلى قيام بعض المجتمعات على الاختلاف العرقي، واختلاف المناصب والأصول، إلا أنها نجحت في تحقيق أجواء ديمقراطية، تسودها الشراكة والعمل الجماعي بشكل فعال، وذلك عندما توفرت الإرادة الحقيقية من لأطراف المختلفة للعمل المشترك، بعيداً عن النظرة الإقصائية التي تؤدّي إلى التنازع. إذ ليس شرطاً أن يؤدّي اختلاف تركيبة المجتمع إلى الصراع السلبي على السلطة والهيمنة. وفي المقابل، توجد مجتمعات جُلها من نفس العرق والديانة، إلا أنها لم تستطع الاتفاق على رؤية عمل موحدة، وبطريقة مشتركة قائمة على الديمقراطية الحقيقية.

لذا، فالثقافة الديمقراطية تشكل الأرضية الحقيقية، والعنصر المهم في البيئة الاجتماعية، لتوفير بعض شروط التحول الديمقراطي. فإذا توفرت الثقافة الديمقراطية، فإنها ستكون عاملاً إيجابياً للعمل الجماعي، بغض النظر عن اختلاف تركيبة المجتمع. كما أن الثقافة الديمقراطية هي أداة لضمان التحول الديمقراطي، وتوسيع نطاق الحوار بين مختلف الفئات المعنية بالديمقراطية. وهي أيضاً وسيلة للتأثير المجتمعي، ومن خلالها يتحقق الوصول إلى بيئة اجتماعية حاضنة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل على توفير منبر حرّ للشباب (رحال، ٢٠١٠).

يواجه الشباب الفلسطيني عوائق عديدة قيّدت فعاليته، وجعلته غير قادر على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع، لذلك فإن تعزيز الثقافة الديمقراطية في بيئته الاجتماعية، هو في الجوهر مشروع لتمكينهم من الإلمام بالمعارف الأساسية، اللازمة لتحرّهم من جميع صور القمع والاضطهاد والأبوية، وغرس الشعور لديهم بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، وبالتالي فإن الثقافة الديمقراطية هي مجموعة من القيم، التي تساعد هؤلاء الشباب على التعرف على مجموعة من المبادئ، كالعدالة، وقبول الآخر، والمساواة، والمجتمع المدني (رحال، ٢٠١٠).

خلاصة الأمر أن الثقافة السياسية تؤثر على البيئة الاجتماعية، وتجعلها أكثر

تقبلاً للعمل المشترك، وتؤثر في سلوك المؤسسات وفعاليتها، لكن هذه العلاقة ليست في اتجاه واحد، لأن الثقافة السياسية بذاتها تتأثر بالبيئة الاجتماعية، وبتنمية قوى اجتماعية جديدة، وبأنماط من التنشئة الاجتماعية، والتأثيرات الدولية (سميث، ٢٠١١).

## **تأثير السلطة على المجتمع المدني والمشاركة السياسية للشباب**

بما أن مؤسسات المجتمع المدني هي إحدى مداخل مشاركة الشباب في الحياة السياسية، فهذا يعني أن مشاركة الشباب قد تتأثر بالعوامل المحيطة بتلك المؤسسات، ومنها البيئة والنظام السياسي القائم. لذلك، وفي كثير من الأحيان، تختلف طريقة عمل المؤسسات حسب طبيعة تعاطي السلطة القائمة معها، وهذا ما جعل البعض يميز بين مؤسسات المجتمع المدني الموجودة في مجتمعات تقليدية ذات أنظمة سياسية سلطوية، وبين تلك الموجودة في البلدان المتقدمة.

بعبارة أخرى، تؤثر طبيعة النظام القائم في عمل مؤسسات المجتمع المدني وتوجهاتها، لأن النخبة الحاكمة في بعض الأنظمة، تنظر إلى المجتمع المدني كأداة لاستكمال سيطرتها على المجتمع، باعتباره آلية هيمنة أيديولوجية ثقافية، حيث ترى النخبة الحاكمة أن السيطرة الكاملة على المجتمع باستخدام أجهزة الدولة وأدوات القمع وحدها، لا تكفي. وفي المقابل، تنظر الطبقات المحكومة إلى المجتمع المدني على أنه ساحة صراع تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع، والدفع باتجاه توسيع الهامش المتاح لها (شكر، ٢٠٠٣).

توجد العديد من القيود التي تفرضها السلطة على مؤسسات المجتمع المدني، والتي تحول دون توفير مناخ حرة للشباب، وتؤثر سلباً على تفاعلهم مع تلك

المؤسسات، وكلّ ذلك يعيق تقدّم الديمقراطية والمشاركة السياسية. فالاجتماعات العربية تعاني من ضعف في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاني من احتكار السلطة، و«بقايا استبداد»، يحول دون استطاعة مؤسسات المجتمع المدني في أن تقوم بدورها المأمول بفاعلية في بناء الديمقراطية. فهناك ثنائية بين الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، لا يمكن أن تتطور إحداهما بمعزل عن الأخرى، بقدر ما يجب السير نحو تحقيقهما معاً (شكر، ٢٠٠٣).

وهناك توتر في العلاقة بين المجتمع المدني والأجهزة الإدارية الرقابية البيروقراطية، وانتهاك لاستقلالية مؤسسات المجتمع المدني من الحكومة والوزارات المختصة، حتى أن هذه الرقابة تحولت في بعض الأحيان، إلى رقابة أمنية أثرت سلباً عليها. لقد استخدمت النظم السلطوية العربية آليات تشريع، للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني وإخضاعها، وقامت بتعديلات على القوانين عندما تبين أنها لا تكفي لإحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني، مما أسهم في الحدّ من قدراتها وإمكانياتها (شكر، ٢٠٠٣).

ومن بعض القيود التي تفرضها السلطة ما يتعلق بالتسجيل والإشهار، الذي انتهجته كلّ الدول العربية عدا لبنان والمغرب، وهو يعني ضرورة موافقة السلطات الحكومية، وتسجيل النشاط قبل البدء به، ووضع شروط غامضة وفضفاضة تهدف إلى تقييد عمل المؤسسات، أو حتى عدم ترخيصها، مثل «عدم مخالفة النظام العام»، و«إثارة الفتنة». وهناك أيضاً صلاحية حلّ الجمعيات دون اللجوء إلى عقوبات أقلّ، مثل الإنذار أو لفت النظر، وهذا يعطي هيمنة خطيرة للسلطات على مؤسسات المجتمع المدني (شكر، ٢٠٠٣).

ليس هذا فحسب، وإنما هناك قوانين تنصّ على حق السلطة الإدارية في إدماج الجمعيات وتعديل أغراضها، واستبعاد بعض المرشحين لمجالس الإدارة، وحق

الاعتراض على القرارات، وتحديد الهياكل التنظيمية بشكل تفصيلي. بل إن بعض المواطنين، والشباب بشكل خاص، يجمعون عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني خشية العقوبات المحتملة على أعضاء مجلس الإدارة، والتي قد تصل إلى عقوبة السجن. وهناك قيود متعلقة بالموارد المالية، حيث يتوجب على الجمعيات تحديد مصادر التمويل، وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية التابعة للسلطة الحكومية (شكر، ٢٠٠٣).

بهذه المعطيات، ليس من المبالغة القول إن السلطات تتجاوز الدور الرقابي على الجمعيات بما يضمن سلامة أداؤها، إلى حد الهيمنة والسيطرة الإدارية عليها.

لكن في الحالة الفلسطينية على وجه الخصوص، توجد بعض المبررات للرقابة المالية، فهناك جهات مانحة تضع شروطاً سياسية تتعارض مع الرؤية الوطنية الفلسطينية، ومن أبرز هذه الجهات USAID، حيث إنها تشترط التوقيع على تعهد «بند الإرهاب» قبل تقديم الدعم، إضافة إلى اشتراطات سياسية أخرى تهدف إلى محاربة المقاومة.

استخدمت السلطات في معظم البلدان العربية، ومنها السلطة الفلسطينية، ذريعة مصادر التمويل لمحاربة الجمعيات، واتخاذ اجراءات ضدها، فهناك مخاوف لدى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من تصريحات لمجلس الوزراء، تشكك بمصداقية مؤسسات المجتمع المدني، والدعم الذي تحصل عليه. قد لا تكون المشكلة لدى السلطة متعلقة بالقوانين، إذ إن الدساتير في البلدان العربية تنص على حق المواطنين في إنشاء الجمعيات والنقابات، إلا أن التشريعات المطبقة في كثير من الأحيان، تسلب الشعوب والمواطنين هذا الحق، وتحرمهم من ممارسته بحرية (الأعرج، مقابلة خاصة، ٢٨ أكتوبر. ٢٠١٥).

وإضافة إلى القيود السابقة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني، هناك قيود تتعلق بالمشاركة السياسية للشباب، منها قانون الانتخابات الذي يحد من مشاركة

الشباب في فلسطين. تتمثل الإشكالية في سنّ الترشح والانتخاب، وبالتالي ينادي البعض بضرورة خفض سنّ الترشح في الانتخابات البرلمانية، حتى تُتاح فرصة أفضل لمشاركة الشباب (رحال، ٢٠١٠).

يشكل القضاء أحد الضوابط التي تحمي حقوق الأفراد وحرّياتهم في التعبير عن الرأي، لذا فإن أيّ خلل أو قصور في دور القضاء، سيضع حريات وحقوق الأفراد في دائرة الانتهاك. وقد حصل هذا الخلل فعلاً لدى القضاء الفلسطيني، الذي يعاني من ضعف وقصور في الحفاظ على حقوق الأفراد وحرّياتهم، على المستوى المؤسسي والمهني (علاونة، البرغوثي، وحامد، ٢٠١٣).

تسبب ما سبق في تدخل أجهزة السلطة، وتعديها على الاختصاصات التي أناط القانون ممارستها بالقضاء، مما يعني انتهاكاً صارخاً بحق الجهاز القضائي في ممارسة دوره بشكل مستقل ومحاميد، دون وجود تدخلات تنأى به عن القيام بوظيفته في الرقابة على حرية التعبير عن الرأي من تعسف السلطة التنفيذية. وقد أدّى هذا إلى عدم وجود تطبيق فعلي لمبدأ الفصل بين السلطات في النظام الفلسطيني. كما أن الانقسام السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٧، عزز التراجع في منظومة الحقوق والحريات العامة (علاونة، البرغوثي، وحامد، ٢٠١٣).

يبرز في هذه الحالة دور المجتمع المدني، الذي يمثّل الضمانة العملية لعدم انحراف السلطة، وذلك بواسطة العديد من الآليات والوسائل، لكن مؤسسات المجتمع المدني تواجه معضلات في التعامل مع السلطة، لأنه لم يتم التعامل معها، في ظل السلطة الفلسطينية، كشريك في الحكم والإدارة، بل كخصم في أغلب الأحيان.

وهناك عامل إضافي مهم في الحالة الفلسطينية، يفرض تأثيره على عمل السلطة والمجتمع المدني، وهذا العامل يرتبط في سياق محاولة الهيمنة الإسرائيلية على جوانب الحياة السياسية الفلسطينية. فالتناقض بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني هو

تناقض مضاعف، بسبب الشروط القاسية التي يفرضها الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية، تلك الشروط التي لا تتوافق دائماً ومنطق عمل وأهداف منظمات المجتمع المدني (أبو عمرو، ١٩٩٥).

يُضاف إلى ذلك أن السلطة لا توفر لمؤسسات المجتمع المدني الجو المناسب والمثالي كي تشكل منبراً حراً للشباب، ولا تبذل جهداً ممنهجاً ومنظماً لإشراك الشباب في العمل السياسي، ولا توفر لهم منابر حرة. فمنذ تأسيس السلطة، لم يكن هناك دور فعال للشباب في العملية السياسية على المستوى الرسمي، وكان دورهم في تشكيلات السلطة الفلسطينية والحكومة عند تأسيسها، دوراً مهمشاً (حمودة، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر، ٢٠١٥).

من جانب آخر، ينبغي على السلطة أن تفتح منابر لمشاركة الشباب، من خلال الحوارات واللقاءات، وتشجيع مشاركتهم السياسية والاجتماعية، من خلال المنظمات الشبابية ومجالس الطلبة، إلا أن دورها انحصر في وزارة الرياضة والشباب، وفي الجانب الرياضي فقط، ولم تتصدّق لقضايا الشباب الأخرى، كالعمل التطوعي، والانخراط في المجتمع، والنشاطات الفكرية والعلمية والثقافية، رغم التضحيات الهائلة من الشباب في النضال ضد الاحتلال (حمودة، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر، ٢٠١٥).

ومع قلة نسبة الشباب الفلسطيني الفاعل، إلا أنهم يشكلون الركيزة الأساسية في نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولكن الملاحظ وبشكل كبير، أن دورهم قد انحصر في مجالات المقاومة بعيداً عن تمثيل الفلسطينيين في المؤسسات وهيئات السياسية والمدنية. فنسبة الشباب من شهداء الشعب الفلسطيني تبلغ ٦٢,٢٪، ونسبتهم من إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين تبلغ ٦٩,١٪، ومن الجرحى ٧٤٪. لكن في المقابل، تبقى مشاركة الشباب في السلطة ومنظمة التحرير

ضعيفة جداً، وبشكل ملحوظ، خصوصاً في العقدَيْن الأخيرَيْن (عثمان، ٢٠٠٨). يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني نوع من الرقابة على مدى التزام السلطة بحماية حريات الفرد والمجتمع وحق التعبير. فزيادة مساحة الحريات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنضال مؤسسات المجتمع المدني، لأن السلطات عادة تميل إلى أن تفرض رأيها، وتمنع التدخل في سير عملها، وتميل إلى عدم سماع أصوات تعارضها، وتسعى للتفرد، لذلك تتطلب الحرية والديمقراطية نضالاً مدنياً تنظمه مؤسسات المجتمع المدني، وتنادي بحقوق المجتمع وحرياته.

تؤكد التجربة أن وجود مؤسسات المجتمع المدني، والوقوف على دورها، هو أمر مُلِحٌّ في مجتمعاتنا العربية، وفي مجتمعنا الفلسطيني بشكل خاص. فهناك غياب للتشريعات التي تشجع وتنظم وتضمن مشاركة فعالة للشباب في الحياة السياسية، ومساهماتهم في مواجهة التحديات التي تتعرض لها مجتمعاتهم، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وهنا يتجلى دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الشبابية، بالضغط على السلطات لإقرار قوانين تحفظ حقوق الشباب، لا سيما أن هناك أربع دول فقط من أصل اثنتين وعشرين دولة عربية، تتبنى مصطلح الشباب في مواردها، وهذا يجعل الاهتمام بهم وبتفعيل دورهم؛ يخضع لمزاج السلطات وأهوائها وتوجهاتها، بسبب عدم وجود قانون يحفظ حقوق الشباب بشكل كامل ودائم (أبو غزالة، ٢٠١٠).

التشريعات الوحيدة التي تضم قوانين خاصة بالشباب من بين الدول العربية، هي التشريعات الفلسطينية والأردنية والسودانية، وهذا يوضح مدى التقصير تجاه الشباب على المستوى العربي. إلا أن القوانين الفلسطينية، وإلى درجة معينة، التفتت لفئة الشباب لأنها تدرك أهميتهم، وتحاول احتواءهم، لا سيما أن هذه الشريحة العمرية ما زالت رأس حربة النضال الفلسطيني (أبو غزالة، ٢٠١٠).

يزداد وضع الشباب سوءاً في بقية الدول العربية، بسبب عدم وجود لجان للشباب في غالبية البرلمانات العربية، إضافة إلى وجود تشريعات وقوانين تحدّ من انخراط الشباب وتفاعلهم في العمل العام، والعمل السياسي، مثل القوانين التي ترفع سن الترشح وسن الانتخاب، وهذا لا يجب أن تمرّ عنه مؤسسات المجتمع المدني مرور الكرام، ولذا فإن عدم استطاعتها إقرار حقوق الشباب في القوانين والتشريعات، يدلّ على ضعفها (أبو غزالة، ٢٠١٠).

يفتقد المجتمع الفلسطيني إلى دور المجلس التشريعي في الرقابة على السلطة التنفيذية، بسبب تعطيله بعد أحداث الانقسام، مما أعطى أهمية أكبر للشباب ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، كي تلعب دوراً رقابياً غير رسمي. فيمكن للشباب أن يمارس دور الرقابة على تصرفات السلطة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، فهم يمتلكون الطاقة للاحتجاج، وتنظيم حملات التوعية ضد الفساد، ولكن هذا الدور بحاجة لتطوير وتنظيم حتى لا يكون بشكل عشوائي (حمودة، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر، ٢٠١٥).

اتسمت بعض مؤسسات المجتمع المدني بالسلبية، فلم تكن كل هذه المؤسسات تعمل وفق أهداف وبرامج تحررية، أو أنها تسعى جميعها لتفعيل دور الشباب في المشاركة السياسية والعمل الجماعي. إنما هناك مؤسسات مجتمع مدني تعمل لصالح السلطة، أو تمارس دوراً تابعاً لها. والأكثر من ذلك، هناك مؤسسات مجتمع مدني تعارض الشراكة والعمل الجماعي والديمقراطية، ومن الممكن أن تتعاون بعض هذه المؤسسات مع النظام السلطوي. من الوارد أن تكون بعض مؤسسات المجتمع المدني، وبكل وضوح، لا مدنية، وسلطوية، وغير معنية بالديمقراطية، أو معارضة لها. ومن الممكن أيضاً أن تعمل بعض مؤسسات المجتمع المدني تحت سيطرة شيوخ العشائر، ومؤسسات إثنية لا ترعى الشراكة والحرية في العمل السياسي (سميث، ٢٠١١).

خلاصة الأمر، أن الآلية المناسبة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، التي تسعى لتحقيق وترسيخ الشراكة والعمل الجماعي، هي أن تتم من خلال البناء من أسفل، بحيث يشمل البناء المجتمع كله، تربيةً وتدريباً وممارسةً في مجالات العمل الجماعي، فيصبح الشعب حينها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية هي المحصلة، فتحمي حقوق الشباب من قيود السلطة واستبدادها، فلا يمكن أن تأتي الديمقراطية منحة أو هبة من السلطة والنظام الحاكم، وإنما هي حقّ ينتزعه الشعب. كل ذلك بعد أن استنفد المجتمع كل الفرص لبناء الديمقراطية من أعلى، أي بواسطة الحكام، ولكن دون جدوى (شكر، ٢٠٠٣).

## أثر الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للشباب وحرّياتهم

بعد الانقسام، تراجعت الحريات في المجتمع الفلسطيني، وازدادت وتيرة القمع والإقصاء والتهميش، وكان لذلك أثر على فئات المجتمع الفلسطيني كافة، وكان الشباب من أكثر تلك الفئات المتضررة.

كما أن الانقسام ترك آثاره على تلاحم المجتمع ووحده، وأضعفَ القابلية للعمل الموحد والمشارك وتقبّل الآخر، وزاد التعصب للأحزاب والفصائل، كما زاد الضغوط على الشباب، وأثر بشكل سلبي على حرّيتهم ومشاركتهم السياسية. وهذا بدوره خلق جوّاً غير مشجع للعمل السياسي، وحتى الاجتماعي، لأنه أصبح يدخل في دائرة الصراع الداخلي (زماخرة، مقابلة خاصة، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥).

وفي هذا الاتجاه أيضاً، أدّى الانقسام إلى إحباط الشباب الفلسطيني، وترك آثاراً نفسية وأخرى سياسية، فانشغل الشباب في الانقسام ونتائجه، وربما أهدرت كثير

من طاقاته وجهوده، وتميزت النشاطات بعد الانقسام بنوع من التحيز (حمودة، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر ٢٠١٥).

ولم تكن المنظمات الأهلية بمنأى عن نتائج الانقسام، فقد أُغلقت الكثير منها في الضفة الغربية، وصدر قرار من رئيس الحكومة يومها سلام فياض، بحلّ هذه الجمعيات، ودعوته لإعادة التسجيل من جديد، وقد حُلّت ١٠٣ جمعيات كانت تعمل في مجالات مختلفة. وفي المقابل حصلت إجراءات مماثلة في غزة (أبو رمضان، ٢٠٠٨).

## أثر الوضع الاقتصادي على دور الشباب في المشاركة السياسية

يشكّل الوضع الاقتصادي للفرد عاملاً بالغ الأهمية في توجهاته ورغباته، ويشكّل مؤثراً مهماً في إقبال الشباب على المشاركة والعمل السياسي، وربما لكل حالة اجتماعية مرتبطة بالوضع الاقتصادي؛ ردة فعل تجاه المشاركة السياسية، وطريقة التعاطي معها. فالوفرة الاقتصادية والتغيير الاجتماعي المرتبط بها، ضروريان لتحسين فرصة توطيد الديمقراطية، أي أن الرخاء من الناحية الاقتصادية يرسّخ الديمقراطية والشراكة في العمل، ويدلّل على ذلك دراسات مبكرة أشارت إلى أن استقرار الحكم الديمقراطي يتناسب طردياً مع معايير الوفرة والتحديث الاقتصادي (سميث، ٢٠١١).

فكلما زاد الدخل في المجتمعات التي تؤمن بالديمقراطية، زاد الإقبال على المشاركة السياسية، أي أن الدخل يتناسب إيجابياً مع المشاركة السياسية، فأصحاب الدخول المتوسطة أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوو الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط (الناقلي، ٢٠٠٩).

والعكس صحيح، فكلما قلَّ الدخل قلَّ الإقبال على المشاركة السياسية. فالبطالة المتزايدة، وانحسار فرص العمل، وعدم مراعاة الظروف الاقتصادية للغالبية العظمى من المواطنين، وما يحمله ذلك من توترات اجتماعية وسياسية خطيرة، كل ذلك يشكل عائقاً أمام مشاركة الشباب في الحياة السياسية. ولا يرتبط سوء الوضع الاقتصادي للفرد بالمستوى المعيشي له فحسب، وإنما له انعكاسات اجتماعية خطيرة، فقد يتسبب بعدم التكيف الاجتماعي، ومن الممكن أن يؤدي إلى احتمالات الانخراط في العصابات الإجرامية (أبو غزالة، ٢٠١٠).

وهناك دراسات أثبتت أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة، وتأمين مستوى دخل جيد لأسرهم، يساعدهم في ممارسة النشاط السياسي، والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع، وبالتالي يكون ارتفاع المستوى المعيشي والاقتصادي قد أثر إيجابياً على المشاركة السياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن سوء الأحوال الاقتصادية، يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش، فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية، مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع، نظراً لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة، والمشاركة في حلها، وهكذا يكون تأثير تدني الأوضاع الاقتصادية سلبياً على المشاركة السياسية (شكر، ٢٠١٠).

لكن في السنوات الأخيرة، لوحظ أن الأوضاع السياسية السيئة، كانت من أهم أسباب التغيير السياسي الرئيس في البلدان العربية. فقد رُفعت شعارات لها علاقة بغلاء المعيشة والفقر والبطالة خلال الثورات العربية، وحلل البعض أن الفقر وتدني المستوى الاقتصادي، كان من أهم أسباب اندلاع الثورات، لذلك لا يمكن إلغاء دور الفقراء من العملية السياسية، وربما لا يعني تدني المشاركة في العمليات الانتخابية في المجتمعات الفقيرة، أنه لا توجد رغبة من الفقراء في العمل السياسي، بقدر ما هو نوع من المشاركة السلبية التي تحمل في طياتها رسالة الاعتراض.

وهذا يفسره جون لوك بأن العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع، هي علاقة قائمة على أساس نفعي أو عقلائي أو أخلاقي. والفقر والبطالة وقلة الدخل، تجعل هذه العلاقة تتخلخل، بسبب عدم منفعة الناس، مما يدفع الأفراد لعدم قبول ورضى هذه العلاقة في المجتمع، وسيجعلهم طامحين لإعادة ترتيبها وصياغتها. ومن أشكال إعادة ترتيب العلاقة في المجتمع هو عزل السلطة إذا تجاوزت حدودها بالاعتداء على المواطنين وحرياتهم، وربما يكون أكبر اعتداء عليهم هو سلبهم الحياة الكريمة، وعدم توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، لذلك ثارت بعض الشعوب العربية عندما وجدت الظروف المناسبة لعزل السلطة.

إضافة إلى العقبات والمعوقات التي تعترض المشاركة السياسية للشباب، فإن الشباب يواجهون عقبات ومعوقات خاصة، زيادة على تلك العقبات التي يتعرض لها الشباب الذكور. وتتلخص تلك المعوقات بثقافة المجتمع، التي تعطي الشبان هامشاً أكبر من الحرية، وتضع قيوداً على عمل الشباب، أي أن فرص المشاركة السياسية بين الشباب والشابات غير متكافئة. كما أن الشباب يواجهون قيوداً إضافية في حرية التنقل، والتأخر في ساعات الليل على سبيل المثال، وهي واردة في العمل السياسي والاجتماعي، ولكن المجتمع لا يجدها للإناث (أبو دحو، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر، ٢٠١٥).

وكان أغلب نضال النساء تقوم به الطالبات، بسبب تدني الرقابة المجتمعية والعائلية عليهنّ، وارتفاع هامش الحرية في الحركة والتنقل لديهنّ، ولكن عند رجوع هؤلاء الطالبات إلى بلداتهنّ، فإن نشاطهنّ في غالب الأحيان ينتهي بسبب رقابة المجتمع. ومع هذا، أخذت الشباب والنساء على عاتقهنّ الاستمرار في الانتفاضة، عندما كانت أعداد الأسرى من الشباب والرجال تتزايد. وتحمل بعض مؤسسات المجتمع المدني جزءاً من مسؤولية تهميش الشباب، لعدم تنظيم

برامج تنصف الشباب، بقدر استخدام هذا الموضوع لجلب الدعم والتمويل الخارجي فقط (أبو دحو، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر. ٢٠١٥).

## البيئة السياسية التي تفعل المنظمات الأهلية وتنهض بدور الشباب

لا تعتبر البيئة السياسية في المجتمع الفلسطيني مثالية للنهوض بدور الشباب. وتمثل أولوية هذه البيئة بإزاحة الاحتلال وإصلاح المنظومة السياسية الحالية، فالاحتلال يُعدّ العبء الأكبر على أيّ إنسان فلسطيني، بمن فيهم الشباب، وإصلاح المنظومة السياسية شرط رئيس لكي يلعب الشباب دورهم الحقيقي (حامد، مقابلة خاصة، ٢٥ أكتوبر. ٢٠١٥).

تقود هذه الشروط لتحقيق بيئة سياسية يُسمح فيها بحرية التفكير، وحرية الرأي والتعبير، وحرية النشاط السياسي، ولا بدّ أيضاً أن تعتمد هذه البيئة على خبرات السابقين وتستفيد منها، حتى لا ينطلق الشباب من نقطة الصفر، وإنما ينطلقون من مجمل النضال الفلسطيني السابق. ولا يجب أن يكونوا منفصلين عن تجارب الآخرين ولا مقلدين لها، فالتجربة الفلسطينية تجربة غنية بال نماذج والأمثلة الجيدة، على صعيد العمل الوطني والاجتماعي والسياسي (حمودة، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر. ٢٠١٥).

ومن أشكال الفهم الخاطئ للديمقراطية والشراكة أيضاً، حصر الديمقراطية بعملية إجرائية مثل الانتخابات، والاعتقاد بأن تنفيذ الانتخابات يعني تنفيذ الديمقراطية. صحيح أن الانتخابات تُعتبر مؤشراً مهماً لقياس الديمقراطية، لكنها لا يمكن أن تُعتبر المؤشر الوحيد لها. كما أن انخفاض وارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات، لا يُعتبر مقياساً حقيقياً للديمقراطية، لأن هناك فرقاً بين من لا يشارك في الانتخابات

بإرادته، وبين من يشارك فيها مع التضييق عليه في الحريات الأخرى، والتي يتجلى فيها المعنى الحقيقي للديمقراطية.

إن الأمر الأكثر أهمية هو فسخ المجال أمام مساحات الحرية المختلفة، ومن ضمنها المشاركة في العملية السياسية من خلال المنظمات الأهلية، التي تشكل التوازن ما بين المجتمع والدولة، وتجعل منه رقيباً عليها. ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك، أنه في إحدى الانتخابات البرلمانية الألمانية، لم تتجاوز نسبة المقترعين ٦٠٪ من أصحاب حق الاقتراع، كذلك في روسيا الاتحادية لا تتجاوز نسبة المقترعين نصف أصحاب حق الاقتراع، بينما في بعض الدول العربية، وقبل ثورات الربيع العربي، كانت نسبة التصويت في أي انتخابات رئاسية، أو استفتاء شعبي، تقترب من ٩٠٪ في معظم الأحيان، الأمر الذي يؤكد أن مجرد نسبة المشاركة ليس مقياساً للديمقراطية، التي قد تزدهر رغم تراجع المواطنين عن المشاركة في الانتخابات (علي، ٢٠٠٨).

يتطلب إشراك الشباب في العملية السياسية بشكل فعال، جانبيين يجب أن تتبناها المنظمات الأهلية لتحقيق ذلك، هما التوعية والتثقيف، والتدريب العملي على الممارسة السياسية السليمة. بخصوص الجانب الأول، لا بد أن تقوم المنظمات الأهلية بالفعاليات التثقيفية والتوعوية، لبناء قدرات الشباب وتمكينهم، وإشاعة روح العمل الجماعي والتطوع، وغرس القيم الإيجابية، وحمايتهم من الأفكار السلبية، كالطائفية والفئوية والعنصرية. وكذلك محاربة العادات والتقاليد البالية، وإحلال العادات والتقاليد التي تنسجم مع التراث الحضاري لمجتمعهم مكانها (رحال، ٢٠١٠).

وبخصوص الجانب الثاني، يساهم التدريب في إكساب الشباب الثقافة الديمقراطية من خلال التدريب العملي والممارسة اليومية، لذلك فإن ارتفاع معدلات التغيير في الهيئات القيادية للجمعيات الأهلية، يعطيها مؤشراً مرتفعاً على ديمقراطيتها. ومن

خلال ذلك، فإن المنظمات تتيح الفرصة لتداول القيادة أمام أكبر عدد ممكن من أعضائها، لتدريبهم على القيادة واكتساب خبرتها، وبذلك يصبح الأعضاء مؤهلين للعمل على النطاق العام، مستفيدين من الخبرة التي منحتهم إياها المنظمات الأهلية، ومتسلحين بها (شكر، ٢٠٠٣).

فيما يلي بعض الجوانب التي يمكن أن تساهم في خلق بيئة سياسية، تفعل دور المنظمات الأهلية، وتنهض بدور الشباب:

### أولاً: دور الأحزاب في إشراك الشباب في العملية السياسية

تعكس العلاقة بين الأحزاب والشباب سلوك الأحزاب الخارجي، فلا بدّ من أن تؤمن الأحزاب السياسية بدور الشباب، وتشركهم في العمل عبرها ومن خلالها. فالأحزاب التي لا توفر اهتماماً، ولا تعطي أولوية لدور الشباب في تركيبتها الداخلية، لن تستطيع أن تتبنى ذلك في المجتمع بشكل واسع، أو ربما يغيب عنها ذلك أصلاً.

ولا تنفصل حالة الأحزاب عن عقد جون لوك الاجتماعي، فالعلاقة بينها وبين الأفراد أيضاً قائمة على علاقة عقلانية وبنوعية وأخلاقية. وإدراك الشباب لحقيقة تهميش دورهم من هذه الأحزاب، يجعلهم يعيدون النظر في هذه العلاقة. والأحزاب شأنها شأن السلطة، إذ يمكن محاسبتها على طريقة تعاطيها مع المجتمع والشباب، وحجب الأغلبية العددية عن الأحزاب تعد من أبرز طرق محاسبتها.

إن عدم اهتمام الأحزاب بالشباب، من خلال منحهم فرصاً في المواقع الإدارية والقيادية، سيؤدّي إلى تراجع الثقة بين الشباب والأحزاب، وبالتالي عدم اقتناع الغالبية العظمى من الشباب بهذه الأحزاب، وعدم جدوى مشاركتهم في فعاليتها، مما يؤدّي إلى الاعتقاد بأن المشاركة في هذه الأحزاب لن تكون مجدية، ولن تحقق لهم التغيير المطلوب (أبو غزالة، ٢٠١٠).

وفي بعض الأحيان، لا تنفصل المنظمات الأهلية عن هذا الواقع، ولا تعتبر مواقعها القيادية مكانًا للتداول بشكل سلس وطبيعي، ولا تعمل على استقطاب الشباب لفقدانها البرامج، ولا ارتباطها بجهات معينة، وشخصيات تسيطر عليها.

فلسطينيًا، أبرزت التجربة تهميشًا للشباب، سواء من الأحزاب السياسية، أو المنظمات الأهلية، أو المؤسسة الرسمية، وكانت أبرز محطات التهميش في عملية الترشيح للانتخابات التشريعية (رحال، ٢٠١٠). وبذلك يتضح قصور دور الأحزاب السياسية في توفير المناخات والمنابر الحرة لعمل الشباب، سواء من خلال عملها كأحزاب، أو من خلال إتاحة المجال لهم في المنظمات الأهلية. فالمنظمات الأهلية تعاني ما تعاني منه الأحزاب والسلطة من حيث الاعتبارات الجهوية والعشائرية والحزبية والأبوية. لذلك لا بد وأن تتحرر الأحزاب من تلك الاعتبارات، حتى تفتح المجال لإشراك الشباب في العمل السياسي، وتوفر بيئة سياسية تنهض بدورهم.

### ثانيًا: دور وسائل الإعلام في المشاركة السياسية للشباب

يتصاعد تأثير وسائل الإعلام في المجتمع، وقد برز تأثيرها في التعبئة والتنشئة والتوجيه وتكوين التصورات، حتى أنها أصبحت تنافس معظم الوسائل الاجتماعية الأخرى. فوسائل الإعلام تلعب دورًا مهمًا في التنشئة الاجتماعية، بدءًا من الأطفال ومرورًا بالشباب، وقد أكدت العديد من الدراسات أن الأطفال يميلون لأخذ الدروس والعبر من وسائل الإعلام. كما تساهم وسائل الإعلام أيضًا في التنشئة السياسية، من خلال تزويد الفرد بالمعلومات والأحداث والآراء (النابلسي، ٢٠٠٩).

ومن الأمور المهمة التي أضافتها وسائل الإعلام الحديثة، هو جعل الأفراد والشباب يعايشون تجارب الآخرين، أي أن الشباب وبقية المجتمع، أصبح بإمكانهم، ومن

خلال الجلوس في المنزل، النظر إلى تفاصيل جوانب الحياة المختلفة في أي منطقة، وهذا من الأمور المهمة التي جعلتهم يتوقون لمحاكاة تلك التجارب، التي يرون بأنها حظيت بالاهتمام في المجتمعات الأخرى. فلم يعد يرضى الشاب عند مشاهدته لمجتمعات حرة تمارس المشاركة السياسية بشكل حرّ وفعال؛ أن يبقى رهين المنع والكبت الذي يعيشه، وأصبح يتوق لأن يحيا حياة الشباب الذين شاهدتهم من خلال وسائل الإعلام، وهذا ما يصوره البعض بأن العالم أصبح قرية صغيرة من خلال وسائل الإعلام.

وهناك من يعتقد أن وسائل الإعلام والتواصل أصبحت تشعر الفرد بالغرابة، وخاصة الأفراد الذين يشعرون بالكبت الاجتماعي والسياسي. فالفرد يشعر بالاعتزاز عند تعرضه لوسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي المفتوحة، وذلك عندما يشعر أن حرياته الشخصية مقيدة، وأن القيم المجتمعية لا تلائم توجهاته وميوله، مقابل ما يراه من قيم عالمية، ومجتمعات أخرى تعيش بحرية أكثر (حجازي، ٢٠١١).

وأصبح من الممكن للشباب والمجتمعات، أن تستفيد من تجارب وخبرات بعضها بشكل سريع وفعال، من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، فقد ساهمت وسائل الإعلام في ربط الشباب من مختلف أنحاء العالم ببعضهم البعض، عن طريق تبادل الأفكار والقيم والرموز، ولم يعودوا سلبيين.

كما أن الشباب، ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي، أصبح لديهم انتماءات وهموم ونشاطات خارج النطاق المحلي، فأصبح العديد منهم ينتظمون بمنظمات وشبكات، سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي، فظهرت ثقافة شبابية عالمية، وأضحى الشباب يساهم في بناء الثقافات العالمية والمحلية (موسى، ٢٠١٠).

وبما أن وسائل الإعلام هي إحدى أدوات المجتمع المدني، فهي تساهم في توفير

المعارف التي تساعد في غرس قيم الثقافة المدنية، من خلال الإعلام الحرّ والمستقل، مما يساهم في إنتاج رأي عامّ، يعمل على تطوير مؤسسات، يستطيعون من خلالها الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم، وممارسة التضامن الجماعي في مواجهة إمكانيات السلطة القائمة، والمساهمة في توفير بيئة سياسية تنهض بدور الشباب (شكر، ٢٠٠٣).

### ثالثاً: دور الحركات الطلابية في الجامعات في تعزيز المشاركة السياسية للشباب

تكتسب الحركة الطلابية أهمية كبيرة في المجتمع الفلسطيني على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وذلك لعدة عوامل، أهمها الدور التاريخي الفعال الذي قامت به الحركة الطلابية على صعيد القضية الفلسطينية، ولكونها بيئة غنية بالشريحة الأكثر فعالية في المجتمعات، لذلك فإن كثيراً من القيادات الوطنية الفلسطينية كانت فاعلة في الحركات الطلابية.

تختلف بيئة العمل الطلابي داخل الجامعات عنها خارج الجامعات في الواقع الفلسطيني، بسبب فعاليات الحركة الطلابية، التعبوية والتثقيفية والتطوعية والنضالية، والأجواء الحرة داخل أسوار الجامعة، التي تتيح للطلاب التعبير عن آرائهم، وكذلك انتظام الانتخابات فيها إلى حدّ ما، أكثر منه في المجتمع الفلسطيني خارج الجامعة.

لكن من المغالطة أن يُعزى الدور المتقدم للحركة الطلابية إلى مثالية الأجواء التي تعمل بها، لأن نشاط الحركة الطلابية ومجالس الطلبة يتعرضون للاعتقال والملاحقة والمضايقات على خلفية نشاطاتهم النقابية والوطنية، سواءً من الاحتلال أو السلطة. إضافة إلى أن إدارة بعض الجامعات الفلسطينية بدأت تميل إلى إلغاء أو تأجيل الانتخابات الطلابية، لذلك يناضل الطلبة داخل أسوار الجامعة بشكل كبير، للحفاظ على الأجواء التي تتميز بها الجامعات. لكن تبقى الصبورة مشرقة

بسبب وعي شريحة كبيرة من الطلاب لدورهم، والنضال بأعلى درجات التفاني من أجل تحقيق أهدافهم (دغلس، مقابلة خاصة، ٢٢ أكتوبر. ٢٠١٥).

رغم ذلك، فإن الحركات الطلابية تُعتبر امتداداً لفصائل وأحزاب خارج أسوار الجامعة، مما يعني أنها ليست مستقلة إلى حد كبير عن الواقع الخارجي، إنما تُعبّر في كثير من الأحيان عن حال فصائلها وواقعها. فالحركة الطلابية نفسها ليست حركة اجتماعية مستقلة بحد ذاتها، على الأقل في هذه المرحلة من عمر القضية الفلسطينية، وإنما هي إحدى منظمات الحركات الاجتماعية الأكبر، أو التنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، ولذلك فإنها ليست الفاعل الرئيس غالباً، إنما المتلقي لسياسات الفاعلين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية (حامد، مقابلة خاصة، ٢٥ أكتوبر. ٢٠١٥).

لكن يبقى هناك هامش أو مجال للممارسة السياسية، وتعزيز المشاركة السياسية للشباب، من خلال تعزيز مفهوم التعددية السياسية كإستراتيجية وليس كتكتيك، وممارسة هذا التعدد فعلياً داخل أسوار الجامعات، مهما كانت الظروف خارجها. كذلك من خلال التمكين السياسي للفتاة، وجعله من أولويات الحركة الطلابية، كونها أصبحت تمثل أكثر من ٦٠٪ من المجتمع الجامعي. إضافة إلى توسيع دائرة العمل السياسي والنقابي، لتشمل الطلبة غير المؤطرين رسمياً داخل أطر حزبية في الجامعات، وقد يكون ذلك من خلال إعادة النظر في أنظمة مجالس الطلبة، أو آلية الانتخاب التي تمنع الترشح الفردي، وتحرم الطلبة المميزين غير المؤطرين، من المشاركة السياسية والنقابية الفاعلة (حامد، مقابلة خاصة، ٢٥ أكتوبر. ٢٠١٥).

من الواضح أن الكثير من السياسيين الفاعلين في المجتمع الفلسطيني، كانوا خلال حياتهم الجامعية من نشطاء الحركة الطلابية، ولمعوا فيما بعد كمؤثرين وأشخاص بارزين على مستوى المجتمع الفلسطيني، فالحركة الطلابية تساهم في زيادة الوعي

السياسي للطلاب، وفي بناء شخصياتهم، وتطوير قدراتهم، من خلال العمل الطلابي (الخطيب، مقابلة خاصة، ١٠ أكتوبر. ٢٠١٥).

## الخاتمة

تُعتبر المجتمعات العربية، والمجتمع الفلسطيني تحديداً، مجتمعات فتية، تكثر فيها نسبة الشباب، مما أكسبها مورداً بشرياً مهماً، لا يستهان به إذا قصدت المجتمعات تحقيق التنمية، لا سيما أن التنمية قائمة على الموارد الطبيعية والبشرية، ولا شك أن الشباب هم أكثر الموارد البشرية طاقة وحيوية. هذا على سبيل التنمية الاقتصادية. كما أن الجانب المتمثل بالحرية السياسية والاجتماعية، يستدعي اهتماماً استثنائياً، كونه بوابة لباقي أشكال التنمية، لأن الإرادات إذا تحررت، فإن ذلك سيقود إلى نهضة في كل الجوانب الأخرى.

ومع هذه الأهمية للشباب، إلا أنهم تعرضوا لانتهاك حقوقهم من السلطات القائمة، وتم تقييدهم كباقي شرائح المجتمع، وحُرموا من المشاركة السياسية والعمل الجماعي، رغم أنهم سجلوا تقدماً واضحاً على باقي الشرائح في نضالهم ضد الاحتلال، ولم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند تشكيل السلطة، أو اختيار قادة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. ولم يكن ذلك التهميش بحق الشباب من السلطات فحسب، إنما تعاملت بعض المنظمات الأهلية مع الشباب من نفس المنظور الأبوي، الذي تنظر به السلطة إلى المجتمع، فتطبع تلك المؤسسات الأهلية بنفس طباع السلطة الفردية والإقصائية، واحتكار المناصب القيادية، مما جعل القيود تتضاعف على الشباب.

عانى الشباب من عدة معيقات حالت دون بلوغه العمل السياسي الحر، والمشاركة في صياغة التوجهات السياسية، وكان من بين تلك المعيقات استهداف الاحتلال

لهم، وفرض القيود عليهم وعلى أنشطتهم، إضافة إلى البيئة الثقافية المتحسدة بالأبوية والحزبية والجهوية، التي ترفض العمل الموحد والجماعي. كما شكّل الانقسام الفلسطيني مبرراً لانتهاك حقوق الشباب، وفرض القيود عليهم، وحرمانهم من المشاركة السياسية، إضافة إلى تشكيله عامل إحباط للشباب. كما شكّلت أوضاع البطالة الاقتصادية الصعبة حاجزاً أمام مشاركة الشباب في العمل السياسي. لكن من الممكن أن تتحول بعض هذه العقبات عند مشاركة الشباب في العمل السياسي، إلى دافع رئيس ومهم يستحث الشباب لتغيير واقعهم الذي يعيشون فيه، وربما سيسعون لتغيير أكثر جذرية، إذا كانت المعوقات أمامه أكبر وأشد.

لم تقم المنظمات الأهلية بدورها نحو التقدّم في إقرار الديمقراطية، وتعزيز العمل الجماعي والشراكة السياسية، مما أسهم في تكريس الأجواء السلطوية، حتى اكتوت هذه المنظمات بنار السلطة من خلال التدخل الصارخ فيها، والحدّ من قدراتها وتشديد الرقابة عليها، فكانت هذه ضمن الأسباب التي جعلت المنظمات الأهلية لا تقوم بوظيفتها كما يجب. فلم تفتح المنظمات الأهلية مجالاً لإشراك الشباب في عملها، لتدريبهم وتطوير قدراتهم الشخصية، وتنمية ثقافتهم السياسية والاجتماعية.

ولأجل تعزيز مشاركة الشباب السياسية، لا بد من إصلاح البيئة السياسية الموجودة، وتعزيز روح المشاركة فيها، ونبد الفرقة والأسباب التي تؤدّي إلى تقسيم المجتمع، وتعيق توحده وعمله بطريقة مشتركة. وهذا يتطلب دور المنظمات الأهلية في توعية المجتمع على العمل الموحد والمشارك، وتدريب الشباب بشكل عملي على المشاركة والعمل الجماعي.

كما أن هناك دوراً مهماً منوطاً بوسائل الإعلام، كونها أصبحت أهم وسائل التعبئة والتثقيف، هو الدور التوعوي. والحركة الطلابية أيضاً تمتلك هامشاً من العمل، يمكن من خلاله دمج الشباب في العمل السياسي والتطوعي، إلا أنها تُعتبر امتداداً للوضع السياسي القائم في المجتمع.

## المصادر والمراجع

### قائمة المقابلات:

- أبو دحو، رولا (عضو هيئة تدريسية في مركز الدراسات النسوية بجامعة بير زيت، رام الله، ١٠ أكتوبر. ٢٠١٥).
- الأعرج، حلمي (المدير التنفيذي لمركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية «حريات»، رام الله، ٢٨ أكتوبر. ٢٠١٥).
- حامد، دلال (باحثة متخصصة في شؤون الحركات الطلابية، ألمانيا، ٢٥ أكتوبر. ٢٠١٥).
- حمودة، سميح (عضو هيئة تدريسية في دائرة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، بيرزيت، ١٠ أكتوبر. ٢٠١٥).
- الخطيب، غسان (نائب رئيس جامعة بير زيت للشؤون التنموية، ووزير سابق وناشط طلابي سابق، رام الله، ١٠ أكتوبر. ٢٠١٥).
- دغلس، سيف (رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت عام ٢٠١٥، رام الله، ٢٢ أكتوبر. ٢٠١٥).
- زماعرة، بدر (المدير التنفيذي لمنتدى شارك الشبابي، رام الله، ٢١ أكتوبر. ٢٠١٥).

### المراجع العربية:

- أبو حطب، غسان. (د.ت). ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق

الإنسان في صفوف الشباب. استرجعت بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٥ من <http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/youthghassan.html>

- صالح، سامية. (٢٠٠٥). المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. استرجع بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٧ من <http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9.pdf>
- أبو رمضان، محسن (٢٠٠٨). التحول الديمقراطي في فلسطين: أسباب التراجع ومعوقات التقدم. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- أبو عمرو، زياد (١٩٩٥). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (ط. ١). رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- أبو ملوح، محمد (٢٠١٠). التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها. في: عمر رحال (محرر)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح (ط. ١، ص ص. ١٢-٢٤). رام الله: شمس.
- بشارة، عزمي. (٢٠١٢). المجتمع المدني - دراسة نقدية (ط. ٦). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- حماد، عبد القادر (٢٠١٠). الشباب والعمل الطوعي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية. في: عمر رحال (محرر)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح (ط. ١، ص ص. ٩٤-١١٧). رام الله: شمس.
- حجازي، يحيى (٢٠١١). الممارسات الثقافية لدى الشباب الفلسطيني (ط. ١). بيت لحم: ديار.
- رحال، عمر (٢٠١٠). الشباب والمؤسسات الشبابية. في: عمر رحال (محرر)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح (ط. ١، ص ص. ٢٤-٧٨). رام الله: شمس.
- روبرت، ب. (٢٠٠٨). بحوث في علم السياسة: المجتمع المدني وأثره في نجاح الديمقراطية: تجربة أوروبية (المركز الثقافي للتعبير والترجمة، مترجم). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- سميث، س. (٢٠١١). كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية (خليل كلفت، مترجم). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- شكر، عبد الغفار (٢٠٠٣). المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية في: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية (ط. ١، ص ص. ١١-١٠١). دمشق: دار الفكر.
- عثمان، زياد (٢٠٠٨). المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني - ظلال الماضي تحاصر المستقبل. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- علاونة، محمود. البرغوثي، رزان. وحامد، آلاء. (٢٠١٣). واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين بين التنظيم والتقييد والرقابة. رام الله: معهد الحقوق - جامعة بيرزيت.

- علي، ناصر (٢٠٠٨). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.
- الفرنجي، نادين (٢٠١٢). التنمية والتربية والحكم الصالح – تركيز في الحالة اللبنانية (ط. ١). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- موسى، لينا (٢٠١٠). نحو مشاركة فاعلة للشباب في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. في: عمر رحال (محرر)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح (ط. ١، ص ١١٧-١٢٧). رام الله: شمس.
- النابلسي، هناء (٢٠٠٩). دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية (ط. ١). عمان: دار مجدلاوي.



## الفصل التاسع

### التمويل المشروط وإنتاج التكنوقراط الفلسطيني

نقاء حامد

#### مقدمة

بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، برزت الكثير من الدراسات في الحقل السيسولوجي، بهدف دراسة التحولات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، نظراً لأن هذه الاتفاقية أتت لتتقاطع مع كافة القضايا والشرائح والمحددات، التي تحيط بالمجتمع وتتداخل فيه، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ثم قيمياً وأدبياً، وتهيئ الفلسطينيين لمرحلة، كان يفترض أن تكون انتقالية بين مجتمع محتل ومجتمع ذي دولة.

طرأت تغيرات بنوية كبيرة على المجتمع الفلسطيني، وضمن هذه التغيرات برزت مؤسسات التمويل وتنفيذ المشاريع المختلفة، والتي تكاثرت بشكل كبير في فلسطين في السنوات العشرين الأخيرة، فقد وصل عددها إلى ما يقارب ٣٥٠٠ مؤسسة. هدفت هذه المؤسسات لبدء عملية نقل المجتمع إلى مرحلة بناء الدولة، وقد رافق ذلك مصطلحات الإغراء، مثل: المشاريع، والتنمية، والتمويل، والتكنوقراط. أضحت هذه المؤسسات، التي كان هدفها المعلن هو بناء المجتمع الفلسطيني، وخلق حالة من التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ذات كيان خاص ومتابعات مختلفة، فالممول، أو المانح، له أجنداته التي قد لا تتناسب مع أولويات الواقع، الأمر الذي جعل مئات الآلاف من الفلسطينيين رهائن لرغبات الممولين وقناعاتهم، وإلا فإن إغلاق منابع التمويل هو الحل الأنجع لتأديب الأصوات المخالفة.

تركز هذه الدراسة على قطاع الشباب الفلسطيني، بوصفه أكثر عرضة للتشكل، بفعل الخطابات وآليات السلطة السياسية والمجتمعية. ولذا فإن مجتمع الدراسة هم أولئك الذين يخضعون لنشاطات تدريبية أو تعليمية، في مؤسسات تتلقى تمويلها المركزي من جهات تحمل أيديولوجيا سياسية، وتشتترط عدم ذهاب أموالها إلى أفراد مسيسين برؤى تخالف رؤية الجهة الداعمة. وقد قادت الاعتبارات المنهجية، وتأطير مجتمع الدراسة، إلى تحديد الفئة الشبابية بتلك التي تم تدريبها في إحدى المؤسسات الرئيسية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والتي غطى أحد مشاريعها الأساسية ثلاث مناطق جغرافية، هي رام الله ونابلس والخليل.

ولأغراض الدراسة، أُجريت ٨٥ مقابلة فردية، مع شباب سبق وأن اشتركوا في مشاريع تدريبية إعلامية، مولتها الوكالة الأمريكية للتنمية USAID. يركز تحليل هذه المقابلات على إبراز العام من كلٍ خاص. تحاول هذه الدراسة عبر منهج التحليل الحكائي (Analyze Narrative) أن تكشف من خلال النص، عن التصور الذي تشترك فيه مجموعة اجتماعية معينة، تتوحد في مستوى الأفكار والآراء والمواقف والمعتقدات؛ ليصبح الخيط الناظم بينها هو الأيديولوجيا. ولم يكن بالإمكان اعتماد منهجية تحليل الخطاب النقدي (Discourse Critical Analysis)؛ لأن هذا النص يناقش الشباب الفلسطيني، الذين يتعرضون لأثر هذه الدورات بوصفهم مفعولين. ويتوقف التحليل عند هذا الحد، فلا يدعي أنه يتابعهم كفاعلين في البنى التي يؤثرون فيها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة وكالة التنمية الأمريكية تجاه الشباب الفلسطيني، تأتي ضمن مساعٍ لإنتاج شباب تكنوقراطي، يساهم في عملية ما

4 حول إمكانيات منهجية تحليل الخطاب النقدي انظر:

Ruth Wodak and Paul Chilton (Editors), A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity, John Benjamins B.V, Amsterdam/Philadelphia, p.21-24.

سمته هذه الدراسة (أيدولوجيا بناء المؤسسات)، والتي تتماشى بشكل أو بآخر مع الاتجاه السياسي العام، الذي تتجه إليه المؤسسة السياسية الفلسطينية بقيادة نخبة أوسلو.

## التمويل قبل أوسلو وبعده: إعادة إنتاج الضحية

أدى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم عام ١٩٤٨، على مرأى العالم، وانعدام الحل الجذري لقضية اللاجئين، إلى شعور دولي وإقليمي بالمسؤولية عن متابعة الحياة المعيشية للشعب المنكوب، وبرزت المساعدات وتدفقات الأموال، بوصفها أضعف الإيمان، لما بات يعرف فيما بعد، وخاصة بعد انتزاع منظمة التحرير حق تمثيل الشعب الفلسطيني، بلجان دعم الصمود، التي وجهت أموالها لبناء شبكة سياسية واسعة في الأراضي المحتلة ترتبط بها (صايغ، ١٩٩٣).

وقد أصبح الدعم القادم عبر هذه اللجان التي تشرف على توزيعها م.ت.ف، أكبر مصدر من مصادر التمويل الرئيسة، التي كان أغلبها يذهب للمساعدات المعيشية، وبناء البنية التحتية، وتشديد المؤسسات°. وقد استفاد قادة م.ت.ف، وعلى رأسهم خليل الوزير (أبو جهاد)، ومن بعده ياسر عرفات، من تدفق المساعدات لإقامة بنية مؤسساتية تابعة للمنظمة، ومضادة للكولونيالية الإسرائيلية.

وحسب يزيد صايغ، فإنه بعد اغتيال أبو جهاد عام ١٩٨٨، حصل تغير مهم على أوجه صرف التمويل على الشبكات السياسية والاجتماعية في الأراضي

5 حسب أنطوان منصور؛ فإن المصادر التمويلية الرئيسة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة كانت: 1- منظمة التحرير الفلسطينية عبر لجان دعم الصمود واللجان المشتركة 2- الحكومة الأردنية والمساعدات العربية 3- المساعدات الدولية. وكانت اللجنة الأردنية - الفلسطينية المصدر الأكثر أهمية للاستثمار الخارجي، إلا أن أغلب أموالهما ذهبت للخدمات الاجتماعية ولمشاريع البنية التحتية والتشييد. وأما الأموال المحولة للقطاعات المنتجة، فهي ذات أهمية ضئيلة. في (روجر أوين، «التطور الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب: ١٩١٨-١٩٤٨» (ص ٢٥-٤٨)، في جورج العبد (محرر)، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ١٩٨٨)

المختلة عام ١٩٦٧، فقد استخدم خليل الوزير «سياسة الرعاية النفعية لتأمين ولاء فئات اجتماعية معينة ل م.ت.ف، كالمعلمين والعمال، لكنه فعل ذلك بصورة محدودة، وعادة ما كان يعمد إلى توجيه الأموال للمؤسسات، أو الروابط المهنية، أو المنظمات غير الحكومية القائمة» (صايغ، ١٩٩٣، الصفحات ٩٥٧-٩٥٨).

وعلى خلاف ذلك، عمد الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى «توزيع الأموال بحرية على الأفراد في جميع الأوساط والمناطق، وشجع على نشوء شبكة واسعة غير منسقة من المستفيدين ذوي الصلة المباشرة به. ثم إن التنظيم السري الموحد نسبياً، وحركة الشبيبة، والهيئات شبه العلنية، التي كان الوزير بذل جهداً شاقاً في إنشائها في ظل الاحتلال الإسرائيلي، سرعان ما تفتتت إلى فئات وُزُر، تتنافس تحت وقع سياسة الرعاية النفعية لدى عرفات. كما تكاثرت المؤسسات المرادفة والمزدوجة، واللجان المتعددة الموازية، في أوساط المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التي نشطت في مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي في الأراضي المحتلة»، لينشأ عن ذلك «مثلث تقليدي من الزعماء السياسيين، والبيروقراطية، وقادة المجتمع الذين ساوموا في النفوذ السياسي وتوسطوا فيه، وإن كان بدرجات متباينة، من قطاع اجتماعي، ومن موقع جغرافي لآخر» (صايغ، ١٩٩٣، صفحة ٩٤٧).

كانت المساعدات العربية والدولية للفلسطينيين أمراً حتمياً لا مناص منه، فقد كان الشعب الفلسطيني بعد النكبة ضحية عملية تهجير واسعة، يقبع خلفها مخطط صهيوني لحو الهوية العربية الفلسطينية. وقد استقبل الفلسطينيون منذ البداية التمويل الأجنبي والعربي، وهم واعون أنهم ضحايا لعملية استعمارية، لا بد أن يتحمل مسؤوليتها أحد ما. وفي الحديث عن لجنة الصمود، فإنه يفترض أن يكون الصمود مرحلة انتقالية، يصمد عبرها الناس ليتم تخطيها لما بعدها. ولكن الأزمة التي واجهت الفلسطينيين بعد ذلك، تمثلت في تجرد الصمود ليصبح حالة أصيلة،

يتم عبرها استمرار تدفق الأموال والمساعدات، وبناء إدارة مدنية فلسطينية ترسّخت جذورها في الأراضي المحتلة. وعبر هذه الحالة، أعادت النخب الفلسطينية إنتاج الفلسطيني كضحية؛ لا بد أن يستمر تدفق الأموال والمساعدات الإنسانية إليها لتصمد.

وبقي هذا المنطق، منطق الضحية (الناشف، ٢٠١٠)، قائماً حتى بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ظلت المساعدات الأجنبية والعربية تتعامل مع الذات الفلسطينية كضحية؛ لا بد من دعم صمودها. وبقي مجمل المال يتجه لدعم مشاريع البنية التحتية، وإيجاد مصادر معيشة عبّرت عن نفسها بالتوظيف في القطاع العام، وقطاع مؤسسات المجتمع المدني.

وعبر هذا المنطق أيضاً، استثمرت السلطة الفلسطينية صورة الفلسطينيين كضحايا، وأصبح الصمود ممأسساً، وصار التمويل الأجنبي أداة من أدوات الحفاظ على الوضع القائم، ومن ثم مأسسة ما هو قائم؛ ليصبح حالة نهائية تضرر خلفها قدرة على الاستمرار، حتى مع عدم وجود أفق سياسي يعتمد على الحق في أساسه، يفكر بالحقوق الفلسطينية.

من حيث التطبيق، لم تختلف وجهات المساعدات الدولية، عن المساعدات التي قدّمها العرب ومنظمة التحرير. وقد قدّمت المساعدات الأجنبية من ثلاثة مصادر رئيسية: الحكومة الأمريكية، ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة، ووكالات الأمم المتحدة وأذرعها. وكان هدف هذا الدعم حسب قرار الكونغرس عام ١٩٧٤، هو «دعم المشاريع، وتوسيع المؤسسات في المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل المساعدة في بناء الدعائم الاجتماعية والاقتصادية لحفظ السلام». وبلغت المخصصات المالية منذ عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٤ حوالي ١٦ مليون دولار (أوين، ١٩٨٨، صفحة ٩٣).

وخضعت الميزانيات الأجنبية إلى موافقة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من جهة، والسلطات العسكرية الإسرائيلية من جهة أخرى. فقد عمدت وساطة حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى تركيز البرامج الموجهة نحو المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والأشغال العامة، على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية. ولم تسمح قبل اتفاقية أوسلو لبرامج الأمم المتحدة للتنمية، بالعمل إلا في إطار إقامة مشاريع معينة، من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. واستهدف هذا الدعم قطاعات غير منتجة، كمرحلة ما قبل التعليم الأساسي، والبرامج الصحية، وهُمشت قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة.

وكما هو واضح إذاً، فإن الواقع الذي فرضه المحتل، واستفادة نخبة أوسلو الحاكمة من أموال الرعاية؛ أدت إلى أن يضرب المال السياسي جذوره في البنية الفلسطينية، وأن يبنى مؤسسات تطلبه، وتعيد استدعاءه بأي ثمن من أجل بقائها. وقد أشار عدد كبير من النقاد إلى أن «الوطني» في بيروقراطية م.ت.ف منذ السبعينيات، أصبح يؤشر إلى مرتبة وظيفية تتقاضى راتباً، وتندرج في سلم وظيفي، أكثر من كونه حالة أيديولوجية تنتمي إلى حركة تحرر وطني.

وسيؤدّي هذا فيما بعد، عقب توقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني، إلى ديمومة هذا النهج وحمائته. وسينحرف الجميع إلى عملية التسول المقنع، وسيفرّخ منطق الضحية جيشاً من الأجهزة الأمنية يحمي مؤسساته، ويستمر، بلا ضوابط، في تهميش أي مشروع تنموي ينفذ إلى ما بعد الضحية.

وقد زاد من صلابة هذه المؤسسة، استقطابها لفئات اجتماعية واسعة جديدة، أصبحت ترتبط بها، خاصة مع انهيار القطاع الزراعي عبر سلسلة من الإستراتيجيات الكولونيالية طويلة المدى؛ فتحت أبواب العمل البسيط<sup>6</sup> للفلسطينيين في «إسرائيل»،

6 العمل البسيط هو ذلك العمل الذي يقوم به «العامل غير الماهر»، من بناء وتنظيف، ولا تؤدّي

ثم طردتهم عقب انتفاضة الأقصى، وتركتهم وقد فقدوا ارتباطهم بالأرض، ولم يجدوا غير مؤسسة الضحية تحتويهم.

## المال السياسي: واجهة للحرب الكبرى

تبين أن بناء المؤسسة الفلسطينية، بصيغته الصريحة التي صدرت في اتفاق أوسلو، له جذور هياً لها الاحتواء التمويلي، الذي وجهته م.ت.ف، والمنظمات والحكومات الأجنبية، كما تبين أيضاً أن ما بات يسمى الآن ببناء المؤسسات، هو الوجه الآخر لما سمي في عهد ما قبل السلطة الفلسطينية بدعم الصمود. وقد طرأت تغييرات في شكل التمويل والدعم منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، حيث إن الموقف الذي اتخذته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إزاء غزو العراق للكويت عام ١٩٩١، جعل التمويل العربي الرسمي يتلاشى تقريباً، واستمر تمويل المانحين الغربيين، وأصبح موجهاً لمساعدة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (ساري حنفي و لندا طبر، ٢٠٠٦). ثم يعود هذا التمويل مرة أخرى إلى السلطة بعد أوسلو، وبشكل مركز أكثر إلى مؤسسات السلطة بعد تدميرها في الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أرئيل شارون (جوزيف ديفوير و علاء ترتير، ٢٠٠٩). ومن الملاحظ أن هناك انسجاماً بين اهتمامات التمويل الأجنبي قبل أوسلو وبعدها، وقبل انتفاضة الأقصى وبعدها، تجاه البنية التحتية وبيروقراطية المؤسسة الفلسطينية.

ممارسته إلى اكتساب خبرة يمكن أن تفيد في البناء الوطني. وقد عمدت «إسرائيل» منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة لتشغيل الفلسطينيين في الأعمال غير الماهرة، بأجور متدنية جداً مقارنة مع العامل الإسرائيلي. ولكنها تفوق في الوقت نفسه الأجور الموسمية التي كانوا يحصلون عليها من الأرض، وهو الأمر الذي أدى، على المدى غير القصير، إلى أن يفك الفلاح الفلسطيني ارتباطه بالأرض. وبمرور ثلاثة أجيال من الفلسطينيين، كانت «الأرض» الفلسطينية قد فقدت قدرتها الإنتاجية أمام المنافسة الظالمة، وبسبب انعدام إستراتيجية وطنية تحمي الفلاح الفلسطيني، وتستثمر عبْره أيضاً، وتوافق ذلك مع عملية واسعة لرسملة الأرض الفلسطينية. وعندما طردت «إسرائيل» العمال الفلسطينيين بعد انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، عاد هؤلاء، ولم يجدوا غير القطاع الحكومي الفلسطيني ليعملوا فيه.

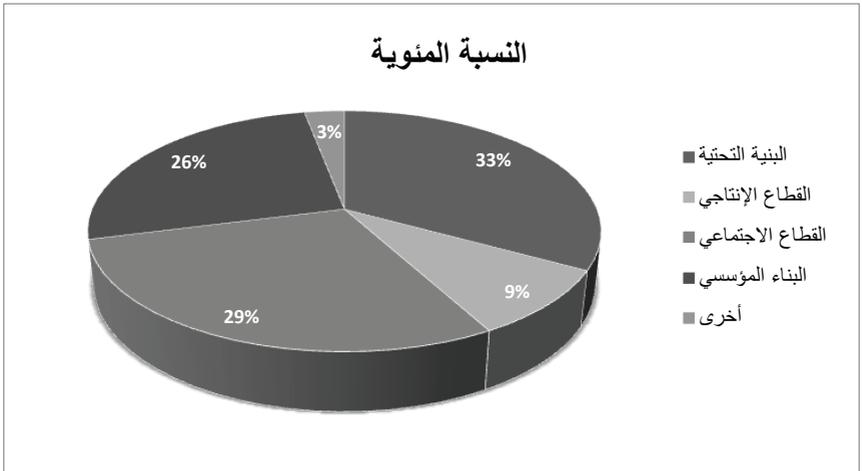
لقد عكست الفجوات التي انتابت اتفاقية أوسلو، بين ما صار يسمى منذ حينها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، التبعية الاقتصادية للاحتلال، إذ لم يتطرق هذا الاتفاق إلى موضوع السيادة على الأرض الفلسطينية، ولا إلى موضوع المياه، وتُرك هذان الموضوعان لمفاوضات المرحلة النهائية. كما لم يتطرق الاتفاق لقضية الإعمار؛ لأن مثل هذه الخطة «تتطلب قبل كل شيء السيطرة على الأرض والمياه، من أجل التوسع الزراعي والصناعي والمدني. ومن ناحية أخرى، من الصعب جذب الاستثمارات الأجنبية إذا كانت ملكية الأرض والمياه غير محسومة» (النقيب، ١٩٩٧، الصفحات ٥٧-٥٨).

وكان الاتفاق بين السلطة والمأخين يقضي بعدم استخدام المساعدات، بعد عام ١٩٩٤، في تلبية احتياجات الميزانية قصيرة الأجل، بل في الاستثمارات العامة طويلة الأجل، التي تتضمن مشروعات ذات طابع إنتاجي، وتوفير الأصول الرأسمالية عيئاً، وتقديم الدعم للقطاع الخاص (محمد اشتية و آخرون، ٢٠٠٥، صفحة ٧٥) لكن سياسة المحتل التوسعية، وسياسات الحصار والعزل الجغرافي، ورغبة موازية من النخبة الفلسطينية تحت دعوات الإصلاح، ألغت الاتفاق المسبق، ووجهت الاهتمام إلى مشاريع المحافظة على مستويات الدخل قصيرة الأجل، بدلاً من الاستثمار العام. وقد أدى ذلك النزوع المزدوج من القيادة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، إلى زيادة الإنفاق على تنمية البنية التحتية من ١٩٪ إلى ٣٩٪، بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٩، وانخفاض الموارد التي تُخصّص للتنمية البشرية والاجتماعية، من ٣٣٪ إلى ٢١٪ في الفترة نفسها، ولاحقاً واصل انخفاضها حتى وصل إلى أقل من ٨٪ (محمد اشتية و آخرون، ٢٠٠٥).

وقد قاد هذا الوضع الدول المانحة لإبرام اتفاقات مع كل وزارة فلسطينية على حدة؛ لضمان مراقبة التمويلات من هذا النوع عن كثب، وليجري تنفيذ ما

يسمى بالعملية التنموية حسب منطلقات كل دولة وأهدافها. وقد أدى هذا بالطبع إلى تضخم عدد الأفراد والطواقم الفنية للمؤسسات الدولية، التي تقوم «بدور متزايد في إدارة وتوجيه القرارات اليومية المتعلقة بالشأن الاقتصادي»، مع الملاحظة بأن اجتماع بروكسل الذي عُقد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٤، قد مكن «إسرائيل» من التدخل في التوجيه، وتركيز نشاطات المؤسسات المانحة (محمد اشتية و آخرون، ٢٠٠٥، الصفحات ٨٧-٨٨)

تخضع معظم المساعدات التي تُقدّم للفلسطينيين، لمراقبة تفصيلية من ألفها إلى يائها، من البنك الدولي، الذي يحصل على المال من أغلبية الدول المانحة، ويضع السياسات الخاصة بالصرف، وينفّذها (لبد، ٢٠٠٤). ويمكن ملاحظة القطاعات التي وُجّهت إليها المساعدات الدولية، من خلال الرسم التالي، الذي يوضح أن أغلب المساعدات تضمّر نزع السياسي عن القطاعات الاجتماعية والتنموية والمؤسسية، بينما حصل القطاع الإنتاجي الذي يؤسس لاستقلالية اقتصادية على ٩٪ فقط.



التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية في الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١) (لبد، ٢٠٠٤)

إن فشل القيادة الفلسطينية في تحصيل الحد الأدنى من الحقوق التاريخية للفلسطينيين، أدّى إلى تشكيل أيديولوجيا تتلخص بكلمتي «بدنا نعيش»، ترافقت مع دعوات أنسنة الفلسطيني، الذي يستطيع أن يبني مؤسسات دولته بطريقة حضارية. ولاحقاً، تمت مساواة المقاومة والنضال مع عملية بناء المؤسسات، في تعبير ضمني عن الانقطاع عن النهج التحرري السابق.

وبغض النظر عن النقد الموجه لذلك الموقف وتداعياته، فقد رضخ لوجهة التمويل الأجنبي الذي يهدف إلى تطوير الجانب التقني، كجانب قائم بحدّ ذاته، وتفصله مسافة عن السياسة الوطنية والأسئلة الأخلاقية، التي تتعلق بمسألة الحقوق، الأمر الذي أدّى إلى ترك الباب مفتوحاً أمام برامج «متفرقة وجزئية تمولها الدول المانحة للمساعدات [...] دون أن يكون هناك رابط بين هذه البرامج وبين المرجعية الفلسطينية الواحدة» (لبد، ٢٠٠٤، الصفحات ٨٠-٨١)

لقد وسّع هذا الدعم أكثر فأكثر الفجوة بين التمويل والمجتمع، وأسس لاستمرارية التناقض بين توجهات البنك الدولي والدول المانحة وأولوياتهم، وبين الحاجات والأولويات والاحتياجات الفعلية التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني، وتحلّى ذلك بعدم توجه المانحين لتمويل برامج تنمية ذات أثر تراكمي، تدفع باتجاه التنمية المتواصلة في الاقتصاد الفلسطيني، وتعتمد ترقيع الثغرات في البنية المؤسساتية القائمة، وليس تطويرها نحو الاستقلالية والاكتفاء. وصار التمويل في معظمه يذهب لدعم الموازنة الجارية للسلطة، والتخفيف من آثار العقوبات والإغلاق الإسرائيلي، أو الأنشطة الاجتماعية ومكافحة الفقر، لتبقى المساعدات، عن سبق إصرار وترصد، بعيدة عن تمويل مشروعات البنية الأساسية، أو دعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، التي قد تقود بدورها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم التنمية الاجتماعية (رمزي، ٢٠١٠).

وقد أفاد تقرير التنمية البشرية في هذا الإطار، بأن مجموع ما حصل عليه القطاع الاجتماعي<sup>٧</sup> وبناء المؤسسات، وما يُسمى بالاستشارات الفنية، يزيد عن ٨٠٪ من حجم المساعدات، خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ (نادر عزت سعيد وآخرون، ٢٠٠٤)، في حين لم تحصل القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعة، وتطوير القطاع الإنتاجي والقطاع الخاص)، سوى على ٧,٦٪ من إجمالي الإنفاق الفعلي للدول المانحة. وهي نسبة متدنية لا تؤمن الاحتياجات الفعلية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني (رمزي، ٢٠١٠)، ولم يتجاوز مجموع الدعم المقدم للقطاع الخاص ٣٪.

وهذا يعني أن الدعم الأجنبي مارس الفصل بين التكنوقراطي والإنتاجي، وعاملهما على أنهما جسمان منفصلان. وقد ساهم في تدعيم هذا الموقف الفشل السياسي والوطني، الذي قاد إلى تنامي التكنوقراطي. وقد حصلت نقاشات جادة في نهاية التسعينيات في المجلس التشريعي الفلسطيني، روجت لفكرة أن التكنوقراط هي الفئة القادرة على بناء الدولة الفلسطينية العصرية، وتحليص النظام السياسي الفلسطيني من مظاهر الفساد والمحسوبية وسوء الأداء، وقد عُرفت هذه الدعوات بدعوات الإصلاح.

وقد تضمنت الدعوة إلى حكومة التكنوقراط في ذلك الوقت، إعلاء شأن «الخبراء»، مما وُلد نزعة لاحتقار العمل السياسي، و«الاستخفاف التاريخي بالتجربة السياسية الفلسطينية» (هلال، ٢٠٠٦، صفحة ١٤٤)، وهو ما سيقود فيما بعد إلى فصل المجتمع السياسي عن المجتمع المدني، واعتبار الثاني متميزاً عن الأول. ويؤدّي النفور من السياسة، إلى ترك أمرها للسلطة السياسية، وانشغال دعاة المؤسسات المدنية في التركيز على الاجتماعي بالتأكيد.

من المعروف الآن أن تطور مفهوم المجتمع المدني في السياقات التاريخية المختلفة، لا يعني بتاتا تطبيق السياسة، بل يعني المجتمع المدني بتفعيل نفسه في السياسة، والمشاركة في الحياة العامة. ومن الملاحظ تاريخياً أن الأنظمة الدكتاتورية، في العادة، تشجع هذا الفصل (بشار، ١٩٩٧). وقد لاحظت عدة تحليلات اجتماعية أن هناك اتجاهًا عامًا بين الفلسطينيين في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية، للانتساب لعضوية الاتحادات والمنظمات غير الحكومية. ولكنها تقوم بذلك في ظلّ انكفاء العمل الحزبي الفلسطيني، لحجز مواقع مفيدة من ناحية مادية، ولتبقى قريبة من مصادر التمويل الأجنبي (محمدي المالكي وآخرون، ٢٠٠١)، وهو الأمر الذي يعني وعي فئات اجتماعية واسعة، بأن التقدم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مرتبط بشكل وثيق بمراقبة مصادر الدعم، وتحليلها، بسبب ذلك، عن السياسي لصالح الاجتماعي أو التقني، وكأن الحقوق السابقة منفصلة عن بعضها.

إن التمويل المشروط في هذه الورقة، هو ذلك التمويل الذي يستهدف الجانب التقني في المؤسسة الفلسطينية، بمعزل عن السؤال الوطني، وهو مشروط لأنه يشترط أن يكون الدعم موجهًا إلى التقني، ولا شيء غير التقني. وليس من المبالغة اعتبار هذا التمويل شكلاً من أشكال التأديب الاجتماعي، يحصل عبره الفلسطيني على لقمة عيشه، مقابل إنتاجه كذات تقنية قابلة لأن تتموضع في أي بنية سياسية واجتماعية، حتى لو كانت غير منسجمة مع البنية الأخلاقية لحركة تحرر وطني.

لقد اتضح أهمية هذا التمويل بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠٠٦، وأبرزت أغلبية لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» في البرلمان الجديد، وانكشفت أهمية هذا التمويل، بما فيه الضرائب التي تصل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عبر «إسرائيل»، في تشغيل الوزارات الفلسطينية، والقطاعات الاجتماعية المرتبطة بها. وحتى حكومة حماس التي شكّلت

عقب الانتخابات، وحكومة الوحدة الوطنية التي أعقبت اتفاق مكة المكرمة، لم تستغنيا عن شخصية سلام فياض؛ بوصفه رمز التكنوقراط الفلسطيني، علماً أنه يمثل توجهات سياسية تتماشى مع توجهات قوى سياسية نافذة عالمياً، هذا بالضبط ما كشف العلاقة بين السياسي والتكنوقراطي في أجندة الدول المانحة.

## عقلنة الصراع وتعزيز التوجه التكنوقراطي

أصبح من المهم عقب عام ١٩٩٣، أن نرصد تنامي ظاهرة سماها مفكرون «العقل الأداة»، والتي نتجت عن طريق الترويج المستمر لسياسة الأمر الواقع، أو فصل الشعور الوطني عن الممارسة السياسية وعقلنة الصراع، وسبب التوسع في مراجعة الأدبيات حول هذا المفهوم التحليلي، هو موقع هذا العقل ضمن البنية الاجتماعية الفلسطينية. لقد ساعد قيام مؤسسات السلطة الوطنية عام ١٩٩٤، على جعل القيمة الوطنية التحررية أكثر تهميشاً، واتجهت لتصبح أشبه بشبكة إدارية مستحلبة للتمويل. وبرز هناك توجه يُفضّل فيه الطابع التقني لإدارة المشاريع، كونه يشكل خطورة أقل على هامش الاستقرار، الذي سعت السلطة لتثبيت أركانه بكل الأثمان، بحيث «أن كل تناقض يبدو لاعتقائياً، وكل معارضة مستحيلة» (ماركوزة، ١٩٨٨، صفحة ٤٥)، بالإضافة إلى تعزيز شأن كل ما هو منفصل عن الشعور الوطني، وتركه، أي الشعور، للعامية في المناسبات والاحتفالات، وجعل شؤون الحياة العامة مشكلات تقنية، تُحلّ بوساطة خبراء يستخدمون في عملهم عقلانية أدائية» (كريب، ١٩٩٩، صفحة ٣١٤).

جعلت العقلية الأداة الإنسان والطبيعة يصبحان «موضوعين قابلين لأن يحلّ أحدهما محلّ الآخر. وأضحت المصالح الخاصة التي تنظّم الجهاز، وتخضع له، تستر وراء إنتاجية وفعالية شاملتين. وقد أصبح هذا بالتأكيد نوعاً جديداً من الثقافة «أخذ يحل محل الأيديولوجيات المختلفة، وهي (ثقافة أهل الاختصاص)، وكانت

الأيدولوجيات تمكنا على الأقل من محاولة الإحاطة بإحاطة عامة بما يحدث حولنا من أمور. أما هذه الثقافة الجديدة، فقد أصبحنا في ظلها خاضعين شيئاً فشيئاً لأطر معرفية جزئية، يتحكم فيها أناس غيرنا، مما يخلق وعياً متجزئاً» (كريب، ١٩٩٩، صفحة ١٩٣).

وبطبيعتها، فإن أجهزة السلطة تقيد المواطنين بمعاملتهم على أنهم بمثابة أشياء للإدارة، وتخضعهم لتصنيفها وقوانينها المفرغة نسبياً من الروح الوطنية. الأمر الذي يعني فقدان العاملين إدراك الحياة وحرية المجموع. وحينها تصبح الذات باردة القلب؛ لأنه يتحول إلى «قلب رجل أعمال، فهو محتجز في دائرة موحدة الشكل لعمله، لا يمكن لخياله أن يمتد، ولا أن يعتاد درياً آخر لتصور الأشياء» (هابرماس ي.، ١٩٩٥، الصفحات ٧٥-٧٦).

بحسب الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، «هناك صراع بين عمومية نقدية، وعمومية موظفة لخدمة إستراتيجية الاستخدام» (هابرماس ي.، ٢٠٠٣، صفحة ١٠٠). وفي الحالة الفلسطينية يمكن ملاحظة أن «نسق البحث الأساسي، القائم على تقسيم العمل، وجهاز سيطرة يرسخ بيروقراطياً، يحقق تعاوناً فعالاً فقط في حالة إقصاء الرأي العام السياسي». فلا تقاد أي عملية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إلا بوساطة أناس عاملين تقنياً، ويمتلكون لغة تقنية خاصة بهم، لا يستطيع أحد غيرهم التواصل بها، الأمر الذي ترجمه واقع المؤسسات في فلسطين، حيث أدى وجود مؤسسات التمويل إلى إقرار وظائف خاصة، ذات مرتبات باهظة، لكتابة التقارير الجالبة للتمويل، والتي توصف بأنها تستطيع مخاطبة الممول بلغته.

تقود الآراء السابقة إلى أن هنالك تناسباً طردياً بين تأسيس مجتمع تكنوقراط، وبين تهميش السؤال الوطني، الذي ينفصل في حالات كثيرة عن النفع المادية. وأهم خاصية ترتبط بالإنسان التكنوقراطي ميله المستمر لحساب الجدوى المادية الأعلى،

عند تعامله مع القضايا المختلفة. في هذا السياق، تظهر مشكلة حقيقية تتمثل في العمل على تعبئة الشباب، ليصبحوا جزءاً من تكنوقراط لا يتناغم مع خصوصية الحالة الفلسطينية، في الوقت الذي ينبغي أن يكون للشباب دور محرك في الكفاح والنضال الفلسطيني، من أجل بلوغه إلى خلاصه من الاحتلال ومشتقاته.

كما ينبغي التأكيد هنا على أن هناك قيماً إنسانية وأخلاقية، يجب على الأفراد التضحية بالمنفعة المادية لحسابها. وبالطبع فإن المجتمعات الخاضعة للاستعمار، هي أكثر المجتمعات التي تواجه هذه المفترقات: الاختيار بين التضحية والمثل الأخلاقي - الوطني، الذي يعني في أغلب الأحوال التخلي عن المكافأة المادية؛ لأنها، في حال تم قبضها، فإن ذلك يكون على حساب القيمة الوطنية التحررية.

وبالعودة لعينة البحث الرئيسة، فقد بدا أن هناك اندماجاً لبعض الشباب مع التمويل السياسي في السياق الفلسطيني، بل وأوجد لذلك مبررات لتجاوز بعض الخطوط الوطنية الحمراء، كالتطبيع مثلاً. في المقابل، وقفت شريحة أخرى على النقيض من ذلك، وأبدت وعياً وتفهماً لسلبات المال السياسي على المجتمع الفلسطيني، وأدركت أن التدريب يسعى، بشكل أو بآخر، إلى إنتاج التكنوقراط المحيد عن السياسة.

وفي سياق تحليل ما تم جمعه من معلومات تمثل توجهات وميولاً لتلك العينة، تؤكد هذه الدراسة على عدة أمور:

أولاً: هناك شريحة من الشباب الفلسطيني تتبنى شكلاً معيناً من الحياد، يجنبها الخوض في السياسة أبداً، ويدفعها للتركيز على مجالات أخرى، لينفصل بها الاجتماعي والإنساني عن السياسي.

ثانياً: هناك شريحة لا بأس بها في المجتمع الفلسطيني، تميل إلى فصل الصبغة الوطنية عما تقوم به من أدوار أدائية.

ثالثاً: هناك ميل واضح للابتعاد عن نكد ووضوء التناقضات والخلافات، التي ولدتها الحياة السياسية في الشارع الفلسطيني.

رابعاً: هناك شريحة من الشباب تبرر ارتباطها بعلاقات مع مؤسسات إسرائيلية، ضمن سقف واضح من التطبيع المرفوض وطنياً، تحت مسميات التواصل ضمن الأطر المهنية، أو الانفتاح على الآخر.

خامساً: برزت بعض الآراء النقدية لدى الشباب حول التدريب، فأظهر بعضهم وعياً خاصاً تجاه سياسة التدريب، وأهداف هذه السياسة، ووسائلها وتأثيرها.

لقد أظهرت العينة المستهدفة ميلاً لتوقير ذوي الاختصاص، حتى وإن تخلوا باختصاصهم عن جوهر الكفاح من أجل التحرر. كما تبين من جهة أخرى أن لديهم توجهاً بأن يكونوا على مستوى عالٍ من المهنية، والبحث عن مستقبل أكثر إشراقاً، وإن كان على حساب تجريد توجهاتهم عن الهمم الوطني. وبما أن المهمات التقنية تُطرح في إطار محايد، يحتاج إلى خبراء وتكنولوجيا يوفهم النظام، فإن ذلك يُخضع الجماهير، شيئاً فشيئاً، لعملية نزوع للتسييس. ويقدر تنامي المسائل العملية والتقنية، وإقصائها عن الحيز العام، يفقد الرأي العام السياسي وظيفته.

ولا شك في أن الضرر الأكبر، الذي يتركه الإقصاء المتعمد للمجتمع الفلسطيني عن عملية التنمية، يبدو ذا آثار رهيبية، حيث تنتقل التنمية والأموال إلى أيدي مجموعة معينة من الأشخاص، الذين يتوافقون سياسياً ومصالحياً مع الممول، ومع الأجنحة السياسية الدولية، ويغيب العنصر التنموي الحقيقي في المجتمع الفلسطيني، عوضاً عن خلق انقسام رأسي واضح في بنية المجتمع، وتشكل طبقات مشوهة وجديدة، ترتبط بوضوح بالمصالح الأجنبية ووجود الأموال، ويرتبط تدفقها بوضوح بالفئة القليلة، التي لا تكاد تصل ١٪ من المؤسسات الفلسطينية العاملة.

## الخاتمة

أوجدت الرأسمالية المتأخرة ميلاً للسيطرة على كل شيء، واعتبار البشر وقيمهم وأخلاقهم أشياء، وبالتالي حصرت السلطة قدرتها على السيطرة، بالسيطرة، أو محاولة السيطرة، على هذه «الأشياء». لقد تم نشر شبكات تقنية تآديبية باسم العقلنة المستمرة للمجتمع، لتشمل جميع مناحي الحياة. وهو ما سماه هربرت ماركوزه الطابع اللاعقلاني للعقلانية. هيمنة التكنوقراط إذن هو همّ كوني، يناضل عدد كبير من المجموعات الحقوقية لكبح جماحه في الدول التي أنجزت بناء أممها، ورّسخت نماذج ديمقراطية متطورة، وتسعى عبر القنوات الديمقراطية للحفاظ على مكتسبات الحرية، التي أنجزتها الثورات الحقوقية.

وفي البلاد التي ما تزال تحت الأثر الاستعماري، كان لا بدّ من التطرق إلى صنّع التكنوقراط كآلية من الآليات الاستعمارية، الهادفة إلى إخضاع المجتمعات المحلية، والحفاظ على وضع بنيوي مشوه فيها، يحتجز تطورها، ويجعلها تحت السيطرة عبر كمبرادورات، تستفيد من رعايتها لعوائد البنية التقنية، التي تتجاوز بني وتشكيلات اجتماعية أخرى، وتتحالف مع إحداها ضد الأخرى، أو تعمل على تعميق تناقضاتها، وإعطائها صبغات سياسية متعددة.

وليست البنية الفلسطينية بعيدة عن البنية العربية، لكنها تختلف عنها بكونها محكومة تماماً لمصادر تمويل؛ تبين من خلال هذه الدراسة أنها تحمل أجندات بعيدة كل البعد عن مضامين التطور والتنمية الإنسانية والبشرية. ولقد أصبح المال القادم من الخارج موجهاً من المستعمر، ولا أحد غير المستعمر، إلى البنية التحتية - التقنية، ليوجّهه إلى بناء مؤسسات تديرها الذوات الاجتماعية الفلسطينية، في كيان إداري يحافظ على حالة الوضع القائم. فأضحى مشروطاً لأنه هو من يحدد وجهته، ولأن في وجهته مآرب سياسية.

وقد شيدت هذه المشروطة مؤسسة إدارية ضخمة، تحت مسمى «مؤسسات الدولة»، ترعى فئات اجتماعية واسعة التفت حولها بعد أن فقدت ارتباطها بالأرض، وبعد أن وأدت الكولونيالية الإسرائيلية أي مشروع قائم على الصناعة يعيد إنتاج نفسه. ولأن هذا التمويل همّش القطاع الإنتاجي، الذي يتفرع عنه قطاع خاص يكفي بنفسه، ولأنه تعمد أن يقوّي البيروقراطية، والإدارة المدنية القائمة؛ فإن النخب الفلسطينية قد اتجهت إلى القطاعات الخدمية، وامتهنت مواقع بيروقراطية، ظلت تستدعي هذا التمويل بشكل متجدد، ثم ظلت مع الأيام تنماهى مع الأجندة التمويلية.

ومما لا شك فيه أن السلطة أصبحت ذات خطاب مزدوج، يجاهر من ناحية بالمطالبة بدولة ذات سيادة وهوية فلسطينية مستقلة، ومن ناحية أخرى تقبل بتغلغل التمويل المشروط في بنائها، والذي يصوغ حدود كيان لا يتعدى كونه إعادة إنتاج لروابط القرى، التي استعدتها الحركة الوطنية الفلسطينية في ثمانينيات القرن الماضي، وتحولت خلاله حركة التحرر الوطني الفلسطينية إلى حركة «بدنا نعيش».

ومن هذا المنطلق تشهد المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، تخرّج شباب تتم تهيئته ليكون تكنوقراط المستقبل، لا يصب إلا في ملء الشواغر في النظام المشكل. شباب يفهم المهنة والعمل بمعزل عن السياسة، ويعكس المقولة العامة الرائجة «السياسة تياسة» في ممارساته الاجتماعية، وتنفجر في دواخله طاقة فردية هائلة تلتقي مع الحالة الاستهلاكية، وتفترق في الوقت نفسه عن الهموم الجمعية الفلسطينية.

## المصادر والمراجع

- أبو عمرو، زياد (١٩٨٨). اقتصاد قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٨٤. تأليف جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني وآليات التنمية في ظل احتلال مديد (صفحة ١٠٧). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- اشتية، محمد وآخرون. (٢٠٠٥). رؤية من أجل فلسطين: مستقبل فلسطين بدون الدول المانحة. رام الله: بكدار - المجلس الاقتصادي الفلسطيني.
- أوين، روجر (١٩٨٨). التطور الاقتصادي لفلسطين في عهد الانتداب ١٩١٨-١٩٤٨. تأليف جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (صفحة ٣٣). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي (١٩٩٧). مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله: مواطن.
- بيطام، مسعودة (١٩٩٩). الملاحظة والمقابلة في البحث السوسولوجي. مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة قسنطينة، ١٢٤.
- تماري، سليم وآخرون. (٢٠٠٩). سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على الانتقادات. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٩، صفحة ٧.
- حنفي، ساري و طبر، لندا. (٢٠٠٦). بروز النخبة الفلسطينية المعولة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن.
- درّاج، فيصل (١٩٩٦). بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية. بيروت: دار الآداب.

- دولوز، جيل (١٩٨٧). المعرفة والسلطة: مدخل لقراءة فوكو. لبنان-المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ديفوير، جوزيف و تريتير، علاء. (٢٠٠٩). تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٩-٢٠٠٨. رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية.
- رمزي، رباح (٢٠١٠). التمويل بين الطموح والتحديات. تم الاسترداد من موقع جامعة بيرزيت: <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/paper1.html>
- سعيد، نادر وآخرون. (٢٠٠٤). تقرير التنمية البشرية في فلسطين. رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت.
- صايغ، يزيد (١٩٩٣). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عوَّاد، هاني (٢٣ / ١٢ / ٢٠١٠). دور مؤسسات التمويل المشروط في رسم السياسة الفلسطينية. (د. عبد الرحمن التميمي، المحاور)
- كريب، إيان (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- لبد، عماد (٢٠٠٤). تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية ١٩٩٤-٢٠٠٣. مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٢، ٤٦٧-٥٠١.
- المالكي، مجدي وآخرون. (٢٠٠١). علاقات المنظمات غير الحكومية

الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين. رام الله: معهد ماس.

- منصور، أنطوان (١٩٨٨). اقتصاد الضفة الغربية ١٩٤٨-١٩٨٤. تأليف جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (صفحة ٨١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الناشف، اسماعيل (٢٠١٠). العتبة في فتح الابستيم . رام الله: مواطن.

- النقيب، فضل (١٩٩٧). الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- هابرماس، يورغن (٢٠٠٣). العلم والتقنية كأيدولوجيا. كولونيا: دار الجمل.

- هابرماس، يورغن (١٩٩٥). القول الفلسفي للحدثة. دمشق: وزارة الثقافة.

- هيرت ماركوزة. (١٩٨٨). الإنسان ذو البعد الواحد. بيروت: دار الآداب.

- هلال، جميل (٢٠٠٦). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. رام الله: مواطن.

- الوكالة الأمريكية للتنمية (٢٠١١). تم الاسترداد من [www.usaid.gov/wbg/Arabic/wri.htm](http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/wri.htm)

